د. أحمد كمال أبو المجد

حوار لا مواجهة

دار الشروق

حوار لا مواجهة

طبعة جديدة مزيدة

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

© دار الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
SHOROUK INTERNATIONAL 331/319 REGENT STREET LONDON W1 UK, TEL 637 2743/4 TELEX SHOROK 267780

مقدمة

مضى على صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب عامان كاملان .. وقد أثارت مباحثه اهتمام كثير من القراء والمفكرين وسائر الذين يحملون على كواهلهم وفى أعصابهم جزءا من « الهم العام » لأمتنا العربية والإسلامية فى مصر وعلى امتداد عالمنا العربى ، فكتب إلىّ كثيرون يناقشون ويحاورون ويعقبون .. أو يطلبون نسخا من الكتاب .. وخلال العامين اللذين مضيا على صدور الطبعة الأولى جدّت على أمتنا العربية والإسلامية أمور جسام .. عاشها أصحاب الفكر وأصحاب القلم ، كما تعاش الملاحم .. فامتزجوا بأحداثها ، وتأملوا فى مسارها .. وألهمهم ذلك المسار أفكارا جديدة وأمدهم برؤى لم تكن تتجه إليها الأبصار ..

وكان لهذا القلم نصيبه المتواضع من الاسهام فى مناقشة تلك القضايا الجديدة ، من خلال عديد من المنابر ، وكان طبيعيا أن تجد تلك الكتابات التى استجدت سبيلها إلى هذه الطبعة التى نقدم بين يديها بهذه الكلمات . ولذلك كان من الطبيعى كذلك أن نقدم لهذه الطبعة الجديدة بمقدمة جديدة نقف بها مع حاضر الأمة العربية والإسلامية وقفة تأمل لنبدأ بعدها رحلة الفكر والحوار حول القضايا التى يتناولها هذا الكتاب .

ونجمل ذلك كله فى سؤال ذى شقين :

أى عصر هذا الذى نعيشه ؟

وما مكان أمتنا العربية والإسلامية على خريطة الحاضر والمستقبل فيه ؟

أما العصر فإنه عصر مدهش بكل المقاييس ، وأما أمتنا فإنها أمة من « المندهشين » .

شعوب تنطلق – متسابقة – إلى أمام .. همتها مشغولة بالغد والمستقبل وأبصارها معلقة بالأفق البعيد ..

والعرب والمسلمون هنا ينكسّون الرءوس ، أو يلوونها إلى وراء ، ينبشون قبورهم بأيديهم ، أو ينقبون عن درر كامنة تركها الأولون .. أجيال هناك من الناس والشعوب تحقق بالعلم وسلطان العقل ثورات متعاقبة يضيف بها الانسان حلقات جديدة فى سلسلة اكتشاف الوجود ، والتعرف على القوانين الضابطة لحركة الكون والناس ، وتذليل الأرض وتسخيرها ..

والعرب والمسملون هنا مشغولون بالنظر إلى « الماضى » منكفئون على أحداثه وقضاياه .. مذهولون بذلك كله عن حاضرهم ، وعاجزون بسببه عن التوجه – بالفكر والحس والحركة – إلى مستقبلهم .. أمم تتسابق « بالفعل والحركة والابداع » إلى مواقع القيادة واحتكار التأثير .. والعرب والمسلمون مشغولون باللفظ الأنيق والكلمة الرشيقة البليغة .. وشعارات تصف أمورا لم تكن أو تلخص برامج للعمل والاصلاح لن تكون ..

شعوب وقبائل تتلاقى وتتقارب على مابينها من اختلاف ثقافة ، وتباين رأى ، وتفاوت مصلحة .. والعرب والمسلمون يبحثون فى حماس عجيب عن موضوعات للخلاف ، إذا لم يسعفهم الحاضر بكل همومه مدوا أيديهم إلى التاريخ القريب أو التاريخ البعيد فاستخرجوا من بين ثناياه قضية صغيرة أو كبيرة يختلفون حولها ، ويتقاتلون بسببها إلى حد الفناء والإفناء ..

العصر كله يستيقظ – اليوم – على هموم كبيرة .. ويقض مضجع علمائه ومؤرخيه وساسته مايرون من نذر التدهور المطرد فى علاقات الأفراد والشعوب .. ومخاطر الحروب التى وضع العلم فى أيدى أطرافها اسلحة رهيبة للتدمير الجماعى الذى يأكل الانسان وحضارته وكل ماأبدع عقله وقدمت يداه .. وأكثر مفكرى العرب والمسلمين فى شغل عن هذا كله بجدل لاآخر له حول عدد لايتغير من القضايا القديمة .. يتوارثون الخلاف والجدل حولها جيلا بعد جيل .. وقد علقوها على استار حياتهم الثقافية والفكرية ، كما علق شعراء الجاهلية قصائدهم بأستار الكعبة .. وجلسوا قبالتها يجتّرون الخلاف ، لاينسونها فيستريحون .. ولايحسمون أمرها فيريحون ..

ومنذ أعوام يتحدث العالم كله عن صحوة إسلامية ، وعن موجة نهضة وإحياء

تلف العالم الإسلامى من مشرقه إلى مغربه .. وذلك حق لاشك فيه .. فالمسلمون ، أو فريق منهم .. من صفوتهم ومن شبابهم قد هالهم هذا الحال الذى وصفناه ... وملأهم ذعرا مشهد الهوة التى تتسع يوما بعد يوم بين عالم المسلمين الذى تغلفه الحيرة والسكون ، وتفرق الكلمة .. وعالم غير المسلمين الذى يحتكر القيادة والسيادة ويتقن – كل يوم – جديدا من فنون الحياة ويعرف – كل ساعة – جديدا من أسرارها ونواميسها ..

ولقد أثمر الاحساس بحقيقة هذه الهوة مدرستين متقابلتين يموج بهما اليوم عالمنا الإسلامى ، وإن كانتا قديمتين عريقتين فى تاريخنا الطويل : ومن خلافهما الطويل الذى لم يحسم أبدا بدت فى الأفق بشائر اليقظة الإسلامية التى نكتب باسمها ولحسابها هذه السطور :

فأما المدرسة الأولى ، فإنا نسميها مدرسة « الجمود على الموجود » والوعيد لدعاة التجديد ، والصياح – مع كل صباح – بأن آخر هذه الأمة لايصلح إلا بما صلح به أولها .. وهى صيحة حق لايمكن مع ذلك أن تؤتى أكلها إلا إذا عرف الصائحون بها حقيقة هذا الذى صلح به أول أمر هذه الأمة حتى يصلح به آخرها وإلا إذا ميزوا فيه بين الجوهر والعرض ، وبين « المعانى » و« المبانى » ، وبين الغايات والوسائل ، وإلا إذا أدركوا – فوق ذلك – ماوقع بين أول الزمان وآخره من تغير هائل فى أحوال الدنيا وواقع الناس .. وأدركوا ان هذا التغير لابد أن تكون له أصداؤه العديدة فيما يقدم للناس من تصورات لحياتهم الجديدة تحت راية الإسلام ، وفيما يقدمه العلماء والمجتهدون من « صياغات » جديدة للفتاوى والأحكام ..

وأما المدرسة الأخرى فقد ضاقت بنفسها ، وكفرت – فى أعماقها – بحضارتها وزهدت الزهد كله فى ماضيها ، وأنكرت حلوه ومره ، وصحيحه وسقيمه ، وأخذت تتعجل اللحاق بالآخرين ، والسير وراءهم فى كل واد سلكوه ، تطاردها – فيما تقول وتفعل – فتنة مبهورة بكل وافد وكل جديد ، ولو استطاعت لجمعت ماضيها بكل مافيه وكل من فيه وألقت به بعيدا – إلى غير رجعة – فى بحار الضياع والنسيان ..

وبالمدرستين جميعا ضاقت جماهير المسلمين ، كما ضاق الشباب الذى لاتزال شعلة الأمل والرجاء فى المستقبل حية فى أعصابه ووجدانه وكيانه كله .

١ – أما الجماهير فقد بدأت تدرك أن الخيار بين المدرستين خيار ظالم ، وأنهما – جميعا تتغذيان على مابقى من رحيق الحياة فى كيان الأمة ، وأن منهجهما منهج خوف وهلع لاتستقيم به حياة ولاتقوم عليه حضارة : فأما إحداهما فهى فى خوف مقيم على الإسلام ، وهلع مذعور على المسلمين من كل نغمة جديدة أو اجتهاد جديد يجتاز به اصحابه السدود الكثيفة ويخترقون حجب الجمود إلى افئدة المسلمين وعقولهم .. وكأنما استحفظ أفراد تلك المدرسة – وحدهم – على دين الله ، وعلى ضمائر العباد . وأما الأخرى فهى فى خوف من حضارتها وشك – عميق الجذور – فى تلك الحضارة .. تستره بالمداراة أحيانا ، وبالتأويل الفاسد – بعيدا عن كل دليل – أحيانا أخرى وبمحاولة الاحتماء بالثقافة العالمية التى تتسع – فى زعمهم – للجميع بلا تمييز تارة ثالثة.

٢ – وأما الشباب فقد هالهم جمود الجامدين ، كما هالهم تفريط المفرطين وأطلق شرارة الغضب فى كيانهم كله مارأوه من تهديد لأصولهم الحضارية ، وما عاناه جيلهم من أزمة فى معرفة « المعالم الذاتية » لعقيدته وثقافته ونظام حياته ، وسط طوفان من الحوادث المتلاحقة والتغيرات السريعة التى تصيب وجدان الأمة وعقلها بالدوار .. فتجمعوا فى جماعات أطلقوا عليها اسماء شتى ، ونسميها نحن « جماعات الغضب الإسلامى » ، وقد قامت جميعا تعلن براءتها من عصرها ، وانكارها لواقع الضعف والهزيمة والافتتان بالآخرين ، ولو اقتضاها هذا الانكار أن تهجر المجتمع بأسره وأن تعتزل أهله ونظمه ومؤسساته وتفر منه بالشعور ، بل وبالكيان المادى كله ، إلى عزلة بعيدة ، ومهجر مؤقت جديد ..

ولقد أخطأ أشد الخطأ من حاولوا تصوير فكر هذه الجماعات وسلوكها وأسلوب عملها على أنه التعبير الحقيقى والوحيد عن الصحوة الإسلامية الجديدة .. ذلك أن ظهور هذه الجماعات كان أشبه بفزعة النائم منه بصحوة المستيقظ .. ولقد كان غضبهم نبيلا ، ولكن أثره كان – فيما نرى – أثرا وبيلا ، فقد أحسن أكثرهم صناعة الهدم ولم يحسنوا صناعة البناء .. وضاقت نفوسهم بكثير من صنوف العوج والفساد ولكنها لم تتسع لكثير من صور الاستقامة والاجتهاد فى طلب الحق وماينفع الناس .. ولقد عرفوا كيف يكونون أعزة على الكافرين ولم يعرفوا كيف يكونون أذلة على المؤمنين .. فملأوا نفوس الناس حرجاً ، وحياتهم عنتا ، وقدموا للدنيا صورة الداعية

المسلم فى اهاب من ضيق الصدر ، وعبوس الوجه ، والاشتغال الدائب بتعقب عورات الناس ، والتفنن فى الانكار عليهم وإضفاء أوصاف الكفر والجاهلية على الأفراد والمجتمعات بغير علم ، ولاهدى ولاكتاب منير .

وأخطر من هذا ان هذه الجماعات طرحت فى ساحة الفكر والسلوك قضايا جانبية وهامشية ، اختلت معها رؤية الأولويّات فى إطار التصور الإسلامى .. فإذا بالعامة والخاصة يغرقون إلى آذانهم فى حوارات أكثرها عقيم حول شكليات وفرعيات ، قد تكون من آداب الإسلام .. ولكنها ليست من أصوله وأساسياته وماعرف منه بالضرورة .

لهذا نكتب هذه السطور لنعلن أن الصحوة الإسلامية الحقيقية لايمكن أن يحملها المتزمتون والمتشنجون وأصحاب الصدور الحرجة ، والعقول المعطلة .. ولنعلن كذلك أنها لايمكن أن تكون حركة جماعات منعزلة عن تيار الناس والحياة ، وإنما الصحوة – فيما نرى – احساس جماهير ووعى صفوة .. وثمرة إدراك هادىء لعقم الجمود على الموجود .. وخطر الانخلاع من الأصول .. وعبث الغضب الذى يدمر اصحابه وأولياءه قبل أن يدمر الأعداء والخصوم .

اننا نزعم بين يدى هذه السطور ان القاعدة الأساسية للصحوة الإسلامية الجديدة تتمثل فى قائمة من المطالب والتوجهات الاساسية التى تحملها بين يديها جماهير المسلمين على امتداد العالم العربى والاسلامى ، ولاترضى بها بديلا ..

فالجماهير العربية والاسلامية تريد المحافظة على هويتها الحضارية وعلى قيمها الإسلامية التى عاشت بها ولها ، فهى جماهير مؤمنة بالله ، مصدقة برسالاته طامحة إلى مرضاته . حريصة على طاعته ، ولم تعد تقبل أن يجادلها أحد فى إيمانها هذا أو أن يساومها عليه ، أو يخيرها بينه وبين شىء آخر .

وهى تعرف أن فى الإسلام سماحة ويسرا ، تنطق بهما آيات الكتاب الكريم ، وتجسدهما سيرة النبى العظيم ، وتقوم عليهما شرائعه وشعائره وآدابه .. فهو دين توسط واعتدال وتيسير ، رحمة الله فيه قريب من المحسنين ، ومغفرته تنتظر المخطئين التائبين . وهو سبحانه لايرضى لعباده الكفر ، ولايغفر أن يشرك به « ويغفر مادون ذلك لمن يشاء » .

وهي تعرف أن الله لم يبعث أنبياءه ورسله إلا مبلغين ومبشرين ومنذرين ، وأنه ليس لأحد من العباد وصاية على العباد ، عقائدهم ونياتهم وأفكارهم ، كما تعرف أن الدعوة إلى الله إنما تكون بالحكمة والموعظة الحسنة ، ولاتكون بإيغار الصدور ، وإذلال النفوس ، والاستخفاف بالعقول .

وهى تعرف – فوق ذلك – أن الله تعالى هو رب الكون كله ، وصاحب اسراره كلها ، ماأودعه منها فى كتبه وأجراه على ألسنة ملائكته ورسله ، ومابثه منها فى الكون ووزعه فى الأنفس والآفاق . وهى توقن بحسها وفطرتها وعقلها جميعا أنه يستحيل – لذلك – أن يتعارض يقين مع يقين .. وأن صحيح المنقول أى الثابت المحكم المفسر من النصوص ، وهو كل ما فى كتاب الله تعالى ، وماثبت وصح رفعه إلى رسول الله « ﷺ » لايمكن أبدا أن يعارض صريح المعقول ، وهو ماثبت يقينه ببداهة منطقية أو بتجربة عملية تفيد اليقين . وأن التعارض إذا وقع فإنه لايمكن أن يمثل « أزمة فكر » ولا « أزمة دين » ، إذ أنه لايخرج أبدا عن أن يكون واحدا من ثلاثة :

١ – إما أن يكون تعارضا ظاهريا موهوما يحتاج كشفه إلى معرفة التفسير الصحيح للنص الدينى .. أو للحقيقة العلمية .. فقد يكون النص الثابت محتملاً للتأويل يحمل من المعانى مايخالف المتبادر من نصه أو يجاوز المستفاد من ظاهره .. وقد تكون الحقيقة العلمية تعبيرا مختلفا فى صياغة عن معنى مماثل جاءت له النصوص الدينية الثابتة .

٢ – أو أن تكون الحقيقة العلمية المدّعاة مجرد واقعة حال عارضة فى مسيرة العلم تمثل حلقة من حلقات السعى للمعرفة دون أن تمثل الحلقة النهائية الحاسمة فى تلك المعرفة .

٣ – أو أن يكون النص المنقول غير صحيح فى نسبته إلى النبى « ﷺ » .

وهذه الجماهير تعرف أنها – بحكم دينها – مأمورة بالبحث فى الآفاق وطلب الحكمة من مصادرها .. والسعى وراء الحقيقة بكل منهج يوصل إليها .. وأن هذا السعى لا يمكن أن يكون افتئاتا على حقائق الإسلام ، أو انتقاصا من كمال النصوص الدينية .

وفوق ذلك كله ، ومعه ، تعرف الجماهير بحسها وعقلها أن الزمن يتحرك ، وأن

حاجات الناس ومطالبهم تتغير باختلاف الأزمنة والأمكنة وظروف الحال .. وأن الأحكام الشرعية لابد أن تشتمل – فى داخلها – على وسائل الاستجابة المرنة لهذه الأحوال .. وأن هذا – عند التأمل والتدبر – هو المعنى الحقيقى لخلود رسالة الإسلام ، وصلاحية نظامه لكل زمان ومكان ..

ونضيف الآن ، أن الصفوة من الرواد والمثقفين فى عالمنا العربى والإسلامى تشارك الجماهير هذه الرؤية الجديدة ، وتعرف فوق ذلك . بما لها من خبرة ومعرفة أن واقع العرب والمسلمين واقع معتل سقيم ، وأن أداءهم الحضارى هابط ومنقوص .. وأن قيم الأمة الثابتة فى كتبها المقدسة التى ختمت بالقرآن الكريم لم تعد تحكم واقعها الذى يتراجع عاما بعد عام .. وهذه الصفوة تتطلع فى حماس إلى الخروج من هذا التخلف .. مصممة على فعل شىء يكسر الدائرة الخبيثة التى وقعت فيها الأمة والتى قضت بالتردى والتراجع على أوضاعها السياسية والاجتماعية والعسكرية والثقافية .. وهى لهذا لاتقبل كما لاتقبل الجماهير من أحد فكرا لايعين على الخروج من هذه الدائرة ، أو لايلقى بالا إلى هذه الهموم المصيرية .. متشاغلا عنها بأية قضية يزعم أنها أصولية أو مبدئية ..

إن جماهير المسلمين – على امتداد العالم الاسلامى – تترقب تيارا جديدا يتحدث بلغة « إيمانية » جديدة .. لأن اللغة القديمة السائدة . تفصل بين عالمين كلاهما من صنع الله .. عالم النصوص (قرآنا وسنة) ، وعالم الحياة بكل مافيها ومن فيها .

إن الثنائيات التقليدية التى شغلت الفكر الإسلامى قرونا طويلة .. العقل والنقل .. السلفية والتجديد .. الأصالة والمعاصرة ، قد آن لها – فيما نرى – أن تودع الساحة ، وآن للمسلمين جميعا أن يذكروا أن الإسلام ليس كيانا غريبا طارئا على مسيرة التاريخ .. وحياة الشعوب .. وتطلعات الناس .. إنما الإسلام هو « الحياة » حين تستقيم على قيم عليا توجه مسيرتها وترشد حركتها . والمسلمون .. هم الناس حين يستقيم فكرهم وخلقهم على تلك القيم .. والنصوص كلها ، وعلى رأسها القرآن ليست عالما آخر . يضاف إلى هذا العالم ، وإنما هى شاهد – بكلمات الله – على خلق الله .

والمسلم .. مطالب بأن يتدبر القرآن .. ولكنه مطالب – كذلك – بأن يسير فى الأرض وأن يتدبر آيات الله فى خلقه .

وشريعة الإسلام .. ليست نظاما منفصلا عن تطلعات الناس ومصالحهم .. ولكنها – بمصادرها كلها – وسيلة لتحقيق هذه التطلعات وحماية تلك المصالح .. وهى عدل كلها ورحمة كلها .. « وكل مسألة خرجت من العدل إلى الظلم ، ومن القسط إلى الجور . ومن الرحمة إلى ضدها فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل » .

والمسلمون .. لاينفصلون أبدا عن الناس .. وإنما هم أصحاب رسالة بين الناس .. وهم – بإسلامهم – شهود عليهم .. ولكنهم يظلون على خط الأفق الواحد مع سائر الأمم والشعوب ﴿ **ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا** ﴾ . ليس لهم على أحد من الناس من ولا غرور ﴿ **قل لاتمنوا على إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان** ﴾ .

ان مفتاح اللغة الإيمانية الجديدة أن يعرف المسلمون أن الإيمان بالغيب لايلغى دور العقل .. وأن تطبيق الشريعة لايغنى عن معالجة مشاكل الناس بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية .. وأن الإسلام لايقوم على أنقاض تراث البشرية ، ولايحرص على هدم تجارب الشعوب واسقاطها ، وإنما وظيفته الأساسية أن يضيف اليها عنصر الهداية والرشد وان يوجه حركتها « لما ينفع الناس » .

وفى ظل هذه اللغة الجديدة لابد أن تظهر قراءة جديدة للشعارات القديمة .. فشمول الإسلام لايعنى أن النصوص تعالج كل صغيرة وكبيرة من أمور الحياة ، فذلك – فضلا عن استحالته – غير مقبول فى ظل ماتركه الإسلام للعقل من حرية الحركة وواجب الاجتهاد .

وخلود الإسلام لايعنى « جمود شريعته » وإنما يعنى قدرتها على التجدد والابداع لملاقاة حركة الحياة وتغير اشكالها وأصالة المسلمين لاتعنى عزلتهم عن الناس وانغلاقهم على أنفسهم ، وإنما تعنى الاتصال بالناس والعيش معهم ، وامدادهم خلال ذلك بالقيم العليا والمبادىء الأساسية التى تقوم عليها عقيدة الإسلام وشريعته ، وبناؤه الأخلاقى والسلوكى .

إننا نكتب هذه السطور – لأننا نرى – من خلال صروح الجمود والانغلاق .. ووسط طوفان التشدد والغلو السائد بين كثير من الشباب .. بشائر اللغة الايمانية الجديدة .. لغة تفهم الإسلام فى صفاء ينابيعه .. واتساع رحمة الله به للناس .. والتقاء نصوصه وتكاليفه مع سنن الله ونواميسه المبثوثة فى الكون والمودعة فى النفوس .. كما أننا نرى – كذلك – بشائر استجابة واسعة لهذه اللغة الجديدة .. فهى لغة الفطرة السوية والنفوس المطمئنة .. والعقول المتفتحة .. وحين تتكاتف جهود المؤمنين بهذا التيار الجديد على نشره وعرض الإسلام به فإن صيحات الغلاة والمتشددين .. وصرخات الجامدين والمغلقين لن تجديهم كثيرا .. فقد ضاق الناس بها وبهم ، وتطلعوا إلى الاطمئنان بالإسلام بعيدا عن ردود الفعل وأمراضها « فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض » .

تمهيد

من قضايا المسيرة الإسلاميّة

لكل كاتب أو صاحب فكر قضايا يخصها بالاهتمام الأكبر فيما يقرأ وما يكتب ويجد فى تناولها متعة خاصة لايجدها فى سائر مايعرض له من أمور .. ومن القضايا التى تستأثر بعنايتى وتنساب من حولها خواطرى قضيتان :

القضية الأولى :

الانتباه إلى ماتتميز به حياتنا الثقافية والاجتماعية من وجود عدد من القضايا « المعلقة » ، التى طال حولها الجدل وتشعب وامتد عبر مئات السنين ، ومع ذلك لم يحسمها العقل العربى ولم يستقر فى شأنها الوجدان عند شيء يجمع عليه الناس أو يتفق عليه أكثرهم ، كما هو الشأن فى أكثر الحضارات ... والذى ينبغى أن يشغلنا فى هذه الظاهرة أن استمرار « تعليق » تلك القضايا من شأنه أن يستهلك جزءا هائلا من طاقة الانسان العربى والانسان المسلم فى معاناة الآثار النفسية والسلوكية المترتبة على غياب « الحسم » و« الوضوح » فى شأن هذه القضايا .. وأن يصرفه — ذلك — إلى التوجه نحو عديد من القضايا الأخرى التى لاتحمل إلا رجاء ، فضلا عن أن تحتمل الترك والاهمال .

وقد يكون من المفيد قبل أن نضرب الأمثلة لهذه القضايا المعلقة أن نرد هذه الظاهرة — جزئيا على الأقل — إلى تعدد منابع المعرفة ومصادر القيم فى حياة العربى المعاصر والمسلم المعاصر ، فإلى جانب العناصر التراثية التى يمثل « الإسلام » و« الحضارة الإسلامية » مصدرها الرئيسى .. توجد عناصر أخرى « معاصرة » يتمثل جانب منها فى الظروف الموضوعية القائمة التى تحيط بالعرب والمسلمين السياسى منها والاجتماعى والاقتصادى .. كما يتمثل جانب آخر منها فى تأثيرات الحضارات الأخرى المعاصرة ، وبصفة خاصة تأثيرات الحضارة الغربية بمصدرها « الهيلينى » العقلى ، ومصدرها المسيحى « الدينى » ، ثم بعناصرها « النفعية » التى

نمت وامتدت أغصانها فوق مصدريها اليونانى والمسيحى ..

ففى حياة العربى المعاصر والمسلم المعاصر .. لاتكاد تطرح قضية فكرية أو سلوكية إلا ويجد الفرد نفسه محاصرا فى شأنها بحلول واجابات متنوعة إلى حد التناقض فى كثير من الأحيان ، بعضها يمثل استجابة المصدر التراثى للمعرفة والسلوك وبعضها الآخر يعبر عن المصادر المعاصرة ، محلية كانت أو قادمة عن حضارات أخرى .. ولنضرب بعض الأمثلة على هذه القضايا المعلقة ، وعلى حيرة الانسان العربى المسلم فى مواجهتها :

١ – وأول هذه القضايا قضية « الدين » ذاته .. وماينبغى أن يكون له فى حياة الفرد والمجتمع من دور وتوجيه .. فما زالت قضية الدين والتدين .. وعلاقة الدين بإدارة المجتمعات وتنظيم شئونها السياسية والاقتصادية .. معلقة لم تحسم .. ومازالت مواقف الناس الحقيقية فى شأنها متراوحة بين العلمانية الخالصة التى تقتفى أثر المجتمعات الأوربية (والأمريكية) فيما انتهت إليه من اعلان استقلال الدولة عن الدين واستقلال الدين عن الدولة .. ومنع تدخل أحدهما فى اختصاص الآخر عن طريق اقامة سور حاجز يفصل بينهما .. وبين النظرة الدينية الشمولية التى تستغرق أحوال الفرد والجماعة على اختلافها .. وتعالج أمورها من منظور دينى خالص ، يستمد شرعيته ومضمونه معا من النصوص الدينية التى يعتبر التسليم بها جزءا أساسيا من أجزاء اليقين الدينى . وبين هذين الموقفين ، أو بالإضافة إليهما موقف ثالث .. يرى أن الدين – والإسلام بصفة خاصة – يمتد اختصاصه إلى جميع جوانب الحياة الفردية والجماعية للمؤمنين به .. ولكنه امتداد عناية ورعاية وتوجيه ، وليس – بالضرورة – اختصاص تدخل مباشر بالتنظيم وتقديم الحلول النهائية الثابتة .. ومعنى هذا من الناحية العملية – أن على « المؤمن » أن يعيش حياته محلقا فى الكون من حوله بجناحين ، أحدهما جناح العقل والآخر جناح النقل (أى النصوص الدينية) .. وأن الامتحان الكبير الذى يواجهه طوال رحلته فى هذه الحياة هو امتحان الاختيار المتوازن والصحيح بين المواقف الفكرية والسلوكية التى ينبغى أن يواجهها بسلاح العقل .. وتلك التى ينبغى أن يواجهها بسلاح النقل .. وقد نستطيع وصف هذا الموقف الأخير – الذى لانخفى انحيازنا له – بأنه منهج تحقيق السعادة النهائية عن طريق التوافق المستمر مع القوانين والنواميس والقوانين المودعة

فى « الذكر » أى كتاب الله المنزل على نبيه المرسل ، وبيان هذا الذكر ، كما صح عن النبى ﷺ ، والقوانين التى بثها الله فى « الكون » و« الانسانية » ، وهنا كتاب الله الأكبر الذى تنتظم تكوينه وحركته آيات من آيات الله ﴿ **سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم** ﴾ .

﴿ **ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت** ﴾ .. ﴿ **وفى أنفسكم أفلا تبصرون** ﴾ .

وليست قضية « الدين ودوره فى المجتمع » قضية موقف فكرى فردى كما يوهم العرض النظرى الذى قدمناه .. بل إن الواقع العربى والإسلامى يصرخ من حولنا بما أدى إليه الاختلاف حول هذه القضية المبدئية والمنهجية من انقسام المجتمعات العربية والمسلمة أقساما ثلاثة – على أقل تقدير ، يمثل كل منها واحدا من الاختيارات الفكرية والسلوكية التى بينّاها .. ومازال الجدال بين ممثلى هذه الأقسام دائرا فى حرارة تبلغ حد الالتهاب والاشتعال فى كثير من لحظاتها .. ومازال المستقبل العربى والإسلامى ينتظر الجواب فى شأنها من جماهير العرب والمسلمين التى تملك أن تحسمها بانحيازها لواحد من تلك الخيارات ..

إن هذه القضية تمثل – فى حياة المشتغلين بها – حجر الزاوية فى كيانهم الفكرى والنفسى .. وهو موقف مشروع تماما ، إذ هى قضية « هوية » الوجود ومآله ومصيره فى آن واحد .. وحين يزداد الوعى بأهميتها وخطورتها ، مع تزايد الاحساس بتعقيدها وصعوبة حسمها .. فإنها لاتترك فى الفكر أو الوجدان بقية يمكن أن توجه إلى ماعداها من القضايا الجزئية والتفصيلية .. ومعنى هذا – فى عبارة واضحة – أن تأجيل حسم هذه القضية .. يؤجل حسم عشرات من القضايا الأخرى .. ويترك الجيل كله فى حالة من التوقف .. أو الحركة حول الذات .. يصعب معها تحقيق التقدم فى أى ميدان من ميادينه ..

٢ – ومن القضايا التى تتصل بدور الدين فى مجتمعاتنا العربية اتصالا وثيقا ، والتى لها مع ذلك تميز خاص ، قضية المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية .. وعلى تزايد عدد المنادين بهذا التطبيق واتجاه عدد متزايد من الحكومات العربية إلى تعديل أنظمتها التشريعية تعديلا يجعل منها « أنظمة إسلامية » .. فإن حقيقة تطبيق الشريعة وطريقته لاتزال غامضة ، ومعلقة فى كثير من جوانبها .

فهناك من يرى أن التشريع فى الجماعة المؤمنة لايكون لغير الله .. وأن التشريع من جانب البشر مشاركة لله تعالى فى حاكميته .. وهو لذلك يكاد – عمليا – يحصر دائرة التشريع فى النصوص ، ويخشى أشد الخشية من نداءات الأخذ بالمصالح واعتماد دور العقل فى التشريع .. وقد يضيف بعضهم إلى ذلك أن لا حاجة بالعرب والمسلمين إلى اقحام العقل فى هذا الميدان لأن الكتاب والسنة يغنيان ، ولأن القرآن جاء كما يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ **تبيانا لكل شىء** ﴾ .

ثم قد يضيف بعض العامة إلى ذلك كله تصورا مؤداه أن التشريع الإسلامى قائم وموجود .. وكامن فى أقوال السلف والعلماء .. وأنه ما من مسألة تعرض لنا اليوم إلا ولها حكم فى الكتاب والسنة ، ولها شرح وتفصيل وتعليل فى مؤلفات السلف من الفقهاء والأصوليين ..

ويسرف البعض فى تصوير تميز الإسلام ، عقيدة وشريعة عن كل ماعداه .. ويتصور – لذلك – أن تطبيق الشريعة يعنى – أولا – سقوط كل التشريعات الوضعية المطبقة فى بلاد المسلمين .. واقامة نظام جديد تماما ، على أسس اعتقادية وأخلاقية جديدة ..

وإلى جوار هؤلاء .. فريق آخر يرى أن الشريعة مقاصد قبل أن تكون نصوصا وأن تكاليفها كلها ترجع إلى « تحقيق مقاصدها » .. وأنها ليست إلا « أمارات » و« دلائل » على تحقيق تلك المقاصد فى حالات جزئية هى ماجاءت به النصوص .. وهم لذلك يطيعون النصوص – عن إيمان ورضا واقتناع – فيما جاءت به .. ولكنهم يقيسون عليها ، ويستحسنون ، ويشرعون بالمصلحة فى غير ماجاء به النص .. بل انهم لايرون تناقضا أو اختلافا رئيسيا بين ماجاءت به النصوص ومايؤدى إليه الاجتهاد .. إلا أن تحقق المصلحة فيما جاءت به النصوص القطعية تحقق يقينى ، وأن تحققها فيما يؤدى إليه الاجتهاد تحقق ظنى وهو « أحسن ماقدرنا عليه » كما يقول أبو حنيفة عليه رحمة الله .

وأساس هذا الجمع بين النصوص والاجتهاد فى منطق هذا الفريق أساس فكرى أصولى خلاصته أن العقل والنقل مصدرهما واحد ، هو الخالق سبحانه .. فالعقل نعمة على الخلق ، والنقل رعاية لأولئك الخلق .. وهما – جميعا – سبيلان صحيحان معتمدان فى طلب المعرفة والاهتداء إلى المصلحة ..

وهؤلاء – لذلك كله – لايجدون حرجا ولاإثما فى توسيع دائرة العقل والافساح له ليؤدى دوره فى ميدان التشريع .

ونحن – هنا أيضا – لانخفى انحيازنا إلى هذا المنهج ، مضيفين إليه أن ما استقر عليه كثير من علمائنا من أنه لااجتهاد مع وجود النص ينبغى أن يوضع فى اطاره الصحيح .. فوجود النص (بمعنى الدليل الجزئى النقلى ، من آية أو حديث) لايلغى – بالضرورة – دور العقل والاجتهاد .. إذ أن فهم مراد الشارع ، وتحديد مدلولات الألفاظ ، والترجيح بين النصوص المتعددة التى يوحى ظاهرها بالتعارض .. كل ذلك اجتهاد لايحول دونه ورود الدليل النقلى ..

وهنا أيضا نقول ان استمرار « تعليق » هذه القضية ، وغموض كثير من جوانبها يضفيان على حياتنا الفكرية والسياسية جوا من القلق والحيرة يضاف إلى الحيرة التى يتركها تعليق قضية الدين ودوره فى المجتمع بعمومها .

٣ – ومن القضايا المعلقة كذلك ، قضية العلاقة بين العروبة والإسلام .. ومعلوم – دون اطالة لايحتملها المقام – أن فى الفكر العربى والإسلامى اختلافا حول هذه القضية .. انقسم فيه الناس أقساما ثلاثة :

فمنهم من لايعرف له ولاء إلا ولاء العروبة والقومية .. معلنا أن الدين قضية بين الانسان وربه .. وأن حركة المجتمعات العربية ثقافيا وسياسيا هى فى الأساس حركة توجهها الثقافة العربية وتتحدد اتجاهاتها بحدود الرابطة القومية .. ويرى هؤلاء أن فى الإلحاح على الإسلام مايهدد الوحدة القومية ، بوضعه الأقليات غير المسلمة موضع الدونية أو موضع الشعور بالاغتراب .

ومنهم من يرى أن الإسلام هو وحده مصدر القيم ومحدد مضمون الثقافة ، وأنه وحده – عند المؤمن – أساس الارتباط بالأمة ، وأن محاولة صرف المسلمين عن هذا الولاء إلى ولاءات عرقية يعد رجعة إلى الوراء ، وتفتيتا لوحدة المسلمين ، وتوهينا لأخوة الإسلام ، كما يرون فيما يصاحب الدعوة القومية – عند بعض دعاتها – من مناداة بالعلمانية ، أمرا مناقضا تماما لطبيعة الإسلام ، ولايسع مسلما قبوله .

وفى النهاية يرى فريق ثالث – ومنهم كاتب هذه السطور أن القضية ليست قضية اختيار لازم بين « العروبة » و« الإسلام » فالأولى حقيقة تاريخية وواقع ثقافى

وسياسى ، والإسلام عقيدة ونظام حياة ومصدر قيم وأخلاق وعلاقات .. والعربى المسلم يستطيع – دون أن يقع فى التناقض ، أن يكون مسلما حسن الإسلام ، وأن يظل عربى الثقافة واللسان ، عربى التوجه السياسى .. مدركا لخصوصية الرابطة الثقافية والمصلحة التى تربطه بالعرب جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ..

وهنا كذلك ..ورغم عشرات الكتب ومئات البحوث التى تناولت قضية العروبة والإسلام .. فلا يزال لها فى واقعنا أصداء تفرض نفسها على حياتنا السياسية وعلى علاقتنا الداخلية والخارجية على السواء .. ومازال كثير من العاملين على تحريك الواقع العربى والإسلامى نحو مزيد من النمو الاجتماعى والثقافى بمعناه الأوسع .. مختلفين بينهم ومنقسمين حول قضية العروبة والإسلام ..

٤ – ومن القضايا المعلقة فى حياتنا كذلك أمور أقل ارتباطا بالمنهج العام للحياة وإن كان تعليقها – عند التأمل فيه – يرجع إلى اختلاف مصادر المعرفة ومعايير السلوك ، ومن أهم هذه القضايا فى تقديرى – قضية المرأة – ودورها فى المجتمع وعلاقتها بالرجل .. فمازالت فى وطننا العربى والإسلامى شرائح اجتماعية لاترى فى المرأة إلا عورة ، ولاتتصورها إلا متاعا ، ولاتؤمن بدور لها فى المجتمع .. ناسية أن النساء – بصريح الحديث النبوى الشريف – شقائق الرجال .. وأن الناس جميعا – بصريح الآية القرآنية الكريمة قد خلقهم الله ﴿ **من نفس واحدة وخلق منها زوجة وبث منهما رجالا كثيرا ونساء** ﴾ .

وفى وطننا العربى كذلك فئات تضع المرأة حيث وضعتها حضارة الغرب بغير التفات إلى اختلاف التصور الإسلامى العام للعلاقة بين الجنسين عن نظائره فى حضارات أخرى .. متجاهلة ما أدى إليه تورط مجتمعات غربية عديدة فى « الاباحية » المطلقة .. من تدهور للعلاقات داخل الأسرة .. واضطراب هائل فى حياة الملايين بين الرجال والنساء .. ومغامرة غير مسئولة بمستقبل الملايين من « الأطفال » الذين ينشأون فى هذا الاطار الاجتماعى المضطرب ..

وهنا – فى هذا المجال بالذات – يستمر التناقض الصارخ قائما على أشده بين الرؤى الاجتماعية المختلفة .. ونماذج التفكير والسلوك المتناقضة .. ولايدرى الفتيان والفتيات ماذا يصنعون بأنفسهم ، وكيف يقيمون علاقاتهم بالجنس الآخر .. وأين مواضع الخطأ والصواب فيما يفعلون ويتركون من ذلك كله ..

هذه أمثلة للقضايا المعلقة فى حياتنا .. والتى أرى فى استمرار تعليقها صارفا للجيل كله عن التوجه لقضاياه الحقيقية ، ومانعا له من أن يواجه حاضره ومستقبله بفكر غير منقسم ، ووجدان غير مضطرب .. ونفس هادئة مستقرة قادرة على العطاء الذى لاينقص منه فصام ولاتبدده حيرة ولايحول دونه عصاب .

القضية الثانية :

التى تشدنى ولا أحب أن أتحول عنها ، أو أن أشغل عن الحديث فيها والتذكير بها ..

فهى قضية التوجه إلى المستقبل ، واستشراق صورته والاعداد لملاقاته .. ذلك أننا نحن العرب المسلمين ، أمة طال انكفاؤها على الماضى ، واشتغالها بقضاياه .. حتى تولد من ذلك مايوشك أن يكون عجزا عن التوجه للمستقبل والنظر فى أحواله .. وقد يكون بعض عذرنا فى ذلك أننا نخوض معركة لتحقيق الذات والمحافظة على الهوية ، وأن هذه المرحلة بطبيعتها مرحلة بحث عن « الأصول » ومعرفة « بالجذور » وهى أمور مستقرة فى أرض الماضى ، وجديرة بأن تشد الباحثين عنها إلى صفحاته ..

ولكن طبيعة التحدى الذى يواجهه العرب والمسلمون ، وهم بعد فى تخلفهم وتمزقهم وضعفهم واعتمادهم على الآخرين لاتحتمل استمرار هذا الانكفاء ، واستمرار تلك الخصومة الغريبة مع الحركة ومع المستقبل .. ومعلوم لكل أحد أن استشراف المستقبل لم يعد رجما بالظنون ولامجازفة عابثة لاستطلاع الغيب بغير علم ولاهدى .. ذلك ان علوم رصد الواقع وتسجيل مكوناته ، وتحليل تلك المكونات ، ومعرفة محركاتها وعناصر التحكم فى سرعة تلك الحركة . كل هذه العلوم قد تقدمت تقدما هائلا خلال الخمسين سنة الأخيرة .. فإذا أضفنا إلى ذلك ماتحقق من ثورة فى علوم الاتصال ، وانهيار للأسوار الحاجزة بين الناس والشعوب .. والاتصال الوثيق بين مايفعله شعب منها لنفسه وبين ما ينتظره من الآخرين .. لأدركنا أننا بحاجة إلى حملة قومية واسعة النطاق لتطوير منهج تفكيرنا ، نظام تعليمنا ، وأدوات ثقافتنا واعلامنا بحيث تصرف أعناق علمائنا ومفكرينا وشبابنا عن الالتفاتة الدائمة إلى وراء ، وتوجه تلك الأعناق وماتحمله من عقل وبصيرة وخيال لتعيش الحاضر وتتجه إلى المستقبل .

إن هذا التوجه للمستقبل لابد أن يحمل معه بالضرورة استكمال حيازة الجيل

لأدوات الحركة نحو ذلك المستقبل ، واستكمال الاحاطة بعلوم وفنون عديدة لايمكن بغيرها أن تبدأ رحلة الاقلاع نحو الغد ..

ان الاعتياد على احترام قيمة الوقت .. وتعلم اسلوب التخطيط .. وتحريك ملكات الابتكار .. وتنشيط الخيال وتنشئة جيل كامل من العلماء المتخصصين فى علوم الاتصال ، والمعلومات ، وتحليل الأنظمة .. واستخدام التقنيات المتطورة الخادمة لتلك العلوم ، كل ذلك يبدو لنا جزءا أساسيا من أجزاء التحرك الذى نسعى إليه حتى يكون لنا مكان فى خريطة المستقبل التى تتسابق إلى مواقعها حضارات وأمم وشعوب .

هذان — إذن — هما الشاغلان الكبيران اللذان تنساب معهما خواطرى ، ويجرى بهما — حين يجرى — قلمى ليخط أسطرا تجد سبيلها إلى القراء ..

وفى إطار هذين الشاغلين ، كتبت هذه المقالات ، ظاهرها التنوع والتفرق واختلاف الموضوعات ، وحقيقتها الكامنة أنها تعبير أمين عن الاهتمام بهذين الشاغلين ..

ولعل القارىء بعد ذلك واجد فيها — حين تتاح له فرصة الأطلاع عليها مجتمعة على هذا النحو — بعض أطراف الخيوط التى نبحث عنها ونحن نجتهد جميعا لتحريك واقعنا نحو مستقبل نراه أفضل وأوفر نصيبا من التقدم ومن الرشد ..

ولعل القارىء — فى النهاية — لاتغيب عنه طبيعة المقال ، وأنه وسيلة لطرح الأفكار الرئيسية ، والاعلان عن المواقف المبدئية ، دون أن يكون الصيغة الملائمة للتحقيق العلمى والبحث المسترسل الذى يحيط بأطراف ما يعرض له من أمور ..

وإذا أفلحت هذه المقالات — مجتمعة على هذا النحو — فى أن تشد معى جانبا من القراء ومن الكتاب إلى مزيد من الاهتمام بحسم قضايانا المعلقة ، وفى أن تشد بعضا منا عن دائرة الماضى التى حوصرنا فيها قرونا طويلة إلى حقائق الحاضر وتوقعات المستقبل ، فإنها تكون قد حققت أكثر ماأرجوه من ورائها .. والله من وراء القصد ..

الفصـــل الأول

ضَرُورَةُ الحِوَارِ

أدب الحوار الديني*

في غياب روح الحرية واحترام الانسان نجد أن قضية أدب الحوار تتخذ أبعادا خاصة حين تتصل بالحوار حول الدين وقضاياه .

ليس أمرا هينا على ضمير المسلم المعاصر أن يتأمل فيما يدور حوله من حوار حول قضايا الإسلام والمسلمين ، فإن هذا الحوار لايكاد يبدأ جدالا بالتى هى أحسن .. حتى تتسلل إليه الحدة والشدة ، وتستولى على بعض أطرافه روح الضيق بالمخالفين .. والمسارعة إلى اتهامهم فى أفكارهم ونياتهم وأخذهم بالشبهة وسوء الظن .. واستثارتهم باللفظ الجارح والعبارة القاسية .. فيترك بعضهم ساحة الحوار إيثارا للسلامة .. وضنا بالسمعة والكرامة .. ويختار بعضهم أن يدفع السيئة .. فيرد على الصيحة بأعلى منها .. ويتلقى التهمة فيوجه مثلها أو أشد .. ويتخير فى ذلك كله أشد التهم إيلاما . وأكثر العبارات جرحا للكرامة .. وإيغارا للصدر .. وزراية بالخصم عند جمهوره .. ثم لاتلبث « القضايا » و« الهموم » التى بدأ الحوار – حين بدأ – بقصد خدمتها والاهتداء إلى الرشد والصواب فى شأنها أن تضيع وسط الصيحات العالية . والاتهامات المتبادلة .. ولايبقى فى الساحة إلا خصوم يتبارزون ويتناطحون .. غاية كل منهم أن « ينتصر » .. على خصمه .. وأن تخلو الساحة من كل أحد سواه ومن كل رأى .. سوى رأيه ..

ومن الحق – مع ذلك – أن نقرر أن هذا المنهج الفاسد طبع عربى سائد .. وأنه ليس وقفا على الحوار الدينى وحده .. وأن نظرة سريعة على الحوار العربى الدائر من حولنا كفيلة بأن تردنا إلى واقع أشد مرارة وأكثر ترديا .. فها هى الأقلام العربية مشرعة كالسهام المسمومة فى مبارزات كلامية ، وغايتها القضاء على الخصم ورأيه ، وتلك هى الاذاعات العربية والصحف العربية .. يستخدم كثير منها

---

* العربي العدد ٣٠٤ مارس – آذار ١٩٨٤ م

سلاحا فعالا فى «الحرب الأهلية العربية» التى بدأ بعضها منذ عشرات السنين ولايعرف أحد من أطرافها متى ولاكيف تنتهى ؟

وفى مبارزات « الأقلام » و« الاعلام » تستباح الحقيقة ، ويزيف الواقع وتنتهك الكرامة ، ويُرجم أصحاب الرأى المخالف .

ومع عموم البلوى على هذا النحو ، وارتباطها بقضايا الثقافة والسياسة ، وغياب روح الحرية وارتباطها بقضايا الثقافة والسياسة ، وغياب روح الحرية ، واحترام الانسان ، فإن قضية « أدب الحوار » تتخذ أبعادا خاصة ، حين تتصل بالحوار حول الدين وقضاياه .

● ذلك أن الصواب والخطأ فى مجال « الحوار الدينى » يتحولان فى تفكير كثير من الناس وفى وجدانهم إلى مرادفين للحق والباطل .. أو للهدى والضلال .. ومعنى هذا أن المهزوم فى الحوار .. لن يعتبر فى نظر خصمه ونظر الجمهور مخطئا فى رأيه مجانبا للصواب فى اجتهاده .. بل سيعتبر مجانبا للحق ، منحازا للباطل .. وقد يبلغ الحماس فى وصفه بهذه « الخطايا » مبلغ اتهامه بالكفر والفسوق والعصيان .

● وفى مجال الدين وقضاياه كذلك تصور كثير من الناس أن الحقيقة لايمكن أن تتعدد وجوهها ، لأن الحق « واحد » لايتعدد ، ولأن الصراط المستقيم واحد .. والسبل المعوجة هى التى تتعدد .. ويرددون فى هذا السياق قوله تعالى : ﴿ **وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولاتتبعوا السبل** ﴾ (الأنعام ١٥٣) وقوله : ﴿ **فماذا بعد الحق إلا الضلال** ﴾ (سورة يونس ٣٢) – كما يتعلقون بالأحايث النبوية التى تتحدث عن الفرقة « الناجية » وهى فرقة واحدة ، من ورائها اثنتان وسبعون فرقة هالكة .. ومن شأن التفسير الحرفى لهذه النصوص ، وعزلها عن سياقها المقصود ، أن تُضيق فى نظر أطراف الحوار دائرة مايجوز فيه النظر والاجتهاد .

والتأمل الهادىء والتأنى فى هذه النصوص ، والجمع بينها وبين نصوص أخرى عديدة تحث على النظر ، وتدعو إلى الاجتهاد فى البحث طلبا للحق والصواب .. كل ذلك يؤدى إلى موقف مختلف تماما .. يتسع فيه صدر « الإسلام » لاختلاف الآراء .. ولايضيق عن الاجتهاد ولو انتهى صاحبه إلى الخطأ ومجانبة الصواب ..

الدين وقضاياه

إن أطراف الحوار حول قضايا الإسلام والمسلمين جديرون جميعا بأن يذكروا أن وحدة « الحقيقة » لاتنفى تعدد زواياها ، واختلاف العقول فى تفسيرها .. ولو استقام مايتوهمونه من ضرورة « إجماع » الناس واتفاقهم على فهم واحد .. لما نشأت بين المسلمين علوم التفسير والكلام « أصول الدين والعقائد » ، وأصول الفقه .. ولما سجل التاريخ اختلاف الصحابة فى أمور عديدة وردت فيها نصوص قرآنية وأحاديث نبوية .. ولما سجل اختلاف التابعين وتابعى التابعين والأئمة أصحاب المذاهب من بعدهم ..

إن التوقف عند هذه الحقائق التاريخية جدير بأن يخفف من غلواء كثير من أطراف الحوار المعاصر حول الدين وقضاياه .. وذلك حين يذكرون أن اصحاب النبى « ﷺ » وتابعيهم – وهم على ماعرف عنهم من الورع والتقوى والحرص على وحدة الأمة – قد اتسعت صدروهم لهذا الخلاف ، فأداروه بينهم فى صفاء قلب ، وعفة لسان ، وحرص متبادل على صون الكرامات وحفظ المودات ..

● ويبقى من خصائص الحوار الدينى .. خصوصا فى إطار الإسلام الذى يتميز بشموله والارتباط الأساسى بين عقيدته وشريعته وآدابه ، أن من اليسير على الأطراف فى حوار دائر حول أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد ، أن يضفى عليه بعضهم طابعا دينيا ، وأن يلقى على مائدة الحوار بنص يتعرض من قريب أو بعيد لموضوع الخلاف بين المتحاورين ، وبذلك يكتسب الحوار كل مايحيط بأمور الدين من قداسة ، وكل مايلحق المخطئين فيها من شبهات الاثم ، والانحياز للضلال فيتحول الحوار إلى محاكمة .. يضطر فيه المخالف إلى توجيه جهده كله للدفاع عن نفسه ، واثبات « براءته » من خطيئة الاستخفاف بالنصوص والاجتراء على الله والقول فى الدين « بالهوى » .

لقد كان من آثار هذه الظاهرة غياب المنهج النقدى عن كثير من القضايا المهمة فى نطاق البحث الدينى ، وخوف كثير من العلماء الثقات الأتقياء من الجهر بأرائهم حتى لايتعرضوا لحملات تتجاوز « الرأى » وتقييمه .. تمتد إلى النيل من دينهم وتقواهم وأمانتهم وحسن نواياهم ..

إن المبالغة الهائلة فى التخويف من تفسير القرآن الكريم ، ومن التصدى لتمحيص أسانيد بعض الأحاديث ، فضلا عن تفسير نصوصها .. ومن محاولة التجديد فى بعض ماانتهى إليه علماء أصول الفقه ، كل ذلك قد أفضى بأجيال من المسلمين إلى ترك الحوار الموضوعى النافع حول تلك القضايا .. وترك فجوات غير مضيئة فى عقل المسلم المعاصر ..ولايملك أن يطمئن ويستريح مع وجودها ، ولاتواتيه الجسارة على التصدى لها .. ومن المحاولات التى تستحق التسجيل والتنويه فى هذا المقام ، حرص علماء الأصول على التمييز فى نصوص القرآن الكريم بين النصوص قطعية الدلالة وتلك التى تحتمل التأويل واختلاف النظر .. وتفرقتهم فى أقوال الرسول « ﷺ » وأفعاله بين ما هو « تشريع » صادر فى نطاق قوله تعالى : ﴿ **ومابنطق عن الهوى** ﴾ وماهو اجتهاد يحتمل الصواب والخطأ .

ورغم هذه التفرقة الأخيرة وجدنا عالما وفقيها معاصرا يقول شاكيا : « وهل أخرجتم من أعماله التشريعية سوى خصوصياته كزواج مافوق الأربع ، وسوى جبلياته (أى أموره الخلقية) كالجوع والعطش والصحة والمرض . أما ماعدا ذلك من أقواله وأفعاله وسكوته فكل ذلك أدخلتموه فى أعماله التشريعية فقلتم « ليس لنا أن نرخى فى غطاء الرأس عذبة ، كما كان « ﷺ » يفعل ، وقلتم عندما نقل عنه فى الصحيح أنه « ﷺ » قبل ابنه إبراهيم وشمه « وفى الحديث مشروعية تقبيل الوالد لولده وشمه .. فهل كل ماكان من هذا النوع – وهو لايعد ولايحصى ولايخلو عنه « ﷺ » – فى جل حياته التشريعية يوحى به[1] .

إن من الضرورى – لذلك – وضع الحدود بين ماهو « دينى » أى ماجاء به « وحى » .. ولايكون لمؤمن ولامؤمنة بعده خيرة من أمرهم ، وبين ماهو من أمور الدنيا أو من أمور « العادات » كما يقول العلماء بحيث يستطيع المتحاورون فى شأنه أن ينطلقوا فى حوارهم ، باحثين عما يحقق لهم وللناس من حولهم مايحتاج إلى الرعاية والحماية من مصالحهم وحاجاتهم .. دون أن يواجهوا – عند كل منعطف – بأنهم مارقون من الإسلام أو مستخفون بأحكامه .. أو هادمون لأركانه ..

إن من هذا القبيل – على سبيل المثال – بعض ماورد عن النبى « ﷺ » فى أمور الطب ، وكثير منه اقرار لما كان يفعله أهل البادية .. وفى ذلك يقول ابن خلدون

---

١ – اجتهاد الرسول للشيخ عبد الجليل عيسى أبو النصر ص ٣٩ – دار البيان (الكويت) ١٩٦٩ .

فى مقدمته : « والطب المنقول فى الشرعيات من هذا القبيل وليس من الوحى فى شىء ، وإنما هو كان أمرا عاديا للعرب ووقع فى ذكر أحوال النبى « ﷺ » التى هى عادة وجبلة ، لامن جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل ، فإنه « ﷺ » بعث لتعليمنا الشرائع ، ولم يبعث لتعريف الطب ولاغيره من العادات[٢] ..

عفة اللسان والقلم

● ويبقى فى النهاية أن الحوار حول الدين وقضاياه أجدر وأولى من كل حوار بالتزام عفة اللسان والقلم ، والحرص على صون الكرامة وتقديم حسن الظن بالنية والقصد .. فما أقبح أن يتنزل العلماء فى حوارهم إلى جارح اللفظ وسيىء العبارة متعللين بأن صدورهم تضيق وأن صبرهم ينفد .. وهم يدافعون عن الإسلام ويذودون عن مبادئه وأحكامه .. ان ذلك لايمكن أن يستقيم لمن يقرأ فى صحيح مسلم أنه قيل للنبى « ﷺ » يارسول الله : « ادع على المشركين » فقال « ﷺ » : « انى لم أبعث لعانا وإنما بعثت رحمة »[٣] .. أو من يقرأ فى صحيح البخارى أنه « ﷺ » قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر »[٤] فضلا عن أن يستقيم شىء من ذلك لمن يقرأ قوله تعالى : **﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾** .. أو يستوقفه منهج القرآن وهو يحمى الكلمة – كتابة ومشافهة – بقوله سبحانه **﴿ ولايضار كاتب ولاشهيد ﴾** .. أو يمس قلبه أدب القرآن العظيم حتى حين يجادل المشركين بقوله : **﴿ قل لاتسألون عما أجرمنا ولانسأل عما تعملون »** . (سورة سبأ آية ٢٥) .

اننا ندعو علماءنا ومثقفينا الذين يحملون الأقلام ويعتلون المنابر فينا أن يتوقفوا قليلا عند تراثنا الذى يرفعون راياته فى كل مناسبة ليتأسوا بالنماذج المشرقة التى يزخر بها ذلك التراث لأدب الحوار حول أدق قضايا الإسلام والمسلمين ..

● ندعوهم إلى أن يراجعوا الحوار الرائع بين عمر رضى الله عنه ونفر غير قليل

٢ – ابن خلدون ، المقدمة ص ٤٦٧ من طبعة المطبعة الأميرية .
٣ – اخرجه مسلم من حديث ابى هريرة .
٤ – اخرجه البخارى عن عبد الله بن مسعود من كتاب « الإيمان » .

من صحابة النبى « ﷺ » فيهم عثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف وبلال رضى الله عنهم أجمعين .. حين أراد عمر ألا يوزع الأراضى المفتوحة على المقاتلين من بين المسلمين .. فلقد كان موضوع الخلاف مثيرا لتفسير آيات عديدة من القرآن الكريم وكان يحمل فى طياته مصالح كبيرة لفئات يتفاوت نصيبها من الثروة والحاجة إلى المال .. فما اشتد عمر رضى الله عنه فى كلمته ... وما عنف أحدا من الصحابة فى عبارة .. وماانتقل الحوار من شواهد الرأى وأدلته .. إلى بواعث أصحابه ودوافعهم وإنما تبادلوا رأيا برأى وحجة بحجة .. حتى اقتنع الصحابة قائلين – بعد الحوار الطويل « نعم ماقلت ومارأيت » .

● وندعوهم أن يتقدموا – بعد ذلك قرنا ونصف قرن من الزمان ليطالعوا حوارا مكتوبا رائعا حول عديد من قضايا الإسلام – تبادله فى رسالتين مشهورتين عالمان جليلان هما : امام دار الهجرة مالك بن أنس ، وإمام مصر وعالمها الكبير الليث ابن سعد .. فعلى الرغم مما اشتملت عليه هاتان الرسالتان من عرض لآراء ومواقف مختلفة فى أمور عديدة بين هذين العالمين الجليلين فقد جاءتا آية مشرقة من آيات الحوار العف ، الذى نحتاج إلى مثله اليوم وحسبنا أن نجتزىء من الرسالتين ، عبارات قصيرة تكشف عن هذا الأدب الرفيع :

النصيحة لله وحده

يقول الإمام مالك فى مطلع رسالته « واعلم – رحمك الله – بلغنى أنك تفتى الناس بأشياء مختلفة لما عليه الناس عندنا ، وببلدنا الذى نحن فيه . وأنت فى أمانتك وفضلك ومنزلتك من أهل بلدك ، وحاجة من قبلك اليك ، واعتمادهم على ماجاءهم منك ، حقيق بأن تخاف على نفسك .. ثم يقول فانظر رحمك الله فيما كتبت اليك .. واعلم أنى أرجو ألا يكون قد دعانى إلى ماكتبت به اليك إلا النصيحة لله وحده والنظر لك ، والضن بك فأنزل كتابى منزلته ، فإنك .. تعلم « أنى لم آلك نصحا » .

ويجيب الإمام الليث عن هذه الكلمات الطيبة بمثلها قائلا : « قد أصبت بالذى كتبت به من ذلك .. ووقع منى بالموقع الذى تحب » ثم يقول : وقد بلغنا عنكم

شيء من الفتيا .. وقد كنت كتبت إليك فى بعضها فلم تجبنى فى كتابى ، فتخوفت أن تكون استثقلت ذلك ، فتركت الكتاب إليك فى شيء مما أنكرت ، وفيما أوردت فيه على رأيك » .. ويمضى الإمام الليث مخالفا الإمام مالكا فى العديد من آرائه وفتاويه فى وضوح وصراحة لامداورة فيهما ولامجاملة على حساب الحق ولكنه يختمها بقوله : « وأنا أحب توفيق الله إياك وطول بقائك ، لما أرجو للناس فى ذلك من المنفعة وماأخاف من الضيعة إلا إذا ذهب مثلك مع استئناسى بمكانك ، وان نأت الديار فهذه منزلتك عندى ورأيى فيك فاستيقنه ، ولاتترك الكتابة إلىَّ بخبرك وحالك وحال ولدك وأهلك وحاجة إن كانت لك أو لأحد يوصل بك فإنى أسر بذلك » .

إننا نسوق هذه النماذج ، وغيرها فى تراثنا القريب والبعيد كثير ، حتى يفيء إلى أدب الإسلام فى الحوار أولئك الذين ينصبون أنفسهم أوصياء على عقول الناس وماتخفى صدورهم ، يتهمون هذا .. ويفسقون ذاك .. ويشيعون بين المسلمين روح التردد فى الاجتهاد والمشاركة بالرأى مخافة أن تتناوشهم – فى الصدور والظهور – سهام أولئك المتربصين ، لقد ساد بسبب ذلك كله فقه يحاصره الخوف من هذا الارهاب .. جوهره التشديد ، وأساسه التوسع فى سد الذرائع ، والافراط الشديد فى التحذير من البدع ، ومن كل فكر جديد أو نظام مجلوب ، حتى جمد المسلمون على الموجود ، وتجمد العلماء عن الخوض فى كثير مما يحتاج الناس فيه إلى اجتهاد جديد ، ولقد مات بسبب ذلك كثير من الأفكار حبيسة فى الصدور .. وتراجعت كلمات هداية نافعة بعد أن كانت على أطراف اللسان .. وأقفلت بذلك أبواب الحوار بالتى هى أحسن .. لتفتح – بدلا منها – ساحات صراع وشغب ومبارزة .. ظاهرها الرحمة وباطنها الضياع والعذاب . وبقى أن يستجمع أهل الرأى والعلم أطراف شجاعتهم وأن يتنادوا بينهم بالجسارة التى تفرضها امانة العلماء ، فلا يردهم عن قول الحق ، واعلان الرأى ، صياح الصائحين وشغب الشاغبين .. فإنما الأمر أمر شهادة بالحق لايجوز لصاحب رأى أن يحبسها فى صدره أو على لسانه « ومن يكتمها فإنه آثم قلبه » ..

مواجهة مع عناصر الجمود*

يبدو أن الحوار المنظم بين اصحاب الأفكار التى عاشت أزمانا طويلة فى تناقض شديد وسوء ظن متبادل قد اضحى سمة بارزة من سمات عصرنا ، ولعل ذلك من آثار ماولدته التجربة الطويلة مع الصراع الساخن والمعارك المستمرة من اقتناع بعدم جدواها ، خصوصا فى عالم الفكر والاعتقاد .

فمن حولنا حوارات عربية أسفرت عن لقاءات عند منتصف الطريق أحيانا وعند مواقع بعض الأطراف أحيانا أخرى .. وفى مواقع أخرى حددتها خارج دائرة الحوار أحيانا ثالثة أخرى .. وقد شاركت فى هذا الحوار أطراف تبادلت الاتهام والخيانة والانحراف سنوات طويلة وجعلت خصومة بعضها مع بعض جزءا ثابتا من أجزاء برنامجها المعلن ..

فى إطار الفكر الإسلامى ، والحركات التى تنتمى إليه ، فإن الحوار قائم على أشده بين تيارات عديدة متداخلة أحيانا ، ومتناقضة أحيانا أخرى ، تتوزع فكر المسلمين ومشاعرهم وولاءهم ، وتشد كثيرين منهم إلى معارك جانبية تشتد ضراوتها أحيانا أكثر مما تشتد ضراوة الصراع بين التيار الإسلامى بروافده المختلفة ، وبين تيارات أخرى وحركات تنازعه وتناقضه فى أسسه الكبرى وقيمه العليا ..

وحسبنا هنا – قبل أن نبدأ المواجهة التى أعلناها فى عنوان هذا البحث – أن نلقى نظرة سريعة على أهم هذه التيارات المعاصرة ، وإن كان بعضها قديما ضاربا بجذوره فى تاريخ الإسلام وحضارته :

(أ) فهناك تيار « محافظ » يفسر السلفية بأنها التزام ماانتهى إليه الأولون من

* العربى – العدد ٢٢٢ مايو – آيار – ١٩٧٧ م .

السلف من آراء ومواقف وأحكام ، لاينكر جواز الاختيار بينها ، ولكنه يرى في تجاوزها تجاوزا للإسلام ، وابتداعا فيه ، وفتحا لأبواب الهوى ، وتحكيما للمعقول في الشريعة وقد جاءت حاكمة للناس لامحكومة بعقولهم واهوائهم .

(ب) وهناك تيار صوفي ، يرى أن مشكلة المسلمين في قلوبهم وليست في عقولهم ، وان اقبال المسلمين على الدنيا وتزاحمهم مع الأمم على ثمرات الأرض هما أساس الفساد ، وهو لذلك يدعو إلى الايغال في العبادة ، وإلى الزهد في الدنيا كلها ، ويهون كثيرا من قيمة العقل ، وينقل كثيرا من اتباعه من هذا العالم الذى تحكُمه السنن وتضبط حركته النواميس إلى عالم غامض تختلط فيه - ولو بحسن نية - الحدود الفاصلة بين آداب السلوك واخلاقيات الإيمان ، وبين المنهج الغيبى الخالص الذى يضع اقدام اصحابه على طريق قد لايسلم من الخرافة وتلبيس الحقيقة بالوهم .

(ج) وهنا فريق ثالث - لايزال يرفع راية الإسلام بيده - ولكنه مع ذلك يثور على أوضاع المسلمين كلها ، وينطلق إلى مايعتبره تحررا من قيود التراث كله وآخذا بثمرات العقول كلها ، ولايرى مخرجا من الواقع المرير الذى يعيشه اكثر المسلمين سوى أن نحذو حذو الغرب (الغرب هنا يشمل الغرب والشرق معا) فيما يأخذ ومايترك ، وفيما يقول ومايفعل .. وقد يجاوز هذا الفريق حدود الإسلام ومبادئه الأساسية وقيمه الكلية .. ويظل مع ذلك متمسحا بشعاراته ومصطلحاته ..

(د) وهناك من وراء ذلك اخلاط من الحركات ترفع لواء العمل للإسلام منها مايشغله ليلا ونهارا شعار « العودة لتطبيق الشريعة » « والحكم بما أنزل الله » ومنهم من يجعل الوصول إلى « الحكم » بمعنى الوصول إلى السلطة السياسية والاستيلاء عليها ، ويتصور قيام « الحكومة المسلمة » بهذا المعنى الآلى نهاية لمشاكل المسلمين ، وتحقيقا للمثل الأعلى في العمل من أجل الإسلام .

ويتسع وقت كثير من هذه الحركات لكل ضروب المناورات السياسية الحزبية التى تقبل العمل الانقلابى احيانا - ولكنه قلما يتسع للاجابة العلمية المحددة عن وسيلة « الحكم بما أنزل الله » وضرورة الإعداد لتطبيق الشريعة قبل رفع لوائها .. وقد يرى بعض هؤلاء أن يستولوا على السلطة أولا .. ثم يفكروا وينظروا ثانيا ..

(هـ) ومن وراء أولئك جميعا أجيال ضخمة هائلة من الشباب – والكهول أيضا – مؤمنة بعقيدة الإسلام ، مبصرة لنظرته الكلية إلى الحياة والخلق والانسان .. مدركة لدورها فى ترشيد حياتها وحياة الدنيا من حولها .. وفى تعمير الكون واستخدام العقل لتحقيق هذا التعمير .. ولكن هذه الأجيال تحاصرها المحاذير والسيوف المسلطة من هذه الفرق المتناحرة التى يترصد بعضها لبعض .. ويستولى عليها – فى أحيان كثيرة – نوع من الحيرة والعجز عن تحديد الاتجاه فتبقى فى مكانها تتلفت باحثة ، أو تخطو خطوة هنا وخطوة هناك دون أن تندفع بطاقتها الهائلة إلى طريق مرسوم .

٧ قضايا للمناقشة

وقد اعتاد هذا القلم أن يخوض – مع أقلام كثيرة – فى الحوار الدائر بين هذه التيارات كلها ، ولكنه – هو الآخر – كان يخوض بحساب دقيق ، وبرفق مبالغ فيه وحرص على تجنب غضب اطراف تملك من اسلحة التخويف الفكرى صنوفا وألوانا ورصيدا هائلا .

ولكن الاحساس المتزايد بشدة حاجة الدنيا من حولنا إلى الإسلام بعقيدته الصافية ، ونزعته الانسانية السمحة ، ومايقيم عليه حياة الفرد والجماعة من توازن يبعث السكينة والانسجام مع الكون ونواميسه يقتلع كثيرا من أسباب الفصام والقلق وهما أخطر آفات العصر ، وافدح تبعات السرعة الهائلة التى تم بها اختراق الحاجز بين الحاضر والمستقبل بثورة صناعية تتزايد سرعتها بمتوالية هندسية رهيبة .. هذا الاحساس مقرون برؤية تعاظم موجة تمرد الجيل الجديد من شباب الإسلام على استمرار هذه المعارك العقيمة بين اصحاب هذه التيارات ، ولهفته على أن يجد الطريق الذى يحفظ عليه قيمه الإسلامية العليا ، ويطلق فى نفس الوقت طاقاته وقدرته على العطاء والابداع .. هذان الأمران معا .. وضعا حدا للصبر ، ونهاية للتردد .. وآذنا بمرحلة جديدة فى الحوار الإسلامى .. توضع فيها النقاط فوق الحروف ، ولايعبأ فيها الكاتب بإرهاب المرهبين ولمز اللامزين ، ويرتفع فيها فوق صخب أولئك جميعا قول الله تعالى : ﴿ وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه ﴾ .

والحروف التى أريد أن أضع فوقها النقاط بارزة واضحة فى هذه الحلقة الأولى من حلقات المواجهة أحرف سبعة ، تكتمل بها - فيما أرى - معالم تيار إسلامى هو الغالب فى صدور جيل بأكمله من الشباب تحدثه به نفسه ، ويخافت به خشية الاتهام بالابتداع والضلال والخروج والمروق إلى آخر هذه الصيحات التى يقذف بها فى وجهه سدنة فكر متخلف يحملون سعة الإسلام على ضيق افقهم ، ويحملون سماحته على ضيق صدورهم ، ويلوون وضوح مبادئه المستقيمة لتلاقى التواء مزاجهم وطبعهم .

أولا : ان اقامة أحكام الإسلام فى عصرنا تحتاج إلى اجتهاد عقلى كبير ، وللعقل سبيل إلى ذلك لايسع عاقلا انكاره ، فالنصوص - قرآنا وسنة - محدودة متناهية والحوادث متجددة غير متناهية .. وحركة الزمن سنة من سنن الله ، وحركة التشريع لملاقاة تلك الحركة أمر من أمر الله .. خلود الإسلام وصلاحية شريعته لكل زمان ليستا سرا ولاخرقا لنواميس الحياة تحار فيهما الألباب .

وإنما هو خلود مستمد من قدرة الشريعة على هذا التجاوب ، ومن اشتمالها على أدوات الحركة ومقومات التجدد .. ومافتح الباب للاجتهاد بالاجماع والقياس وطلب المصلحة ، واعتبار العرف ، إلا هداية إلى أبواب هذه الحركة ومدخل لتحقيق المصالح ، ودرء المفاسد ، وتثبيت ماينفع الناس . وباطل ماشغبوا به ، جدلا فاسدا ولعبا بالالفاظ ، من أنه لامدخل للعقل فى التشريع ، لأن الحكم لله وحده وحق التشريع لايملكه أحد سواه ، دخولا فى طاعته ، واعترافا بحاكميته .. باطل ذلك بالعقل ، وبالنقل المتواتر .. وبما تدل عليه بداهات الأمور .. باطل بالعقل لما قدمناه من تناهى النصوص وتجدد الحوادث .

وباطل بالنقل الثابت فى حديث معاذ حين ولاه النبى « ﷺ » قضاء اليمن وسأله عما يفعل إذا عرض له قضاء .. وافترض عليه السلام ان أمورا سوف تعرض لمعاذ فى اليمن لايجد لها حلا فى كتاب الله ولافى سنة رسوله عليه السلام ، ولذلك اقره - على اجتهاده اجتهادا لايقصر فيه وأعلن أن ذلك مسلك من رسول الله يرضى عنه الله ورسوله .

وباطل بما تواتر من اجتهاد النبى « ﷺ » ، واجتهاد الصحابة .. الاجتهاد فى التفسير حين يوجد النص ، والبحث عن الحكم حين لايسعف النص ..

والاجتهاد الذى نحتاج إليه اليوم ويحتاج اليه المسلمون ، ليس اجتهادا فى الفروع وحدها .. وإنما هو اجتهاد فى الأصول كذلك .. وكم من مسألة تواجه المسلمين اليوم فإذا بحثوها وأعملوا الجهد طلبا لحكم الإسلام فيها افضى بهم بحثهم إلى وقفة مع الأصول .. فقد يكون سندها حديثا ضعيفا لايعرفون مايصنعون به .. وقد يكون مصدرها اجماعا سكوتيا يعارض حديثا ضعيفا .. أو قياسا يأخذ به فريق ويرده آخرون ، وليس ماتردده الكثرة الغالبة من المعاصرين من امتناع فى الاجتهاد فى الأصول إلا التزاما بما لايلزم ، وتقصيرا فى بذل الجهد بحثا عما ينفع الناس . وماقبلته هذه الكثرة من كلام الإمام الشاطبى فى كتاب « الموافقات » من أن أصول الشريعة كلها قطعية (ومن ثم لايسوغ الاجتهاد فى شأنها) يحتاج إلى وقفة تأمل ومراجعة لأن الأمر أخطر وأجل من أن يسلم فيه لفقيه مهما علا قدره ، وقد استدرك على ذلك غير واحد من العلماء الثقاة كالإمام الشوكانى ، والقاضى أبى بكر الباقلانى وتابعهما فى هذا الاستدراك كثير من المحدثين والمعاصرين ..

ثانيا : الإسلام نظام للحياة ، مبنى على ظواهرها ، محكوم بنواميسها ، مردودة أحكامه إلى العلل المنضبطة التى تدركها العقول وأحكامه تدور مع هذه العلل ، ولاتنفصل عنها ، ولو انفصلت لذهبت الرحمة وسقط العدل ، واستحال التكليف .. وليس للإسلام باطن يستأثر به أقوام دون أقوام .. إلا أن تكون تجربة روحية ذاتية من حق اصحابها أن يخوضوها وأن يذوقوا ثمارها – فى صمت وتواضع – دون أن يشغبوا على جماهير المسلمين بحديث عنها كله رموز واشارات ، تضر ولاتنفع وتضل ولاتهدى ، وتهتز بها فى عقول المسلمين وضمائرهم الموازين .. والقول بغير هذا يتعارض مع توجيه الرسالة الإسلامية للناس كافة ، وتيسير القرآن للذكر ليعمل به الناس ، ومخاطبة لأولى الألباب .. ان التصوف جزء من تراث الإسلام ، وتاريخه وسيرة رجاله جزء من تاريخ الإسلام وحضارته .. نبه قلوبا لاهية ، وذكر كثيرا من عقول ناسية .. وادب كثيرا من اتباعه بآداب الإسلام ، وهو – حين يلتزم بالكتاب والسنة – رافد جليل من روافد العلم الإسلامى ، ولكنه يوشك أن يكون رافدا للقلة والخاصة الذين يحسنون الموازنة بين حقوق العقل وحقوق القلب .. وبين عموم الشريعة وخصوص الوجد الذى يلقاه سالك على طريق معرفة الله بالقلب . ولكن الشطط فيه كثير .. والمزالق خطيرة وامتزاج الخرافة فيه بالحقيقة واقع لامعنى

للمكابرة فيه .. وآثاره السلبية حتى يصل إلى العامة حقيقة تاريخية أخرى لايليق بمنصف أن يشكك فيها .. والإسلام الذى ينبغى أن نقدمه للأجيال من شبابنا هو إسلام الحركة والقوة والصحو والأخذ بالأسباب .. الإسلام الحى الذى جسده النبى « ﷺ » بسيرته وأقواله .. والذى تابعه فيه الصحابة من أمثال عمر رضى الله عنه والذى كان إذا تكلم اسمع وإذا مشى أسرع ، وإذا ضرب فى الحق أوجع ، والذى كان الناسك حقا ..

ثالثا : مايسميه كثير من الناس « بالتراث » ويدعون إلى المحافظة عليه والالتزام به حرصا على الاصالة ، يحتاج إلى ضبط وتحديد وبيان لمكوناته .. ووزن لموقعها من الإسلام وموقع الإسلام منها . فالتراث تعبير غامض يشير إلى النتاج الحضارى للأمة منذ اكتملت لها مقوماتها . وتراث الأمة الإسلامية ، على تنوعه واختلافه باختلاف الزمان والمكان ، هو مزيج من أمرين : من روح الإسلام ومبادئه ونصوصه وتوجيهاته .. ومن أمور لاتتناهى عددا من ظروف البيئة وخصائص الشعوب والأمكنة وملابسات الحوادث .. والالتزام بهذا لايلزم ، وتوسيع غير جائز لرقعة الإسلام بإضافة ماليس منه .. وتعبد بما لاقدسية له .. وتثبيت لما لاحاجة لأحد فى تثبيته ، ومن هنا أقول مع القائلين إننا نحتاج إلى فرز التراث من ناحية وتجاوزه من ناحية أخرى : نفرزه لنعرف مايعد منه إسلاما ، ومايعد من عامة أحوال الناس وظروف الزمان والمكان ..

ونتجاوزه لأن من حق كل جيل – بل من واجبه – أن تكون له تجربته ، وأن يثرى بها النصوص ويثريها بالنصوص غير مقلد وهو قادر على الاجتهاد وحتى اذا انتقلنا من عموم لفظ التراث إلى خصوص « الفقه » الذى يجمع أحكام الإسلام فى العبادات والمعاملات فإننا نؤكد من جديد ضرورة التمييز بين الشريعة والفقه فالشريعة هى الجزء الثابت من أحكام الإسلام ، الثابت فى النصوص القطعية فى ورودها ودلالتها ، والفقه تفسير الرجال لهذا الجزء الثابت المستمد مباشرة من النصوص القطعية ، وقياساتهم عليه ، واجتهادهم فيما لانص فيه ، وترجيحهم بين مابدا تعارضه من الأدلة ، وهو اجتهاد بشر ، يتفقون ويختلفون ، وقلما يجتمعون وخطؤهم وصوابهم ليسا تشريعا ولكنهما يعكسان حظ كل واحد منهم من المعرفة بالوقائع ، ومصادر الأحكام ، وقواعد التفسير ، وأصول الترجيح كما يعكسان ظروف الزمان

والمكان .. ويعكسان – بعد ذلك كله – رأيه ورؤيته للقيم والمصالح والاعتبارات .. وهو فى ذلك كله يرمز إلى الجزء المتغير من تراث الإسلام .. وباطل قول من قال ان الأول لم يترك للآخر شيئا .. فقد ترك له عالما كاملا غير عالمه ودنيا غير دنياه .. وتجربة جديدة لاتغنى عنها تجربة قديمة . فتلك أمة قد خلت .. ولا« تسألون عما كانوا يفعلون » .

والنصوص فى تطبيقها على الوقائع لابد أن يحدد معناها لغة واصطلاحا وأن يعرف سبب نزولها ، وظروف تطبيقها ، إذ هى لاتنفك عن ذلك كله ابدا .. ومهما قال الأصوليون من أن العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب فهذا أيضا لايؤخذ بغير مناقشة .. فكم فعل « ﷺ » – وأفعاله « ﷺ » نوع من أنواع السنن – جاء مرتبطا باطار موضوعى معين ، معالجا لظروف قائمة ثابتة وعارضة ، ومن هنا لايستغنى مجتهد عن معرفة ذلك كله والتأمل فيه .

والنبى « ﷺ » بشهادة القرآن وحكمه الذى لايرده كلام فلاسفة ولامتكلمين « بشر مثلنا يوحى إليه » والوحى اليه « ﷺ » هو جميع القرآن ، وبعض ماصدر عنه « ﷺ » من قول أو فعل أو تقرير .. وليس كل ماصدر عنه من هذه الأحوال الثلاثة وحيا يوحى فهذا أيضا باطل بالعقل وباطل بالنقل .. فبشريته « ﷺ » حاضرة فى سيرته حضور نبوته .. وهو باطل بالنقل لقوله « ﷺ » « إنما أنا بشر مثلكم ، فإذا أمرتكم بشىء من رأيى فإنما أنا بشر » وهو الحديث الذى تقول فيه رواية مسلم « أنتم أعلم بشئون دنياكم » ومن الحق والإنصاف لعلماء المسلمين « ان نذكر كثيرا من الناسين ، انهم فرقوا – بعبارات مختلفة – بين ماهو تشريع من أقوال الرسول « ﷺ » وافعاله وماهو دون ذلك ، ذاهبين تارة إلى التفريق بين ماهو من العادات ، وماهو من العبادات ، وذاهبين تارة أخرى إلى بيان مافعله « ﷺ » اجتهادا منه « تحقيقا لمصلحة جزئية يومئذ وليس من الأمور اللازمة لجميع الأمة » ولقد قسم الإمام القرافى المالكى تصرفات النبى « ﷺ » إلى أربعة أنواع : تصرفات بالرسالة ، وأخرى بالفتيا ، وثالثة بالقضاء ، ورابعة بالإمامة .

ومن هذا يتضح ان المجتهد لايستغنى ابدا عن معرفة مايحيط بالنص من ظروف وماإستند إليه من وقائع ، وبغير هذه المعرفة يكون تطبيق النصوص على الوقائع الجديدة امرا محفوفا بالصعوبة البالغة واحتمال مجانبة الصواب .. ولقد جود غيرنا ممن

يأخذون بالنظام المعروف بنظام السوابق القضائية كثيرا من أدوات هذا الفن ، مبينين انه لفهم حكم (قضائى) من الأحكام لابد من ضبط منطوقه . وحيثياته ، وذلك بعد ضبط « الوقائع » التى اتصل بها ذلك المنطوق . فإذا جدت قضية جديدة « أعملوا النظر أولا فى وقائعها وملابساتها وربما اكتشفوا فى تلك الوقائع مايميزها عن وقائع السابقة الأولى ، فخالفوا بينهما فى الحكم . وتوقفوا عن اعمال السابقة واجتهدوا من جديد ..ولانرى بأسا ولا اثما فى محاولة التعرف على ماوصلوا إليه فى ذلك وماصاغوه من معايير وضوابط .. إلى جانب ماتوصل إليه علماؤنا فى هذا الميدان الدقيق .

رابعا : انه إن كان الإسلام نظاما شموليا بحكم وحدة مصدره ، وترابط قيمه وأحكامه ، وبحكم وحدة الكيان الانسانى الذى يتعامل معه .. وإذا كانت هذه الشمولية تجعل منه دينا ودولة وعقيدة ونظاما كما يقال بحق .. فإن هذا لا يعنى بالضرورة أنه فصل أحكام بناء الدولة ودقائق نظام الاقتصاد .. ولن ينقص من هذه الشمولية بحال أن يكتفى بتقرير المبادىء الأساسية التى تتصل اتصالا مباشرا بالقيم العليا التى جاء لنشرها وتثبيتها بين الناس كقيم العدل والحرية والمساواة بين الناس وتقديم الخير والاحسان ، وافشاء الود والسلام ، وتعميق الروابط بين الانسان وتربية العقول وتحريضها على التأمل فى الكون واستكشاف الجديد من خباياه .

ولكنه لايشغل نفسه بتفاصيل يمكن أن تهتدى اليها العقول وهى تطلب مصالحها وتجتهد فى هذا الطلب .. أو بجزئيات تتساوى – وان اختلفت – فى مدى ارتباطها بالمبادىء الأساسية والقيم العليا للإسلام .. ومن هنا فإن الدفاع الأعمى مثلا عن صورة من صور الحكم السياسى حملت يوما من الأيام اسماء اسلامية ورفعت لافتات « الحكم الإسلامى » إنما يدخل فى باب التعصب ولايدخل فى باب الاعتصام .. ذلك انه لاحكم إسلامى إلا ما قام على الشورى ، وما اقام العدل وماساوى بين الناس ، ومانصر الضعفاء ، وقام بحقوق ذوى الحاجات .. حاكما بينهم فى ذلك كله بما انزل الله وعماده ماأنزل الله « العدل » و« القسط » الذى قام عليه أمر السموات والأرض .

وليعلم هؤلاء كذلك أن التجربة الانسانية لاترفض لمجرد انها تمت فى أرض غير اسلامية أو تحت راية غير اسلامية .. وإن هذا لايكفى وحده . لرميها رمية مسبقة

قاطعة بأنها تجربة « جاهلية » !! فالحق هو الحق ، والحكمة ضالة المؤمن والحضارات قيم ومبادىء من ناحية ونظم وادوات لخدمة هذه القيم والمبادىء من ناحية أخرى .. فاذا جود شعب من الشعوب نظاما واستحدث اداة اكبر كفاءة واعظم قدرة على خدمة الأهداف ، فى وسع المسلمين أن يأخذوا بها ، ماداموا يسخرونها فى النهاية لخدمة الحق والخير والهدى وسائر القيم التى كان بها الاسلام اسلاما ، « ونعم المال الصالح للرجل الصالح » ، « ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » .

خامسا : والإسلام لايضع اصحابه فى صراع مع الحياة ، والمسلم الحق لايكره الناس والدنيا ، ولايقضى عمره فى معركة وهمية مع قواها ونواميسها ، وأنى له ذلك وهى صنع الله الذى احسن كل شيء خلقه ثم هدى ، وانى له ذلك وهى – دون الآخرة – دار العمل ، وارض الابتلاء .. ثم كيف يكون هذا موقف المسلم فيها وقد اسبغ الله عليه فيها نعمه ظاهرة وباطنة .. وخلق له ما فيها جميعا ، ثم دعاه الى تعميرها .. واحب منه – بين ذلك – أن يرى اثر نعمته عليه ، وعلمه ان دعاء المسلمين الصالحين أن يقولوا « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة » ثم إن هذه الدنيا قبل ذلك كله هى أرض النبوات ، ومهبط الرسالات ، وطريق الأبرار والصالحين والشهداء والصديقين .

ثم لماذا ، والتزاما بأى شريعة ، يعيش المسلم عمره فيها منغصا معقدا محزونا معسرا على نفسه وعلى الناس تملؤه الشكوك والريب والمخاوف والظن السيىء بالنفس وبالناس وبالحياة كلها .. ؟ !

وأين هذا السمت المريض النكير من سمت النبى « ﷺ » الذى وصفته أم المؤمنين عائشة فقالت : « كان « ﷺ » هينا لينا بساما ، وكان أرق الناس » وأين هذا الموقف العدوانى الحاقد الذى تضيق به صدور كثير من الشباب من حولنا من مواقف النبى « ﷺ » الذى كان من دعائه المأثور : اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن ..

إن موقف المسلم من الدنيا قضية هامة فى أيامنا هذه .. وهى الباب الأول لما نراه من انحراف جماعات عديدة من الشباب .. فهم يبدأون بالعزلة وفى العزلة يلقنون كراهة الحياة ، وكراهة الناس .. ويقيمون فى انفسهم حربا باردة مع مخالفيهم وبعيدا عن نور المعرفة واشراقات السماحة تصدر الاتهامات السهلة بالتكفير على مخالفيهم ..

وقد تتحول الحرب الباردة مع هؤلاء المخالفين إلى حروب ساخنة .. تنطلق فيها فتنة مدمرة .. ان الموقف النفسى من الحياة هو المدخل لهذه المشكلة كلها وان كان ينطوى كذلك على عنصر فكرى يتمثل فى فساد التأويل للنصوص ، وهو فساد ظهر مثله فى صدر الإسلام ووصفه الإمام الجليل ابن القيم بقوله « من سوء فهمهم للقرآن ظنوا أنه يوجب تكفير الذنوب » « ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا فإنه أول بدعة ظهرت فى الإسلام ، فكفر أهلها المسلمين واستحلوا دماءهم وأموالهم .. » ثم يقول : « وسموا دارهم دار هجرة ، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب » .

ومن العجيب المؤسف ان جماعات من حولنا تجمع مئات من الشباب على هذه الجهالات المدمرة ، وتستخدمهم وقودا للوثات فى العقول أو أمراض فى الصدور والدول الإسلامية تكتفى بأن تسلط عليهم اجهزة الأمن والنظام تتعقب ثمرات انحرافهم ، دون أن تعالج الأمر فى منبعه واصله بتصحيح الموقف النفسى للشباب المسلم من الدنيا التى تحيط به .

سادسا : والمسلمون لايملكون أن ينسحبوا من ساحة الصراع الاجتماعى والسياسى الدائر حولهم بين قوى القهر والاستغلال .. وقوى التقدم والعدل .. وإذا كان اصحاب المذاهب المعاصرة قد اطلقوا عليه وصف الصراع بين اليمين واليسار فلا اظن المسلم المعاصر مضطرا الى اختيار واحد من هذه المصطلحات المحملة بما لاآخر له من خصائص هذه المذاهب وملابسات ذلك الصراع .. والأولى أن يظل الإسلام باسمه وسمته وصبغته « إسلاما » وكفى ..

ولكن لابد من موقف فى القضية نفسها ..

ومن عجب أن كثيرا من الكتاب المسلمين الذين تحرجوا من استعمال لفظ اليسار وقبول شىء مما يقول به دعاته .. لم يتحرجوا من استعمال لفظ اليمين والانضمام علانية إلى اصحابه ..

ان المسألة – فى تقديرنا – تحكمها حقيقتان :

الأولى : إن الإسلام – رغم كل محاولات التوفيق والتلفيق – لايمكن أن يقبل تفسيرا ماديا ملحدا للحياة وللتاريخ ، كما أنه يرفض تفسير الحياة كلها على اساس

الصراع ، وإن كان المسلم المنصف لايملك انكار دور الصراع فى دفع حركة الحياة .. كما لايستطيع المسلم أن ينكر الصراع المنطقى بينه وبين أى نظام شمولى يحاول الحلول محل الإسلام فى تفسير الحياة وتنظيم علاقات الناس فيها .. ومن هنا كان الصراع التقليدى بين دعاة الإسلام ودعاة الماركسية ، وهى مذهب واتجاه من مذاهب اليسار .

الحقيقة الثانية : ان نصوص الإسلام تتظاهر على محاربة الاستغلال وتوكيد قيمة العدل الاجتماعى ، والاعلاء من قيمة العمل ، والثورة على كل الأوضاع – مهما استقرت – ان كانت تنطوى على الظلم والفساد ، واذا كانت تحرم العاملين ثمرات عملهم ، وتنحو بالمجتمع كله نحو زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء .

فالإسلام بهذا المعنى فى قلب الجهود المتضافرة من أجل التقدم والعدل .. يصدر فى موقفه هذا عن معركته الخالدة مع الظلم والطغيان .. ومعركته الخالدة الأخرى فى استثمار – قوى الكون وتعمير الأرض بما ينفع الناس .

والحقيقتان السابقتان ينبغى أن تظلا متميزتين فى عقل المسلم المعاصر وقلبه .. فلا يحمله رفضه للمادية الملحدة على أن يقف الى جانب خصومها حتى فيما يعارض روح الإسلام ومبادئه وجوهر دعوته كلها .. ولكن ذلك واقع – للأسف المر – فى حياتنا المعاصرة ، حتى وقف كثير من المسلمين الى جانب الظالمين على حساب المظلومين ، وإلى جانب الأمر الواقع – ولو كان ظلما وعدوانا – على حساب الجهاد من أجل التغيير ، وإلى جانب الجمود والمحافظة والتقليد .. على حساب الحركة التى أمر بها الإسلام لنقل الناس – ماأمكن – إلى خير مما هم عليه فى أمورهم كلها ، : يقول ابن القيم رحمه الله : « والله تعالى بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكملتها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، والنبى « ﷺ » دعا الخلق بغاية الامكان ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الامكان » .

سابعا : والمواجهة التى بدأناها لاتقف عند حد الفكر وحده ، وإنما تتناول كذلك الحركات والمؤسسات العاملة فى حقل الإسلام أو باسم الإسلام .. فهذه الجماعات والمؤسسات لايجوز أن تترك هكذا فى هذا الشتات العجيب .. يحارب بعضها بعضا بل يكاد ينقطع بعضها لمحاربة البعض ، يشرد منها من يشرد .. وينقطع من ينقطع ويظلم ويقهر من يظلم ويقهر .. فى عصر يتقارب فيه اصحاب النظر المتشابه

والمصالح المتكاملة ليكونوا « تيارا » قويا قادرا على الصمود فى معركة الاعاصير العملاقة والصدام المدمر بين المتنافسين .

أفلا يستحق الإسلام من هذه الجماعات والحركات والمؤسسات وقفة صدق – لله وللمسلمين – تطرح فيها هذه القضايا وامثالها .. بعيدا عن حمى تبادل الاتهام بالكفر والزيغ والضلال ..

والذين يجاهدون – كل على طريقته – حتى تكون الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا ، أو المصدر الرئيسى الوحيد للتشريع فى بلاد المسلمين .. ألا يجد هؤلاء حاجة ليجلسوا معا ويفكروا معا ، ويبحثوا معا تظلهم سماحة الإسلام ، وخصوبة حضارته ، ورحابة قاعدته الذهبية : « من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد » .

أفلا تستحق كل هذه القضايا جدالا بالتى هى احسن بالكلمة الطيبة والاجتهاد الذى تحوطه الضمائر اليقظة والعقول المتفتحة ، والنفوس الجسورة القادرة على التجديد بما ينفع الناس ..

ألا يعلم الذين يتخلون عن تبعات هذا الحوار ، والذين يشفقون على انفسهم من عواقب المواجهة والصدام مع عناصر التخلف والجمود والانحراف فى كل فكر إسلامى معاصر .. ألا يعلمون أن جيلا بأكمله من شباب الأمة العربية والإسلامية يقف على حافة هذه المواجهة ويريد أن يطرق أبوابها تحيط به الحيرة ويتملكه الاحساس بالضياع وسط افذاذ من العلماء والحكماء يتكلمون لغة غير لغته ويناقشون مشاكل غير مشاكله ..

وبعد .. فلم يكن ماسطرت هذه المرة مجرد دعوة الى الحوار ، ولكنى أردت به أن يكون خطوة أولى على طريق المواجهة مع التخلف والجمود والعزلة .. مواجهة كان يسعنى أن أجنب نفسى عواقبها .. ولكن السيل قد بلغ الزبى ، وبلغ كثير من القلوب الحناجر وضاقت – علم الله – أكثر الصدور .

التجـــديد فى الإســـلام *

لايكاد صوت يرتفع اليوم مناديا بالتجديد فى الفكر الإسلامى ، شاكيا من الجمود والانغلاق .. مناقشا فى ذلك أقوال العلماء من السلف أو من المعاصرين .. أو داعيا إلى مراعاة ظروف الزمان والمكان .. حتى تتناوشه من كل جانب صيحات المحذرين والمنذرين ، يذكرون بالمزالق والمخاوف والمحاذير .. ويؤكدون ان الدعوة إلى التجديد مدخل لاسقاط الالتزام بالشريعة ، وباب شر ينفذ منه الحريصون على « تمييع » حقيقة الإسلام ، واذابة جوهره فى جوهر حضارات وثقافات مناقضة لأصوله معارضة لمبادئه ..

ويتجاوز بعض هؤلاء حدود هذا التذكير ، مطالبين بالكف عن نقد أوضاع المسلمين فى وقت يحتاج فيه الإسلام إلى مدافعين عنه فى وجه موجات الالحاد والشك والمذاهب « الوافدة » أكثر من حاجته إلى الناقدين الذين يأخذهم الحماس أحيانا فيشتدون فى النقد ويحتدون ، شدة وحدة يستفيد بهما خصوم الإسلام الحريصون على توهين سلطانه على النفوس ، وصرف الناس عن مبادئه .

ويمد بعضهم هذه « الحصانة » التى يطالبون بها لتشمل اشخاص العاملين باسم الإسلام ، ولتبسط لواءها على الحركات الإسلامية المختلفة على تباين طريقتها واسلوبها .. وحسبها – فيما يقولون – انها تريد اعلاء شأن الإسلام وأنها تعمل تحت رايته .

وحين دعوت إلى المواجهة الصريحة مع عناصر الجمود فى الفكر الإسلامى المعاصر لم تكن هذه المحاذير غائبة عنى وأنا أدعو إلى مادعوت إليه من ممارسة الاجتهاد فى الفروع والأصول على السواء ، وإلى وضع النقط فوق الأحرف السبعة

* العربى العدد ٢٢٥ أغسطس – آب ١٩٧٧ م .

التى لا أزال أزعم انها تشكل معالم تيار فكرى اسلامى يتخذ طريقه إلى التحديد والتشكل والنضج فى عقول الآلاف من الشباب وقلوبهم على امتداد العالم الإسلامى .. ولكنى قدرت – ولاازال – ان خطر الجمود والعقم هو الخطر الأكبر الذى ينبغى أن نبدأ بالتنبيه إليه ، وأن تحريك المسلمين ، عامتهم وعلمائهم إلى خوض معركة التجديد والاجتهاد وتحمل تبعاتها يحتاج من الشجاعة والصبر إلى اضعاف مايحتاج اليه التذكير بهذه المحاذير .. لهذا واشفاقا على دعوة التجديد أن تقتلها فى مهدها صيحات التذكير بالمحاذير رأيت أن الدعوة إلى مواجهة عناصر الجمود فى الفكر المعاصر لاتكتمل إلا بأمرين :

أولهما : أن نضع المحاذير التى تذكر كلما ارتفعت دعوة التجديد فى إطارها الصحيح وان ننبه اليها مع المنبهين . حتى يظل التجديد تجديدا فى فكر المسلمين وتطويرا له .. لاخروجا على الإسلام ولاتحريفا لأحكامه ومبادئه .

الآخر : أن نضع أمام القارىء – بعد ذلك – كفتى الميزان ، مؤكدين مرة أخرى حاجتنا إلى ممارسة الاجتهاد ، رغم كل المحاذير ، وحسبنا أن ننتبه جميعا إليها . وأن ننطلق بعد ذلك بلا مخاوف ولاشكوك ، ولو تابعنا تلك المخاوف ماحركنا ساكنا ولبقينا حيث نحن ، قانعين بالتبعية والتخلف ، تمر بنا مواكب الأمم والشعوب تحمل القيادة . والسيادة . ونحن نكتفى بإعلان السخط والانكار ..

تجديد لاتغيير

إن الإسلام هو كلمة الله المنزلة فى كتبه والموحاة إلى رسله تحمل الخير الخالص والحق الكامل ، واليقين المطلق .. ولكن هذا الدين « الآلهى » حين يتصل بالانسان – ولابد أن يتصل به – يتحول إلى ظاهرة مركبة ، فيها الجوهر الإلهي الكامل ، فيها شيء من خصائص عقل الانسان ونفسه ومزاجه بكل ما يؤثر فى الكيان ولهذا فإن حديثنا عن الإسلام ليس – بحال من الأحوال – دعوة إلى التغيير فى الإسلام ، وإنما هو حديث موجه إلى فكر المسلمين وسلوكهم .. ولعل هذا المعنى الدقيق هو القائم وراء عبارة الحديث النبوى الشريف الذى يقرر ان الله يبعث لهذه

الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها[1] . فالتجديد - إذن - تجديد لأمر الدين ومكانته وسلطانه ، وليس تجديدا للدين نفسه .

هذه مقدمة لابد منها لوضع الحوار حول التجديد فى الإسلام فى اطاره الصحيح .

ان الخيط الرفيع الذى يفصل بين التجديد فى الإسلام ، وهو ضرورى ولازم وبين الخروج عن دائرته والانفلات من احكامه له جانبه المتصل بالعقل والاجتهاد وحدودهما . وله جانبه النفسى المتصل بالموقف العام من الإسلام ، رضا به وانقيادا لاحكامه ، أو تمردا عليه ، واستكبارا على الدخول فى طاعته : والجانب العقلى والفقهى يكمن فى هذه الحدود الدقيقة بين الآلهى والبشرى فيما يصل الينا من تراث الإسلام ، ويكمن - تبعا لذلك - فى الحدود الفاصلة بين الثابت والمتغير فيما ينقل الينا من ذلك كله ..

وهذه التفرقة ترتد - عند محاولة ضبطها - إلى خمس مسائل أساسية :

الأولى : التحقق من قطعية ورود النص أو الدليل الذى يراد استمداد الحكم منه .. ومعروف فى هذا ان جميع نصوص القرآن الكريم قطعية الورود من الله تعالى أى أن صحة نقلها إلينا منذ نزل بها الروح الأمين على النبى « ﷺ » إلى يومنا هذا ثابتة ثبوتا لامدخل للشك معه ، وليس هذا مما تكلم وخالف فيه أحد من علماء المسلمين أو عامتهم . وماأثاره غيرهم فشديد الضعف بالغ التهافت ، لايستحق - بحق - أن يتوقف عنده عاقل أما الأحاديث النبوية فمعروف أنها لم تدون فى عصر النبى « ﷺ » مخافة أن تختلط بالقرآن وانما بدأوا تدوينها فى العصر الأموى حين كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والى محمد شهاب الزهرى ليبدأ فى جمع احاديث النبى « ﷺ » وكان ذلك فى العام المائة من الهجرة ، ولم يتم التدوين المكتمل مع ذلك إلا فى العصر العباسى أى فى القرنين الثانى والثالث للهجرة . وقام هذا التدوين على اعتماد رواية الرواة بعضهم عن بعض حتى تتصل الرواية بالنبى « ﷺ » ، ويكون لنا من اتصالها مايعرف بسند الحديث (أى سلسلة رواته) .. ولقد قسم العلماء الأحاديث المختلفة بحسب تفاوتها فى قوة السند اقساما متعددة .. ولكن الدقة البالغة والاحتياط الشديد والجهد العلمى الذى

---

١ - رواه ابو داود فى سننه الصحيحة .

لانظير له فى وزن القدرة العقلية والقوة الاخلاقية للرواة ، واتصال بعضهم ببعض وتقييم ملكاتهم .. ووزن السند كله – تبعا لذلك – تعد جزءا فريدا من تراث الإسلام لانعرف له نظيرا فى حضارة أخرى من حضارات العالم ..ويعنينا من هذا الجهد الهائل أنه بفضله توافر لدينا الاطمئنان العقلى إلى كثرة من الأحاديث فى الأحكام وفى غيرها ، من ناحية ثبوت ورودها عن النبى « ﷺ » .

الثانية : تحديد مايعد تشريعا وما لايعد تشريعا من أقوال النبى « ﷺ » وأفعاله وأساس الحاجة إلى هذا التحديد ماقررناه ، واجمع عليه المسلمون ، وشهد له القرآن الكريم من أن النبى « ﷺ » بشر يوحى إليه ، وأن بشريته حاضرة فى حياته حضور نبوته ، وان كثيرا من أقواله وأفعاله قد صدرت عنه بحكم تلك البشرية دون أن يكون المقصود منها التشريع وتقرير الأحكام الملزمة للناس من بعده . وقد يصرح النبى « ﷺ » بأن فعله للتشريع أو أنه من خاصة أمره البشرى وقد لايصرح بذلك فيستعين العلماء بطبيعة الموضوع الذى ورد فيه الحديث ، وملابساته ، ومايحيط به من قرائن .

الثالثة : تحديد مايمكن أن يتغير من الأحكام بتغير الزمان ، وهذا أدق أبواب الاجتهاد واصعبها وأقربها إلى مواطيء الزلل ، والحجة الرئيسية التى يثيرها الرافضون لهذا الباب جملة ، انه لانسخ فى الأحكام بعد انقطاع الوحى بانتقال النبى « ﷺ » إلى الرفيق الأعلى ، وأن التغيير – بعد عهد النبوة – لايمكن إلا أن يكون تغييرا فى الفتيا أو القضاء ، أى فى الاجتهاد ، والواقع أن الفارق بين الأمرين لايظهر إلا حيث يكون فى الأمر نص قرآنى أو نبوى لايحتمل التأويل ، ولكن تقوم القرينة على ارتباطه بواقعه معينة هى سبب نزوله وووروده ، فينفتح الباب عندئذ لمناقشة مدى الارتباط بين الحكم وسبب نزوله .

ومن هذا الباب أيضا مانجده أحيانا من قول بعض المجتهدين عن حكم معين إن ذلك كان ، « والناس حديثو عهد بشرك أو جاهلية بمعنى انه اذا تباعد الزمن واستقر الإيمان وزالت مخاوف الشرك الجلى ، لم يعد للاحتياط الذى جاء به النص ضرورة ولالزوم » .

ويدرس العلماء المسلمون هذا الأمر مع دراستهم للسنة كمصدر للتشريع مفرقين

بين مايعد منها « تشريعا عاما » وما لايعد كذلك .

ومن الأمثلة على ذلك النوع الأخير قول النبى « ﷺ » « خالفوا المشركين وفروا اللحى واحفوا الشوارب » .. ويقول عالم معاصر هو الاستاذ عبد الوهاب خلاف عليه رحمة الله أن « فى نفس صيغة النص مايدل على انه تشريع زمنى روعى فيه زى المشركين وقت التشريع والقصد إلى مخالفتهم فيه . وازياء الناس لااستقرار لها »[٢] ونستطيع أن نضيف هنا قول الإمام الجليل عز الدين بن عبد السلام : كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل .

الرابعة : مدى اعتبار « المصلحة » دليلا شرعيا يتمم النصوص أو يعارض بعضها وفى تقديرى إن علماء المسلمين مدعوون إلى اطالة النظر فى المصالح التى تحققها الأحكام .. فهذه المصالح هى غاية التشريع ، وهى أساس العلة التى يرتبط بها كل حكم شرعى ، والتى إذا زال .. وإذا تغيرت تغير معها .. وهذا الفهم الرشيد للتشريع الإسلامى فى جملته وتفصيله ، فقد جاء النبى « ﷺ » يحل للناس الطيبات ويحرم عليهم الخبائث .. ولذلك حق ماقاله ابن القيم من أن كل مسألة خرجت من العدل إلى الظلم ومن القسط إلى الجور ومن الرحمة إلى ضدها فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل ..

على أن مما يستحق التسجيل هنا ان اكثر المعاصرين الذين كتبوا عن المصلحة قد غلب عليهم الاحتياط الشديد والخوف من المحاذير ، فربطوها بالنصوص ربطا شديدا يكاد يلغى دورها كمصدر مستقل من مصادر الأحكام .

الخامسة : ضوابط تفسير النصوص ، وذلك أن القاضى أو المفتى ، والمجتهد بصفة عامة يملك – عن طريق التفسير – دورا كبيرا فى تحديد مضمون الأحكام الشرعية المستمدة من أدلتها الجزئية ، سواء أعلن ذلك أم لم يعلنه ، وسواء عرف ذلك هو أم لم يعرفه .. وكثيرا مايكون هذا الباب أوسع أبواب التجديد لأنه يلتزم اساسا

---

٢ – من بحث له بعنوان « مصادر التشريع الإسلامى مرنة » مجلة القانون والاقتصاد مايو ١٩٤٥ ومن هذا القبيل ايضا الرمل فى الحج (وهو الاسراع فى المشى عند الطواف) فقد قال فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « مالنا وللرمل ؟ كنا نتراءى به بين المشركين (أى نريهم قوتنا) وقد اهلكهم الله » ومع ذلك فان ما يلفت النظر أن عمر عاد فقال : « ولكنه أمر فعله رسول الله » ورمل . وهذا الذى فعله عمر يرتبط – فيما نرى – بالأصل العام وهو متابعة الرسول ﷺ فى أمور العبادات كلها ، لقوله ﷺ : خذوا عنى مناسككم » .

بالنص ولايحاول معارضته بدليل آخر ، ولكنه يحمله – مع ذلك – كل مايريد مما قد لايكون مقصودا به اصلا ، أو يختار من معانيه المختلفة اكثرها اتفاقا مع ميله واجتهاده واختياره .. وماأصدق وادق ماقرره أحد رؤساء المحكمة العليا الأمريكية فى شرح موقف القاضى من نصوص الدستور حيث يقول : « اننا نخضع للدستور ولكن الدستور هو مانقرر نحن كذلك » .

ولهذا كان الاهتمام بضبط أصول التفسير وقواعده مدخلا هاما لوضع الحدود الفاصلة بين التفسير الذى تحتمله النصوص ، والتأويل الذى يلوى ذراع النصوص ويحملها ما لاتحتمل والذى يدخل بذلك فى نطاق « تحريف الكلم عن مواضعه » وهو حكم بالهوى ، وانفلات عن دائرة النصوص .

هذا هو الجانب العقلى أو الفنى من جوانب الخيط الرفيع الذى يفصل بين التجديد فى الإسلام والخروج منه .. وغنى عن الذكر أن من أهم ضمانات الاجتهاد توافر شروطه عند من يتصدى له .. وفى مقدمتها العلم بالكتاب وتفسيره واسباب نزوله وناسخه ومنسوخه .. والعلم بالسنة واقسامها ورجالها ومنهج وزن الأحاديث متنا وسندا .. والعلم بما وقع فيه الاجماع .. ومعرفة علل الأحكام معرفة تعين على قياس بعضها على بعض .. كما أن الاجتهاد الذى يتم عن طريقه تجديد الفكر الإسلامى لايمكن أن يظل اجتهادا فرديا ينقض بعضه بعضا . ومن هنا وجب تنظيم الاجتهاد من خلال مؤسسات يمارس العلماء فيها هذا الاجتهاد بطريقة جماعية منظمة ، تيسر اطلاعهم على مصادر معرفة الحق ومعرفة الواقع على السواء .

مسملون ومعاصرون

أما الجانب النفسى فهو أخطر الجانبين جميعا ، وأساسه أن المسلم وقد رضى الإسلام دينا ينبغى أن يكون راغبا بقلبه وعقله لتقبل احكامه الثابتة والالتزام بها مطمئنا إلى أن هذا الالتزام كفيل بأن ييسر له السعادة فى أموره كلها ، وأن يوفر له من اسبابها ما لايوفره نظام آخر ولاتضمنه حضارة أخرى مهما انتشرت وارتفعت ألويتها واتخذها الناس عنوانا على التقدم والعصرية .. وهنا لابد لنا من وقفة عند قضية الإسلام والتقدم والعصرية .

ذلك ان اصطدام المسلمين بالحضارة الغربية الأوربية قد تم فى مرحلة كان الضعف السياسى والعسكرى غالبا فيها على المسلمين ، فكان طبيعيا أن يترك ذلك بصماته واضحة على الموقف النفسى تجاه الحضارة الغازية .. فاستقر فى وعى اكثر المسلمين ان الحضارة الغربية بمكوناتها العقلية وبنتاجها الفكرى الذى استطاعت به تسخير الكون وتعميره ، مرحلة أكثر تقدما من كل ماعرفته البشرية ، وأن الاتجاه اليها – بكل مكوناتها – تحرك نحو الأفضل ، وان متابعة اساليب الحياة وانماط السلوك السائدة فى الغرب هى معيار التقدم وضمانه على السواء .. واستقر هذا الموقف النفسى وانتقل من جيل إلى جيل .

وهذا السلوك وإن يكن مفهوما من الناحيتين الحضارية والتاريخية إلا أنه غير مبرر ولامقبول .. ولابد لنا – فى دفعه وتصحيحه من التذكير بأمور ثلاثة :

أولا : ان الحداثة والتقدم لايمكن أن يكونا وحدهما معيارا للتقدم والتأخر ..

ان العالم يتغير ، والمجتمعات تتحرك وتتطور ، ما فى ذلك شك ، ولكن هذه الحركة لايمكن أن توصف بأنها تقدم إلا بمقدار اقترابها من غايات محددة وأهداف متفق عليها .. ان السخافات والحماقات ليست وقفا على الماضى وحده ولاعلى المجتمعات البدائية وحدها .. فحماقة الحرب والقتل والعدوان صاحبت التاريخ الانسانى كله ، ولم تزدها اسلحة العصر إلا خطورة وحدة .. فهل يعد ذلك تقدما ؟

ثانيا : ان الحضارة الغربية تمر بأزمة – مافى ذلك شك أيضا – فالمؤرخون وأهل هذا العصر كلهم يكادون يجمعون على أن التقدم المادى والصناعى الذى هيأ للانسان درجة من السيطرة على ماحوله لم يحلم بمثلها من قبل لم يصاحبه تقدم فى نوعية العلاقات الانسانية السائدة ، وإن الثمن المدفوع لهذا التقدم قد دفع غاليا من أمن الانسان واطمئنانه وتناسق مكوناته النفسية ، واستقرار حياته اليومية مع نفسه واسرته والناس جميعا .

ان حصيلة الكشوف العلمية الهائلة يمكن أن تلخص فى جملتين اثنتين .. إن الانسان قد وجد العالم .. ولكنه فقد نفسه ..

ثالثا : ان الهزيمة النفسية التى حملت كثيرا من مثقفينا على الدعوة إلى متابعة الغرب متابعة كاملة تنبع من رؤية تاريخية خاطئة تفترض دوام السيادة الحضارية للغرب ..

مع ان التاريخ شاهد على أن هذا الاستمرار مناقض لقانون من أهم قوانينه . وهو قانون مداولة الأيام بين الناس ، وإلا فهل كان يخطر ببال أحد منذ ربع قرن أن الامبراطورية البريطانية التى لم تكن تغرب عنها الشمس ، ستئول إلى هذا الانكماش العجيب وأن المواطن الانجليزى سينكفىء على ذاته مستغرقا فى أزماته الاقتصادية المتلاحقة .. وأن العالم الرأسمالى الذى ظل سنوات عديدة يقتسم خيرات الأمم وينهب ثروات الشعوب سيواجه ماواجه من تحد قاس املته ظروف منافسته وصراعه مع المعسكر الاشتراكى ؟ وبالمنطق نفسه .. لماذا يفترض المفكر المسلم أو العربى ان بلاده ستظل حيث هى ضعفا وتبعية ؟ ولماذا لاينقل مشاعره وحياته كلها من موقع التبعية النفسية إلى مقام الاعتداد بالذات .

إن النظر إلى اللحظة التاريخية القائمة ، والتصرف على فرض ثباتها وابديتها لازمة من لوازم النقص البشرى .

فإذا كان الحال كذلك ، وكانت الحضارة الغربية تعيش أزمة من أخطر أزماتها ، أفلا يحق للمسلم أن يعيد النظر فى موقفه العام من تلك الحضارة ، وأن يسترد قدرته على النظر الموضوعى إليها وإلى نفسه ، وأن يكون أخذه منها على أساس اختيار واع للمكونات التى يستطيع توظيفها فى تحقيق تقدم انسانى شامل .

إن استرداد الموقف النفسى إزاء الحضارات الأخرى هو الضمان لبقاء حركة التجديد فى نطاقها السليم ، ولتجنب الانزلاق بها إلى مواطىء التبعية العمياء التى يسقط بها دورنا الحضارى فى ترشيد الكون ..

وفى تقديرنا انه قد آن الآوان لينتهى هذا السيل من الكتابة عن حضارة الغرب من منطلق رد الفعل النفسى لهزيمة العرب السياسية والعسكرية فى مواجهتها ، فإن هذا المنطلق هو الذى يحمل فريقا من المفكرين على أن يستسلم لها استسلاما كاملا فيختار طريق الأخذ عن ثقافة الغرب بخيرها وشرها وحلوها ومرها .. وهو الذى يدفع آخرين إلى أن يتقوقعوا على أنفسهم احتماء بالقديم ودفاعا عنه فيرفضوها جملة وينكروا كل عناصر القوة والخير فى تاريخها .. إن الحضارة الغربية لم تعد سرا على أحد ومكوناتها الرئيسية قد صارت معلنة ومعروفة .. وعناصر القوة والرشد فيها قد صارت مسجلة وموثوقة وتحمل معها شهادة التاريخ .. وأبرز هذه العناصر عنصر

الاعتماد على العقل واستخدامه فى اكتشاف قوانين الكون .. والسعى إلى تعمير الكون فى جانبه المادى وتنمية كل القيم الخادمة لهذا الهدف المعلوم .. أما عناصر العوج والانحراف فيها فترجع إلى استيلاء هذا الهدف على كل ماعداه .. وترك القيم الخادمة لهدف آخر هو هدف توجيه حركة البناء والتعمير توجيها يخدم القيم الانسانية الأساسية التى تصنع سعادة الانسان ، وفى مقدمتها قيم العدل والاحسان وإنشاء السلام .. ويستطيع العرب والمسلمون - اليوم - أن يودعوا أمراض الهزيمة الحضارية ، وأن يعاملوا حضارة الغرب معاملة الند للند ، فيأخذوا منها بمقدار يهديهم فى اختيارهم مايلتزمون به من قيم حضارتهم ومعالم رؤيتهم الشمولية للكون ، وترتيبهم الخاص لأولويات المصالح الفردية والجماعية .

وهذا الجانب من جوانب الخيط الرفيع الفاصل بين التجديد والسقوط فى التبعية هو الذى يميز دعوة كدعوة السيد أحمد خان فى الهند حين قام فى نهاية القرن التاسع عشر يدعو المسلمين إلى السير فى موكب الحضارة الغربية وإلى أن يقبلها المسلمون بكاملها .. وبين دعوة كدعوة الشاعر العظيم محمد إقبال إلى تجديد الفكر الدينى فى الإسلام مع توكيد الذات الحضارية وتجنب الوقوع فى اسار الحضارة الغربية التى كان يرى - من موقع القوة والثقة بالنفس - كل سوءاتها ونقائصها .

وبعد .. فهذه هى المشكلة .. عالم إسلامى سيطر عايه الجمود الفكرى واستولت على مشاعر علمائه المخاوف والمحاذير .. وأصبحوا أسارى لإنتاج المفكرين من اسلافنا القدامى يبحثون عن كل شىء فى كتب الأقدمين مع انها ليست منزلة من عند الله حتى تكون أرفع من قيود الزمن المتطور .. وإلى جوارهم - وبسبب جمودهم هذا - تقف كثرة من جيل جديد ضاق صدره بهذا الجمود ، و لم ينشأ مع ذلك على معرفة حضارته والاعتزاز بها .. فانطلق يحوم حول حضارة الغرب باحثا لنفسه عن مكان بين ابنائها ، متشبها - لذلك - بكل مايفعلون ، ومتأسيا بكل مايقولون ويكتبون ..

وعلى الجانب الآخر حضارة غربية اكتشفت - منذ عصر التنوير - قدرة العقل الانسانى على اختراق حجب المجهول وظلماته ، فانطلقت - بغير حدود - تستعمل هذا العقل ثم تقدسه وتكاد تعبده .. فاطلقت به طاقات كامنة .. لم ترشدها قيم هادية أو حافظة .. فكانت الأزمة التى تحدثنا عن بعض مظاهرها واعراضها .

والآن .. وبعد أن وضعنا أيدينا على محاذير التجديد فى الفكر الإسلامى ، ورفعنا صوتنا مع أصوات المنبهين إليها والمذكرين بأخطارها ، وبعد أن حددنا بعض معالم الخيط الرفيع الذى يفصل بين التجديد والانطلاق خارج الحدود .. أينتهى بنا الأمر من جديد إلى السكون القديم ؟؟ .

ان الاحساس الجارف بحاجة الدنيا إلى هداية الأديان هو الذى يردنا بعد هذا الحديث كله إلى مابدأنا به .. ذلك أن المسلمين لايستطيعون أبدا أن يؤدوا دورهم الذى يطمحون إلى ادائه وهم على ماهم عليه من عزلة وجمود وتواكل واشتغال بجزئيات مقطوعة الصلة بواقع الناس .. بعيدة عن قيم الإسلام العليا وجوهر رسالاته إلى الناس .

ولهذا فإن المواجهة مع عناصر الجمود ومظاهره تظل الخطوة الأولى على طريق اخراج المسلمين من عزلتهم وضعفهم .

فالمعركة إذن معركتان ..

والوقفة وقفتان ..

وقفة مع النفس تنطلق بعدها القوى وينزاح فيها عن فكر المسلمين ركام التقليد العاجز وتطلق فيها عقول المجتهدين من سجنها القديم ويتجاوب فيها شرع الله مع واقع الناس ..

ووقفة بعد ذلك وليس قبله مع الدنيا كلها يمارس فيها المؤمنون دورهم الذى تناديهم من أجله – على غير معرفة – كل الشعوب التى تعبُّ من ثمرات حضارة المادة والوفرة والاستهلاك فلا تزداد إلا ظمأ وجوعا وتعبا وقلقا ..

التطرّف غير الجريمة *

المدخل – للحديث عن علاج ظاهرة التطرف أن نحاول « تحديد » الظاهرة التى نتحدث عنها .. وأن نحاول – فى إيجاز – عرض مظاهرها .. وتشخيص أسبابها ثم يكون حديثنا عن العلاج وأخذنا به ، بعد ذلك ، لاقبله .. أمرا منطقيا ترتقب ثمراته الطيبة ..

ان التطرف شيء غير الجريمة أو الجناح كما يقول رجال القانون .. فالجريمة أساسا هى خروج على القواعد الاجتماعية أو القانونية باتخاذ سلوك مناقض لما تقضى به تلك القواعد فهى إذن حركة فى عكس اتجاه القاعدة ..

أما التطرف فإنه – فى جوهره حركة فى اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الاخلاقية ولكنها حركة يتجاوز مداها الحدود التى وصلت اليها القاعدة وارتضاها المجتمع ..

وهذه التفرقة بين الجريمة والتطرف تكمن فيها الصعوبة الحقيقية فى التعامل مع « المتطرفين » .. إذ يبدأ المتطرف مسيرته ، كما يبدؤها سائر الناس ، من داخل القاعدة وفى اتجاهها الصحيح ولايمكن – كذلك – بطبيعة الحال مؤاخذته خلال هذه الفترة لأنه يتحرك مع القاعدة الاجتماعية وفى اتجاهها .. بينما يمكن للدولة أن تؤاخذ « المجرم » وأن تحاسبه منذ اللحظة الأولى لنشاطه .. لأن هذا النشاط منذ بدايته يتحرك بصاحبه فى اتجاه مضاد للقاعدة الاجتماعية ومعاكس لاتجاهها .. ومن أشد الأمور صعوبة تحديد اللحظة التى تتجاوز فيها عندها حركة المتطرف حدود الحركة المقبولة اجتماعيا والتى يمكن عندها فقط وصفه بالتطرف والغلو .

---

* العربى العدد ٢٧٨ يناير ـ كانون الثانى ١٩٨٢ م

ولهذا لاتعرف الأجهزة السياسية والأمنية كيف تضع خطوطا فاصلة بين المعتدلين والمتطرفين .

ففى مجال التطرف الدينى يبدأ « الفرد » متدينا عاديا « يأخذ نفسه بتعاليم الإسلام ومبادئه وآدابه ويدعو الناس إلى الأخذ بذلك .. وهذا مسلك حسن وتوجه لايملك المجتمع ازاءه إلا التعبير عن الرضا والتشجيع ثم يواصل المتدين .. مسيرته متجها نحو التشدد مع نفسه ومع الناس ... ثم يتجاوز ذلك إلى اصدار أحكام قاطعة بالادانة على من لايتابعه فى مسيرته .. وقد يجاوز ذلك إلى اتخاذ موقف ثابت ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته ..

ويبدأ هذا الموقف عادة بالعزلة والمقاطعة المبنى على اصدار حكم فردى على ذلك المجتمع ، بالردة أو الكفر أو العودة إلى الجاهلية .. ثم تتحول العزلة والمقاطعة عند البعض إلى موقف ايجابى عدوانى يرى معه « المتطرف » أن هدم المجتمع ومؤسساته « قربى إلى الله » وجهاد فى سبيله لأنه مجتمع جاهلى منحرف لايحكم بما أنزل الله .

إن حق المجتمع فى وضع حد لتطرف المتطرفين ومصادرة نشاطهم يرجع إلى أن التطرف يصل بأصحابه إلى الاصطدام بعديد من القواعد الاجتماعية والقانونية غير القاعدة التى بالغوا فى ممارستها والأخذ بها . فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قاعدة دينية وأخلاقية يستحق اصحابها الثناء .. ولكن المضى فى ممارستها بغير حدود ولاضوابط من شأنه أن يدفع بهؤلاء الآمرين والناهين إلى الاعتداء على حقوق ليست لهم والى تهديد أمن الأفراد وحرياتهم وحقوقهم .

هذا فى ايجاز هو التطرف .. وتظل حدوده مع ذلك نسبية وغامضة .. ومتوقفة على معرفة حدود القاعدة الاجتماعية أو الدينية التى يتطرف المتطرفون فى ممارستها ..

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى تشخيص الأسباب والمداخل المؤدية إلى التطرف الدينى وجدناها بالضرورة متعددة ومتنوعة ، ووجدنا لها مكونات بعضها فكرى وبعضها سياسى ، وبعضها اجتماعى ، .. وتتفاعل هذه المكونات بنسب مختلفة

باختلاف الظروف الشخصية والموضوعية التى تحيط بالفرد والمجتمع على السواء ..

مداخل منهجية

١ - المنهج الحر فى تفسير النصوص : ويعتمد على انتقاء آيات وأحاديث معينة ، والتمسك المطلق بحرفيتها ، دون التفات للمقاصد العامة للإسلام فى عقيدته وشريعته . ودون ملاحظة « لوظيفة » الواجبات الدينية فى تحقيق أهداف عملية فردية واجتماعية .. بل ودون التفات لأسباب النزول . أو معرفة بأصول الاستدلال اللغوى والفقهى .. ودون تمييز بين القاعدة العامة ، والاستثناء المرتبط بسببه ، ومن هذا القبيل اعتبارهم المجتمعات الإسلامية المعاصرة مجتمعات كافرة لأنها تحكم بقوانين وضعية ، والله تعالى يقول : ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾ أو اباحة فريق منهم للعنف وتخريب مؤسسات المجتمع استنادا إلى قوله تعالى : ﴿ **ماقطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزى الفاسقين** ﴾ (الحشر ٥) .

٢ - أخذ المعرفة « الدينية عن طريق السماع عن الخطباء والوعاظ والاستخفاف بآراء الأئمة المجتهدين ، والتسليم بحق الاجتهاد المطلق لزعمائهم فى حركاتهم .

ويتصل بهذا ماوصل اليه بعض أمراء تلك الجماعات من ادعاء الاجتهاد المطلق وممارسة الافتاء فى أمور الدماء والأموال والأعراض .. بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .. وزعم بعضهم انهم يتصلون « مباشرة » بالقرآن .. ولا حاجة بهم للاستئناس بآراء علماء المسلمين على امتداد تاريخ الإسلام .. ونتيجة هذا « الافتاء » أن يتورط بعضهم فى أمور تخالف صريح المعقول والمنقول ، وتخالف الشريعة مخالفة لاتحتمل التأويل . فقد قام بعض هؤلاء - استنادا إلى مثل هذا الافتاء - بتزويج اخته وأمه المتزوجة دون أن تطلق استنادا إلى أن زوجها كافر لرفضه الدخول فى « الجماعة » بعد أن بلغته دعوتها ، أو لأنه مرتد ، لخروجه منها .. وأساس هذه الفتوى ان كفر الزوج الأول يترتب عليه - فى زعمهم - فسخ عقد الزواج .. ولاحاجة بعد ذلك إلى طلب التطليق من القاضى .

٣ – الطاعة المطلقة لأمير الجماعة .. وقد لايكون على علم بأحكام الشريعة ومقاصدها .. أو دراية بأساليب العمل الجماعى والسياسى .. أو تقوى تجعله يتحرج ويحتاط فى أمور الدماء والأموال والأعراض .

إن هذه الطاعة المطلقة التى تستند إلى « التبعية » فى المنشط والمكره هى الباب الذى يندفع منه جموع الشباب إلى مصارعها وإلى اهلاك الحرث والنسل من حولها دون أن تتوقف لتراجع أو تتدبر أو تتساءل .. وهى فى تقديرنا الأداة الرئيسية التى تصبح عن طريقها تلك الجماعات دولة داخل « الدولة » أو نظاما يقيمه هؤلاء الشباب ويمنحونه الطاعة والشرعية والولاء .. التى سحبوها جميعا من الدولة وقانونها ومؤسساتها .

٤ – العزلة عن المجتمع ، والعزلة فى منهج هذه الجماعات تؤدى إحدى وظيفتين ، أو تؤديهما معا .. الوظيفة الأولى ، تجنيب أعضاء الجماعة مقارفة المنكرات التى تملأ جوانب المجتمع ، وحمايتهم من أن يشاركوا فى « منهج الجاهلية » .. والوظيفة الثانية .. تكوين مجتمع خاص بهم تطبق فيه مبادىء الإسلام .. وتتسع دائرته شيئا فشيئا حتى تستطيع فى النهاية غزو المجتمع الجاهلى من خارجه فالوظيفة الأولى إذن دينية وفكرية بينما الوظيفة الثانية سياسية وحركية ..

على أن قضية العزلة عن المجتمع فى منهج « الجماعات المتطرفة » ليست بهذه البساطة بل انها تتخذ عندهم صورا مختلفة .. فهناك الذين ينبذون المجتمع بالشعور وبالفعل بينما تكتفى الأخرى باعتزاله ونبذه شعوريا .. مبررة هذا المنهج بأن الجماعة الإسلامية تعيش هذه الأيام « مرحلة العهد المكى » . حيث كانت الجماعة المسلمة مستضعفة لم تقو شوكتها بعد .. ويرتبون على هذا عدم وجوب صلاة الجماعة والعيدين ، وعدم تحريم الزواج من المشركات وعدم وجوب رد العدوان . وانما يجب ذلك حين تصل الجماعة إلى عهد « التمكين » .. ووصل الأمر بهؤلاء إلى اتخاذ هذا المنهج جزءا اساسيا من العقيدة « فيكفر من أنكر مراحلها وبالتالى يكفر من لجأ إلى القوة فى عهد الاستضعاف » !! .

أما الذين نادوا بالقطيعة الكاملة فقد وصلوا إلى نتائج بالغة السخف والشذوذ ..

فقرروا أن المشاركة فى الانتخابات بالترشيح أو بإعطاء الصوت كفر .. كما قرروا أن الصلاة فى المساجد القائمة ردة عن الإسلام لأنها معابد الجاهلية الحديثة .. ونادوا فوق ذلك بالهجرة المادية ولو إلى الكهوف والجبال ، مع ضرورة مقاطعة الوظائف العامة والمدارس والجامعات .. وفى تقديرنا أن فكرة « اعتزال » المجتمع هى أخطر مكونات المنهج الفكرى والحركى للجماعات المتطرفة .. فالعزلة – بطبيعتها – هى البيئة السوداء التى تنفتح فيها أبواب العقل والقلب لتستقبل كل صور العوج والانحراف .. فيها تغيب شمس الحقيقة . وتختلف ألوان الأشياء .. وتتداخل أحجامها .. ويقف العقل والنفس معا على أبواب فصام حقيقى عن عالم العقلاء والأسوياء .

ثانيا :

أما الأفكار الرئيسية أو ماسميناه « الأدوات الفكرية » لهذه الجماعات فعديدة ..

١ – منها فكرة « الحاكمية » لله وحده .. ومارتبوه عليها من نزع سلطة التشريع عن الجماعة .. ومغالاتهم فى ذلك مغالاة سقيمة تنبع من جهل لاحدود له بمصالح العباد ومقاصد الشريعة .. والفكرة قال بها العلامة المودودى وتابعه المرحوم سيد قطب . وجرت بها ألسنة آلاف من الشباب وأقلامهم .. وهى كلمة حق أفضت إلى ضرر عظيم ، حرفت عن موضعها ، وسخرت لغير ما قيلت له .

وفى ركابها تردد أقوال أشد تهافتا وسخفا كالزعم بأن الديمقراطية كفر لأنها تسمح للأغلبية أن تصدر تشريعات تبيح المنكرات وتحل المحرمات ..ولو أن أحدا – أى أحد – علم هؤلاء شيئا من أمور دينهم ودنياهم لما بقوا فى هذه الظلمات ولما اختلطت عليهم الأمور هذا الاختلاط الذى تداخل فيه الحق مع الباطل .. والتبست معه المصالح والمفاسد ، ولما انطلقوا فى الحكم على الأشياء من عالم صنعته لهم العزلة .. فصنعوا به للناس من حولهم ماصنعوا من خبط وخلط اخطر مافيه أن آيات القرآن الكريم تغدو فيه وتروح على أطراف الألسنة والأقلام بلا منهج ولاضابط ولامنطق ولابصيرة .. وهو أمر لايشفع فيه حسن القصد ، ولايعتذر عنه بخلوص النية .

٢ – ومنها – كما قدمنا – فكرة تكفير المسلم بارتكاب المعصية .. ووصف المجتمعات المعاصرة بالجاهلية وإن صلى افرادها وصاموا وانفقوا من اموالهم ، ووصلوا أرحامهم .. وحجوا بيت الله العتيق ..

وإذا كانت فكرة الحاكمية كلمة حق أفضت إلى ضرر عظيم ، فإن فكرة الجاهلية كوصف عام لمجتمعات المسلمين المعاصرين ، هى – فيما نرى – كلمة خاطئة .. إثمها أكبر من نفعها . ومن سد الذرائع أن يوجه جيل الشباب كله إلى اسقاطها من قاموسه .. إلا حيث تشير إلى فعل بعينه من افعال الجاهلية المحرومة من نعمة الإسلام ومانزل على الناس معه من الحكمة والنور والكتاب المبين .. كقوله سبحانه ﴿ **ولاتبرجن تبرج الجاهلية الأولى** ﴾ .

وقوله « ﷺ » لأبى ذر : إنك امرؤ فيك جاهلية ..

٣ – ومنها التحديد الفاسد لفكرة الجماعة التى دعت احاديث النبى « ﷺ » إلى لزومها وعدم الشذوذ عنها .. فقد ذهب كل فريق من هؤلاء الشباب إلى أن جماعته ولو كانت عشرة أو عشرين هى جماعة المسلمين .. وإن من بلغته دعوتها ولم ينضم إليها فقد كفر .. ومن لزمها حينا ثم تركها فقد ارتد ..

وعند هذه النقطة نصل إلى تحديد بعض مداخل علاج الظاهرة وتناولها التناول الصحيح .

وأول هذه المداخل أن نعرف بعض الحقائق الأساسية عن ظاهرة التطرف الدينى . منها على سبيل المثال :

١ – انها ظاهرة عالمية تشمل العالم الإسلامى كله .. ولاتقتصر على قطر دون قطر .. ومن هنا فإن محاولة تشخصيها وعلاجها على أساس من الظروف القطرية المحلية لابد أن يفضى إلى خطأ فى التشخيص وخلل فى العلاج .

٢ – انها ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست ظاهرة حديثة كما يتصور البعض .. فما ظهر دين ولامذهب ولاقام نظام إلا كان من بين أنصاره متطرفون ومعتدلون .. وإنما موضع الخطورة فى التطرف الدينى أن القاعدة الفكرية والاعتقادية التى ينطلق منها قاعدة بالغة الاتساع .. وأن التعاطف والتشجيع اللذين يلقاهما هؤلاء المتطرفون فى بداية نشاطهم باعتبارهم مظهرا حيا من مظاهر « الانبعاث الإسلامى » أو « الصحوة الإسلامية » يحولا فى كثير من الأحيان دون رؤية مداخل الشطط ومظاهر العوج والانحراف فى منهج بعضهم وأفكارهم وأسلوبهم فى الدعوة والعمل .

٣ – انها كما قلنا من قبل ، ان ضاق المقام عن التفصيل ، ظاهرة مركبة لها أبعادها الفكرية التى عرضناها ، ولها – فوق ذلك ابعادها – الاجتماعية والسياسية .. ومن ثم لاينبغى أن يكون تشخيصها ولاعلاجها منحصرين فى إطار رؤية واحدة مهما بدت لها من أهمية وخطورة .

التشخيص الدقيق مطلوب

وفى تقديرنا أن العلاج يكمن فى أمور عديدة .. ولكنه بطبيعته علاج طويل .. لأنه يخاطب البنية الفكرية والنفسية لأجيال الشباب .. وهى مخاطبة لايمكن أن تترك آثارا باقية إلا إذا أتيح لها قدر من الاتصال والاستمرار .

وأول مداخل العلاج أن يتم التشخيص الدقيق .. فى إطار من الاعتبارات العامة السابق شرحها ، وفى ضوء الظروف والملابسات المحلية التى تساهم فى نشأة وتشكيل فكر تلك الجماعات وسلوكها .. إن من الضرورى ألا يكون الاعتماد الأكبر فى التشخيص والتحليل فى شأن هذه الجماعات بين يدى أجهزة الأمن مهما بدا من قدرتها ومن كفايتها .. ذلك ان التقدير السياسى شىء والتقدير الأمنى شىء آخر .. وإذا لم يكن من الانصاف أن نحمل أجهزة الأمن فوق ماتحتمل ، وأن ننتظر منها الحل الشامل الكامل لهذه المشكلة . فانه ليس من الانصاف كذلك أن تتصدى اجهزة الأمن لعمليات التشخيص السياسى واقتراح الحلول .. وليس من الحكمة فى شىء أن يعول على تقديراتها ورؤيتها وحدها فى هذه الأمور .

والمدخل الثانى فى العلاج يتصل « بتصحيح الفكر » وتقويم « العوج » المستشرى فى فهم الإسلام .

وعلى المدى القريب فإن العلماء والمثقفين مطالبون بأن يطرحوا المجاملة جانبا .. وأن يوضحوا مواضع الانحراف والخلل فى منهج تلك الجماعات وفى أفكارها .. ذلك أن الحق قديم لايبطله باطل ، وحرام أن تمسخ الشريعة السمحاء هذا المسخ النكد وأن تصد النفوس الطيبة المتفتحة لقبول الحق والمقبلة عليه بفطرتها السوية .. هذا الغبار المتطاير المسمم بالكراهية والشحناء والمرارة ..المقطوع الصلة فى سمته وآدابه بسمت النبى « ﷺ » وآدابه ورحمته بأصحابه وبالناس .

إن قضايا الكفر أو الجاهلية ، والحاكمية .. والاعتزال والانقطاع .. قد صارت نهبا لأقلام الذين يعلمون والذين لايعلمون .. وتصدى للفتيا فى شأنها من لاقدم له فى علم أو فقه .. ولا حظ له من الحكمة ولانصيب .. فهل نسى العلماء المحققون الصادقون أمانة الكلمة وميثاق الله الذى أخذه على العلماء ليبينوه للناس ولايكتموه .. ان أفكار المودودى وسيد قطب رحمهما الله موثقة .. ومنشورة . كثير منها صالح مصلح مفيد .. ولكن منها أفكارا لابد أن ترد على أصحابها .. وان تبين المزالق التى تفضى إليها ، خصوصا حين يتصدى لتفسيرها ، وترتيب النتائج عليها أولئك الذين يتحللون من كل قاعدة للتفسير ، وكل منهج للاستدلال والترجيح لأنهم ، – بزعمهم – يتصلون مباشرة بالقرآن .

أما على المدى الطويل فإن القضية هى قضية النظام التعليمى كله .. والتعليم الدينى على وجه الخصوص .. أو لايرى القائمون على هذا النظام وذلك التعليم انه قد آن الأوان لإعادة النظر فى « منهج » التعليم الدينى من أساسه .. وانه لاغنى عن تحديد دقيق لأهداف هذا التعليم .. وأن السمت العام للإسلام ، باعتباره رحمة ونورا ومدخلا لتحقيق مصالح العباد يجب أن تكون له الصدارة فى كل مايقدم من علم فى المدارس والمعاهد والجامعات .

وفى المجال الاجتماعى لايستطيع باحث أن يتجاهل حقيقة أساسية تكشف عنها دراسة ظاهرة التطرف .. وهى أن مناخ السخط الاجتماعى والاحساس بالاحباط .. وغياب العدالة التى تستقيم فى ظلها موازين الثواب والعقاب.. ومعايير الفشل والنجاح هذا المناخ هو البيئة المثلى لإحياء ظاهرة التطرف الدينى وغير الدينى ، ولانتشار موجات التمرد والرفض بين الشباب .. اننا لانعدو الحقيقة إذ قلنا ان ظاهرة التطرف الدينى ، فى جزء منها على الأقل ، وبالمعالم التى حددناها لها فى هذا البحث هى صورة من صور الرفض الاجتماعى والاحتجاج على غياب العدالة التوزيعية بصورها فى نظام المجتمع ..

إن الاستفزاز الاجتماعى بصوره المختلفة ينبغى أن يختفى وأن تقل حدته بالتدريج قبل أن نتوقع هدوء بركان التطرف الدينى وغير الدينى .

وفى المجال السياسى لانتردد فى القول بأن التربية السياسية القائمة على احترام

الحقوق والحريات ، وعلى تربية الجيل كله على قبول الرأى الآخر ، واتساع العقل والصدر للمعارضة .. مدخل كبير الأثر فى تذويب مايلجأ إليه هؤلاء المتطرفون من عزلة وانفصال وحرب باردة ضد المجتمع وفئاته وأحزابه لاتلبث أن تستحيل إلى حرب ساخنة مدمرة .. ان المجتمع السياسى الذى تتعايش فيه الأفكار المختلفة وتعبر فيه المعارضة عن آرائها من فوق المنابر . لايمنح للمتطرفين فرصة الاختلاء بأنفسهم واعتزال الحياة .. ان الذى ينشأ طفولته فى جو الحوار بالكلمة لن يسهل عليه شبابه أن يستبدل بها سلاح القتل والتدمير .. والذى يجد له فى صناعة قرارات المجتمع مكانا ونصيبا منذ نشأته يصعب عليه أن يفر فى شبابه الى اغتراب يفرضه على نفسه .

وتبقى فى النهاية كلمة .. ذلك أن ماقيل كله ليس إلا مداخل ومفاتيح ، واشارات إلى خيوط نراها مؤدية للعلاج .. ولكن الأمر – كما قررنا أكبر وأخطر من أن يعالج على هذا النحو .. فكل كلمة من هذه الكلمات ليست إلا رأس قلم وعنوانا يحمل وراءه الكثير .. ولابد أن يؤخذ الأمر بما يستحقه من عمل منهجى .. يبدأ بالتشخيص والتحليل .. قبل أن يبدأ فى اقتراح العلاج ، والأمر بعد لايحتمل التسويف والارجاء لأن الظاهرة قائمة فى أغوار العقول وأعماق القلوب .

وما لم يبدأ التعامل الفكرى والنفسى مع هؤلاء الشباب فستظل الدائرة تأخذ مسارها .. تبدأ كما تبدأ دائما دعوة هادئة إلى الله .. ثم لاتلبث الوجوه أن تعبس والصدور أن تضيق .. ولاتلبث فوهة البركان أن ترسل الحمم على أصحابها وعلى الناس .

أربعة وجوه لمأساة الشباب المسلم*

فى العالم الإسلامي جماعات ، أكثر أفرادها من الشباب ، يعملون للإسلام ، ويرفعون شعاراته ، ويسعون جادين مخلصين لأخذ أنفسهم بتعاليمه ، ودعوة الناس حكاما ومحكومين ــ إلى الالتزام به واتباعه ... ولكنهم مع ذلك يعيشون في غربة ! بينهم وبين أكثر الناس فجوة ... وبينهم وبين كل الحكومات جفوة ... يبدأون كما يبدأ الدعاة في كل عصر ومصر ... يعظون ويجادلون ... ثم لا تلبث صدور بعضهم أن تضيق بما حولهم ومن حولهم ... ولا تلبث وجوههم أن تعبس وتكفهر ... فإذا تمسكهم بما يؤمنون به يتحول بهم إلى عزلة ... وإذا حوارهم مع غيرهم يستحيل إلى مشاحنة ومخاشنة ونفرة ... وإذا انكارهم على مخالفيهم يجاوز القلب واللسان ، ليصير حربا ساخنة وصداما طابعه العنف والشدة ... واتهاما ــ لا مواربة فيه ــ بالكفر والجهالة والردة ... ثم يأتى ــ ولابد ــ لحظة صدام ومواجهة مع الحكومات القائمة ، وتراق دماء ، ويسقط صرعى فى لحظات محمومة ... ولا يرتفع ــ مع ذلك ــ للإسلام لواء ..

ويعايش المسلمون المأساة في كل مرة ، وهي على مرأى منهم ومسمع . ولكنهم لا يملكون ازاءها إلا الحيرة والدهشة والأسى . لا يكاد أحد من مفكريهم وبخاصة مثقفيهم وأولى الأمر منهم يتوقف عند الظاهرة باحثا عن أسبابها ، محللا لظروف قيامها وتكرارها على هذا النحو المتشابه ، محاولا أن يقطع الطريق على هذه الدوائر العقيمة الخبيثة ، دوائر الحماس والعزلة ، فالجفوة ! فالصدام والدم والحرام ! وغاية ما يصل إلى الناس من حقيقة ذلك الأمر أحاديث متفرقة مبتسرة تتناول الموضوع بالاشارة العابرة أحيانا ، وبطريق الإثارة الصحفية أحيانا وبأسلوب التخويف والاتهام الأمنى تارة ثالثة أخرى متحدثة عن « النشاط الدينى المتطرف » وجماعات التكفير

* العربى العدد ٢٦٩ ابريل - نيسان ١٩٨١ م .

والهجرة — و« أهل الكهف » وغير ذلك من الأوصاف التى لا تزيد المأساة إلا غموضا ، وتجعلها أقرب إلى قصص الاثارة وأفلام الرعب ... وتحول دون البحث الجاد المسئول ..

ويدفعنا اليوم إلى تناول أمر هذه الجماعات بالحديث المفصل أمران يجعلان السكوت عن هذا الحديث تقصيرا لا يغتفر ... واسهاما — بالصمت — في تكرار هذه المأساة المحزنة ..

الأمر الأول : أننا نعايش ظاهرة احياء ديني ، ومد إسلامى يشمل العالم الإسلامى من أدناه إلى أقصاه ... وأن الدفعة الروحية ، والحماس الهائل الذى يصاحب هذا المد ، يدفعان بكثير من روادهما ، خصوصا من الشباب ، إلى مواقف تقترب بهم قليلا أو كثيرا من مواقع أقدام الشباب الذين سبقوهم إلى الوقوع في دوامة المأساة التي وصفناها ... أقول هذا عن معاينة ومعايشة وصحبة الآلاف من الشباب جمعتنى بهم ظروف مختلفة في أقطار إسلامية عديدة ، وكأنى ، وأنا أكتب هذه السطور ، أرى أمامي وجوههم الطيبة النضرة ، يكسوها الجد ، ويعلوها الحماس ، ويزينها الاعتزاز الهائل « بالإسلام » والرغبة في توكيد « الانتماء إليه » ... وكأنى أسمع أصواتهم — كما سمعتها — تتعالى بالحكمة والموعظة الحسنة أحيانا ... ثم ينزلق بعضها ، شيئا فشيئا إلى متاهات ضيق الصدر ، واستعجال الأمر ، والمسارعة إلى اتهام الآخرين ، « بالجاهلية » و« الكفر » .

الأمر الثانى : إن ما نشر خلال الأعوام القليلة الأخيرة عن هذه الجماعات وعن ظاهرة « الغلو في التكفير » ، وما تناقلته من أخبارها الصحف والمجلات كما يكشف عن جسامة الأخطار وفداحة الأخطاء التي يتعرض لها أولئك الشباب ... فإنه يهدد بخطر آخر أشد فداحة . وهو خطر إلقاء ظلال المخاوف وغيوم الاتهام على كل نشاط دينى ، وكل تجمع يرفع شعارات الإسلام ويدعو إليه .

إن مسئولية كبرى فى هذه المأساة تقع اليوم على عاتق العلماء والباحثين وأولى الرأي ... لوضع هذه الظاهرة بجوانبها كلها على مائدة التشريح والبحث العلمى ..

وأبادر فأقول إن الأمر أكبر وأدق من أن تجرى معالجته في مقالات متفرقة . وأضيف أن الأمانة والانصاف لهؤلاء الشباب يقتضيان أن نلاحظ في حقهم أنهم

ليسوا شركاء في كل هذه المعالم ... إذ نصيبهم منها مختلف متفاوت ... وخلافاتهم بينهم حول كثير منها قائمة وبعضها موثق منشور ، وبعضها يعرفه حق المعرفة من خالطوهم وجادلوهم واتصلوا بهم ..

إن للمأساة ، على اختلاف حلقاتها المتكررة ، معالم مشتركة ، بعضها نفسى ، وبعضها فكرى ، وبعضها يتداخل فيه المزاج الشخصى لقادة تلك الجماعات ، مع النسيج الفكري الذى يقدمونه لأتباعهم .

١ ــ وأول هذه المعالم ... الانفراد بتعريفات خاصة لعدد من المصطلحات الدينية ، وهى تعريفات تتجه كلها إلى الفصل النفسى والعقلى الكامل بين المسلمين وبين غيرهم ... وفي مقدمة هذه المصطلحات ... الإيمان ، والكفر ، والجاهلية والطاغوت ... وأضاف إليها البعض مصطلحا آخر هو « الحاكمية » يحتاج ــ وحده ــ إلى حديث طويل .

والحديث فى هذه المصطلحات حديث قديم له تاريخه الموثق المعروف فى تراث الإسلام ... وآراء أهل السنة والشيعة والخوارج والمعتزلة فيه مدونة ومتواترة ... ولكنها ظلت قرونا طويلة مجرد « تراث » كامن فى الكتب والمؤلفات ... حتى جاء عالمان معاصران جليلان فتناولاها من جديد بالبحث والتحليل ، وتابعهما على بصيرة أحيانا ، وعلى غير بصيرة أحيانا أخرى ، كثيرون ... فكانت هذه المتابعة مدخلا من مداخل العوج والانحراف ... هذان العالمان هما العلامة والداعية المعروف أبو الأعلى المودودى ، والداعية والمفسر والأديب الأستاذ سيد قطب عليهما رحمة الله .

وإذا كانت المجاملة فى قضايا الفكر خيانة لأمانة الكلمة ، فإن من الحق علينا أن نقول لهذا الشباب فى غير مواربة إن كل أحد ــ مهما بلغ علمه وورعه ــ يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبى المعصوم ﷺ ، وكل من عداه ﷺ يخطىء فى اجتهاده ويصيب ... ونحن واياهم كما قال القائل : هم رجال ونحن رجال ... والعلامة المودودى رحمه الله كتب ما كتب فى إطار مجتمع يسعى للتميز ، وشعب مسلم يتوجه « للانفصال السياسى » ... وتوكيد الذات فى مواجهة الآخرين ..

أما الأستاذ سيد قطب رحمه الله فقد كتب جانبا كبيرا مما كتبه بعد معاناة

هائلة من الاضطهاد والقهر ، ومن خلال العزلة التى أحاطه بها جو الاعتقال والسجن ... والوقوف عند أقوالهما وحدها ... واسقاط ما عداها من أقوال غيرهما من العلماء والمفسرين والمجتهدين من عهد النبى ﷺ والصحابة والتابعين ... مسلك لا يمكن قبوله .

يروى واحد منهم ، خالفهم فى بعض مواقفهم ، ثم عنى بالكتابة عنهم وعن ذكرياته معهم ، حوارا طويلا دار بينه وبين واحد من زعمائهم . نورد هنا بعض فقرات منه لما تكشف عنه من أهمية قضية « المصطلحات » هذه عندهم وما يكشف عنه كذلك من السهولة العجيبة — التى تبنوا بها مواقف فكرية بالغة الغرابة مسرفة فى الشذوذ ، شديدة العوج عن منهج أهل السنة والجماعة وجمهور المسلمين .

أ : أبا (م) بارك الله فيه ، ونصر الله بك وبه ... لماذا لا نصلى على كل من الشيخ (ص) و(ك) ؟ (من أعضاء جماعة أخرى مسلمة تم اعدامهما) .

ب : لأننا قد بلغناهم بالحق فرفضوه .

أ — علام اتفقتم وعلام اختلفتم ؟

ب : اختلفنا فى مسألة أقوال الصحابة وأقوال الفقهاء ، فهم يأخذون بهذه الأقوال ونحن لا نعول عليها (كذا) .

(أ) : ولكنى قرأت محاكمة (ص) وسمعت مرافعة (ك) عن نفسه فتبينت وضوح المصطلحات لديهما . مصطلح الطاغوت والكفر والجاهلية والإيمان والإسلام .

(ب) : لكنهما رفضا أن يبايعا الجماعة ، ونحن جماعة الحق ، ومن عداها فليس بمسلم .

على أن انفراد هؤلاء الشباب بتعريفات خاصة لبعض المصطلحات الدينية لا يرجع — كما قد يتوهم — إلى متابعتهم — ولو بالتفسير الخاطىء ، لكتابات العلامة المودودى والمرحوم الأستاذ سيد قطب ... وإنما يرجع — كذلك — إلى تصديهم لما يسمونه « التعامل المباشر مع القرآن » ، دون أن يكون لديهم الحد الأدنى من أدوات الاجتهاد ، ومع ضآلة نصيبهم من الفقه والتجربة . وقلة زادهم من قواعد التفسير والترجيح . وقد انتهى بهم الأمر إلى الفتيا فى كبريات المسائل المتعلقة بالكفر

والإيمان بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، فضلت افهام كثير منهم ، وزلت أقدام آخرين ... وعزل بعضهم نفسه عن تيار الإسلام الضارب فى أعماق التاريخ ، حين اعتبر عصور الفقهاء منذ القرن الرابع للهجرة حتى نهاية الخلافة العثمانية عصور كفر وشرك وعبادة لصنم التقليد .

٢ ـــ وثانى هذه المعالم ، تكفير المجتمعات المعاصرة ، ووصفها بالجاهلية . وأساس هذا « التكفير » عندهم ، ما فهموه ، رجما بالظنون الفاسدة ، من نصوص تعاملوا معها تعاملا مباشرا بالخواطر السانحة التى لا تغنى من الحق شيئا ... لقد رددوا أول الأمر ما قرره العلامة المودودى فى كتاب المصطلحات الأربعة « من أن نقص المعرفة بمعانى الإله والرب والعبادة والدين يلبس على صاحبه » كل ما جاء به القرآن من الهدى والارشاد « فتبقى عقيدته وأعماله كلها ناقصة » ... وقفز أصحاب نظرية التكفير من هذا الكلام الواضح إلى القول بأن المسلمين فى عصرنا قد ارتدوا عن الإسلام لأنهم ينطقون بشهادة لا يعرفون معناها ولا يعملون بمضمونها ، ومهما صلوا وصاموا وحجوا وزعموا أنهم مسلمون فلن يغير ذلك من كفرهم شيئا ..

والمجتمعات المعاصرة فى زعمهم لا تسير على الإسلام فأعمالها وتصرفاتها ونظامها السياسى والاقتصادى ليست إسلامية ... فهى ـــ من ثم ـــ مجتمعات جاهلية كافرة ... واستعمل بعضهم فى ذلك مصطلح « الحاكمية » ، زاعمين أن الأخذ فى شىء من أمور المجتمع بأحكام غير مستمدة من شريعة الاسلام ، مزاحمة لله تعالى فى التشريع الذى هو صفة من صفاته ، والمظهر الاساسى لحاكميته .. وأنه بذلك يخرج أصحابه من الايمان إلى الكفر والجاهلية . ولعل من الكلمات التى ساعدت على التوسع فى اطلاق وصف الجاهلية على المجتمعات المعاصرة ماذهب إليه سيد قطب رحمه الله من أن « الجاهلية ليست فترة زمنية معينة من الزمان ، انما هى حالة اجتماعية معينة ، ذات تصورات معينة للحياة ، ويمكن أن توجد هذه الحالة وأن يوجد هذا التصور فى أى زمان ومكان » (من تفسيره للآية ٣٣ من سورة الاحزاب » .

ومن حق سيد قطب رحمه الله علينا وعلى القراء أن نسبق القول فى هذه القضية فنقول إن سياق كلامه (فى هذا الموضع على الاقل) قاطع فى دلالته على أنه – رحمه الله – انما قصد جاهلية المعصية ولم يقصد جاهلية الكفر التى تخرج صاحبها عن أصل الايمان .

وينطلق هذا الشباب فى صياغة أحكام قاطعة جائرة فى أمور الكفر والايمان فيقولون : « من لم يكفر الكافر فهو كافر » .

وهنا لا نملك الا أن نلاحظ التشابه الكبير بين منهج الخوارج المعروف فى تاريخ الاسلام ، ومنهج هؤلاء الشباب الجدد .. فالخوارج رفعوا – كما يرفع هؤلاء اليوم – شعار حق أرادوا به باطلا فقالوا : لا حكم الا الله .. ورد عليهم الامام على رضى الله عنه فقال : « نعم لا حكم الا الله .. ولكن لابد للناس من أمير » .. وكذلك ذهب الخوارج إلى تكفير من رضى بالتحكيم ، كما ذهبوا إلى تكفير مرتكب المعصية .. وكلها أحكام لا دليل عليها ولا برهان .. ولكنها ثمرة « التعامل المباشر مع كتاب الله » تعاملا لايسنده علم ، ولايشهد له دليل أو برهان . ولهذا نستطيع أن نقرر أن فكر الخوارج كان ولا يزال أحد الينابيع التى يستمد منها كثير من آراء هؤلاء المتطرفين الجدد من الشباب .

٣ – وثالث هذه المعالم ، تفسير معنى « الجماعة » التى أوجب الاسلام لزومها والارتباط بها تفسيرا يقصرها « عليهم » ، ويجعل مفارقتها والخروج منها نوعا من الردة والكفر ..

وفى القضية أيضا تعامل الشباب مع النصوص تعاملا مباشرا بغير برهان محتجين بحديث البخارى فى باب الفتن « من مات وهو مفارق للجماعة مات ميتة جاهلية » ، وحديث مسلم « من مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » .

وحجر الزاوية فى هذه القضية كلها هو تعريف الجماعة .. وليس فى أقوال العلماء والمفسرين من عهد النبى ﷺ إلى يومنا هذا – عدا الخوارج – من يقول بهذا التفسير الضيق العجيب لمعنى « الجماعة » بل قالوا انها جماعة أهل الاسلام الذين يكونون أمة المسلمين ويحكمهم أمير ، وقيل هى الامام ومن معه من أهل الحل والعقد ..

ولا نريد أن نستبق القول فى هذه القضية ، ولكننا نسوقها مثالا على فساد الرأى ، وسقوط الحجة ، وانعدام الدليل ، ومفارقة المنطق ، وانكار بداهات الأمور ... وإلا فقد ثبت يقينا أن نفرا من أعلام الصحابة تخلفوا عن بيعة أبى بكر ، فما فكر هو ولا أحد من أصحاب النبى ﷺ فى اعتبارهم كفارا ومنهم العباس وابنه

الفضل والزبير وسليمان وأبو ذر وعمار بن ياسر ... وقد بايعوا بعد ذلك بشهر ... كما ثبت أن نفرا آخرين من كبار الصحابة تأخروا عن بيعة علىّ رضى الله عنه منهم سعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر ، وأسامة بن زيد وأبو سعيد الخدرى ... ولم يقل لهم الإمام ولا أحد من الصحابة أنهم كفار « بل انه رضى الله عنه رفض أن يصف الخوارج بهذا الوصف ..

ومرة أخرى نعود إلى الحوار الذى دار داخل إحدى الجماعات المعاصرة حول هذه القضية .

أبو (م) : لا نصلى عليهما (عضوين فى جماعة أخرى تم إعدامهما) لأنهما رفضا أن يبايعا الجماعة ونحن جماعة الحق ، ومن عادانا فليس بمسلم .

أبو (خ) : ألا يجوز أن نعترف بالأمر الواقع ، تعدد الجماعات القائمة على التصور الصحيح ، لعل مرحلة قادمة توحد هذا الشتات .

أبو (م) : لا يجوز أن تتعدد الجماعة المسلمة .

والغريب أن أبا (خ) هذا رغم دعوته إلى تعدد الجماعات يعود فيتردد فى ترك الجماعة قائلا : « وكان ترك هذه الجماعة آنئذ ردة » .

ويبلغ التضييق فى معنى الجماعة بعد ذلك حدا يربط الجماعة « بأميرها » و« زعمائها » وحدهم ، وهو ما يصوره أحد أطراف الحوار السابق قائلاً :

« لقد كان يكفى ألا يعجب انسان ما بنقاش الآخر ، فيعتبره خارج الدائرة ويسلط عليه بالتالى سبل الاعتداء بالقتل على عضو آخر قائلا : لماذا هذا ؟

يأتيه الجواب فى بساطة مذهلة : وهل هذا حرام ؟ ان قتل المرتد حلال شرعا .

ويغيب فى ظلام العزلة ، وفتنة الرئاسة ، وغرور الجرأة على الله بالفتيا فى دينه والتعالى على الناس بالقضاء فى دمائهم وأعراضهم وأموالهم قضاء لا يسنده علم ولا هدى ... ويغيب وسط تلك الظلمات قول الله تعالى : ﴿ **وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ** ﴾ ويضيع وسط الصرخات المتشنجة المريضة قول نبى الرحمة ﷺ وهو على أبواب لقاء الله : مودعا هذه الدنيا وأهلها ، فى حجة الوداع :

« أيها الناس ... ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم إلى يوم القيامة كحرمة يومكم هذا فى عامكم هذا فى بلدكم هذا » .

٤ ــ الهجرة ، والمفاصلة ، رتب بعض هؤلاء الشباب ــ على وصف المجتمعات المعاصرة بالجاهلية ــ سلسلة من النتائج والمواقف السلوكية ترجع فى جملتها إلى اعتزال المجتمع ومؤسساته ورفض التعامل مع أنظمته وشرائعه ورموزه ... فاعتبر المشاركة فى الانتخابات العامة كفرا لأنه اتباع لنظام لحكم بغير ما أنزل الله ... ودعوا أتباعهم إلى اعتزال المساجد القائمة لأنها فى زعمهم « معابد الجاهلية » ولأن الذين يصلون فيها قد ارتدوا عن الإسلام ، والصلاة معهم شهادة لهم بالإيمان مع أنهم كفار ... ويتعلل هذا النفر من الشباب فى دعوتهم هذه بتفسير المرحوم سيد قطب لقوله تعالى فى سورة يونس (الآية ٨٧) : ﴿ **وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تَبَوَّءَا لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين** ﴾ ..

إن التساهل الشديد فى استعمال مصطلح الجاهلية ، هو الذى زين مثل هذا التفسير ، وزين لهؤلاء الشباب أن يعتبروا مساجد اليوم كلها « معابد للجاهلية » ... رغم من فيها من القائمين والعابدين والركع السجود ..

كما أن الاقدام فى جرأة على التعامل المباشر مع القرآن الكريم هو الذى فوت عليهم تدبر الآية الكريمة من سورة يونس . ولو تدبروا ، وسألوا أهل الذكر من الأقدمين والمحدثين لعرفوا أن الاذن لبنى إسرائيل بالصلاة فى البيوت كان اتقاء لقتلهم فى المساجد على رأى بعض المفسرين ، وكان بسبب تخريب فرعون للمساجد ومنعه بنى إسرائيل من الصلاة فيها على رأى آخرين ..

ويمضى أصحاب نظرية هجرة المجتمع إلى نهاية الشوط ، فينادون بهجرة كاملة فى صورة اعتزال المجتمع عزلة مادية حقيقية ولو إلى الكهوف والجبال ... ويسمون اعتزال مؤسسات المجتمع الجاهلى مفاصلة له وهجرة منه . ثم يقيمون العلاقة بين المجتمع الذى هجروه ، والمجتمع الذى هاجروا إليه على أساس الخصومة والحرب ..

إن المفاصلة الوحيدة التى يقبلها الإسلام هى المفاصلة الشعورية التى تتمثل فى إنكار المنكر بالقلب عند العجز عما سوى ذلك ، كما تتمثل فى اعتزال المنكرات

والآثام ... لا اعتزال الناس كلهم ، برهم وفاجرهم .

إننا نعتبر العزلة والهجرة فى منهج هؤلاء الشباب بداية التخريب النفسى لأتباعهم ... وأول طريق العوج عن الإسلام ومنهجه الثابت فى الدعوة والاصلاح وتعمير الكون ... إنها تفتح على الدعاة باب المرارة وكراهية الدنيا وأهلها ... تدفع بصالحيهم إلى نوع من الذبول الاجتماعى العقيم ... يصوره أحد أطراف الحوار الذى أوردناه حين يتحدث عن اعتكافه فيقول إنه : « كان قائما على اقتناع بأننا فى آخر الزمان ، ولا نجاة من المحن والفتن فى مثل هذا الوقت سوى لزوم بيتي » .

أما أهل الخشونة والعنف فإن العزلة تلقي بهم فى صدام ساخن مع الدنيا من حولهم وقد يندفع بعضهم إلى التخريب والأذى « تحت شعار » تحطيم المجتمع الجاهلي ... يفعلون ذلك وهم يرددون قول الله تعالى :

﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزى الفاسقين ﴾ (سورة الحشر ٥) — ولو تورعوا عن خطيئة ما سموه التعامل المباشر مع القرآن ، لعلموا أن ما ورد فى الآية الكريمة من اباحة قطع نخيل بنى النضير إنما كان استثناء أحاطت به ظروفه ... وأن الأدب الذى تعلمه صاحب رسول الله أبو بكر الصديق من خليله ونبيه ﷺ هو الذى علمه لجيوشه المتوجهة للحرب إلى الشام قائلاً : لا تقتلوا امرأة ولا صبيا ولا كبيرا ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تخربوا عامرا ... ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه » .

هذه أهم المعالم الفكرية والسلوكية التى يولدها الأخذ المباشر من القرآن بزعمهم ... وتولدها القطيعة مع تراث الإسلام المتراكم من اجتهاد أهل الذكر ... كما تولدها فى النهاية عزلة المجتمع وهجرته ... وإن حمل ذلك كله أسماء وشعارات ينسبها أصحابها — بزعمهم — إلى الإسلام .

ولا علاج لشيء من هذه الجهالات إلا بالكشف الهادىء عن زيفها ... وارساء المنهج القويم فى فهم الإسلام والاستدلال على أحكامه ومبادئه ... حتى يرى هؤلاء وغيرهم حقيقة الإسلام فى رحمته وسماحته وعدله ورفقه ... كما رآها بنور العلم الصادق علماء الإسلام على امتداد تاريخه ... ووصفها واحد من ثقاتهم هو

ابن قيم الجوزيه قائلا : اعلم أن الشريعة عدل كلها ، وقسط كلها ، ورحمة كلها ... فكل مسألة خرجت من العدل إلى الظلم ، ومن القسط إلى الجور ، ومن الرحمة إلى ضدها ، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل ..

« ولله الحجة البالغة »

الحوار المقطوع بين العرب والعرب*

من القضايا العامة ما لايستطيع صاحب رأى أن يتناوله بالحديث مرة أو مرتين .. ثم ينتقل إلى غيره زاعما أنه أعذر بما قال .. وأدى أمانة الكلمة بما كتب .. وحدد موقفه وأثبته على ملأ من الناس .. ذلك أن الأمر فى قضايا الأمم والشعوب ليس أمر موقف يتخذه الكاتب ، أو رأى يسجله .. وإنما هو مشاركة ومسئولية والتزام بالتغيير عن طريق الكلمة .. لذلك فإن إعادة القول والإلحاح به فى مثل تلك القضايا لايمكن أن يكون تكرارا يُحرج منه صاحبه .. وإنما هو إصرار على التذكير بما ينبغى . والتزام اخلاقى – لافكاك منه – بمواصلة السعى من أجل التغيير ..

ومن القضايا التى مسها وانغمر فيها هذا القلم مرات من قبل قضية الحوار بين العرب .. ضرورته .. ومنهجه .. وموضوعاته الرئيسية ، ولولا احساس غامر وقوى بأن ضرورة هذا الحوار تزداد يوما بعد يوم ، وأن الحاجة إلى إرساء منهجه على قواعد وأصول يلتزم بها الأطراف جميعا – حاجة أساسية تشتد هى الأخرى يوما بعد يوم ..

ولولا الإيمان بأن القضايا التى ينتظر أن يتناولها هذا الحوار قضايا حيوية ومصيرية تتصل مباشرة بتأمين مصالح العرب جميعا فى يومهم هذا ، وفى غدهم القريب ومستقبلهم البعيد .. لولا ذلك كله .. لرددت القلم عن هذا الموضوع الشائك الدقيق ولصرفته الى أحاديث أخرى أدنى مدخلا وأيسر مخرجا واقل اثارة لعواصف الاختلاف ..

– ولكن الأمة العربية تعيش مرحلة من تاريخها عامرة بالحركة وبالحياة زاخرة – كذلك – بالمشاكل والعقبات والأزمات .. بالغة التأثير على مصيرها وعلى مستقبل ابنائها . ولكنها تخوض ذلك كله فيما يشبه الصمت .. فالقضايا السياسية

* العربى العدد ٢١٨ يناير ـ كانون الثانى ١٩٧٧ م

والاقتصادية والاستراتيجية لاتطرح – بين الأشقاء العرب – على بساط البحث .. ولاتلتقى حولها عقول وقدرات القادة والرؤساء والعلماء .. فى جهد مخطط منتظم يكفل لدراستهم القدر الضرورى من العناية والجدية والاستمرار ..

– والاختلافات الموضوعية القائمة بين ظروف البلدان العربية المختلفة .. فى تركيبها السكانى وبنيتها الاجتماعية .. ونظامها السياسى وعمقها الحضارى .. وفى ثروتها ونظامها الاقتصادى ، ثم فى علاقاتها الدولية والخارجية .. كل ذلك يمارس ويتطور بدوره فيما يشبه الصمت .. ولايلقى الحديث عنه ترحيبا كبيرا . مع ضرورة رصده وتسجيله وفهمه وانطلاق الحوار منه ..

– والمشاكل ، العارضة التى تطرأ بين الدول العربية ، المختلفة . اختلافا حول موقف تكتيكى . أو تعارضا فى المصلحة بين بلدين . أو تنافسا على التأثير فى مجال عربى أو دولى .. هذه المشاكل تعالج بأسلوب التراشق الاعلامى من بعيد .. ولاتعالج – للأسف – بالحوار الموضوعى من قريب .

ومنهج التعامل بين اجهزة الاعلام العربية منهج تلقائى هو أقرب – فى حقيقته – إلى غياب المنهج .. اساسه الدفاع المطلق المنفعل عن الذات ، وتبرير كل مايصدر عنها .. والنقد المطلق لغيرنا – وإن كان عربيا – واتهامه وتجريحه فى كل مايصدر عنه ..

– والموضوعات الرئيسية التى ينبغى أن يدور حولها الحوار تكاد كثير من الأقلام أن تتجنبها . ويغلف الحرج والاحتراس المفرط ماتتناوله بها أقلام أخرى ..

فالعلاقات العربية مع الكتل السياسية الرئيسية فى العالم والاثارة الاجتماعية والثقافية للانفتاح الاقتصادى والسياسى على الغرب أو على الشرق ومنهج التعامل مع « إسرائيل » والصهيونية العالمية .

وقضية الوحدة العربية .

كل تلك الموضوعات الحيوية لاتنال من « الحوار العربى » الا اهتمامات متفرقة متباعدة لاتجمعها خطة ولاتوجهها رؤية استراتيجية موحدة .

وتكاد الأقلام أن تتجنبها .. ويغلف التحرج والاحتراس المفرط ما تتناوله به اقلام أخرى .

وهكذا .. لاالحوار العربى يبدأ بالسرعة الواجبة والاهتمام الذى يتناسب مع ضرورته .

ولامنهجه يتفق عليه بين الأطراف العربية حرصا عليه وضمانا لاستمراره وحفاظا على الود أن يفسده اختلاف الرأى فى المسائل العارضة أو الجزئية .

لذلك كله كانت العودة إلى حديث « الحوار العربى » أمرا مفروضا وكان الإلحاح عليه ، والدعوة فى اصرار إلى طرق أبوابه وفاء بالتزام عربى قومى ..

والسؤال الذى يلح على كثيرين من المؤمنين بوحدة الأمة العربية والمدركين للترابط العضوى الوثيق بين مصالحها ومشاكلها وافاق مستقبلها هو : لماذا لايبدأ الحوار العربى ؟ ولماذا ينصرف العرب عنه إلى حوارات أخرى مع أطراف غير عربية ، بعيدة فى أوربا وأمريكا وأفريقيا والعالم الاشتراكى ؟ .

الجواب عن ذلك قائم فى احتمالين :

أولهما : أن تكون بعض الأطراف العربية فى سعيها إلى الإصلاح الداخلى فى اقاليمها ، وفى اندفاع بعضها إلى تدعيم كيانها المستقل الوليد ، وفى توفير مقومات الاستقلال والاكتمال الذاتى له ، قد ذهلت عن البعد القومى الطبيعى ليحركها ، وهو بعد لم تعد تمليه شعارات ولانظريات سياسية ، بقدر ماتؤكده كحقيقة موضوعية ارتباطات المصالح على المدى القريب والبعيد على السواء .. وضرورات توفير الكفاية والاقتصاد فى مشروعات التنمية والتعمير والتصنيع ، كما صارت تمليه اعتبارات الأمن والدفاع المشترك عن الكيان الحضارى والاقتصادى لهذه الأقطار العربية .

وفى ظل هذه الغفلة عن البعد القومى للعمل الإصلاحى لاتظهر الحاجة بالوضوح الكافى إلى إدارة حوار عربى .. ذلك أن الحوار قد ارتبط فى أذهان كثير من الأخوة العرب بمرحلة الكلام والشعارات وهى مرحلة لايريدون العودة إليها أبدا بعد أن ذاقوا حلاوة العمل والانجاز فى ميادين التجارة والاقتصاد والتعمير ..

الثانى : ان كثيرا من الساسة والقادة العرب يشفقون على أنفسهم وعلى الأمة العربية كلها من عواقب الحوار ، ويتصورونه مدخلا إلى مزيد من الخلافات .. ويؤثرون لذلك أن يحافظوا على مابقى من الود .. ومابقى من مظاهر التعاون .. ان

هؤلاء يفضلون استمرار أبواب الحوار مغلقة .. حتى تظل الفتنة نائمة لايوقظها – بالحوار – أحد ..

انني أريد أن أصل من ذلك الحديث كله إلى تقرير حقيقتين وإلى التقدم – بعد ذلك باقتراحات ثلاثة محددة :

الحقيقة الأولى :

ان مستقبل العرب لايمكن تأمينه – بحال من الأحوال – فى غيبة تخطيط استراتيجى ينبغى أن يبدأ بغير ابطاء .. وذلك رغم كل مايبدو من مظاهر القوة الاقتصادية أو السياسية القائمة اليوم فى الوطن العربى .. ويكفى أن أشير – توكيدا لهذه الحقيقة – إلى الملاحظات التالية :

أ – إن موقف العرب من الدول الكبرى لم يعد موقفا موحدا ، ولم يعد كذلك موقفا منسقا توزع فيه الأدوار ..

وهذا يعنى ان اطرافا عربية عديدة يمكن أن تستخدم – بوعى أو بغير وعى – فى لعبة السياسة العالمية للدول الكبرى ويمكن – بذلك – ان يتفتت الكيان العربى من ناحية وزنه الدولى ، وأن تتهاتر سياسات الدول العربية المختلفة نتيجة توزعها – ودا وارتباطا ومصالح – بين دول كبرى مختلفة .

(ب) ان الاستراتيجية العربية فى مواجهة الكيان الصهيونى لم تعد هى الأخرى واضحة ولامحددة .. بل شغلت عنها ، الخلافات التكتيكية حول انسب المواقف المرحلية أو الجزئية .. وفى هذا الخلاف تمسكت بعض الأطراف بالمبادىء المثالية المطلقة . وشغلها الواجب عن الممكن ، واغفلت أثر المتغيرات العديدة التى طرأت على الصورة العربية وصورة المنطقة كلها خلال عشرين عاما .

وتعلقت اطراف أخرى بالممكن وحده ، إما لارتباطها الوثيق ومسئوليتها المباشرة عن ايجاد حل لمشاكل الواقع والمستقبل القريب ، وإما لضغوط داخلية عديدة تجعل انتظار الأفضل والأمثل – من زاويتها – تجميدا للموقف لاتحتمله أوضاعها .. وبين هذين المنطقين ضاعت الاستراتيجية الموحدة ، وصار الصراع العربى الإسرائيلى يدار ، فى الأعم الأغلب – من خلال رؤى متباينة ، ومواقف اكثرها ردود افعال

غير مدروسة . أو افعال تعكس النزاعات العربية الداخلية اكثر ماتعكس موقفا واضحا مدروسا فى الصراع العربى الإسرائيلى .

(جـ) – إن قضية التنمية وإن احتلت حقيقة جانبا كبيرا من اهتمام كل العرب المعاصرين ، إلا أن التخطيط المتكامل البعيد المدى لايزال فى شأنها أملا يراود المؤمنين بوحدة الأمة العربية ، والمدركين لمخاطر نفاد المخزون من النفط تحت الرمال العربية أو مخاطر اكتشاف مصدر للطاقة يحل تدريجيا محل ذلك النفط المخزون .. ويحول دون مبدأ التخطيط « التكاملى » ، إن المصالح الاقتصادية كثيرا ماتبدو متعارضة فى المدى القصير ، بين بلاد تريد أن تقطع طريق التنمية قفزا بغير ابطاء ، سباقا مع الزمن ولحاقا بالدول المتقدمة التى عرفها العرب واختلطوا بها خلال معاملات البيع والشراء ومعاملات استيراد الخبرة وتوظيف الخبراء ، أو خلال جولات السياحة والتعليم وتسويق المنتجات .. وبلاد عربية أخرى تعيش أزمة قلة الموارد وكثرة السكان واستنزاف الموارد فى معارك الدفاع عن أرض العرب ومصالحهم وكيانهم الحضارى كله .. وهى لذلك محتاجة إلى المال السائل ، وإن كانت غنية بالموارد البشرية وبالخبرة الفنية التى تعد – كالمال السائل تماما – عنصرا ضروريا من عناصر التنمية وتوفير الرخاء .

الحقيقة الثانية :

إن إدارة الحوار حول هذه الموضوعات كلها ينطوى فعلا على مخاطر جسيمة فى غيبة الاتفاق على منهج موضوعى للحوار ..

وقضية المنهج وإن بدت للبعض قضية فلسفية أو شكلية إلا أنها فى الواقع حجر الزاوية بالنسبة للحوار ..

وماتعلمناه من حضارة الأنجلو سكسونيين يفيد بأن الضمانات الشكلية والاجرائية لأى موضوع لاتقل أهمية ولاخطورة عن الضمانات المقصودة أساسا بالحماية والتأمين .. فحرية الكلمة مثلا وحرية الاجتماع ، مهما نصت عليهما الدساتير واعلانات الحقوق تظلان شعارا فارغ القيمة إذا استطاعت الحكومات أن تجر مخالفيها السياسيين إلى محاكمات صورية مجردة من الضمانات الاجرائية فى التحقيق والاتهام وتوقيع العقاب .. كذلك فإن الاقدام على المفاتحة والمكاشفة والحوار يظل محفوفا

بالمخاطر الكثيرة فى غيبة الاتفاق على منهج له يؤمن موضوعيته ، ويضمن استمراره ويضبط أصول ممارسته ضبطا يستقر فى التقاليد العربية .. وغيبة هذا المنهج هى المسئولة – فى تقديرى – عن تدهور الحوارات التى بدأت حول عدد من قضايا العرب المصيرية .. والذى أدى إلى قطع تلك الحوارات وإنهائها فى معظم الحالات كما أدى فى حالات أخرى إلى تحوله لمساجلات ومهاترات ضاع فيها الود ، وحلت محله الجفوة والقطيعة .. فى ضوء هاتين الحقيقتين . ضرورة الحوار . وضرورة الاتفاق على منهج سليم له ، أتصور ان البداية الطبيعية لاستئناف الحوار – العربى – محتاج إلى المراحل التالية :

أولا : أن تتبنى جامعة الدول العربية الدعوة إلى مؤتمرات علمية أو ندوات للخبراء والعلماء المتخصصين لطرح ومناقشة الاستراتيجية العربية تجاه القضايا الرئيسية التى عرضنا لها .. إن من شأن هذه الندوات أن تحتل قضية الاستراتيجية مكانها الضرورى فى رؤية الساسة والقادة وصانعى القرارات واهتمامهم وذلك بتسليط الأضواء عليها من ناحية ، وطرح البدائل المختلفة فى شأنها من ناحية أخرى ، وتوفير زاد من المعلومات والحقائق التى نفترض – وهما – انها متاحة لكل صانعى القرارات فى الدول العربية ، على قدم المساواة . إن توحيد مصادر المعرفة والتقدير وعرض البدائل عرضا موضوعيا تفرضه الطبيعة العلمية لهذه الندوات من شأنه أن يوسع دائرة الأرضية المشتركة حول موضوعات العمل الرئيسية عند الساسة والقادة العرب . كما أن من شأنه أن ييسر اللقاء حولها حين يجتمع القادة والساسة والرؤساء .

ثانيا : أن يضاعف الكتاب والمثقفون عنايتهم بضبط أصول الجدل وقواعد الحوار وآدابه ، وأن يطالبوا أجهزة الاعلام فى الدول العربية المختلفة بالتزام تلك القواعد والآداب ، وأن يهجر إلى غير رجعة أسلوب الإثارة وحملات التجريح التى يتوهم البعض أنها تقوى نظاما على حساب نظام أو تعين حاكما عربيا على حاكم عربى آخر .. والحقيقة ان كل الأنظمة العربية من ضحاياها ، وإن كل الحكام العرب منها على خطر عظيم .. وغير معقول – مثلا – أن يجلس الاقتصاديون العرب والوزراء العرب والعلماء العرب ، يبحثون أوجه التعاون والتكامل والتنسيق فيما بينهم ، ثم تخرج الاذاعات والصحف العربية محملة بألوان من قوارص الكلم وفنون التجريح والسباب ، بالغة فى ذلك – أحيانا – مبلغا من الهبوط والتدنى يصدم الضمير العربى

ويخدش فى أحيان كثيرة شعور الحياء العربى .. ثم هى – بعد ذلك – تنتقل من موقف إلى موقف ، ومن نقيض إلى نقيض ، مستهينة بذكاء المواطن العربى ومستخفة بحقه فى أن يقيم كيانه العقلى والنفسى على أساس الثقة والتصديق واحترام الذات ..

إن أساليب التدليس الاعلامى لم تعد سرا على أحد ، ولم تعد ممارستها فنا ينفرد به أحد دون أحد .. واسلحتها كلها قد صارت متداولة ومعروفة : تحريف للكلم عن مواضعه .

وتجريح بالحق وبالباطل على السواء ..
وشحن للنفوس بالضغينة والبغضاء .

وحجب لكل حقيقة . أو جزء من الحقيقة يستفيد منه الطرف الآخر .. وتسقّط للعورات والعثرات ، وتضخيم لها .

واساءة ظن وتأويل لكل مايفعله الآخرون ..
كل ذلك متاح وميسور ..
ولكنه فى حق الأمة ومصالحها وفى مستقبل التضامن العربى كله جريمة لاتغتفر ..
﴿ وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم ﴾ .

ثالثا : أن يتجدد لدى الساسة والقادة الالتفات إلى أهمية الدور المنوط بهم .. وأهمية التقائهم فى فترات متقاربة ومنتظمة .. وهذا الضمان الذى يبدو شكليا هو فى تقديرى واحد من أهم ضمانات الحوار العربى والعمل العربى المشترك ، فالقادة والساسة بشر ، تؤذيهم كلمات التجريح ، وتسخطهم عبارات النقد الذى لايتحرى الانصاف ، ويعقد علاقاتهم – ومعهم علاقات شعوبهم – طوال فترات القطيعة والابتعاد ..

إن الذين يلتقون دوريا ، أو فى فترات منتظمة متقاربة لن يعز عليهم أن يطووا شقة الكثير من خلافات الاجتهاد والتكتيك ، وأن يقربوا – تدريجيا – من نظرهم الاستراتيجى فى كل قضايا المصير .

وبعد ..

فإن الأمل فى المستقبل العربى واسع وكبير .. لكن الطريق إليه محفوف بالمخاطر والمزالق ..

والقضايا المصيرية التى تحتاج إلى عمل عربى مشترك لايمكن أن تترك نهبا لعزلة المعتزلين . أو غفلة الغافلين ، أو خوف الخائفين من النظر والبت والحوار ..

كما أنها لايجوز – مطلقا – أن تترك نهبا لمحترفى التهجم والتجريح وايغار الصدور شفاء لأمراض بعض الصدور ..

وليس هذا بحثا فى ضرورة الحوار ، بقدر ما هو نداء للكتاب والمثقفين ، وللساسة والقادة وأولى الأمر أن يختصروا الطريق ، وأن يبدأوا الحوار العربى ثم لايقطعوه .. وأن يلتزموا فى إدارته وممارسته منهج الموضوعية واتساع الصدر للاختلاف فى أمور هى – بطبيعتها وحيوتها – ميدان طبيعى للاختلاف ..

وسيظل هذا القلم – مع أقلام أخرى كثيرة – يردد هذا النداء .. لايمل من تكراره .. حتى تستجيب له أقلام وعقول ، وتهوى افئدة ، وتبدأ جهود .. وأذكر – قبل أن أضع القلم عن هذه الكلمات – حكاية رمزية يرويها عميد الأدب العربى الراحل الدكتور طه حسين عن معلم للقرآن كان يستهل دروسه كل يوم بتلاوة قوله تعالى : ﴿ **إذا زلزلت الأرض زلزالها** ..﴾ حتى ضاق به بعض السامعين وراجعوه قائلين : متى تغادر حديث الزلزلة أيها الأستاذ ، فأجابهم قائلا « اغادره حين تغادر قلوبكم مكانها » .

الفصل الثانى

الشّريعة
بين النّظريّة والتّطبيق

العقل وتطبيق الشريعة الإسلامية *

الحوار الدائر منذ فترة عديدة داخل المجالس التشريعية وعلى صفحات الـ من المجلات والصحف فى الأقطار العربية حول تطبيق الشريعة الإسلامية ، يكمن عن خلافات فى النظر إلى المسألة برمتها ، يتجاوز بعضها الاختلاف الفقهى - تفاصيل القضية وجزئياتها .

ويستطيع الباحث أن يتبين داخل هذا الحوار تيارين رئيسيين يختلفان موقفيهما من الشريعة وكيفية تطبيقها على المجتمعات المعاصرة ..

ومن المصلحة ان نتبين معالم هذين التيارين ، والمنطلقات الأساسية منهما ، حتى لاتتداخل المواقف وتختلط الآراء ، وحتى لاتتوه القضية فى جدل ظاهره الاختلاف داخل الاطار الواحد ، وحقيقته الانبعاث من اطار مختلفين متباعدين ..

والموقف الأول :

يبدأ من النصوص الشرعية وينتهى اليها ، ويكاد اصحابه يتخذون لهم وحيدا ، هو اعلان قبول تلك النصوص والاستعداد الفورى لتطبيقها كلها بلا ولاتحفظ .. وهم يرون ان القضية فى جوهرها لاتخرج عن اتخاذ موقف صريح النصوص ، فإما أن تقبل جملة وتفصيلا ، وإما أن ترفض صراحة ، ويعلن الرافض ذلك بلا مواربة ..

أما الموقف الثانى :

فيبدأ بعيدا عن النصوص كلها .. بل ربما كانت بدايته خارج الشريعة الإسلامية كلها .. يبدأ أصحابه بالنظر إلى مصالح الناس كما يتصورها الناس ،

---

* العربى العدد ٢١٤ سبتمبر - ايلول ١٩٧٦ م .

أوضاع المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية ، وإلى الواقع المستقر باعتباره مقياس المصالح والمفاسد .. وهم لايتصورون إلا أن يكون التشريع عملا اجتماعيا خالصا يرجع فيه إلى تقدير الجماعة ، ويمارس فيه العقل – بغير قيد – بحثه الحر عن الحقيقة والمصلحة .

وإذا كان أكثر المشاركين فى الحوار الدائر لايفصحون صراحة عن انتمائهم الى تيار أو آخر من هذين التيارين ، ويكتفون بتخطئة بعضهم البعض ، فإنه يعنينا هنا أن نتبين المنطلقات الأساسية لكل تيار ، وان نحدد النتائج المترتبة فى خصوص القضية العملية المطروحة ، وهى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية واتخاذها مصدرا رئيسيا للتشريع .. كما يعنينا فى النهاية أن نقدم – فى تواضع – تصورا ثالثا للقضية ، مرتبين عليه – كذلك – نتائجه العملية ..

الموقف الأول :

أ – والمنطلق النفسى لهذا الموقف منطلق مزدوج ، فهو فى جزء منه تعبير عن شوق قديم طويل لرؤية الإسلام مرفوع اللواء ، ورؤية احكامه نافذة الكلمة ، ودعامة اصحاب الرأى المسموع فى تنظيم المجتمع .. وهو فى جزء آخر منه تعبير عن روح محافظة تحرص على « تميز » الإسلام فى عقيدته وشريعته ، عن طريق تطبيقه كاملا غير « مطعم » بمكونات مستمدة من حضارة غير حضارته ، وغير متصرف فيه « زيادة أو نقصا أو استدراكا أو تحفظا » نزولا على مايسميه دعاة ذلك التطعيم مراعاة ظروف العصر ومقتضيات التطور .. ولهذا يفزع اصحاب هذا الموقف من عبارات « التجديد » و« التطور » و« تطوير الشريعة » وغير ذلك مما يفتح الباب – فى تقديرهم – للعبث بجوهر الإسلام وتطويع احكامه لأهواء الناس .

ب – اما المنطلق الفكرى لهذا الموقف فيستمده اصحابه من أصول ونصوص مختلفة :

١ – وأول هذه الأصول ان الإسلام كله جاء من عند الله ليطاع الله سبحانه بإقامة احكامه .. وهذه الطاعة لاتكتمل إلا إذا كان التطبيق شاملا وعاما ومباشرا .. ويشهد لهذا الأصل قوله تعالى : ﴿ **فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا فى انفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما** ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ﴾ .

ومن ثم فالتردد فى تطبيق الشريعة الإسلامية تردد فى الإيمان واهتزاز فى العقيدة ومخالفة عن أمر الله ، ومشاقة لرسوله « ﷺ » .

٢ – ان التشريع عمل إلهى خالص ، لايشترك فيه البشر ، ومحاولة اشتراكهم فيه منازعة لله تعالى فى الحكم ، وتطاول على السيادة الإلهية فى المجتمع الإسلامى ذلك ان التشريع « حكم » ، ولاحكم فى المجتمع الإسلامى إلا لله تعالى ، **﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾** .

٣ – انه لاسبيل للنظر العقلى الخالص فى أمور التشريع ، اذ لاسبيل لمعرفة الحق فى مصالح الناس إلا بالرجوع إلى الخالق سبحانه الذى « يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » . ومايراه بعض الناس مصلحة قد يراه الآخرون مفسدة ، وماتراه الأغلبية حقا ومنفعة قد يكون عين الضلال والمفسدة .

والكثرة وحدها ليست دليلا على موافقة الحق واصابة وجه المصلحة .. إذ « لايستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث » والناس اكثر انقيادا لدواعى الهوى ، واسرع استجابة لما يحقق المنافع الظاهرة والعاجلة ، ولو حمل فى طياته اعظم المفاسد الآجلة .. ولامخرج للناس من ذلك كله إلا بالانقياد للشريعة التى تردهم إلى ماقد يخفى عليهم من وجوه المصلحة .. **﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لاتعلمون ﴾** .

٤ – انه لايجوز التردد أو التحفظ فى تطبيق حكم من أحكام الشريعة الإسلامية بدعوى مراعاة روح العصر أو ظروفه ، ذلك أن مايسمى روح العصر ليس فى حقيقته إلا تراكما لاوضاع وأعراف نمت فى غيبة الإسلام على حساب مبادئه .. ولايجوز – بحال من الأحوال – أن تكون معيارا تحتكم اليه نصوص الإسلام ومبادئه ..

ان الشريعة هى المعيار والحجة على كل عصر .. وليست العصور حجة ولا معيارا لها .

فالشريعة حاكمة على أهواء الناس ولايجوز أن تكون محكومة بتلك الأهواء أو تابعة لها .

٥ – ويترتب على ماسبق ان جميع احكام الشريعة الاسلامية واجبة التطبيق فورا إذ لايجوز التدرج فى تطبيقها بعد عهد النبوة وبعد أن اكمل الله الدين وكشف بالنصوص عن حكم الله فى كل مشكلة .. والقول بالتدرج – فى منطق هذا الرأى – ترخص يمليه الضعف ، وتحايل تأباه النصوص .

هذا هو الموقف الأول ، واضح لالبس فيه ، له منطقه المستقيم ونتائجه الطبيعية المتمشية مع هذا المنطق .

الموقف الثانى :

اصحاب هذا الموقف يتصورون الدين فى جوهره دعوة للعقيدة الخالصة وللأخلاق الفاضلة ، صحبتها توجيهات عامة لتنظيم المجتمع ، ضربت لها الأمثلة بعض الأمثلة ، فى كتاب الله وسنة رسوله ، ومارسها المسلمون ممارسات متعددة ومختلفة فيما بينهم خلال عصور التاريخ الإسلامى المتعاقبة .

وهم لايرون فى هذه الممارسات الا اجتهادات بشرية ، تستحق أن تستأنس بها الأجيال اللاحقة دون أن تقف بالضرورة عندها ، أو تلزم نسسها بها ..

ويرى اصحاب هذا الموقف – فوق ذلك – أن الدين قد تضمن دعوة عامة لاستعمال العقول وتقليب الابصار فى الكون وفى التاريخ ، وفى النفس .. وأن هذه العقول قادرة على اكتشاف مواضع المصلحة ، مطالبة بأن تعمل على هذا الاكتشاف .

كما يرون ان الوقوف المطلق عند النصوص ومحاولة تطبيقها كلها تطبيقا حرفيا على الواقع المتجدد منهج يصطدم بأصلين لايمكن التضحية بهما .

الأول : ان الدين – بنصوصه التشريعية – جاء رحمة للعالمين ، وهو لايكون رحمة الا اذا استجاب لحاجات الناس وحقق مصالحهم ، والنصوص التشريعية التفصيلية قد كانت استجابة لحاجات الناس حين نزلت لأنها واجهت مشاكلهم كما كانت يوم نزلت . فإذا تغيرت المشاكل وتبدلت الأوضاع كان لابد أن تتغير الأحكام

وان تتطور استجابة لسنة الله فى الكون كله .

الثانى : ان النصوص – مهما تعددت – فهى محدودة بالقياس إلى المشاكل المتجددة .. والسوابق الثابتة من عهد النبوة وعهد صدر الإسلام مهما تعددت كذلك فهى محدودة العدد ، بالقياس إلى مايطرأ من أوضاع جديدة ومشاكل لم تكن تواجه الناس فى العصر الأول .. واذا كان المشرع نفسه قد وكل الى العقل مهمة مواجهة هذه المشاكل الجديدة .. فمعنى هذا ان العقل مؤتمن ، وانه قادر على اكتشاف مواضع المصلحة .. وبذلك تكون النصوص « قرائن » على المصالح ، وتكون السوابق « ممارسات » فى طلب هذه المصالح ، ينفتح الباب معها لأعمال العقول فى أمور التشريع .

وفوق ذلك كله يرى اصحاب هذا الموقف ان العالم من حولنا ملىء بالتجارب الانسانية التى تم رصدها وتحليلها ، والتى استعين فى فهمها وتقييمها بكل ماوصلت اليه العلوم الحديثة فى ميادين الدراسات الاجتماعية ، فالأنظمة السياسية والاقتصادية والمعاملات التجارية المختلفة ، والجرائم وعقوباتها .. وكلها أمور يتناولها التشريع الإسلامى ، ولم تعد رموزا غامضة ولاخفية ، وانما صارت سجلا انسانيا موقعا لايملك مشرع معاصر ان يسقطه من حسابه .. واذا كانت القاعدة الإسلامية ان الحكمة ضالة المؤمن ، فلا حرج على المسلمين أن يستعينوا فى أمورهم التشريعية بكل تجربة انسانية ..

هذان هما الموقفان ، وهاتان هما المدرستان ..

فأين نقف منهما ؟ وكيف يمكن ان يتحرك المجتمع بقضية تطبيق الشريعة الإسلامية دون أن يعوق حركته الشد والجذب المتبادلان من هذين المنهجين ؟؟ .

الموقف الثالث :

نحن نرى ان فى كل من الموقفين جانبا من الحقيقة .

فالمسلم لايكون مسلما الا اذا اختار الالتزام بشريعة الإسلام ، وأيقن أن ماثبت عن الله تعالى أو عن نبيه « ﷺ » ، هو المصلحة بعينها ، والرحمة كلها ، والعدل كله .. والا اذا ادرك الفارق الجوهرى بين احكام البشر ، وحكم الله .. فالبشر – كل البشر يؤخذ من كلامهم ويترك ، ويقبل من آرائهم ويرفض ، ويناقشون فيما

يقولون ويفعلون .. والتسليم لهم – بغير مناقشة – ذل وعبودية ، واهدار لنعمة العقل وملكة البحث .

أما حكم الله تعالى وحكم رسوله « ﷺ » فالايمان بهما رسوخ فى العلم ، والتسليم لهما عز ، والاستقامة على أمرهما مدخل لكل خير .. والمسلم – مع ذلك كله – يعرف ان النصوص لم تتناول بالتفصيل كل شيء ، وأن الله تعالى بين حكمه فى اشياء وسكت – رحمة بنا – عن اشياء .. وهذا السلوك تفويض لنا بالاجتهاد ، ودعوة الى استعمال العقول ، واستجلاء وجوه المصالح ، والمفاضلة بين الحلول والبدائل .

وممارسة هذا الاجتهاد ليست عدوانا على النصوص بل هى التزام بها ، وبالاصول العامة للإسلام .. وهو يعرف كذلك ان النصوص الإسلامية حين تناولت امور التشريع المختلفة تناولت بعضها بالتفصيل الشامل والتحديد الذى لايترك مجالا لتأويل أو اجتهاد .. وتناولت بعضها الآخر بالعموم والاجمال ، حتى يتسع للناس – من بعد – مجال الاختيار بين الحلول المختلفة التى تدخل فى نطاق ذلك العموم وفى اطار هذا الاجمال . وهو لذلك يعرف ان للعقول سبيلا مع هذا النوع الثانى من النصوص . والمسلم المعاصر حين يدعو فى ايمان وحماس لتطبيق الشريعة الاسلامية يفعل ذلك وبين عينيه الحرص على الالتزام الكامل بالنصوص ، والاستعداد التام لممارسة الاجتهاد فيما لم تتناوله النصوص أو تناولته بالعموم والاجمال ، وهو لايرى فى هذين الأمرين تناقضا ولاتعارضا ، بل يرى فيهما وجهين لحقيقة واحدة هى الالتزام بالاسلام فى نصوصه الصريحة وفى دعوته الواضحة لاستعمال العقول .

واصحاب هذا المنهج الأخير ، يحتاجون – فيما أرى – إلى تذكير الفريقين جميعا بأمور أربعة اساسية من شأنها أن تعين على وضع الجهد المبذول لتطبيق الشريعة الإسلامية موضعه الصحيح :

الأمر الأول :

إن من الخطأ العلمى الفادح محاولة الفصل بين حكم تشريعى وبين أصوله الحضارية والفكرية ، وذلك أن التشريع فى جوهره مفاضلة بين القيم ، وتوفيق أو

ترجيح بين المصالح المتعارضة ، واختيار لواحد من الحلول البديلة التى يطرحها الواقع لمعالجة مشكلة من المشاكل ، ثم هو فى النهاية تقنين لهذا الاختيار ، وتثبيت له باضفاء حماية الدولة عليه ووقوفها بسلطانها الى جواره . واذا كان من المسلم به أن لكل حضارة نظام القيم الخاص بها ومايترتب عليه من ترتيب للمصالح وأولوياتها ، فان « الاختيار التشريعى » لابد ان يعكس نظام القيم والمصالح الذى تتبناه تلك الحضارة . لهذا فإن من الأخطاء الجسيمة التى نلمحها كثيرا خلال مناقشة أحكام الشريعة الإسلامية محاولة عزل بعضها عن نظرة الإسلام الشاملة للحياة والقيم والمصالح ثم الحكم عليها بمعايير مستمدة من رؤى حضارية أخرى تعكس نظرة مختلفة إلى القيم والمصالح داخل الجماعة .

ولعل هذا الخطأ لايظهر فى شىء ظهوره فى مجال الجرائم والعقوبات .. فالقانون الجنائى من أشد فروع القانون ارتباطا بترتيب القيم والمصالح داخل الجماعة .. ولهذا أيضا احتدم الخلاف بين أصحاب المدرستين اللتين عرضنا لهما حول تطبيق عقوبة القطع فى جريمة السرقة .. وكان من اسبابه أن بعض الباحثين قد انتزع هذا الحكم من سياقه التشريعى والحضارى واخضعه للتقييم بمعايير تعكس رؤية حضارية مختلفة .. ان فى ترتيب المصالح – وفقا للرؤية الإسلامية – ان حماية أمن الناس فى أنفسهم ومساكنهم وأموالهم قيمة اجتماعية لها أولوية كبيرة ، يناسبها تشديد الحماية القانونية لها ، بتشديد العقاب الرادع على كل عدوان يتهددها .. ولهذا كانت عقوبة القطع فى حقيقتها موجهة لحماية هذه القيمة ، ولم تكن من أجل المال وحده .. ولهذا لم يشرع الإسلام عقوبة القطع فى جريمة « غصب المال » وانما أوجبها فى السرقة التى يتسور فيها المعتدى حدود « الحرز » الذى أحاط به المالك ملكه ، وهو مايجعل منها صورة مصغرة لجريمة « الحرابة » التى يخرج فيها الجانى على أمن الناس ويقطع عليهم طريقهم والتى أوجب الشارع فيها عقوبة القطع كذلك .

الأمر الثانى :

إن الشريعة غير الفقه ، كما أن الدين غير التدين .. فالشريعة هى مجموع أحكام الله تعالى الثابتة عنه وعن نبيه « ﷺ » ، والتى تنظم افعال الناس .. ومصدرها كتاب الله وسنة نبيه « ﷺ » . أما الفقه فهو عمل الرجال فى الشريعة ، استخلاصا لأحكامها وتفسيرا لنصوصها وقياسا على تلك النصوص فيما لم يرد فيه نص ، وطلبا

للمصلحة فيما يعرض من أمور السياسة ، واذا كانت الشريعة حاكمة كما يقال بحق .. فان الفقه محكوم بكل مايحكم عمل الرجال وسلوكهم فى الجماعة .

والطاعة الواجبة على المسلم إنما هى طاعة الشريعة .. وليست طاعة الفقه ورجاله ..

ولذلك كان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول « ان الأمر إذا جاء عن الله تعالى أو عن نبيه « ﷺ » فهو على العين والرأس .. وإذا جاء عن الصحابة فاختلفوا فيه أختار من آرائهم ، لأنهم بصحبتهم للنبى « ﷺ » واخذهم عنه لن يفوتهم الحق مجتمعين ، ولن يخرج عن آرائهم مختلفين .. أما إذا انتهى الأمر إلى فقه التابعين وتابعى التابعين فقد كان رضى الله عنه يجتهد كما اجتهدوا ، ويقول : « هم رجال ونحن رجال » .

ان هذه التفرقة الاساسية حين تستقر وتحدد خطوطها كفيلة بأن تذوّب حدة الكثير من الخلافات القائمة .. فلا يعذر أحد فى خروجه على الشريعة أو رفضه لها أو استدراكه عليها .. ولايلام أحد إذا اجتهد فخالف اجتهاده اجتهاد الفقهاء .. أو كان له – فيما ذهبوا اليه – رأى جديد ..

ان الذين يضعون الفقه والشريعة فى إطار واحد ، يصفونه كله بأنه « التشريع الإسلامى » الذى لابد من تطبيقه بحذافيره كلها ، يرتكبون خطأً فادحا فى حق الإسلام وفى حق الناس .. فهم يدخلون على الإسلام ماليس منه .. ويلزمون الناس بما لايلزم ، ويفرضون عليهم من الحرج ما لم يأذن به الله .

الأمر الثالث :

ان مجال الاجتهاد فى التشريع مجال واسع وكبير ، لأن ما لم تتناوله النصوص كثير بالقياس الى ماتناولته . وليس ذلك – كما يتوهم البعض – قدحا فى الشريعة ولاهو نيل من قول الله تعالى ﴿ **ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء** ﴾ بل هو آية الحكمة ودليل الكمال فى شرع الذى خلق الانسان ويعلم ما توسوس به نفسه والذى يعلم – وله المثل الأعلى – أن العالم يتطور ، وأن اشكال الحياة تتغير ، وأن مشاكل الناس تتبدى فى قوالب جديدة .. لأنه سبحانه كما أودع ناموس الحركة فى

الكون والمجتمع ، أودع نعمة العقل فى الرءوس ليلاق شرعة الحركة بمثلها وليستجيب للتطور فى الحياة بتطوير فى الأحكام ، وهو وحده الكفيل بحماية الشريعة وتحقيق مقاصدها الدينية .

ان من حق بعض الناس ان يعجزوا عن رؤية الدنيا وهى تدور ، ولكن ليس من حقهم أن ينكروا هذه الرؤية على من امكنه الله منها ، وليس من لم ير حجة على من رأى .. ولاالجاهل حجة على العالم . والذين يرفضون ان ينظروا إلى أبعد من مواقع اقدامهم ، ويتصورون أن من حقهم ان يضربوا بين المسلمين وبين سائر العالم بسور غير ذى باب ، أو يتخيلوا ، أن المسلمين يستطيعون أن يقيموا مجتمعهم على صورة نماذج المجتمعات الانسانية التى قامت منذ آلاف السنين ، وان يستغنوا بذلك عن الاجتهاد من جديد ، أولئك يحرثون فى البحر ، ويطلبون غير مطلب .. ولن تتوقف الحياة لتناقش خيالهم المريض .. وإنما المسلم الحق من تعلق قلبه بالله وارتبط هواه بشرع الله ، ثم هو يمسك – فى ذلك كله – بزمام الحياة ، يتحرك بها وتتحرك به .. ويزكى – بعمله وجهده – أصول الخير التى بذر الإسلام بذرتها الأولى لتنمو شجرتها ، وتتعدد ازهارها ، وليرتفع من أصلها الثابت « فرعها فى السماء » .

الأمر الرابع :

ان الواقعة الاجتماعية هى السند المادى لكل نشاط تشريعى فقهى .. ومعنى هذا ان جزءا كبيرا من الاجتهاد يجب أن يتجه إلى رصد الظواهر الاجتماعية وفهمها وتحليلها وتصور الحلول التشريعية المختلفة التى تتعامل معها ، وتحليل النتائج العملية التى تترتب على كل اختيار فقهى مطروح .. ذلك أن التشريع ليس نظرا فلسفيا ولارياضة عقلية ، وانما هو رعاية لمصالح الناس بسلطان الحكم ، ولذلك قال الإمام الشاطبى بحق إن « تكاليف الشريعة ترجع كلها إلى تحقيق مقاصدها فى الخلق » .

وحين يمارس الاجتهاد ، وتعرض على المشرع والفقيه ورجل السياسة حلول متعددة تقبلها الشريعة الإسلامية وتتسع لها ، فإن الاختيار حينئذ لابد أن يحكمه فهم الواقع الاجتماعى وتحليل حركته ، لذلك وجب ان يستقر فى ذهن دعاة الإسلام والمنادين بتطبيق الشريعة ان الجهد الفقهى الخالص لابد أن يتممه عمل اجتماعى

واسع ، حتى تأتى ثمرته رحمة حقيقية للناس ، ومخرجا لهم من الضيق ، ورفعا للحرج .

وبعد ..

فهذا كله رأى .. دفع اليه الحرص على ألا تتوه قضية تطبيق الشريعة الإسلامية تحت ركام جدل طويل .. وألا يخير المسلمون بين موقفين متطرفين جعل الله لهم سعة فى التوفيق بينهما .. كما دفع اليه الحرص على أن يكون خطونا على طريق الإسلام خطوا موفقا رشيدا تظلله السماحة ، ولايعكر صفوه ضيق الصدر أو ضيق الافق .

وحين يكون الأمر أمر رأى واجتهاد فلا نقول إلا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه « هذا أحسن ماقدرنا عليه ، فمن جاءنا بخير منه قبلناه » .

المسلم المعاصر ومسئولية العلماء*

نحن نعيش فى عصر كثرت فيه التساؤلات .. علامات استفهام بقيت بلا جواب ! ثم هى كلها تتصل بأحكام الإسلام وتعاليمه . ماذا يقول رجال الدين مثلا فى تحديد النسل ؟ ثم ما حكم الاسلام فى « الفائدة » التى تصرفها البنوك لرءوس الأموال المودعة فيها ؟ والزكاة .. زكاة الأموال ، كيف يؤديها المسلم المعاصر ؟ .

لاجدال فى أن الجيل المعاصر من المسلمين يواجه فى حياته اليومية مواقف وأسئلة لم يعرض كثير منها للأجيال السابقة من المسلمين . ولاجدال كذلك فى ان هذا الجيل يواجه كثيرا من الحيرة والقلق وهو يحاول ان يجد حلا لتلك المواقف وجوابا عن تلك الأسئلة يحفظان عليه دينه وإيمانه ، دون أن يخلعاه من عصره وزمانه .. ولاغرابة فى شىء من ذلك ، فالدنيا تتحرك وتتطور بسرعة هائلة حتى ليكاد احدنا يصبح – أحيانا – على عالم غير الذى نام عنه فى أمسه . وأشكال العلاقات ونظم المجتمعات والمعاملات التى لم تكن معروفة فى صدر الإسلام ولا فى زمن الأئمة اصحاب المذاهب ، تقتحم على هذا الجيل حياته بمزيد من الالحاح مع اتصال الشعوب وسهولة انتقال الناس وسقوط الحواجز بينهم .

وفى غيبة الأجوبة المقنعة عن هذه الاسئلة نقف بين موقفين لاثالث لهما:

الأول : يجد ابناء هذا الجيل من المسلمين أنفسهم:إما أن يرفضوا كل هذا الجديد وأن يعلنوا مقاطعته ، إيثارا للسلامة ، وابتعادا عن الشبهات ، وانتظارا للفتوى من أهل الذكر ، فتتحرك الدنيا وهم منتظرون ، ويتقدم الناس وهم جامدون ، وينقل التاريخ الذى لاينتظر المترددين قيادة البشرية من الأيدى المؤمنة العاجزة إلى الأيدى الظالمة القادرة .

---

*: العربى العدد ٢٠٩ ابريل – نيسان ١٩٧٦ م .

وإما ان يغامروا بدينهم فيقبلوا كل جديد على علاته ، ويخوضوا – بلا تحفظ – مع الخائضين ، فينخلعوا – وهم لايشعرون – من كثير مما جاء الإسلام ليعلنه ويثبته ويحافظ عليه ..

وهذا بشقيه حال لايرضى عنه الله ، ولايرضى به المؤمنون ، فأحكام الإسلام وشريعته هى أمر الله الذى أوجب اقامته ، وتطور الحياة وتجدد اشكالها واختلاف أوضاعها باختلاف الزمان سنة من سننه .. وهيهات أن يصادم شرع الله سنة الله .

وكل من عند الله ..

ولهذا كان المسلك الذى لايقبل العقل بديلا عنه ، أن يتصدى العلماء لكل موقف جديد ولكل نظام مستحدث يقيسونه على مبادىء الإسلام ونصوصه ومقاصده العامة ، فما شهد له شاهد منها قبلوه وألحقوه بها ، ورفعوا عن الناس الحرج فى قبوله والأخذ به . ومامنعه مبدأ من مبادئه أو اصطدم اصطداما لاسبيل الى رفعه بنص من نصوصه رفضوه وأيقنوا ان المصلحة فى رفضه وأعلنوا ذلك للناس . وما لم يشهد له شاهد من النصوص ، ولم يصطدم مع ذلك – بشىء منها ، تركوه على الاباحة الاصلية التى فهمها العلماء من قوله تعالى : ﴿ **خلق لكم ما فى الأرض جميعا** ﴾ وقوله ﴿ **وقد فصّل لكم ماحرم عليكم** ﴾ ﴿ **وأحل لكم ماوراء ذلكم** » – فإن شاء الناس أخذوا به ، وإن شاءوا تركوه ، مسترشدين فى أخذهم وتركهم بما يرون فيه الرعاية لمصالحهم ، ولاإثم عليهم ولاحرج فى الحالين ..

والعلماء حين يتصدون لهذا القياس يجتهدون ، أى يبذلون « الجهد » فى أمور ثلاثة :

١ – يجتهدون فى فهم المبادىء وتفسير النصوص .

٢ – ويجتهدون فى فهم الواقع الجديد والموقف المستحدث الذى يقيسونه على تلك المبادىء والنصوص .

٣ – ثم يبذلون الجهد – مع الجماعة كلها – فى اكتشاف وجود المصالح والمفاسد التى تتحقق أو تفوت بقبول الجديد من الأوضاع والنظم واشكال الحياة .

والسؤال الذى نطرحه هنا بصراحة ، هو هل يفعل علماؤنا ذلك فعلا ؟

وإذا كان بعضهم يحجم عن ذلك أو يتردد فيه فهل لذلك من سبب ؟ وهل لهذا السبب من علاج ؟

ولو كان علماؤنا المعاصرون يلاحقون أسئلة هذا الجيل بالأجوبة المقنعة لما كانت هناك أزمة ولما جاز لنا الحديث كله .

وحسبى – فى ذلك – ان اطرح – على سبيل المثال – عددا من الاسئلة التى تلح علينا جميعا دون أن تجد – بعد – من علمائنا جوابا مقنعا ، وليعلم من لايعلم حجم الحيرة التى يعيشها الجيل المعاصر من المسلمين .

هل يملك مجتمع مسلم معاصر يحرص على إقامة مبادىء الاسلام واحكامه ان يتدرج من جديد فى تطبيق النصوص الثابتة من احكام الإسلام بعد ان أكمل الله الدين وأتم النعمة وانقطع الوحى وبين – للناس جميعا – الرشد من الغى .. أم أن هذا التدرج كان فى زمن النبى « ﷺ » والإسلام لايزال يتنزل عليه فى آيات القرآن مفرقا آية بعد آية ..

وإذا صح جواز التدرج من جديد فى معاودة التطبيق فما سند هذا وما دليله وما معياره وأساس تحديد المراحل والأولويات فيه ؟

مارأى الإسلام ؟

هذه البنوك والمؤسسات المالية والائتمانية التى تتعامل فى مئات الملايين من الجنيهات – بالفائدة – ألم يحن الوقت ليقول علماء الإسلام كلمة واضحة فيها ، أو على الأقل لإدارة حوار علمى وفقهى حولها يشارك فيه علماء الشريعة وخبراء الاقتصاد ورجال السياسة ، أم كتب على المسلم المعاصر أن يعيش حياتين أو حياة تحكمها الحيرة والقلق ، فإما ان يمسك عليه ماله ويحبسه عن عالم تستثمر فيه الثروات بالفائدة ، واما ان يتعامل مع الواقع وفى قلبه منه شبهة ، وفى نفسه منه شىء ؟ ثم ألا يستحق الأمر وقفة علمية سريعة وجديدة بعد أن ضاعف الله اموال العرب والمسلمين اضعافا مضاعفة ، واخرج لهم من باطن الأرض رزقا حسنا ، عليهم أن يزكوه وأن يتعهدوه بالنماء ؟

هذه الحملات الرسمية والعالمية لتنظيم الأسرة وضبط تكاثر الناس فى مجتمعات تكثر فيها الأنفس وتقل الثمرات ، هل فى الإسلام – حقيقة – ما يمنعها ، كما يقول بعض العلماء ؟ وإذا لم يكن ذلك صحيحا فلماذا لايعلنه العلماء فى جسارة وحسم ليطمئن عامة الناس ولتجد برامج تنظيم الأسرة فى هذا الجسم سندا لها يقوى ساعدها وهى تشق طريقها – بصعوبة وعناء – وسط الناس ؟ .

زكاة الأموال .. كيف يؤديها المسلم المعاصر ؟ وهل تأثر التزامه بها بما تفرضه عليه الدولة اليوم من ضرائب تجاوز كثيرا ما يجب فى ماله من زكاة ؟

ولنصارح انفسنا بأنه لم يعد كافيا أن نردد على الناس مانعرفه جميعا من أن الزكاة « عبادة مالية » فيها معنى التعبد الى جانب التكليف المالى . ولو كان ذلك كافيا لأدى المسلمون الزكاة . والواقع يصرخ من حولنا بأن كثرة من المسلمين ممن يحافظون على الصلاة ويصومون رمضان ويحجون البيت لايؤدون الزكاة ، وفى نفوس بعضهم شبهة حول استمرار التزامهم بدفعها وهم يدفعون ما يدفعون من ضرائب توجهها الدولة المسلمة الى مايقترب من مصارف الزكاة .. وقد يكون ذلك خطأ واثما لاعذر لهم فيه ، ولكنه حاصل ، ويحتاج من علمائنا ومجتهدينا إلى وقفة وإلى أكثر من ترديد النصوص .

هذه الخرافات التى استولت على افكار ملايين من المسلمين وسلوكهم . اعتقادا – بلا ضابط ولارابط – فى الخوارق والكرامات للصالحين وغير الصالحين إلغاء لنواميس الكون ، وإسقاطا لسنن الله التى اقامها فى خلقه واعتقادا فى قدرة من لاقدرة له ، وتوسلا بمن لايضر ولاينفع وتحديا لحديث النبى « ﷺ » : « إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله » ... وهذا النسيج الفكرى والسلوك الكامل الذى يدور حول هذه الخرافات ، أليس لعلماء الإسلام رأى فيهما واضح وجرىء يصدعون به لوجه الله تعالى ولو كره الكارهون .. ألم يئن الأوان بعد لتوضع امام عامة المسلمين الخطوط الواضحة الفاصلة بين الزهد الذى يهذب الروح ، ويلين القلوب ، ويؤدب الجوارح ، ويضبط السلوك ، وبين الخرافة الجاهلة التى ترفع ألوية حق تريد بها باطلا ، ثم تصل اليه فعلا على هامات وجثث اشباه الأحياء المحسوبين على أمة المسلمين ؟

هل يحرم الإسلام حقيقة – سماع الموسيقى والغناء والعزف على المعازف والعيدان ؟ ما عرفه المسلمون الأوائل منها ، وما جد مما لم يعرفوه – كالارغن والجيتار والآلات الحديثة لتمديد الصوت وتعظيمه « الاستريو » ؟ وهل هناك ضابط لما يجوز من ذلك وما لايجوز يهتدى به شبابنا وهم يتطلعون الى ترويح قلوبهم المعناة فى هذا الزمان الصعب الذى تثقل وطأته على الأعصاب ؟ تلك قضايا تلح فيها – وفى كثير غيرها – الأسئلة على المسلم المعاصر دون أن يقدم إليه فيها الجواب ..

فلماذا نتركه فى حيرته ، ثم نتحدث فنحسن الحديث ونطيله عن فتح باب الاجتهاد ، وعن خلود الإسلام وسماحته وصلاحيته لكل زمان ومكان ، وقدرته المتجددة على ملاقاة حاجات الناس ؟؟ .

تفسيرنا لذلك أمران :

عجز البعض عن الاجتهاد .. وتردد البعض الآخر فى ممارسته .. أما العجز عن الاجتهاد فقد لخص العالم الجليل ابن القيم بعض اسبابه بقوله :

« والذى احدث لهم ذلك نوع تعقيد فى معرفة الحق ، ومعرفة الواقع ، وتنزيل احدهما على الآخر » (مقدمة الطرق الحكيمة) .

واذا كانت معرفة الحق أى اصول الشريعة وفروعها ومقاصدها العامة متاحة لأكثر علمائنا المعاصرين . وإذا كان الأمر كذلك فى معرفة قواعد تنزيل هذا الحق على الواقع ، أى قواعد الاستدلال وتخريج الأحكام وفنون التفسير والقياس .. فإن المشكلة الكبيرة التى تواجه كثيرا من المجتهدين هى معرفة الواقع .. اى معرفة الوقائع والمواقف التى يطلب الناس الرأى فى شأنها .. وإذا كانت تلك المعرفة عسيرة فى ايام ابن القيم المتوفى فى نهاية القرن الثامن الهجرى فهى فى زماننا اشد عسرا ، فقد تعقد الواقع تعقيدا شديدا ، وظهر من انواع المعاملات واوضاع المجتمعات مايحتاج فهمه إلى الاستعانة بأهل الخبرة فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والاحصاء وطائفة اخرى من العلوم ، وذلك حتى تكتمل للعالم المجتهد صورة الواقع بأبعادها كلها ، وآثارها على حياة الناس وتزداد صعوبة هذا الأمر ، وضرورة الاستعانة فيه بالخبراء حين يبحث المجتهد عن « المصالح والمفاسد » أو حين يفتى أو يقضى على أساس مايسميه علماء الإسلام « سد الذرائع » . فتلك كلها أمور تقديرية لايمكن ان يعتمد فيها

على تقدير الفرد الواحد ولو كان اعلم العلماء ، ولايمكن ان يكون الأمر فيها كما يتخيل البعض ، مجرد مضاهاة واقع بسيط على نص واضح صريح بل لابد فيها من احصاء وقياس لأوضاع المجتمع وآثار التشريع على الناس ، ومن الاستعانة فى ذلك بكل ماتوصل اليه علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاتصال وعلم الاحصاء .. وهذا كله يجعلنا نطرح من جديد ، وبكل الالحاح ، قضية تنظيم الاجتهاد والفتيا ، وتدعيم الهيئات القائمة عليها ، وضمان تزويدها بالخبرات وآلات البحث التى تتيح لها « التكامل » الضرورى بين عناصر الاجتهاد ، وتضع بين يديها ثمرات كل العلوم الحديثة التى يحتاج اليها الاجتهاد فى هذا العصر .

التردد فى ممارسة الاجتهاد !

ب – واما التردد فى ممارسة الاجتهاد فمرده ان الاجتهاد لابد ان يفضى الى اختلاف العلماء ، واخشى ألا يكون علماؤنا المعاصرون متفقين على اسلوب واضح فى معاملة المخالفين ، معاملة تضمن استمرارهم فى ممارسة الاجتهاد الموصل الى معرفة الحق وتحقيق مصالح الناس . وغيبة هذا المنهج هى التى تدفع كثيرا من علمائنا واصحاب الرأى فينا الى ايثار الصمت طلبا للنجاة وخوفا من سهام التجريح والنعت التى قد يوجهها المخالفون .

وذلك ان صاحب الرأى ان وافق برأيه فريقا فقد خالف فريقا ، وان أرضى طائفة فقد اسخط طائفة . وبعض الذين يسخطون – فى أمور الدين – لا يقولون – كما ادب الإسلام أهله – اجتهد صاحبنا فأخطأ فهو مأجور أو معذور ، وإنما يسارعون – اجهازا على الرأى الذى يعارضونه – فيتهمون صاحبه بالاثم والخطيئة والعدوان فيقولون : ضل ، ومرق من الدين ، وكاد للإسلام والمسلمين ..

والخطر الحقيقى فى هذا المنهج أو « اللامنهج » الغريب على روح الإسلام وآدابه ومبادئه ان آثاره السيئة تصيب الجماعة كلها ، فإنه اذا خاف اصحاب الرأى حبسوا رأيهم .. واذا اشفق العلماء على انفسهم كتموا علمهم واذا افتقد الناس الرأى والعمل لم يبق لهم إلا الهوى الذى تتفرق به السبل وتختلط الأمور ، أو التقليد الذى يجمد به الفكر ويعم الحرج وتتوقف عند قوالبه الصماء حركة الحياة .

من أجل ذلك كان تصحيح منهج البحث والاتفاق على قواعد « الخلاف » بين العلماء والمجتهدين « مسألة أولية » كما يقول المعاصرون لابد من حسمها حتى يقبل أولو العلم على ممارسة الاجتهاد .

وبعد ..

فليذكر علماؤنا الذين نحبهم ونجلهم ونرفع مكانتهم حيث امرنا وادبنا الاسلام ليذكروا اننا نلح على هذين الأمرين : ضرورة استكمال ادوات الاجتهاد تمكينا من « معرفة الواقع » وضرورة الاتفاق على منهج الاختلاف بين العلماء .. لأن القضية ليست قضية العلماء وحدهم وانما هى فوق ذلك وقبله قضية الجيل الذى ينتظر كلماتهم الهادية حتى يقيم حياته - بلا عسر ولاحرج ولا تناقض - على أمر الله وهى كذلك قضية الأمانة التى حملها العلماء يوم حملوا العلم والتى سوف يسألون عنها يوم يرد الأمر كله لله ، ذلك ان العلماء - كما يقول الإمام مالك - يسألون يوم القيامة عما يسأل عنه الأنبياء ..

الاجتهاد ونظرية الإسلام السّياسيّة *

من مظاهر الأزمة فى حياتنا الثقافية المعاصرة أننا نزدد جميعا فى مناسبة وغير مناسبة أن اختلاف الرأى لاينبغى أن يفسد الود ، وأن الاجتهاد فى الأمور العامة حق مكفول لكل من حاز شروطه وأسبابه .. وأن تعدد الآراء فى قضايا السياسة والاجتماع باب خير ورحمة ، ودليل ثراء حضارى يستحق أن نعتز به وأن نحافظ عليه .. ومع ذلك لايكاد أحدنا ينحاز فى قضية من القضايا إلى رأى يلتزم به ويدافع عنه ويرى المصلحة فى اتباعه ، حتى يضيق صدره بالمخالفين ، ويشتد قلمه ولسانه فى اتهامهم بالخطأ أو بالخطيئة ، وتستولى عليه الرغبة فى اسكاتهم ومصادرة حرياتهم ، والاستعانة فى ذلك بكل أسلحة القتال الفكرى ، مايحل منها وما لايحل .

ولايعرف تاريخ الفكر الإسلامى قضية ثار حولها من الجدل والخلاف المتصل قديما وحديثا مثل ماأثارته قضية « الخلافة » و« نظام الحكم » فعلى أعتابها سُل أول سيف فى الإسلام ، ومن أجلها ثارت الفتنة الكبرى بعد وفاة النبى « ﷺ » وبسببها تصدعت وحدة المسلمين ونأى بعضهم عن بعض .. وبين يدى وأنا أكتب هذه السطور عشرات من الكتب التى تتناول نظام الحكم الإسلامى ، وعشرات كثيرة من المجلات والصحف المتخصصة تتزاحم على صفحاتها الآراء المتعارضة حول قضية « الحكم فى الإسلام » ، وترتفع فى كثير منها حرارة الحوار ارتفاعا تذوب معه معانى الكلمات والمصطلحات ، وتختلط بسببه على أطراف الحوار مواضع الخلاف الحقيقى بينهم .. لذلك لم يكن غريبا أن تظل « المحاور الرئيسية » تتوزعها الرؤى المتناقضة ، ويتبادل أصحاب تلك الرؤى بسببها ألوانا من الاتهامات ..

---

* العربى العدد ٢٦٣ اكتوبر – تشرين الأول ١٩٨٠ م .

قضايا موضع خلاف

وفى اعتقادنا أن توحيد الفكر أو تقريبه حول هذه المحاور الرئيسية شرط ضرورى يتعذر فى غيبته توظيف الفكر لخدمة الممارسة والتطبيق .. ومشاركة منا فى تقريب الفكر حول هذه المحاور نعرض فى هذه السطور لعدد من قضايا « الحكم فى الإسلام » ولايزال الخلاف الكبير قائما حولها :

أولا : اقامة « الحكم » الصالح جزء من رسالة الإسلام والسياسة الشبرعية قسم من أقسام شريعته ، والنبى « ﷺ » كان رسولا وكان – ابتداء من الهجرة – حاكما ورئيسا : لهذه المقولة – فيما نرى – ينبغى أن تحسم الجدل الطويل حول العلاقة بين « الدين والسياسة » فى التصور الإسلامى ، وهو جدل تتداخل فيه أخلاط من المخاوف والأوهام والرغبة فى الانتصار لقضايا اخرى غير قضية « نظام الحكم » .. منها على سبيل المثال مخاوف الكثيرين من تحول نظام الحكم إلى نظام دينى تزول فيه السلطة السياسية عن أغلبية الجماعة بين أيدى « رجال الدين » ومنها مخاوف كثير من الحكام وكثير من المفكرين من أن يكون « اقحام الدين فى السياسة » مدخلا لفرض بعض الآراء السياسية الذاتية باسم الدين ، أو مدخلا لإفساد الدين وتأويله لحساب السياسة .

والحقيقة العملية والتاريخية التى ينبغى أن تعلو على هذه المخاوف والأوهام تتمثل فيمايلى :

١ – ان طبيعة الإسلام هى المدخل الأول لحسم علاقة الدين بالسياسة فى ظله. فالإسلام – باستقراء نصوص القرآن والسنة وسيرة النبى « ﷺ » نظام شامل واهتماماته لاتتخلى أبدا عن جانب مهم من حياة الانسان .. وإذا كان اجتماع الناس ضروريا ، وكان خضوعهم لسلطان سياسى أمرا متمما لهذا الاجتماع ، فلا يتصور أن يقف الإسلام موقفا محايدا من هذا السلطان .. ولذا قال الغزالى بحق : « الدين أساس والسلطان حارس ، وما لاأساس له فمهدوم ، وما لاحارس له فضائع »[1] وكان ابن تيمية يسمى قوله تعالى : ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها**

---

١ – أورد الغزالى هذه العبارة فى كتابه « الاقتصاد فى الاعتقاد » منسوبة إليه أو إلى غيره بعد أن قال : « ان الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لاينتظمان إلا بسلطان مطاع .. »

﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ آية الأمراء إشارة إلى أنها تتضمن أصول الهدى الإسلامى فى ممارسة « السلطة السياسية » ..

٢ – إن النبى « ﷺ » قد أقام بعد هجرته إلى المدينة « دولة » بالمعنى الكامل لهذا المصطلح ، وأنه « ﷺ » قد كان رئيس هذه الدولة وحاكمها .. لهذا لانقبل قول القائلين ان نظام المجتمع فى عهد النبى « ﷺ » قد خلا من مظاهر الحكم وتنظيم الدولة ، وانه « ﷺ » كان نبيا ورسولا ، ولم يكن ملكا ولاحاكما[٢] .. لانقبل هذا القول لأنه – فيما نرى – غير صحيح أولا ، وغير منتج ثانيا ! .

(أ) فهو غير صحيح لأن النبى « ﷺ » قد سارع فور هجرته إلى المدينة – على ماقدمنا – إلى تنظيم المجتمع الجديد للمؤمنين فكتب الوثيقة المعروفة بدستور المدينة[٣] وأقام على أساس مبادئها المدونة دولة بالمعنى الفنى الكامل لهذا المصطلح عند أهل الاختصاص ومارس فيها فعلا أمور الحكم والرئاسة حتى لم تكن هناك « وظيفة من الوظائف التى يمكن أن يقال عنها انها سياسية من اعداد الأداة لتنفيذ العدالة ، أو تنظيم الدفاع أو بث للتعليم ، أو جباية للمال أو عقد معاهدات أو انفاذ سفارات إلا كانت هذه الدولة تؤديها على عهد رسول الله « ﷺ »[٤] .

(ب) وأما أن هذا القول غير منتج فلأن بساطة تكوين الدولة فى عهد النبى « ﷺ » لاتصلح دليلا على أن الحكم والرئاسة خارجان عن مهمة الإسلام فى الجماعة ، ذلك أن طبيعة الزمان والبيئة ما كانت لتسمح بمزيد من التركيب والتعقيد فى بناء جهاز الحكم وضبطه وتنظيمه . ولكن الشورى كانت أصلا ، والعدل كان أساسا ، ومسئولية الرعاة والرعية كانت مبدأ ، وإقامة ذلك كله كانت ولاتزال واجبا مفروضا .. ومالايتم الواجب إلا به فهو واجب .. والأبنية التنظيمية على ماهو

---

٢ – ذهب إلى هذا المرحوم الشيخ على عبد الرزاق فى كتابه المشهور « الإسلام وأصول الحكم » حيث يقول (ص) ١٣٦ من طبعة مكتبة الحياة – بيروت) ١٩٦٦ : « ان محمدا « ﷺ » ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين لاتشوبها نزعة ملك ، ولادعوة لدولة .. وأنه « ﷺ » لم يقم بتأسيس مملكة .. وما كان ملكا ولامؤسس دولة » وإلى هذا أيضا ذهب الأستاذ محمد خلف الله فى بحث له بمجلة العربى .

٣ – ارجع اليها فى السيرة النبوية لابن هشام ، وكتاب الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام ، مجموعة الوثائق السياسية فى عهد النبى « ﷺ » للدكتور محمد حيدان ص ٣٩ ، وانظر تحليلا جيدا لها فى مؤلف الدكتور محمد سليم العوا : النظام السياسى للدولة الإسلامية ص ٤٧ – ٥٨ .

٤ – الدكتور محمد ضياء الدين الريس ، النظريات السياسية الإسلامية .

معروف ومقرر – تزداد مع الزمن والتطور دقة واحكاما وتركيبا .. وهذا هو الفارق بين وجود المبدأ وبين صياغته وتركيبه ..

وأغرب من ذلك المماراة فى أن النبى « ﷺ » كان يجمع إلى صفة الرسالة أنه كام حاكما سياسيا ومؤسسا لدولة سياسة ، والاصرار على أنه كان نبيا رسولا و لم يكن ملكا . إن هذه المماراة تسقط من حسابها البعد التاريخى المتمثل فيما قدمناه من أن النبى « ﷺ » قد أقام أكثر من عشر سنين فى المدينة وسط اتباعه من المهاجرين والأنصار ، وفى إطار مجتمع جديد ليست فيه سلطة سياسية أخرى حتى يقول قائل ان مهمته كانت تقتصر على الدعوة وتبليغ الرسالة وأنه ترك المجتمع السياسى القائم يسير فى طريقه ويأخذ مداه تحت لواء سلطة سياسية منفصلة عنه وعن أتباعه .. ولقد كان النبى « ﷺ » فعلا رئيسا لهذا المجتمع وحاكما فيه بأمر الله وهو مانص عليه العهد المدون الذى أشرنا إليه فى موضعين منه أولهما : « وأنكم مهما اختلفتم فى شىء فإن مرده إلى الله ومحمد » . والآخر : « وأنه ماكان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله « ﷺ » .. .. ولقد مارس النبى « ﷺ » هذه الرئاسة ، واتبع فى ممارستها مبادى وأساليب لايخلو الحال فيها من أمرين لاثالث لهما : أن نقول إن هذه المبادىء وتلك الأساليب شرع من شرع الله الموحى به وجزء من نظام الإسلام فى السياسة والحكم ، أو نقول انها اجتهاد من اجتهاد الرسول « ﷺ » فى سياسة الناس وتدبير الحكم وأنها جزء من هديه وسابقة من سوابق هدايته يتأسى بها المسلمون بعد ذلك جيلا بعد جيل .. أما الفرض الثالث وهو أن نسقط هذه الحقيقة التاريخية من حسابنا وأن نتحدث عن مهمة النبى « ﷺ » كما لو كانت قد تمت فى فراغ فلا نظنه منهجا علميا سائغ القبول ، إذ ليس من منهج العلم الانسلاخ من حساب الواقع ورؤية التاريخ .

ويبقى بعد ذلك أن الاستدلال فى هذا المقام بمثل قوله تعالى : ﴿ **ومامحمد إلا رسول** ﴾ استدلال فى غير موضعه ، واستخلاص يجاوز حدود المقدمات .. إذ المقصود من هذه الآية وأمثالها توكيد نبوة محمد « ﷺ » واثباتها .. وليس المقصود – أبدا – نفى ماعداها من صفاته .. تشهد لهذا بقية الآية حيث تقول : ﴿ **قد خلت من قبله الرسل** ﴾ .. وأما نفى صفة « الملك » عنه « ﷺ » فى مثل

قوله لعمر رضى الله عنه : « مه ياعمر أتظنها كسروية .. انها نبوة لاملك » فلا يعدو أن يكون اشارة إلى مايقتضيه مقام النبوة والتبليغ من تحمل المشاق والتجرد للدعوة ونبذ الترف الذى يصاحب « الملك » .. خصوصا وقد كان « الملك » مقترنا فى الذاكرة العربية بالترف المضل .. والظلم المذل .. على النحو الذى تصفه الآية الكريمة من سورة النمل على لسان ملكة سبأ : « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعـزة أهلها أذلة .. » .

ويلحق بهذا الخطأ فى الاستدلال خطأ آخر يتمثل فى محاولة التمييز المطلق بين رئاسة النبى « ﷺ » للمؤمنين ورئاسة من بعده .. ذلك ان النبى « ﷺ » كان – بشهادة القرآن – بشرا رسولا .. وإذا كانت طاعته فى أمور الدين واجبة بالشرع ، وثابتة بالنص باعتبارها طاعة لله سبحانه ، ونزولا على أمره الثابت بالوحى .. فإن الدخول تحت رئاسته السياسية التنظيمية قد احتاج – إلى بيعة وعقد .. على مارأينا فى بيعة العقبة قبل الهجرة ، وكالعهد الذى عقده مع المهاجرين والأنصار ويهود المدينة بعد الهجرة .

ولهذا أيضا أوجب الله الشورى على نبيه « ﷺ » بقوله : ﴿ **وشاورهم فى الأمر** ﴾ وهو الذى يوحى إليه ويتلقى الحكمة عن ربه .. بل إن هذا الوجوب ليتخذ فى الإسلام دلالة خاصة حين نذكر مانبهنا إليه الفخر الرازى فى تفسيره من أن هذه الآية إنما نزلت فى أعقاب خروج النبى « ﷺ » لملاقاة المشركين فى أحد نزولا على رأى أصحابه وخلافا لما كان يميل اليه من البقاء فى المدينة ومقاتلتهم فيها .. فكأن الحق تعالى يقول له : عليك بالشورى حتى وإن ظهر خطأ الرأى الذى اسفرت عنه .. لأن الخطأ مع رأى الجماعة أهون من الصواب العارض مع رأى الفرد .

ان المفارقة بين نظام النبى « ﷺ » فى الحكم ونظام الخلفاء من بعده تحتاج إلى وقفة متأنية تضبط فيها الحدود بين المقولات المختلفة ، وتسمى من خلالها الأشياء بأسمائها وأوصافها الحقيقية .. ان النبى « ﷺ » كان نبيا يوحى اليه .. وكان بشرا يسوس جماعة المسلمين بشريعة هى شريعة الله ، وباجتهاد هو اجتهاده الذى يمتزج فيه هدى النبوة . بخصائص البشرية .. وهذا الامتزاج لاحيلة لأحد معه وليس إلى دفعه من سبيل .. ولهذا احتاج الصحابة فى كثير من المواقف الى أن يستوضحوه « ﷺ » كما استفسر منه الحباب بن المنذر يوم بدر قائلا : يارسول الله أهذا منزل

أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدم عنه أو نتأخر ، أم هو الرأى والحرب المكيدة .. ولكن الذى يعنينا من هذا أنه « ﷺ » كان حاكما ورئيسا للدولة .. كما كان نبيا رسولا . وأن الحكم بهذا قد صار جزءا من نظام المجتمع الإسلامى لايتصور أن يسقطه الإسلام من حسابه أو أن يترك الناس فى شأنه بغير مبادىء هادية تكفل اندماج « السياسية الشرعية » فى التصور الإسلامى الشامل للحياة وللانسان .

ماهى الخلافة ؟؟

ولكن هل الخلافة التى تعاقبت حلقاتها منذ عهد الرسول إلى سقوط الخلافة العثمانية هى نظام الحكم الإسلامى ؟ .

إن هذا السؤال بدوره ينقسم إلى شقين يحتاجان إلى وضوح مطلق فى العرض وإلى ضبط كامل فى تلقى المصطلحات ..

الشق الأول .. ماهى الخلافة . وهل هى نظام إسلامى مخصوص محدد المعالم مكتمل التفاصيل ..

والشق الثانى .. هل الحكم الإسلامى « نظام حكم دينى » بالمعنى المتعارف عليه حديثا « للحكومة الدينية » .

إذا صرفنا النظر مؤقتا عن المعنى اللغوى للخلافة .. فسوف نجد أن الناس استعملوا مصطلح الخلافة قديما وحديثا وفى أذهانهم أخلاط من المعانى والأفكار ..

أ — فالخلافة عند البعض هى كل نظام للحكم ، أو كل حكومة تمد سلطانها ليشمل الأمة الإسلامية .. وهى بهذا « تشخيص تشريعى » للأمة الواحدة ، وتعبير سياسى عن رابطة الإسلام التى تتجاوز الحدود الجغرافية والقومية .. وكثير من الذين يتحمسون لنظام الخلافة وينادون بإحيائه إنما يتحمسون فى الحقيقة لهذا المعنى ، وقد لايعرفون سواه ..

(ب) — وهو عند البعض كل نظام يقيم الشريعة ويدعو للإسلام .. وهذا تعبير سياسى عن التزام « الحكومة » « بالشريعة » .. والمناداة « بالخلافة » فى هذا أقرب إلى المناداة بتطبيق الشريعة فى المجتمع ، وليست بالضرورة دعوة إلى تطبيق نظام

مخصوص من أنظمة الحكم السياسى فى الجماعة ..

وقد يجتمع هذا المعنى مع سابقه فتغدو الدعوة لإحياء الخلافة ركنا من أركان الدعوة للإسلام يحقق وحدة الأمة كما يحقق دخولها فى « حكم الله ومنهجه » .

جـ – أما فى المنظور التاريخى فالخلافة تعبير يصف سلسلة طويلة من نظم الحكم التى تعاقبت على المسلمين بعد وفاة النبى « ﷺ » ، وحال وحدتهم واجتماع شملهم وحال تفرقهم أقطارا وممالك .. وهى فى بعض صورها « خلافة » راشدة ، أو صالحة كخلافة الأربعة من اصحاب رسول الله « ﷺ » أبى بكر وعمر وعثمان وعلى .. وفى بعض صورها الأخرى ملك عضود يقوم على التسلط والقهر ويجترىء على كثير من الحقوق والحريات .. ويمتزج فيه العدل بصور شتى من الجور .. وان اتخذ لنفسه اسم الخلافة ورفع رموزها وطقوسها ..

وفى ضوء ماتقدم يبدو لنا عقم الجدال المستعر هذه الأيام وعلى امتداد عشرات من السنين حول « الخلافة » .. إذ هو حول أمور عديدة متداخلة .. لايمكن حسمه إلا بعد التمييز بين هذه الأمور وتحديد المواقف من كل منها على حدة .. ومن الأمثلة القريبة على تداخل معانى « الخلافة » المتعددة الجدل الطويل الذى ثار حول الموقف من « الخلافة العثمانية » التى سقطت فى مطلع القرن العشرين .

فالذين دافعوا ويدافعون عن ذلك النظام انما يفعلون ذلك تعلقا بأمور ثلاثة بعضها أو جميعها :

أهمها انها كانت حكما يتوجه بنفوذه وسلطانه إلى « الأمة الإسلامية » متجاوزا حدود الأقطار والقوميات[٥] ..

وأنها كانت حكومة تعلن التزامها بالشريعة الإسلامية ، وتطبيق أحكامها على الرعية ماوسعها ذلك التطبيق ..

وانها – فى النهاية – كانت قلعة اعتصام للمسلمين فى وجه غزو سياسى وعسكرى وفكرى أوربى .

أما الذين سعوا إلى إزالتها ، أو لم يروا – على الأقل – فى تلك الإزالة بأسا كبيرا

---

٥ – هكذا كانت على الأقل قبل أن تنحرف إلى تبنى سياسة « التتريك » وتتخذ موقفا جائرا تجاه العرب وقوميتهم .

فقد كان من بينهم من لاشبهة فى انتمائه الإسلامى وحرصه على الهوية الإسلامية للدولة والمجتمع .. وإنما دفعهم إلى هذا الموقف – الذى أساء كثيرون فهمه – أن الخلافة العثمانية لم تعد فى أخريات أيامها تعبيرا صحيحا عن فلسفة الإسلام فى السياسة والحكم .. فقد زايلتها الشورى ، وغاب عنها العدل ، وفارقتها قاعدة مسئولية الراعى أمام الرعية .. كما أنها من الناحيتين الاجتماعية والفكرية قصرت أشد التقصير فى الاجتهاد لمصالح الرعية ، وتراخت قبضتها فى سباقها مع منافسيها .. فعجزت عن سد الثغور ورعاية المصالح ، وقعدت همتها عن التعليم والأخذ بأسباب العمران والمدنية .. ولم تعد لذلك كله قادرة على رفع راية الإسلام والتحدث باسمه ومواجهة الأخطار العديدة المقبلة على شعوبه .. ولهذا كان موقف أولئك النفر من العلماء والمصلحين المسلمين الذين شاركوا فى نقد الخلافة تعبيرا عن موقف إسلامى صادق فى مواجهة رمز إسلامى عاجز لاقبل له ولاطاقة بمواجهة تحديات العصر ومزاحمة الحضارات الأخرى ..

وبعد ذلك كله نعود فنتساءل . مااللذى بقى لنا اليوم من نظام الخلافة ؟

اننا لانجد فى أصول الإسلام ونصوصه وإجماع علمائه المجتهدين مايدعونا اليوم للتمسك بلفظ الخلافة . إذ العبرة كما يقول علماؤنا إنما هى بالمقاصد والمعانى وليست بالألفاظ والمبانى .. وقد كان مصطلح الخلافة عند نشأته على عهد أبى بكر رضى الله عنه مجرد تعبير عن تعاقب أمراء المؤمنين على رئاسة الدولة الإسلامية بعد وفاة النبى « ﷺ » ، ولم يكن أبدا تعبيرا عن نظام سياسى مكتمل المعالم محدد القسمات .. وآية ذلك – كما لوحظ بحق – ان طريقة اختيار رئيس الدولة ، هى إحدى القسمات الرئيسية لكل نظام من أنظمة الحكم ، قد اختلفت ولم تستقر على اسلوب واحد طوال حكم الخلفاء الأربعة ، فضلا عمن جاء بعدهم من الأئمة والخلفاء .

ومع ذلك لانذهب فى ترتيب النتائج على هذه المقدمة الصحيحة مذهب القائلين بأن « العقل البشرى هو الواضع لنظام الخلافة »[٦] .

والحق أننا لانجد تفسيرا مقبولا لإصرار كثير من الناس على اتخاذ موقف حدّى مطلق فى هذه القضية المركبة . فلماذا يصر كثير من الناس على أن « الخلافة » نظام

٦ – الدكتور محمد خلف الله أحمد فى دراسته المنشورة بمجلة العربى العدد ٣٠٧ .

إلهى خالص .. ويصر بعضهم على أنه نظام بشرى خالص ..

ان الحقيقة فى هذه القضية ، كما نراها ونرى الشواهد الكثيرة الواضحة عليها أن الإسلام قد وضع للحكم مبادىء وأركانا بغيرها لايكون النظام – فى حقيقته – إسلاميا وإن رفع لواء الخلافة .. وتدثر بشعاراتها ومصطلحاتها .. وأن أى نظام للحكم لايمكن أن يكون إسلاميا إلا بمقدار مايقوم على الشورى – ويقيم العدل ويحترم حقوق الناس وحرياتهم ، ويقرر مسئولية الحكام ، ويوجه جهده للحكم بشريعة الله .. ولقد آن الأوان لدعاة الإسلام والمنادين بتطبيق أحكامه أن ينتبهوا إلى التناقض الصارخ الذى تنطوى عليه أنظمة للحكم أو نظريات وتصورات للخلافة تقيم ركنا واحدا من هذه الأركان وتهدر أركانا أخرى لاتقل فى « التصور الإسلامى » شأنا ولاخطرا . وليت هؤلاء يستشعرون أن غياب « سلطان القانون » على الحكومة ، وتحولها إلى حكومة رجال تعلو إراداتهم فوق القانون وفوق إرادة المجموع أمر لايجتمع فى إهاب واحد من دعاوى « الخلافة » وتطبيق الشريعة والحكم بما أنزل الله .

نعم .. ان الحرية المطلقة والعدل المطلق والمشاركة الكاملة فى الحكم غايات ومثل لاتدرك بحذافيرها ، وإنما هى نماذج « تتجه » إليها الجماعات ، ولاتبلغ منها إلا نصيبا يزيد وينقص .. ولكن يظل صحيحا مع ذلك أن غياب هذه الأمور « محبط » للعمل ، وأنه بقدر هذا الغياب تغيب الصفة الإسلامية عن نظام الحكم .

ونحن لانستطيع – مع ذلك – أن نزعم مع القائلين أن نظام الحكم فى الإسلام نظام مصدره الاجتهاد . وأن ماجاء عن اجتهاد يمكن أن يستبدل به غيره .. وأن الفكر السياسى الإسلامى فى نظام الحكم هو فكر بشرى خالص .

وإنما الأمر هنا – فيما نرى – وسط هاتين المقولتين .. ذلك أن الإسلام قد كتب على « المسلمين » الشورى والعدل ومساءلة الحكام ، مبادىء ثابتة لاتسقط بإسقاط المجتهدين .. وترك لهؤلاء المجتهدين أن يضعوا « القوالب والصيغ » التى تستطيع من خلالها تلك المبادىء أن تؤتى أكلها فى إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يخضع المسلمون لتأثيرها كما تخضع سائر الأمم ..

وهذا المسلك من الشارع – سبحانه – آية علم ، ودليل حكمة ، وباب رحمة

وبه وحده يتحقق لنظام الحكم الإسلامى مايراد له أن يحققه من تثبيت قيم صالحة فى علاقة الراعى بالرعية ، وعلاقة الناس بعضهم ببعض ، ومن فتح الأبواب أمام الاجتهاد البشرى بحثا عن « الحد الأقصى الممكن » من المصالح المتحددة فى ظل ظروف وملابسات – هى الأخرى متغيرة ومتجددة .

ليتنا نتنبه إلى هذه الحقائق الكبرى فى منهج الإسلام التشريعى وليتنا نفرغ من الجدل الطويل حول قضية الإسلام والدولة .. لنتوجه بالعمل والعلم ، إلى بناء الدولة ، بدلا من الحديث الطويل عنها .

قضيّة الشورَى*

من الخطر على أى تجربة انسانية أى يتصدى الباحثون لحل مشاكلها فى مرحلة متقدمة من مراحل تطورها .. وهم يستعملون « المناهج » و« القوالب » التى استعملوها خلال المرحلة الأولى لنشأة تلك التجربة ..

وتجارب المسلمين فى أمور السياسة والاقتصاد وتنظيم المجتمع – كما نقرر دائما – ليست مستثناة من النواميس العامة التى تحكم حركة المجتمعات .. خصوصا حيث يكتفى الشارع فى تنظيمها بوضع المبادىء العامة وإرساء الأصول المجملة .. دون أن يحدد للناس وسائل تطبيق هذه المبادىء وتفاصيل العمل بتلك الأصول .. ذلك ان اكتفاء الشارع بالاجمال دون التفصيل ينطوى – عند التأمل – على تفويضه الناس فى اختيار الوسائل والتفاصيل التى يرونها اكثر قدرة على تحقيق مقاصده فى رعاية مصالحهم .. كما ينطوى على اقرار ضمنى بجواز اختلاف وسائل التطبيق وصوره باختلاف الأزمنة والأمكنة والظروف المحيطة بواقع التطبيق .

نسوق هذه المقدمات كلها لما نلاحظه – مع اتساع الحوار الدائر هذه الأيام حول رؤية الإسلام السياسية وموقفه من نظام الحكم – مع فارق هائل بين مستوى من البحث والمناقشة يجرى فى إطار نظرى خالص تحكمه النصوص وحدها ويتحرك فيه الباحث وسط تقريرات عامة لمبادىء قررها العلماء بعبارات غامضة خلال مراحل تاريخية كانت المجتمعات فيها على درجة كبيرة من البساطة ، وكانت اكثر مشاكل التنظيم والتطبيق التى نعيشها اليوم لاتزال فى ضمير الغيب ، وبين مستوى آخر تحددت فيه قسمات المجتمع ، ونظمت هيئاته ومؤسساته ،

---

* العربى العدد ٢٦٢ سبتمبر – ايلول ١٩٨٠ م

ووزعت بينها وظائفها .. وكشفت ممارسة ذلك كله عن مشاكل محددة لايعرف حجمها الحقيقى إلا من واجهها وواجهته .

إن الإصرار على الاكتفاء بمناقشة التجارب والمشاكل المعاصرة فى اطار المستوى النظرى العام الذى بحثناه ، يعنى فى الواقع اهدار ثمرات التطور التاريخى عبر حقب كاملة وإسقاط قيمة التجربة الانسانية المتراكمة فى موضوع البحث .. وهو اصرار يضع التجربة المعاصرة فى إطار « تاريخى » يفرضه عليها ولايسمح – لذلك – بتقديم حلول تواجه الجوانب الحقيقية القائمة للمشاكل المعاصرة .. انه – بدلا من هذه المواجهة الضرورية – يحصر المناقشة كلها فى اطار عديم الجدوى ، ويجعل الآراء المختلفة التى تتقيد بهذا الإطار نوعا من المبارزة الكلامية التى تقتصر عن الإطاحة بعناصر المشكلة المطروحة أو حتى فهمها ، فضلا على أن تجد لها حلا مقبولا .

ومن الميادين التى تظهر فيها هذه المفارقة بين مستوى تركيب المشكلة وتعقيدها ومستوى الجدل الدائر حولها .. ميدان السياسة والحكم ، ومايتعلق به من مباحث الشورى .

لقد اقتصر الطرح التقليدى لقضية الشورى فى الفكر السياسى الإسلامى على بحثين أساسيين هما مدى وجوب الشورى .. ومدى إلزامها .. والمقصود بوجوب الشورى تحديد مدى التزام الحاكم بالالتجاء إلى المشاورة ، وما إذا كان ذلك التزاما جازما يدخل فى دائرة « الوجوب » أم انه غير جازم يدخل فى دائرة الندب .

أما إلزام الشورى ، فقضية يأتى دورها بعد التجاء الحاكم الى طلب الرأى من رعيته ، علمائها ومجتهديها وأهل الحل والعقد فيها .. ومدار البحث فيه على تحديد قيمة « الرأى » الذى تميل إليه أكثرية أهل الشورى ، وما إذا كان الحاكم ملزما باتباعه ، أم يظل على حريته فى الاختيار بينه وبين غيره من الآراء .

وحتى فى اطار هاتين القضيتين لم تسلم المناقشة من خلط واضح بين وجوب الشورى وإلزامها ، ورأينا عددا غير قليل من الأقدمين والمحدثين يتحدثون عن الأمرين كما لو كانا أمرا واحدا .. أو يسوق بعضهم دليلا معينا يسند به رأيه فى المسألة الأولى .. بينما يسوقه غيره ليسند رأيا يراه فى المسألة الثانية . ولكن الذى

نحرص عليه هنا هو الإصرار على أن هذا الطرح التقليدى لقضية الشورى لم يعد صالحا ولاكافيا لمناقشة مباحث الشورى فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة .. وكثير من النصوص التى يستدل بها ويسند بها أصحاب الآراء المختلفة آراءهم لايمكن الاستدلال بها ، أو لايمكن – على الأقل – أن تنهض حجة على مايريد أصحاب هذه الآراء أن يتوصلوا إليه .

ولابد هنا أن نقرر رأيا سبق أن أبديناه وهو أن الإسلام فى أمور السياسة والحكم قد اكتفى بتقرير عدد من المبادىء جاءت بها نصوص قرآنية وأحاديث نبوية فهى لذلك ملزمة لاحجة لأحد فى تركها ، ولكن الله لم يفصل – عامدا عالما سبحانه – كيفية وضع هذه المبادىء والأصول موضع التنفيذ حتى يكون الناس فى سعة من أمرهم ، وليختاروا فى تطبيق تلك النبادىء مايحقق مصالحهم كما تحددها ظروف البيئة والزمان والمكان .. وعلى رأس هذه المبادىء العامة فى أمور السياسة والحكم « مبدأ الشورى » .. فهو سبحانه قد أوجبه على رسوله بقوله تعالى : ﴿ **فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر** .. ﴾ كما أوجبه على المسلمين بقوله تعالى : ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ .. ولكن التجارب السياسية التى مرت بها المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية قد دفعت بأجهزة الحكم فى الدولة إلى مراحل متعاقبة من التطور نحو مزيد من التركيب والتعقيد ، يناسب التطور الهائل فى تركيب المجتمعات نفسها وفى تعقد العلاقات الاجتماعية وتشعبها بين الناس أفرادا وحكاما من ناحية أخرى . فانفصلت مهمة التشريع عن مهمة التنفيذ واستقلت وظيفة القضاء ضمانا لحياد القائمين عليه ولتخصصهم فى اقامة العدل بين الناس .. بل ان وظيفة التشريع نفسها صارت وظيفة مركبة .. بعضها من طبيعة قانونية تتعلق « بشرعية » التشريع ، وبعضها من طبيعة سياسية واجتماعية تتعلق بملاءمة التشريع ومدى حكمته كأسلوبه فى سياسة المجتمع وتنظيمه ، وتطور دور الرعية – هو الآخر – فى إبداء المشورة .. وصار من الطبيعى أن يختلف باختلاف ميادينها .. فهو فى أمور التشريع غيره فى أمور الادارة وتنظيم المرافق والخدمات ، واتخاذ القرارات والمواقف ورسم السياسات فى أمور المجتمع الداخلية والخارجية .

كما أن الثورة العلمية والصناعية فى وسائل الاتصال ، قد غيرت تماما قيمة ما كان يحتج به قديما من استحالة استشارة الكافة لتعذر الاتصال بهم ، كما أن تشعب العلوم

الحديثة من اقتصاد واجتماع وإدارة وتشريع فى أمور المعاملات ، أو الجنايات .. كل ذلك جعل « أدوات » الاجتهاد وشروطه تخضع بالضرورة – هى الأخرى – للتغير السياسى .

فى ضوء ذلك كله لايمكن أن يكون الحديث العام المرسل المجمل عن الشورى وإلزامها إلا كلاما نظريا عاما ، وجدلا حول أدلة لايتخلص بها الاشكال .. وإصرارا – كما قدمنا – على تجاهل حجم المشكلة القائمة نزولا عند حجم الدليل التاريخى الذى ولد يوم ولد ليواجه المشكلة فى بساطتها الأولى .

ان نقطة البدء فى تناولنا للشورى لايمكن أن تكون مجرد حصر النصوص التى عالجتها أو رصد السوابق التى دارت حولها .. وإنما تكون – فيما نرى – بتحديد المشكلة كما تعرض فعلا فى اطار الواقع القائم .. ثم يكون الرجوع إلى النصوص والسوابق – بعد ذلك – جزءا من محاولة التصدى للمشكلة بالتناول والعلاج .. إذ بهذا وحده ، تتحدد الجوانب التى عالجتها النصوص وواجهتها ، والجوانب التى لم تكن مطروحة أو قائمة عندما جاءت النصوص أو وقعت السوابق فنلتمس لها – بالضرورة – حلولا يمكن أن تتجاوز النصوص ، وهو تجاوز لاغرابة فيه ولاشذوذ اذ لاتطالب النصوص برأى فيما لم تأت أصلا لتناوله أو علاجه ..

ان المباحث الحقيقية التى يثيرها مبدأ الشورى ، كما يعرض اليوم هى :

أولا : تحديد المستشير .. لأن الالتزام بالشورى – أيا كانت طبيعته – يرتبط ارتباطا واضحا بطبيعة عمل المستشير ، وأساس مايملكه من حق الطاعة وسلطة الأمر .. وتصوير قضية الشورى كما لو كانت مجرد التزام يضعه الإسلام على عاتق حاكم فرد .. تصوير غير سليم ، لأنه يفترض بقاء قضية الحكم والسياسة محصورة فى تلك الثنائية البسيطة . ويستبعد من « خريطة الحياة السياسية » سائر المؤسسات التى اقتضى التطور الاجتماعى والسياسى قيامها ، ومشاركتها للحاكم الفرد ، أو لرئيس الدولة كثيرا من سلطاته .

فالمستشير إذن قد يكون رئيس الدولة ، وقد يكون رئيس الوزارة وقد يكون وزيرا من الوزراء .. ومن المستحيل تحديد طبيعة التزامه بالشورى .. قبل تحديد طبيعة اختصاصه ، وحدود ذلك الاختصاص .

ثانيا : تحديد نطاق الشورى وموضوعها ، أو « متعلقها » كما يقول الأصوليون .. وذلك بالنسبة لكل مستشير على حدة .. وفى هذا نرى غير قليل من التداخل والغموض فى كلام علمائنا الأقدمين .. فمنهم من يقول ان نطاق الشورى يقتصر على الأمور التى لم يرد فيها نص .. وهو مايتضمن – تبعا – أنه يتصور الشورى فى مجال الأمور التشريعية أو مجال الأحكام الشرعية . ومنهم من يراها مقصورة على الأمور المباحة فى شئون الحياة وأمور الدنيا ، استنادا إلى أن المشاورة كانت من النبى « ﷺ » « فى مكائد الحرب ولقاء العدو تطييبا لنفوسهم وتأليفا لهم على دينهم وليروا أنه يسمع منهم ويستعين بهم وان كان الله أغناه عنهم بوحيه »[1] .

بينما يميل الإمام الشافعى رضى الله عنه إلى أن الشورى تجرى كذلك فى أمور الأحكام ويعلل ذلك قائلا : « إنما يؤمر الحاكم بالمشورة لكون المشير ينبهه إلى ما يغفل عنه ويدله على مالا يستحضره من الدليل لا لتقليد المشير فيما يقوله فإن الله لم يجعل هذا لأحد بعد رسوله »[2] .

ويضيف آخرون إلى هذا ذكر عدد من السوابق التى استشار النبى صحابته فى أمرها مع تعلقها بالأحكام الشرعية – فيذكر الإمام الثورى – على سبيل المثال أن رسول الله « ﷺ » استشار أبا بكر وعمر رضى الله عنهما فى أسارى بدر ، وأنه « استشار أصحابه يوم الحديبية »[3] كذلك عرض عمر بن الخطاب رضى الله عنه عدة مسائل تشريعية على أهل شوراه من بينها مسألة عقوبة شارب الخمر ومسألة أرض العراق التى فتحت فى عهده »[4] بل يذكر بعض العلماء أن الشورى تجرى كذلك فى أمور القضاء . فيروى الطبرانى (فى الأوسط) وأبو سعيد فى « القضاء » عن على رضى الله عنه قال : « قلت يارسول الله ان عرض لى أمر لم ينزل فيه قضاء فى أمره ولاسنة كيف تأمرنا ؟ قال : تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من

---

١ – انظر فتح البارى فى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ج ١٣ ص ٢٨٨ .

٢ – فتح البارى ، الموضع السابق ، وانظر فى هذه الآراء رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور صلاح الدين محمد على دبوس ، إلى جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٦ بعنوان « الخليفة ، توليته وعزله » – ص ٢١٨ .

وظاهر من هذه العبارة التى أوردناها فى المتن أن الإمام الشافعى رحمه الله يعالج نطاق الشورى ومدى إلزامها فى عبارة واحدة – وظاهر عبارته أنها – فى هذا النطاق على الأقل – غير ملزمة .

٣ – أورده الدكتور محمد مصطفى دبوس ، نقلا عن فتح البارى – وعمدة القارى .

٤ – الدكتور محمد سليم العوا « النظام السياسى للدولة الإسلامية » ص ١٨٨ .

المؤمنين ولاتقض فيه برأيك خاصة »[٥] – بل ان ابن قيم الجوزية رحمه الله يوسع نطاق الشورى لتشمل « الفتيا » فقرر[٦] أن المفتى « ان كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغى له أن يشاوره ولايستقل بالجواب ، ذهابا بنفسه وارتفاعا بها أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم » .. ويعلل هذا صراحة بأن الله تعالى ، « أثنى على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم » وأنه تعالى قال لنبيه ﴿ **وشاورهم فى الأمر** ﴾ .

لهذا كله ذهب بعض الباحثين إلى أن « كل أمر مما لم يرد فيه نص يمكن ان يكون محلا للشورى مادام يتعلق بمسألة تعد من الشئون العامة للأمة[٦] » .

ثالثا : مدى « وجوب الشورى » .

وفى هذا ذهب رأى إلى أن مبدأ الشورى لم يرد على سبيل الوجوب وإنما على سبيل الندب .. وعلى هذا أكثر كتاب « الأحكام السلطانية » فى التاريخ الإسلامى .. وعلى رأسهم القاضى أبو يعلى الحنبلى ، والماوردى وكذلك ابن حزم الظاهرى ، وابن قيم الجوزية[٨] ، وذهب رأى آخر إلى أن المشاورة واجبة .. من ذلك ماينقله القرطبى عن ابن عطية من أن « الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ومن لايستشير أهل العلم فعزله واجب » .

ولانريد ان نتابع هذه الأقوال ولا أن نخوض فى أدلتها ذلك أننا نعتقد – مع حرصنا على توقير علمائنا الأوائل والاعتراف بفضلهم – أن أكثرها قد سبق ودافع عنه اصحابه وفى خواطرهم « صورة » واحدة من صور الشورى اختلفت من فقيه الى فقيه .. وأن تقريراتهم ، فى عمومها ، لاتكفى اليوم وحدها للاستدلال .. لأن موضوع هذا الاستدلال غير محدد ..

---

٥ – انظر تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا ، ج٥ ص ١٥٩ .

٦ – اعلام الموقعين ج ٤ ص ٢٥٦ .

٧ – الدكتور محمد سليم العوا – المرجع السابق ص ١٨٧ – والواقع أن الدكتور العوا من القلائل الذين تحرروا من الاطار التقليدى الذى عولجت به مباحث الشورى فذكر تحديدا (ص ١٨٧) أن أمور الادارة اليومية التى تشغل الاجهزة التنفيذية والادارية للدولة لاتحتمل العرض على الشورى .. أما بعد ذلك فيستوى أن تكون الأمور ذات الدقة والخطر التى تعرض للشورى من الأمور التنفيذية أو من الأمور التشريعية .

٨ – ومع ذلك فعبارة الإمام الشافعى فى كتاب « الأم » تحتاج إلى تأمل إذ نصها : « إذا نزل بالحاكم الأمر يحتمل وجوها .. ينبغى له أن يشاور » إذ يرى بعض العلماء أن عبارة « ينبغى » عند الشافعية تؤخذ على الندب فى الأحكام الشرعية ولاتؤخذ على الوجوب .

ثم اننا نعتقد اعتقادا جازما أن هناك ترابطا لازما بين القضايا العديدة التى أثرناها فى شأن الشورى .. فلا يمكن الحديث عن « وجوب الشورى » هكذا بإطلاق .. إذ يتصور أن تكون واجبة فى أحوال ومندوبة فى أحوال .. وغير مطلوبة أصلا فى أحوال ثالثة أخرى .. وهذا التردد بين الأحكام التكليفية المختلفة ليس الا نتيجة لازمة لإرادة الشارع سبحانه أن يترك الناس فى سعة من أمرهم مع توجيههم إلى عموم مبدأ الشورى .. وهى إرادة يكاد يبديها استخدام كلمة جامعة عامة هى كلمة الأمر فى قوله تعالى : ﴿ **وشاورهم فى الأمر** ﴾ وقوله : ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ ..

رابعا : مدى إلزام الشورى للمستشير .

وهذا هو المبحث الذى أطال علماؤنا الحديث فيه ، بالعموم نفسه الذى عالجوا به كافة قضايا الشورى .. فذهب فريق إلى أنها ملزمة للمستشير (هكذا بإطلاق) وذهب آخرون إلى أنها معلمة له ، ان شاء أخذ برأى الذين استشارهم فيها وان شاء أخذ بغيره .

وموقفنا فى هذه القضية كذلك أنه لايمكن اتخاذ موقف واحد من صور الشورى المختلفة وأحوالها التى تختلف باختلاف المستشير والمستشار وموضوع المشورة .. وأن الجدل الطويل الذى ثار قد بدأ بالنصوص وانتهى بها متجاوزا عن الاختلافات الأساسية بين الصور المختلفة للشورى وأن هذا التجاوز يؤدى بالضرورة إلى سوء فهم النصوص ، أو سوقها فى غير مساقها ، وتحميلها فوق ما تحتمل ، كما يؤدى إلى تساهل شديد فى تفسير السوابق واستخراج الحجة منها .. نتيجة تقصير فى تحليل تلك السوابق وضبط ملابساتها ، وربط الأحكام المستفادة من هذه السوابق بتلك الملابسات وحدها .. بحيث يدور حكم السابقة وجودا وعدما مع وجود تلك الملابسات وعدمها .

إن هذا المنهج كله يضيع فى طيات المنهج الشكلى القائم على الانحصار فى النصوص وإشباعها تحليلا لغويا ومنطقيا دون التفات كامل إلى « الموضوع » الذى تعالجه .. ومن قبيل هذا المنهج الشكلى مايقول به الفقيه الكبير ابن حزم الظاهرى الذى نعترف له بقوة العارضة ودقة استخراج الأحكام من أدلتها ، ونعرف له مكنته الكبيرة فى الأصول والفروع والعقائد .. ولكننا مع ذلك كله – لانجده مقنعا فى رفضه القول

بإلزام الشورى (على إطلاقها) استدلالا بأنه سبحانه قال ﴿ **فإذا عزمت فتوكل على الله** ﴾ ، فمرد الأمر إلى النبى « ﷺ » لا إليهم .. ونسأل من زعم لزوم المشاورة فإن قالوا لايصح شيء من الشرع إلا بمشاورتهم كلهم أتوا بالمحال والحرج وإن قالوا يصح بمشاورة البعض .. قلنا فمن يكون هذا البعض ؟ وكم حده ؟ فصح أن الآية ندب .

إن هذا النوع من التدليل يترك المشكلة بكل مافيها ، ويذهل عن مضمونها كله مستغرقا فى تحليلات وتخريجات نظرية خالصة .. تضفى على بعض النصوص عموما ليس لها .. وتؤدى – بالضرورة إلى ادخال الأمور بعضها فى بعض على نحو تفوت معه المصالح ، وتنفصل به النصوص عن وظيفتها فى حفظ مصالح الناس .. بل ان ابن حزم – رحمه الله – فى حرصه المعهود على أن يدور مع النصوص وحدها يقفز إلى النتيجة التى يريدها قفزا متجاوزا عما يمكن أن يقال – وقد قيل فعلا – من أن التوكل إنما يكون على الله فى الأحوال كلها .. مما لايقدح فى لزوم المشاورة أو أن العزم والتوكل على الله إنما يكونان فى الأمر الذى يصدر فيه الرسول « ﷺ » عن وحى الله تعالى .. أما ما لم يكن فيه وحى فلا دلالة لهذا النص عليه ويبقى على الأصل من التزام الشورى فيه ، ان الحديث يمتد بنا كثيرا لو حاولنا تعقب المزالق والأخطاء التى أدى اليها – فى تقديرنا – تجهيل المشكلة والالتزام فى طرحها بالصيغة التقليدية التى طرحت أول العهد بها .. ثم محاولة اخضاع السوابق والشواهد كلها للنتائج النظرية المستخلصة على عجل من النصوص المعزولة عن موضوعها ..

ان من هذا القبيل – فيما نرى – أكثر ماذهب اليه العالم المعاصر الدكتور سعيد رمضان البوطى فى مقالة له بمجلة العربى فهو – على سبيل المثال – يبدأ حديثه بتصور عام للشورى يربطها باستخراج الأحكام الشرعية .. ثم يلاحظ أن من شروط الإمامة الكبرى أن يكون صاحبها عالما متمكنا فى الشريعة الإسلامية وأصولها قد بلغ فى ذلك رتبة الاجتهاد أو داناها .. وأنه إذا لوحظ ذلك « زال وجه الغرابة والعجب من أن لايلزم هذا الحاكم المسلم برأى الأكثرية فى مجلس الشورى .. » « وليس بعيدا أن ينقدح فى اجتهاد الحاكم أن حكم الله فى الأمر إنما هو كذا .. ولاعليه فى هذه الحالة أن ينفذ ما قد هداه اليه اجتهاده ولا عليه أن يأتى مخالفا لما ارتآه أكثر الناس ، إذ هو لايقل فى الطاقة الاجتهادية عن أهل شوراه .. » .

ان هذا التصوير كله – فى تقديرنا – محل نظر كبير .. فليس الأمر دائما أمر تشريع واجتهاد فى استخراج الأحكام الشرعية .. وحتى فى نطاق التشريع ، فبأى سند يرجح رأى حاكم فرد على رأى جمهرة من العلماء المجتهدين يتداولون الأمر بينهم فى « مجلس الشورى » .. وهل يمكن أن يغيب عنا اليوم استحالة توافر صفة المجتهد المطلق فى الأمور كلها للحاكم الفرد وهل يمكن أن تضع الأمة مصيرها كله فى يد حاكم فرد يعتمد على اجتهاده فى الأحكام ، ويملك أن يضرب عرض الحائط باجتهاد الكثرة من العلماء المختارين فى مجلس الشورى .. وهل يمكن أن يعتذر عن ذلك بأنه إن كان مصيبا كان له على ذلك الأجر مضاعفا ، وإلا رجع بأصل الأجر الذى قيضه الله تعالى للمجتهد ، فهو مأجور على كل حال !! كما قال الدكتور البوطى . وهل من أمانة الحكم وعدالته وصلاحه أن يرجع الحاكم بالأجر ، وأن تجنى الأمة ثمرة خطئه وتفرده بالرأى .. وهل القضية كلها أجر الحاكم أم قضية مصالح الرعية ؟؟ .

ويتضح خطر المنهج الذى ننقده فى تصور قضية الشورى من الأمثلة التى يسوقها الدكتور البوطى ليدلل بها على رأيه فى عدم إلزام الشورى فهو يشير إلى موقف عبد الله بن الزبير من اصلاح الكعبة بعد أن تهدم واحترق جانب منها بفعل يزيد بن معاوية ، فقد عقد مجلسا للشورى فى موسم الحج .. واستشارهم فى كيفية اصلاح الكعبة : أيرممها أم ينقضها ثم يبنيها من جديد ؟؟

وقد رأى ابن عباس رأيا مالت إليه كثرة المجتمعين ولكن عبد الله بن الزبير لم يأخذ به .. واستخار ربه ثلاثا .. وقرر نقض البيت وإقامته من اساسه ..

ان الاستدلال بهذه السابقة للوصول الى نتيحة عامة مؤداها عدم الزام الشورى محل نظر كبير .. فهذه مسألة تنفيذية لانظن الشورى فيها واجبة أصلا .. فضلا عن أن تكون ملزمة.[9]

خامسا : أهل الشورى ..

فى كتب السياسة الشرعية وكتب الفقه الإسلامى بصفة عامة اصطلاحات ثلاثة تحتاج الى ضبط وتحديد ، فهم تارة يشيرون الى أهل الشورى ، وتارة يشيرون إلى أهل الحل والعقد ، وتارة ثالثة يشيرون إلى أهل الاجتهاد ..

---

٩ – وأغرب من هذا كله ماينهى به الدكتور سعيد رمضان عبارته قائلا : « ولاأعلم خلافا بين أهل العلم فى أن هذا هو واجب الحاكم فى الشريعة الإسلامية بصدد الشورى ونتائجها » فهذا القول محل نظر كبير ، فالخلاف قائم ومشهور .

وفى ضوء الغموض الذى أحاط بمباحث الشورى كلها نرى من التعسف فى التفسير ان نحاول ضبط هذه المصطلحات فى اطار التصور التقليدى لقضية الشورى والأقرب الى ضبط المصطلحات – فيما نرى – ان عبارة أهل الشورى عبارة عامة تشير إلى من يصلحون ليطلب الحاكم رأيهم فى أمر من الأمور . ومن ثم كان طبيعيا أن تختلف صفاتهم وشروطهم باختلاف الأمر المطلوب منهم .. أما « أهل الحل والعقد » ، فتشير إلى عنصر « التأثير الاجتماعى » ، الذى يتمتع به فريق من الناس بحيث يكون انحيازهم لشخص أو رأى أو قرار مدخلا كافيا لرضا الناس به ودخولهم فيه وانصياعهم لحكمه ..

أما أهل الاجتهاد ، فالأقرب الى المنطق أنهم المؤهلون لإبداء الرأى السليم فى المسائل الفنية على اختلافها .. فإن كان الأمر المعروض ذا طبيعة تشريعية كان من شروطهم توافر القدرة على الاجتهاد – بمعناه الشرعى – أى القدرة على استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها .. مع مايتطلبه ذلك من أدوات للبحث والاستقراء والمعرفة .. وإن كان الأمر المعروض ذا طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو هندسية أو طبية أو مالية .. كان من شروطهم أن يحوزوا قدرا من المعرفة بتلك الأمور .. وإلا كان تصديهم لإبداء المشورة تكلفا واقتفاء لما ليس لهم به علم ..

ان الاجتهاد – كما قال العلماء بحق – حالة تقبل التجزؤ والانقسام .. ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد فى جزء من العلم لم يجز له الإفتاء فيه ، ولم يجز – بداهة – أن يطلب منه الرأى فى شأنه ..

ان أهل الشورى – إذن – ليسوا جماعة مخصوصة ثابتة .. وليسوا نظاما « إسلاميا » محددا نبحث عنه اليوم فى كتب الأقدمين لنهتدى إليه بحذافيره ..

والخلاصة ان قضية الشورى كلها تحتاج إلى رؤية جديدة .. وأن جوهر هذه الرؤية أمور ثلاثة :

أولها : أن الإسلام أقر الشورى وأمر بها واعتبرها أصلا من أصول الحكم وسياسة الناس .. ولكنه لم يفصل أحكامها .. وغاية ماتثبته النصوص أن يكون للرعية نوع « اشتراك » فى « أمرها » وأن تفاصيل ذلك الاشتراك متروكة للناس ، وأن هذا الأمر يختلف باختلاف أحوال الأمة الاجتماعية فى الزمان والمكان فلم يكن من الحكمة أن

يوضع له نظام موافق لحال الصدر الأول وحدهم .. ولو وضعه النبى « ﷺ » لاتخذوه دينا وتقيدوا به فى كل زمان ومكان وهو لايمكن ان يوافق كل زمان ومكان[١٠] .

ثانيا : ان مناقشة قضية الشورى اليوم فى اطار المباحث التى صاغها علماؤنا الأوائل والانحصار فى تقسيماتهم لتلك المباحث .. ودورانهم فى فلك التفسير اللفظى للنصوص أمر غير سائغ دينا ولاعقلا .. وهو أهم أسباب الحيرة والاضطراب فى مباحث الحكم والسياسة فى فقهنا الإسلامى المعاصر .. وأن الواجب لذلك البدء بتحديد المشكلة وتحليل جوانبها .. ثم البحث عما عالجته النصوص القرآنية والنبوية من هذه المشاكل .. والاجتهاد فيما لم تعالجه وهو الأكثر الغالب .

ثالثا : أن الترجيح بين الآراء المختلفة لايجوز أن يستند الى النصوص وحدها وإنما لابد أن تسنده خبرة تشريعية وسياسية واجتماعية .. فالنصوص هنا لا تعالج سلوكا فرديا لآحاد المكلفين .. وإنما تنظم اطارا دستوريا وسياسيا لأنه تنظيم الملايين .. ولايمكن التصدى لتطبيق تلك النصوص بعيدا عن الخبرة المتراكمة للشعوب .. المسلم منها وغير المسلم مادام الاجتهاد فى الأمور كلها يظل مقيدا – فى الدولة المسلمة بمبدأ عدم مخالفة الثابت حقيقة ولا وهما-بنصوص الكتاب والسنة .

١٠ – الشيخ رشيد رضا ، فى تفسير المنار – ج ٥ ، ص ١٥٣ .

الشـورَى والديمُوقراطيـة *

لن يكون المد الإسلامى الذى نشهده الآن صحوة حقيقية ثابتة الجذور ممتدة الآثار فى المستقبل ، إلا بقدر ماينجح أصحابه وقادته وحاملو ألويته فى وصل حركتهم « بالعصر » الذى يعايشونه ويعايشهم ، وإلا إذا مثلوا فى ارهاف ودقة وعمق الهموم الحقيقية للمسلم المعاصر .. وإلا إذا ظلت إحدى ذراعى العملاق الإسلامى الناهض قابضة فى اعتصام واستمساك على جوهر الإسلام وقيمه وأصوله الثابتة فى مصدريه الخالدين كتاب الله وسنة رسوله ، بينما تمتد الذراع الأخرى مستشرفة آفاق المستقبل مستشعرة - على بعد الزمن - ما ينتظر المسلمين فيه من دور مع أنفسهم ومع سائر الأمم والشعوب .

وفى تقديرنا أن هذه النقلة من حالة الانكفاء النفسى والعقلى على الماضى إلى التوجه المبصر نحو المستقبل لايمكن أن تتحقق إلا إذا تمت تصفية عدد من القضايا التى ظلت ولاتزال معلقة فى الفكر والسلوك الإسلاميين مئات من السنين دون أن تحسم أو تصفى على نحو يسمح للمسلمين بالانتقال إلى غيرها .. ومن هذه القضايا - ومن أهمها - قضية الحكم فى الإسلام ..

ولست من الغفلة بحيث أطمع إلى حسم شيء من تلك القضايا فى هذه الصفحات القليلة وانما حسبى أن أطرح هنا ما أتصوره مداخل من شأنها أن تعين على ذلك الحسم ..

متغيرات فى العالم

ان كثيرا من الأبحاث فى هذا الميدان لاتزال للأسف - محملة - بآفات نتمنى على علمائنا وباحثينا أن يتجاوزوها ..

* العربى العدد ٢٥٧ ابريل - نيسان ١٩٨٠ .

الآفة الأولى : الانحصار إلى حد بعيد فى قضية واحدة من قضايا الحكم والسياسة ، وهى قضية « الخلافة » أو « الإمامة » .. وهو انحصار يفسره تاريخنا أن المباحث الرئيسية المتصلة بنظام الحكم الإسلامى قد ابتدأها وحدد نطاقها علماء الشيعة ، وكان اهتمامهم الأكبر بالامامة وحقيقتها واقامة الأدلة على مايرونه من ثبوتها بالنص فى آل بيت النبى « ﷺ » .. وأكثر من كتب من أهل السنة فى هذا الباب قد كتب رادا عليهم أو مناقشا لآرائهم فالتزم – من حيث لا يريد – بالحدود التى وضعوها لهذا العلم[1] .

الآفة الثانية : ان النظريات وقوالب التفكير التى نمت واستقرت فى الفقهين السياسى والدستورى فى الغرب لاتزال جاثمة بظلالها الثقيلة على الكثير مما يكتبه علماؤنا ، ولايزال جانب كبير من ابحاثنا أسير تلك النظريات .. التى تعكس واقعا تاريخيا محدودا نشأ اكثره فى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة .. وقد لايكون صالحا – من الناحية النظرية – لتفسير واقعنا العربى والإسلامى .. كما قد لاتكون بعض الحلول العملية التى انتهى اليها صالحة لعلاج مشاكلنا السياسية والدستورية ..

ان المهمة العاجلة للعالم السياسى الإسلامى تتمثل – كما قدمنا – فى تصفية القضايا والمسائل المعلقة وصرف الجهود عن أن تستغرقها تلك القضايا ..

اننا نذكر انفسنا وعلماءنا أن تطورا هائلا قد طرأ – فى الغرب نفسه – على نوع المشاكل اليومية التى تواجهها المجتمعات الحديثة فى سعيها لضمان « ديمقراطية القرارات السياسية والاجتماعية » وفى محاولتها « حماية الحقوق والحريات » فى مواجهة قوى ضغط وتأثير تعمل بشدة خارج القنوات الدستورية التى لايعرف الفقة التقليدى غيرها .. وهى قنوات لم تكن تخطر على بال الأقدمين .. ثم فى سعيها لتثبيت مبدأ سيادة القانون وقواعده فوق ارادة الرجال ومصالحهم وأهوائهم .

إن المقولات النظرية التقليدية التى ورثناها عن الفكر السياسى الغربى القديم لم تعد تكفى مطلقا لمواجهة المشاكل السياسية لانسان اليوم والغد .. وان استمرار الدوران فى الحلقة الجوفاء التى تتحرك فى مسارها الضيق كثير من جهود الباحثين

---

١ – فى هذا المعنى : الدكتور محمد ضياء الدين الريس « النظريات السياسية الإسلامية » ، الطبعة الرابعة ١٩٦٦ ص ٨٥ ، وقد اتيح لنا – خلال عامين متتاليين – ١٩٧٢ – ١٩٧٣ أن نشترك فى مناقشة رسائل ثلاث للدكتوراه لجامعات القاهرة والاسكندرية والأزهر ، تدور كلها حول الخلافة ، أو رئاسة الدولة فى النظام الإسلامى .

خطيئة لاتغتفر ، وقتل لوقت يحتاج فيه العمل الإسلامى إلى كل لحظة من لحظاته ..

فلنبدأ إذن رحلتنا فى تصفية القضايا المعلقة بتقديم موقف محدد وبسيط فى سبع من هذه القضايا .. حتى إذا كانت فى جملتها – محل اتفاق .. كان من الضرورى أن تتوجه أقلامنا إلى اقتحام المجالات الجديدة من مجالات السياسة والحكم ، وأن تزداد اقترابا من الهموم الحقيقية والعملية للمسلمين المعاصرين .. وسنحاول ايجاز هذه الآراء فى صورة مقولات خمس يترتب بعضها على البعض ..

القضية الأولى : « السياسة الشرعية » جزء من شريعة الإسلام واقامة الحكم الصالح جزء من رسالته .. وبهذه المقولة ينبغى أن ينتهى الجدل الطويل حول الإسلام والسياسة .. ان مااستدل به بعض الناس قديما وحديثا من أن النبى « ﷺ » كان نبيا ورسولا ولم يكن ملكا ولا رئيس دولة ، قد فنده العلماء ولاتقوم له – عند التحقيق العلمى – قائمة .. ثم ان فهم طبيعة الإسلام هو المدخل لحسم قضية الدين والسياسة . فالإسلام – كما يكشف استقراء نصوص القرآن والسنة نظام شامل واهتماماته لاتتخلى أبدا عن جانب مهم من حياة الانسان .. ولذا قال الغزالى رحمه الله « الدين أس والسلطان حارس ، وما لا أس له فمهدوم ، وما لا حارس له فضائع » .

أما ما احتج به البعض من أن نظام المجتمع فى عهد النبى « ﷺ » قد خلا من مظاهر الحكم وتنظيم الدولة ، فغير صحيح أولا ، وغير منتج ثانيا ، فهو غير صحيح لأن النبى « ﷺ » سارع فور هجرته إلى المدينة إلى تنظيم المجتمع الجديد للمؤمنين فكتب الوثيقة المعروفة بدستور المدينة وأقام على أساس مبادئها المدونة « دولة » بالمعنى الكامل لهذا المصطلح عند أهل الاختصاص ومارس فعلا أمور الحكم والرئاسة ، وأما أن هذا التدليل غير منتج فمعناه أن بساطة تكوين الدولة فى عهد النبى « ﷺ » ليست دليلا على أن الحكم والرئاسة خارجان عن مهمة الإسلام فى الجماعة .. ذلك ان طبيعة الزمان والبيئة ماكانت لتسمح بمزيد من التركيب والتعقيد فى بناء جهاز الحكم وضبطه .. ولكن الشورى كانت اصلا والعدل كان أساسا ، ومسئولية الرعاة والرعية كانت مبدأ ، واقامة ذلك كانت ولاتزال واجبا وما لايتم الواجب الا به فهو واجب .. والأبنية التنظيمية على ماهو مقرر ومعروف – تزداد مع الزمن والتطور

دقة وإحكاما وتركيبا . وهذا هو الفارق بين وجود « المبدأ » وبين صياغته وتركيبه ..

وأغرب من ذلك المماراة فى أن النبى « ﷺ » كان يجمع إلى صفة الرسالة انه كان حاكما سياسيا ومؤسسا لدولة سياسية[٢] فهى مماراة تسقط من حسابها البعد التاريخى المتمثل فيما قدمناه من أن النبى « ﷺ » قد أقام اكثر من عشر سنين فى المدينة وسط أتباعه من المهاجرين والأنصار ، وفى نطاق مجتمع جديد ليست فيه سلطة سياسية أخرى حتى نقول ان مهمته كانت تقتصر على الدعوة وتبليغ الرسالة وأنه ترك المجتمع السياسى القائم يسير فى طريقه ويأخذ مداه تحت لواء سلطة سياسية منفصلة عنه وعن أتباعه .. ولقد كان النبى « ﷺ » فعلا رئيسا لهذا المجتمع ، وحاكما فيه بأمر الله .

القضية الثانية : الإسلام لم يفرض نظاما سياسيا مفصلا و« الخلافة » ليست نظاما محدد المعالم :

ان القضية الحقيقية التى ينبغى أن تشغلنا اليوم ليست هى قضية البت فيما إذا كانت زعامة النبى « ﷺ » فى قومه زعامة رسالة أم زعامة ملك ، وما إذا كانت مظاهر الولاية التى نراها أحيانا فى سيرته مظاهر دولة سياسية أم مظاهر رياسة دينية . وإنما القضية الحقيقية هى البحث فيما إذا كان ماجاء به « ﷺ » من رسالة دينية .. قد اشتمل على أصول ومبادىء من أصول الحكم ومبادئه أم أنه ترك ذلك تركا عاما شاملا وأن غاية ماأوجبه الإسلام على أهله أن يقيموا حكومة تضبط الأمر فيهم وأن اشكالها يمكن أن تختلف « بين دستورية واستبدادية ، وبين جمهورية وبلشفية » كما يقول مؤلف « الإسلام وأصول الحكم » .

الذى نراه صحيحا فى ذلك وسط بين هذا الرأى الذى رفضناه وبين رأى آخر نرفضه كذلك يتصور أن للإسلام « نظاما فى الحكم » مفصل المعالم متميز القسمات ، أقامه النبى « ﷺ » وألزم المسلمين من بعده بإقامته وأنهم أقاموه فعلا أيام الخلافة الراشدة وقبل أن تتحول إلى ملك عضود .. وإن على هؤلاء المسلمين — كذلك أن يرفضوا كل ماحولهم من أنظمة الحكم والسياسة وأن ينحوها عن مقاعد

---

٢ — هو قول المرحوم الشيخ على عبد الرازق فى كتابه الإسلام وأصول الحكم .

السلطة والرئاسة ليضعوا نظامهم « الإسلامى » على رأس دولتهم الجديدة .. والقائلون بهذا الرأى لايكلفون أنفسهم عناء البت فى معالم هذا « النظام الإسلامى » فى عهد النبى « ﷺ » ومعالمه التى تطورت وتغيرت تباعا طوال فترة «الخلافة الراشدة » .

ان اسلوب الإسلام فى التشريع وبناء الأنظمة يقوم ، كما قيل بحق على اجمال مايتغير وتفصيل ما لايتغير .. ولهذا لايسعنا أن نوافق العلامة أبا الأعلى المودودى رحمه الله حيث يقول عن « الدستور الإسلامى إنه لايقبل شيئا من التبديل والتغيير فإن شئت خرجت عليه وأعلنت عليه الحرب كما خرجت عليه « تركيا ، وإيران » ولكن ليس لك أن تحدث فيه أدنى تغيير فإنه دستور إلهى سرمدى لاتغيير فيه ولاتبديل » .

ان « الحكم » شأنه فى الإسلام شأن سائر أنشطة الناس منفردين ومجتمعين مقيد بحدود الله ، محكوم بشريعته ، دائر فى نطاق قيمه العليا ، ومهمة الإسلام فى الكون أن يرشد حركته .. ومع الناس أن يدلهم على طريق الهداية .. وطريق الهداية فى الأمور التعبدية يكون بالنص المفصل عليها .. إذ أمور العبادة ليست مما تتغير المصلحة فيه بتغير الزمان والمكان .. ومن هنا كان النقل مصدرها وكان الدخول فى الطاعة جوهرها ومظهرها ، أما الأمور المعاشية فتبقى على الأصل فى الحل والإباحة الأصلية وحرية الحركة فى طلب « الأصلح » ، تحدها فى ذلك كله حدود النصوص القطعية وما اشتملت عليه من أحكام تكليفية أمرا ونهيا .

وان استقراء نصوص الكتاب أو السنة ، قولية كانت أو فعلية ، وعمل الصحابة رضوان الله عليهم يكشفان عن حقيقة ينبغى حسم الخلاف حولها .. وهى أن الإسلام قد وضع للحكم مبادىء أساسية وقيما عليا اعتبرها من « نظامه العام » المعروف عنه بالضرورة .. وترك للناس بعد ذلك أن يضعوها موضع التطبيق بما يحقق مصالحهم ويناسب ظروفهم ، ويلائم تجدد حاجاتهم .. وعلى رأس هذه المبادىء والقيم مبدأ الشورى ، ومبدأ العدل ومسئولية الحكام والتزام الدولة بالقانون المستمد من مصادر التشريع الإسلامية .. واحترام حريات الناس وحقوقهم .. تلك وحدها هى المبادىء .. أما ما عداها فحلول[٣] وسوابق أثمرتها اجتهادات المسلمين حكاما

---

٣ – انظر الدكتور محمد سليم العوا – النظام السياسى للدولة الإسلامية – ١٥٠ حيث يميز بوضوح بين من التراث السياسى الإسلامى « حكما » ملزما للمسلمين فى هذا العصر وكل عصر . ومايعتبر « حلا » روعيت فيه المصلحة الاجتماعية عند =

ومحكومين ، علماء وعامة وتجمع منها تراث للمسلمين فى قضايا السياسة والحكم .. تراث يستأنس به دون إلزام .. ويرجع إليه رجوع البحث والتمحيص والنقد .. لارجوع النقل والتقيد والانحصار .

ومن هنا فإن الدعوة إلى إقامة الخلافة الإسلامية تفقد معناها تماما مالم تحدد معالم تلك « الخلافة » فإن المعنى اللغوى الاصطلاحى للخلافة لايجدينا اليوم شيئا ، فإذا انتقلنا إلى البعد التاريخى وجدنا الخلافة فى بعض صورها مجسدة لمبادىء الإسلام فى الحكم .. ووجدناها فى بعضها الآخر خارجة عليها متنكرة لها .. حتى لقد ارتبطت فى كثير من الأذهان بهذا الخروج وذلك التنكر .. وإلا فهل يقول قائل ان خلافة أبى بكر وعمر رضى الله عنهما تستوى فى ميزان النظر الإسلامى مع « حكم يزيد ابن معاوية » .. أو تشتبه بنظام الحكم الذى بسطه على الوطن الإسلامى والعربى سلاطين آل عثمان ..

ان للإسلام معالم لايجوز أن تحجبها الأسماء واللافتات ، والحكم – فيما نؤمن – لايكون إسلاميا ، ولايجوز أن يحسب على الإسلام . إلا إذا قام على الشورى ، وبنى على العدل . وأخذ الرعاة والحكام بمسئولياتهم واحترام حقوق الناس وحرياتهم .. ثم قيدوا أنفسهم – قبل ذلك كله – بشرائع الإسلام ، نعم إن هذه المبادىء مثل وغايات .. وستظل أنصبة الحكم منها تتفاوت من عهد إلى عهد ولكن النظام الذى يسقطها من حسابه ، ويعتمد نقائضها أساسا له .. لايمكن أن يكون نظاما إسلاميا وان حمل أسماء الخلافة والامامة وإمره المؤمنين .

القضية الثالثة : الحكم الإسلامى نظام مدنى وسلطة الحاكم المسلم مرجعها الى الشعب :

وهنا لابد من ضبط المصطلحات .. فالباحث فى هذه القضية ينبغى أن يفرق بين أمرين :

أولهما : أساس السلطة السياسية فى الجماعة ومرجع مايملكه أولو الأمر من حق الطاعة على رعاياهم ..

= تقريره ومن ثم تنتفى صفة الالزام عنه .

والثانى : غاية الحكم واهدافه .. والنظام القانونى الذى يخضع له الناس فى ظله حكاما ومحكومين ..

ولقد وقع الخلط وطال الجدل بين العلماء بسبب تداخل هذه الأمرين ، والتهاون فى التمييز بينهما .

وساعد على هذا الخلط أن بعض الباحثين لم يدققوا كثيرا فى التمييز بين حكم النبى « ﷺ » وحكم خلفائه والأمراء من بعده .. فالنبى « ﷺ » كان حاكما سياسيا ولكنه كان رسولا نبيا لاينطق عن الهوى .. وإنما يوحى إليه .. ﴿ **قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلىّ** ﴾ و﴿ **أن احكم بينهم بما أنزل الله** ﴾ ، ومهما كان من أمر بشريته عليه الصلاة والسلام التى حرص القرآن على توكيدها كما حرص هو على تذكير الناس بها : « فإن نبوته واتصاله بالملأ الأعلى ، وتلقيه الوحى عن الله تبارك وتعالى ، وعصمته « ﷺ » .. حقائق لايجادل فيها ولايستطيع أن يسقطها من حسابه مسلم مؤمن » .

أما خلفاؤه فهم فى الجانب السياسى نظراء له « ﷺ ».لهم الطاعة وعليهم الاجتهاد لمصالح المسلمين والسعى فى أمورهم .. أما فى الجانب الدينى فهم متبعون له وليس لأحد منهم عصمة ولامرتبة خاصة إلا شرف صحبته « ﷺ » والتلقى عنه .

ولقد حسم الإمام محمد عبده هذا الأمر بعبارات واضحة حيث يقول « ليس فى الإسلام مايسمى عند القوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه » ولايجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الأفرنج (تيوكراتيك) فإن ذلك عندهم هو الذى ينفرد بتلقى الشريعة عن الله وله حق الاثرة فى التشريع ، وله فى رقاب الناس حق الطاعة لابالبيعة وماتقتضيه من العدل وحماية الحوزة ، بل بمقتضى حق الايمان»[٤] ويترتب على هذا الأصل نتيجته اللازمة وهى أن « سلطة الحكم » تستند إلى الشعب وتستمد من عقد البيعة وحده .

هذا هو الرأى الواضح الجلى الذى عليه اجماع أهل السنة والجماعة . ومع ذلك فقد عاد شىء من الخلط والغموض إلى هذه القضية مع مارفعه بعض الباحثين من المحدثين من أن السيادة فى الدولة الإسلامية ليست للشعب ولا لمجموع المسلمين وإنما

---

٤ ـ الإمام محمد عبده « الإسلام والنصرانية » الطبعة الثانية ـ ٧١ .

هى لله وحده .. وإن اختاروا لقولهم هذا عبارة الحاكمية(٥) والحق أننا لانستريح البتة لهذا التعبير فإن حاكمية الله أريد بها أن ارادته ومشيئته غالبة على مشيئة البشر فإن ذلك حاصل إيمانا ومشاهدة ، فى أمر الحكم السياسى وفى غيره .. وتقريره فى هذا المقام لاتدعو إليه الحاجة ، والضرورة لنفى المشيئة عن الجماعة ليست بأقوى من الضرورة لنفيها عن الفرد فى سائر تصرفاته ومعاملاته ..

والحديث عن الحاكمية بمعنى الحق فى تقرير الأوامر والنواهى الملزمة للجماعة ابتداء ، أى حق التشريع شىء والحديث عن أساس السلطة ومصدرها شىء آخر والحق ان شعار « لاحكم إلا الله » منذ رفعه الخوارج فى وجه على كرم وجهه إلى يومنا هذا كان مبعث فتنة وباب فوضى ومدخل تشرذم وتفرقة بين المسلمين « إذ ترى كل فئة نفسها قيمة على حكم الله فى الصغيرة والكبيرة ، فتسعى إلى تنفيذه فتفرق الجماعة ، ويقتل بعضنا بعضا »(٦) .

ولعل أحسن مانختتم به ردنا على هذه المقولة جواب الإمام على رضى الله عنه حيث يقول : نعم لاحكم إلا لله . ولكن هؤلاء يقولون لاإمرة إلا لله . ولابد للناس من أمير .

القضية الرابعة : جوهر « الديمقراطية » المعروفة مقبول فى الإسلام ، ولكن « سلطة الأغلبية » ليست مطلقة :

ولانريد أن نستدرج إلى كلام طويل – لاينتهى – حول تعريف الديمقراطية وإنما نستطيع – من قبيل التبسيط الذى لايخل بالحقيقة أن نقرر أن اصدار القرارات العامة فى جماعة من البشر لايمكن إلا أن يتخذ واحدا من اشكال ثلاثة : فنظام الحكم إما أن يضع سلطة اصدار القرارات قانونا أو واقعا بين يدى فرد واحد ، وإما أن يضعها بين أيدى أقلية ، وإما أن يضعها بين أيدى الكثرة أو الأغلبية التى تسمى تجوزا وتغليبا « بالجماعة » .

وإذا كانت الشورى واجبة فى الإسلام بإجماع أهل العلم لقوله تعالى : ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ (الشورى ٣٨) وقوله تعالى لنبيه « ﷺ » : ﴿ **فاعف عنهم**

٥ - اشهر القائلين بهذه العبارة العلامة المودودى فى رسائله وكتاباته العديدة . وتابعه فيها كثير من المحدثين .

٦ من مقال للمرحوم الاستاذ حسن العشماوى بعنوان « الفرد العربى ومشكلة الحكم » . بيروت ١٩٧٠ ص ١٣٥ أورده الدكتور محمد سليم العوا فى مؤلفه السابق ذكره ص ١٦٠ .

واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر ﴾ (آل عمران ١٥٩) فإن وضع السلطة كلها فى يد حاكم فرد لايمكن أن يكون داخلا فى نطاق مايقبله الإسلام ، ولهذا وجدنا الإمام محمد عبده يقول صراحة ان « تصرف الواحد فى المجموع ممنوع شرعا » .

كذلك لايتصور عقلا أن يتشاور الناس ثم تنزل الأكثرية على رأى القلة .. ولاحجة لأحد أبدا فى النصوص التى لاتجعل الكثرة وحدها دليلا على الحق كقوله تعالى : **﴿ قل لايستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ﴾ وقوله ﴿ ماوجدنا لأكثرهم من عهد ﴾ وقوله : ﴿ بل أكثرهم للحق كارهون ﴾** لاحجة فى شيء من ذلك لما هو مقرر ومعلوم من أن نطاق الشورى محدود بما ليس فيه دليل شرعى يلزم القلة والكثرة جميعا ، وإذا انعدم هذا الدليل وكان الناس فى حق الشورى سواسية ، فأين فضل القلة وبأى حجة يكون لقولها النفاذ .. ان الغالب الأكثر معتمد فى العقل والنقل اعتماد العام الكلى . والكثرة توصف لغة وشرعا بأنها الجماعة .. ويستدل علماء الإسلام على هذا بحديث حذيفة المشهور الذى أخبر فيه الرسول « ﷺ » بما يكون من الفتنة فقال له النبى « ﷺ » : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم .. وهذا ماسنه الرسول « ﷺ » بفعله حين التزم رأى الأكثرية فى خروجه لغزوة أحد وكان رأيه ورأى قلة من اصحابه ألا يخرجوا من المدينة وأن يعتصموا بها .. ولكن كثرة اصحابه اشاروا عليه بالخروج وألح عليه فى ذلك الشباب منهم فتجهز للخروج واتبع رأى الأكثرية ..

ويلفت النظر فى المقارنة بين الديمقراطية بمعناها المستقر فى الغرب ، والشورى التى أمر بها الإسلام فى الحكم أمران .. يتصل أولهما بالأساس النظرى لكل منهما ويتصل الآخر بمجال ممارستهما :

(أ) فأما الأساس النظرى فإن علماء السياسة فى الغرب يردون الديمقراطية إلى فكرة العقد الاجتماعى التى قال بها كل من لوك وهوبز وروسو ، وان كانت أقوال هؤلاء الثلاثة من قبيل الفروض التاريخية التى تتحدث عن مرحلة ماقبل الجماعة المنظمة . وهى أدخل فى باب التحليل النظرى بالفروض منه فى باب التحديد التاريخى الموثق بالوقائع والنصوص ..

ومما يستأهل الذكر أن الفكر السياسى الإسلامى قد اعتمد بدوره على فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة وذلك ماتراه جمهرة أهل السنة من أن « الإمامة عقد » وأن

البيعة هى أسلوب عقده ، ويصف العلامة السنهورى البيعة بأنها عقد حقيقى « مستوف لأركان العقد فمبناه الرضا ، وأطرافه الإمام والأمة ، وموضوعه توكيل الإمام ونيابته عن الأمة فى تصريف أمورها .. » بل إن شكله لم يختلف عن الشكل الذى جرى عليه الناس فى إبرام العقود يقول ابن خلدون وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم فى يده تأكيدا للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشترى » .

ولاأظن أننا نتعسف فى تفسير التاريخ إذا قررنا صراحة أن دستور المدينة الذى أنشأ الدولة الإسلامية الأولى فى يثرب كان – بالتعبير الحديث – أول دستور تعاقدى فى التاريخ ، فقد جاء وصفه فى ديباجته ونصها : « بسم الله الرحمن الرحيم .. هذا كتاب من محمد النبى رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس .. وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة »[٧] .

(ب) يلاحظ – مع ذلك أن الفقه الغربى يشترط الأغلبية كأساس لاتخاذ القرارات داخل الجماعة .. ولكنه لايشترطها – بالضرورة – لاختيار رئيس الدولة .. بينما ظهرت فكرة الشورى فى الفكر السياسى الإسلامى فى الميدانين معا ، ميدان بيعة الإمام التى اعتبرت عقدا كما قدمنا .. وميدان اتخاذ القرارات داخل الجماعة .

إلى هنا يمكن القول بالتقاء نظرية الإسلام فى الشورى مع المفهوم السائد للديمقراطية فى الفكر الغربى .

ولكن الفارق يظهر بين النظريتين فى نطاق الشورى وحدودها فإن الفكر السياسى الغربى بما يقوم عليه من علمانية الدولة قد وضع الأمر كله بين يدى أغلبية الجماعة ترى فيه رأيها وتبرم من أمورها ماتبرم وتنقض ماتنقض حتى ذاع فى انجلترا القول المأثور من أن البرلمان الانجليزى يملك أن يقرر أى شىء إلا أن يحول المرأة إلى رجل والرجل إلى امرأة ، وليس الحال كذلك فى التصور الإسلامى ، فإن الشورى فى

---

٧ – وهذه الوثيقة – عند التحليل العلمى – دستور بالمعنى الصحيح وبها تأسست دولة مكتملة الأركان .. الشعب الاقليم ، والسلطة السياسية .. فالشعب قد فصلته الوثيقة قبيلة قبيلة .. والاقليم حددته بيثرب .. ويذكر الدكتور محمد حميد الله فى كتابه القيم « الوثائق السياسية فى عهد النبى » « ﷺ » ص ٢٤١ نقلها عن المطرى فى تاريخ المدينة أن النبى « ﷺ » أرسل بعض أصحابه ليبنوا أعلاما على حدود حرم المدينة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا . وأما السلطة السياسية فيحددها قول الوثيقة « وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو أمر يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله » .

الجماعة الإسلامية لاتمتد إلى ماورد فيه نص قطعى لامحل فيه للاجتهاد ..

والواقع أن الدولة الإسلامية قد تميزت منذ نشأتها بسيادة مبدأين متجاورين متكاملين لايطغى أحدهما على الآخر ، الأول مبدأ الشورى الذى بيناه والآخر مبدأ « سيادة القانون » أو « شرع الله » وهو مبدأ تأخر ظهور نظيره فى الفكر السياسى الغربى واعتبر اكتماله تتويجا لتطور متعدد المراحل خروجا من السلطة الشخصية للحكام إلى سيادة المؤسسات وقواعد القانون .

على أن وجود النص التشريعى لايؤدى مع ذلك من الناحية العملية إلى اختفاء دور الجماعة وانحسار فكرة الشورى انحسارا كاملا .. إذ أن كثيرا من النصوص يحتاج تطبيقها على الوقائع المتجددة إلى اجتهاد .. وإلى وضع أصول وضوابط عامة لهذا التطبيق تكون بمثابة تشريع فرعى لتطبيق حكم القاعدة على الوقائع الجزئية .. وهو مايسميه بعض فقهاء التشريع « ابتناء » فى مواجهة التشريع الأصلى الذى يسمونه حينئذ التشريع « ابتداء » وهكذا تعود الشورى إلى الظهور فى هذا الميدان بشروط وضوابط مختلفة عن تلك التى تحكم اختيار الحاكم أو تقرير السياسات التى تعتمد على طلب الأصلح للجماعة فى أمور ليست من قبيل التشريع الذى تحكمه نصوص قطعية الدلالة والورود .

وقد نستطيع أن نلخص الفارق بين الديمقراطية الغربية وبين الشورى التى تقوم عليها النظرية السياسية الإسلامية بقولنا إن سلطة الأمة فى الديمقراطية الغربية سلطة مطلقة ، بينما هى فى التصور الإسلامى مطلقة فى نطاق ومقيدة فى نطاق آخر .. فحيثما وجد النص التشريعى القطعى فلا موضع لاجتهاد فردى أو جماعى إلا أن يكون اجتهادا فى التطبيق والتفسير وفى كيفية انزال حكم القاعدة الملزمة على الوقائع المتجددة والظروف المتغيرة[٨] ، وهو مجال لايستهان به :

القضية الخامسة : النظرية السياسية الإسلامية لاتعتمد حق الاقتراع العام وإنما تعتمد نظرية « الكفاية فى النيابة » .. فى الفكر السياسى الغربى تداع أكيد بين المبدأ الديمقراطى وحق الاقتراع العام ، حق لقد اعتبر وضع شروط مالية أو شروط كفاية على حق الانتخاب قيدا ينتقص من المبدأ الديمقراطى ويحرم فريقا من المواطنين من

٨ – وهو مجال لايستهان به عمليا .

حقهم فى المشاركة السياسية وليس الأمر كذلك فى الإسلام .. حيث الحقوق كلها تنطوى على معنى الوظيفة المرتبطة بأهداف الجماعة .. ومن هنا فإذا كان الناس – بحسب الأصل – متساوين فى تعلق حق المشاركة فى اختيار الحاكم وممارسة الشورى بهم فإن هذين الواجبين يعتبران فى رأى الفقهاء المسلمين من قبيل الواجبات الكفائية أى الواجبة على عموم الأمة ، بحيث يتولاها فريق من الناس فتسقط عن الباقين وبحيث لايتصور توجه الأمة كلها لممارستها .. وفى إطار القاعدة الأصولية التى قررتها الآية الكريمة ﴿ **فاسألو أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون** ﴾ ، كان من المنطقى فى تنظيم هذا الواجب الكفائى أن يتولاه أهل الذكر فى خصوص المهمة الموكولة إلى ذلك الفريق .

ولما كانت الشورى على مابينا تمارس فى مجالين متميزين ، أحدهما مجال اختيار الحكام ، والآخر مجال المشاركة فى اتخاذ القرارات ، فقد عرف الإسلام طائفتين تتوليان ممارسة الشورى فى المجالين ..

الأولى : أهل الحل والعقد .
والأخرى : أهل الاجتهاد .
أولا : أهل الحل والعقد .

ويسميهم البعض كذلك أهل الاختيار ، وهم جماعة بين الناس يتولون نيابة عن سائر الجماعة أداء الواجب الكفائى المتمثل فى اختيار الإمام وذلك بعد أن يبذلوا جهدهم فى البحث والتحرى واستطلاع آراء سائر الناس .. وبهذه المهمة التى لم يعن بالوقوف عندها كثير من الباحثين نجد أنفسنا ، فى الواقع أمام صورة من صور الانتخاب على درجتين ، فالأمة صاحبة السلطة فى اختيار الإمام تنيب عنها فريقا أقل عددا وأكثر كفاية يتولى باسمها ولحسابها اختيار الإمام .. وتصوير الماوردى لهذه الهيئة يجعلها فى الواقع عظيمة الشبه بهيئة الناخبين الرئاسيين أو المندوبين المعروفة فى انتخاب الرئاسة الأمريكية : ونص عبارته : « فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها ، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا ، وأكملهم شروطا ومن يسرع الناس إلى طاعته ولايتوقفون عن بيعته »(٩) ولانريد أن نتوقف طويلا عند الشروط التى اشترطها الفقهاء وعلماء السياسة المسلمون فى

٩ – الأحكام السلطانية – ٦ .

أهل الحل والعقد ، فقد تعددت آراؤهم ولانرى إلا أنها تمثل اجتهادا فرديا يعكس تصوراتهم لمهمة تلك الهيئة .. كلها على أى حال – شروط تدور حول فكرتى العلم والعدل المؤديتين إلى اختيار الأصلح للإمامة .

كذلك لانتوقف عند كلام العلماء فى أقل عدد تنعقد به البيعة وإنما نقرر أن أقرب الأقوال إلى ملاءمة مهمة الاختيار ماذكره الماوردى من أنها « تنعقد بموافقة جمهور أهل الحل والعقد من كل بلد » ومثله قول ابن تيمية « الرجل لايصير إماما إلا بموافقة أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة ، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان » أما الذين حددوا أعدادا بعينها كخمسة أو أربعة أو أربعين فقد تعلقوا بسوابق وتطبيقات لايمكن عزلها عن ملابساتها وتحويلها إلى قاعدة عامة .

ومرة أخرى ننبه إلى ضرورة وضع هذه الآراء كلها فى مكانتها الحقيقية فهى اجتهادات فردية تسعى إلى وضع فكرة الشورى فى الاختيار موضعها من التطبيق العلمى لاتنقص عن ذلك ولاتزيد . فهى إذن حلول رآها اصحابها مناسبة لأوقاتهم وظروفهم ولنا فى تغيير الظروف سعة ومندوحة فى البحث عن صيغ واساليب غيرها .

ثانيا : أهل الاجتهاد :

وهؤلاء هم الذين يمثلون الجماعة فى ممارسة الوظيفة التشريعية فى حدودها المقررة فى الدولة الإسلامية ولابد – بطبيعة الحال – أن يكونوا مؤهلين لتلك الممارسة بأن يكونوا حائزين على درجة من درجات الاجتهاد فى استخراج الأحكام واستخلاصها من أدلتها ، وفى معرفة الواقع الذى تطبق عليه تلك الأحكام .

السُّلطة السّياسيّة في الإسلام*

إذا كان أول سيف سُلّ فى الإسلام قد سُلّ على أعتاب قضية الخلافة ونظام الحكم ، فإن حجر الزاوية فى الخلافات الكبرى حول هذه القضية ، هو تحديد أساس شرعية السلطة التى تتمتع بها حكومة المسلمين .

وفى تقديرنا أن خلطا كبيرا وقع عند الفكر السياسى الإسلامى ، تداخلت بسببه قضيتان ينبغى التمييز بينهما ..

الأولى .. قضية « سند شرعية » السلطة ، وأساس الطاعة التى يستحقها الرعاة على الرعية .. وهو مايدرسه كثير من الباحثين تحت عنوان .. « طبيعة الحكومة الإسلامية » .

والأخرى .. قضية النظام القانونى ، الذى يخضع له المجتمع المسلم ، بحكامه ومحكوميه وهو نظام « الشريعة الإسلامية » .

والمقولة التى نسوق هذه السطور دفاعا عنها مقولة مزدوجة ، مؤداها أن سند شرعية السلطة فى المجتمع المسلم هو « رضا المحكومين » ، وان الحكومة الإسلامية – لهذا – حكومة مدنية وليست حكومة دينية .. أما النظام القانونى الذى يخضع له المجتمع المسلم فهو نظام قانونى « إلٓهى المصدر » لأن مصادره العليا والأساسية مصادر دينية ترجع إلى الوحى ، وبسبب الخلط بين هذين الأمرين .. سند السلطة ، وطبيعة النظام القانونى ، وقع الخلاف الطويل الممتد حول « طبيعة الحكومة الإسلامية » ودارت معارك ماكان ينبغى أن تدور . وفتح ملف كبير لايزال مفتوحا لما يسميه اصحابه « العلمانية » ، وهى مصطلح غامض ، سيىء الحظ شديد الغموض ، تدثرت بعباءته الفضفاضة دعوات شتى .. وآن الآوان – فيما

---

* العربى – العدد ٣٠٩ اغسطس – آب ١٩٨٤ م .

نرى – لنزع هذه العباءة عنه ، ومناقشة مكوناته ، وبواعث الدفاع عنه ، فى صراحة ، وتحديد للمفاهيم ، ووضوح .

أولا : الإسلام لايقيم « حكومة دينية » ، « ورضا الشعب » هو مصدر شرعية السلطة فى المجتمع الإسلامى :

ولعل الخفاء الذى أحاط بهذه الحقيقة ، راجع إلى أن الحكم الإسلامى قد بدأ فى حياة النبى « ﷺ » وانه « ﷺ » كان حاكما سياسيا ، ولكنه – قبل ذلك – كان رسولا نبيا ، ولاينطق عن الهوى ، وإنما يوحى إليه ، ويحكم بين رعيته بما أراه الله ، ومهما كان من أمر بشريته ، التى حرص القرآن على توكيدها كما حرص هو « ﷺ » على تذكير الناس بها ، فإن نبوته واتصاله بالملأ الأعلى وتلقيه الوحى عن الله تعالى ، وعصمته « ﷺ » هى حقائق لايجادل فيها مسلم مؤمن .

لهذا لم يكن غريبا أن يتصور كثيرون ، أن يكون حكم خلفائه من بعده امتدادا لحكمه « ﷺ » بجانبيه هذين .. والذى نعتقده ونؤمن به أن خلفاءه « ﷺ » جميعا متبعون له ، وليس لأحدهم منهم عصمة ولامرتبة خاصة ، إلا شرف الرئاسة بعده « ﷺ » والتلقى عنه وإذا كان لقب « الخليفة » الذى أطلق على من تولوا الرئاسة بعده « ﷺ » قد يوحى باستمرار الصفة الدينية للحكم ، استنادا إلى ما وصفها به البعض من أنها رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا ، أو أنها « نيابة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به » فإن التأمل فى هذه العبارات يكشف عن أن مسئولية الحاكم عن حراسة الدين جزء من « مضمون وظيفته » وليست تحديدا لسند شرعية حكمه وسلطته .. ولقد حسم الإمام محمد عبده هذا الأمر بعبارات واضحة حيث يقول : « ليس فى الإسلام مايسمى عند القوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه » « ولايجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الافرنج (تيوكراتيك) فإن ذلك عندهم هو الذى ينفرد بتلقى الشريعة من الله .. وله فى رقاب الناس حق الطاعة لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الحوزة ، بل بمقتضى حق الايمان[1] .

---

١ – من كتابه « الإسلام والنصرانية » الطبعة الثانية ص ٧١ .

هذا هو الرأى الواضح الجلى ، الذى عليه اجماع أهل السنة والجماعة ، وما ورد عن أقوال لبعض الخلفاء والولاة تفيد غير هذا ، فهو إما مؤول ، أو واجب رده على اصحابه .. فما يجب تأويله قول عثمان رضى الله عنه حين طالبه الثائرون عليه بعزل نفسه « لست خالعا قميصا كسانيه الله » إذ يجب حمل عبارته على معنى انكاره حق الثائرين – وحدهم – فى نقض بيعته التى وثقها – فى حين أبرمت – جمهور المسلمين .

ومعروف بعد ذلك أن الأمانة عند الشيعة لاتثبت بالاختيار ، وإنما تثبت بالنص عن النبى « ﷺ » ، وأنها « منصب إلّهى يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبى ، ويأمر النبى بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه[2] ، ويعتقدون أن الله سبحانه أمر نبيه بأن ينص على على ، وينصبه علما للناس من بعده » .. وأنه كذلك « أوحى إلى ولده الحسن وأوصى أخاه الحسين ، وهكذا إلى الإمام الثانى عشر المهدى المنتظر[3] » .

وهذا جوهر الخلاف بين السنة والشيعة ، ولانظن أنه خلاف يمكن حسمه وان كنا نؤمن بضرورة تجاوز آثاره ، كما نؤمن بأن تلك الآثار تتضاءل فى المرحلة القائمة حسب الاعتقاد الشيعى ، وهى مرحلة الغيبة الكبرى للإمام بحيث لايستحيل التقريب العملى ، مع بقاء الخلاف الاعتقادى .

أما عند أهل السنة والجماعة ، سلفهم وخلفهم فليس للحاكم صفة دينية أو عصمة كعصمة الأنبياء .

ويترتب على هذا الأصل نتيجته اللازمة ، وهى أن « سلطة الحكم » تستند إلى

---

٢ – من كتاب « أصل الشيعة وأصولها » للإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، طبعة مؤسسة الأعلمى للمطبوعات . بيروت ص ٦٥ .

٣ – المرجع السابق ص ٦٧ – وهذا هو رأى الشيعة الإمامية (الاثنا عشرية) ــ أما الشيعة الزيدية فهم وان عدوا الإمامة بعد على حقا لأبنائه من فاطمة بنت الرسول « ﷺ » فإنهم يختلفون عن الإمامية فى أنهم يرون أن الخلافة تكون بالاختيار أو اختيار الشيوخ كما يقولون ، أما وصية النبى « ﷺ » فهى عندهم ليست وصية بالاسم ، وإنما وصية بالوصف ، وهى « أن يكون هاشميا ورعا تقيا عالما سخيا يخرج داعيا لنفسه » .

ونحن من جانبنا لانرى فى هذه الخلافات كلها – مهما ضربت جذورها فى الأرض – إلا خلافات سياسية ، نشأت فى ظروف تاريخية معروفة .. وزادها مرور الزمن وتعاقب اجيال الاتباع رسوخا فى أرض الواقع الإسلامى .. علينا أن نتعايش معها وأن نعرف ملابسات نشأتها ، ولكن علينا – مع ذلك – أن نقرب بين اتباعها ، وأن نكون – فى معالجتها – على مثل الصراط احتراسا والتزاما بأدب الإسلام فى الحوار ، حتى لاتكون فتنة ، ويكون الدين لله .

الشعب وتستمد من عقد البيعة ، أيا كانت صورة تلك البيعة ووسائل تنصيب الحاكم استنادا إلى رضا الرعية .

ومع ذلك فقد عاد شيء من الخلط والغموض إلى هذه القضية ، مع مارفعه بعض الباحثين من المحدثين ، من أن السيادة فى الدولة الإسلامية ليست للشعب ولا لمجموع المسلمين ، وإنما هى لله وحده .. وان اختاروا لقولهم هذا عبارة « الحاكمية » .. وهى عبارة لانستريح لها والمحاولة كلها من جانب صاحبها ، وهو العلامة أبو الأعلى المؤدودى تحاول اختصار طريق البحث بادماج القضيتين معا : قضية سند السلطة السياسية وشرعيتها من ناحية ، وقضية طبيعة النظام القانونى الذى تخضع له الجماعة من ناحية أخرى ، ولذلك قال ـ رحمه الله ـ إن النظام السياسى الإسلامى ، ليس ثيوقراطيا (أى دينيا) خالصا ، وليس ديمقراطيا خالصا ، ولكنه (ثيوديمقراطى)[٤] .. وهذا مزج لاضرورة له ، وضرره ـ فيما نرى ـ أكبر من نفعه ، ونتمنى لو عدل الجميع عنه ، وحرصوا ـ بدلا من ذلك ـ على معالجة كل من القضيتين معالجة مستقلة ، رفعا للبس ، وإزالة لكل خلط ..

ولقد اسهم فى وقوع هذا الخلط ، الاستدلال – فى السياق المتداخل المركب – بقوله تعالى : ﴿ **إن الحكم إلا لله** ﴾ ، **وقوله تعالى** : ﴿ **ألا له الخلق والأمر** ﴾ ان هذه النصوص وامثالها دالة على مصدر التشريع الذى تخضع له الجماعة ، ولا تعلق لها بالأمر الثانى ، وهو أساس السلطة السياسية .

والحق ان شعار « لاحكم إلا لله » منذ رفعه الخوارج فى وجه على كرم الله وجهه ، إلى يومنا هذا كان مبعث فتنة ومدخل تشرذم وتفرقة بين المسلمين ، إذ ترى كل فئة نفسها قيمة على حكم الله تعالى فى الصغيرة والكبيرة ، فتسعى إلى تنفيذه فتتفرق الجماعة ، ويقتل بعضها بعضا »[٥] .

ونحب هنا أن نؤكد أن « الرضا » هو سند شرعية الحكم فى المجتمع الإسلامى

٤ – انظر رسالة « نظرية الإسلام السياسية » ضمن كتابه « نظرية الإسلام وهديه » فى السياسة والقانون والدستور – دار الفكر بدمشق – الطبعة الأولى ١٩٦٤ – ص ٣٤ ، ٣٥ حيث يصرح بوصف النظرية الإسلامية تارة بأنها حكومة إلهية ثيوقراطية وتارة بأنها ثيوديمقراطية .

٥ – هذا قول المرحوم الاستاذ حسن العشماوى فى بحث له بعنوان : الفرد العربى ومشكلة الحكم » بيروت ١٩٧٠ ص ١٣٥ أورده الدكتور محمد سليم العوا فى كتابه « النظام السياسى الإسلامى » ص ١٦٠ .

أما « البيعة » فهى إحدى « الصيغ التنظيمية » التى تعبر عن هذا الرضا .. ولهذا آثرنا ألا نتوقف كثيرا ولاقليلا عند تعدد « صيغ » اختيار الخلفاء بعد وفاة الرسول « ﷺ » ، وذلك تمييزا بين المبدأ من ناحية ، ووسائل وضعه موضع التنفيذ من ناحية أخرى .. وتحرزا من أن يتعلق بعض الناس بصيغة واحدة يرونها جزءا من أجزاء المبدأ وركنا من أركانه ..

العلمانية .. ماهى ؟ ولماذا ؟

أخطر مافى المصطلح فى صيغته العربية ، أنه ينطوى على زيف كبير ، بما يحمله من تداخل مصطلح « العلمية » وهو تداخل بلغ من انتشاره أن أوشك على الاستقرار لدى كثير من الباحثين ، حتى صاروا يستعملون « العلمانية » و« العلمية » كمترادفين ، مع أن هذا من شأنه ، بمفهوم المخالفة « أن يصم الوصف المقابل لنظام الحكم » وهو الحكومة « الدينية » بتهمة مخالفة العلم والعلمية .. وفوق ذلك ، فإن المصطلح ينطوى على مكونات عديدة ، لم يعن أحد بحصرها . وكثير من الذين يدافعون عن « العلمانية » لايقصدون فى الحقيقة إلا الدفاع عن واحد أو أكثر من تلك العناصر ، ولكنهم يتحملون – غير ملتفتين – موقف الدفاع عن سائر العناصر التى ربما لم تخطر لهم على بال .

كذلك فإن المصطلح قد حمل فى ظروف تاريخية خاصة ، ووسط ملابسات سياسية خاصة ، مدلولات معينة ، وأحاطت به – بسبب تلك الملابسات – مشاعر نفسية معينة ، عقدت الحوار حوله إلى درجة أوشك معها أن يصير مستحيلا .. وحسبى تدليلا على ذلك كله أن أورد بعض ماقيل – حديثا – عن العلمانية :

يقول أحد الباحثين : « ان العلمانية – بشكل أو بآخر – هى مرادف للاعلان العالمى لحقوق الانسان ، ووقوفنا ضد العلمانية هو وقوف ضد الاعلان العالمى لحقوق الانسان »[٦] .

ويرى آخرون فى إطار دراسة الوضع الطائفى القائم فى لبنان ، أن العلمانية سلاح رئيسى فى القضاء على « الطائفية » ويعرف الطائفية بأنها « نظام سياسى على أساسه

٦ – من تعقيب للأستاذ عصام خليفة فى ندوة القومية العربية والإسلام التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨١ – ص ٥٤٢ .

يقوم التمثيل النيابى ، وتؤلف الحكومات وتوزع القوى السياسية .. وأنها كذلك نظام إدارى على أساسه تسند وظائف الإدارة .. وأنها فى النهاية حالة نفسية قوامها شعور (المواطن) أنه ابن طائفته قبل أن يكون (مواطنا) ، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته والتباعد عن باقى مواطنيه »[٧] لذلك تبدو الدعوة إلى العلمانية سلاحا فعالا فى محاربة هذه الطائفية والدفاع عنها[٨] ، وهى دعوة من الصعب أن يدافع عنها مفكر مستنير .

ويرى كثير من قادة المقاومة الفلسطينية واعضائها أن « اقامة الدول العلمانية » التى يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود فى بلد واحد مستقل هى البديل المقبول لاستمرار « الدولة الصهيونية » ذات الأساسين العنصرى والدينى .. وفى هذا المفهوم قد يبدو الاعتراض على « العلمانية » كما لو كان دفاعا عن استمرار « صهيونية الدولة » ، وإن لم يكن دفاعا مقصودا بطبيعة الحال ..

وهكذا لايستطيع الباحث اليوم فى « العلمانية » أن يتجاوز الخصوصيات البيئية والزمانية التى أحاطت بها ، إذ قد تكون قضية « العلمانية » مثارة بشكل حاد فى قطر معين لأسباب تتعلق بتكوينه وظروفه ، بينما لاتكون على المستوى نفسه من الأهمية فى قطر آخر[٩]

ومع ذلك فنحن لانملك هنا أن نناقش هذا العدد غير النهائى من تلك الخصوصيات ، وإنما نحاول مناقشة قضية « العلمانية » فى إطار أوسع من حدود تلك الخصوصيات ، وأوسع - بصفة خاصة - من حدود « المشكلة اللبنانية » ، و« المشكلة الفلسطينية » .

١ - ان البعض يتحدث عن « العلمانية » وفى ذهنه عنصر واحد من عناصرها هو « الدولة الدينية » - والأساس فى هذا التمييز هو تحديد مصدر السلطة السياسية فى الدولة ، فإن كان مصدرا دينيا فالدولة ثيوقراطية دينية ، وإلا فهى مدنية أو « ديمقراطية » إذا كان رضا المحكومين هو أساس السلطة السياسية فيها . ومن تحليلنا لطبيعة السلطة السياسية فى الدولة الإسلامية ، لانجد لنا تحفظا على هذا العنصر من

---

٧ - جوزيف مغيزل « العروبة والعلمانية » - دار النهار للنشر - بيروت ١٩٨٠ ص ٣٤ .
٨ - تعقيب الأستاذ عصام خليفة السابق ذكره ص ٥٤٣ حيث يقول ان من « ينصحنا أن نتوقف عن الدعوة للعلمانية .. يشجع - بشكل غير مباشر وغير ارادى بالطبع - استمرار الحرب فى بلادنا » .
٩ - من تعقيب الدكتور على الدين هلال - من اعمال الندوة السابق ذكرها ص ٥٤٠ .

عناصر « علمانية » الدولة ، ولانظن أنه يشكل نقطة تصادم مع الدعوة إلى الإسلام أو مع اقامة نظام سياسى إسلامى .

٢ – كذلك ينعقد اجماع الباحثين على أن من عناصر « العلمانية » بل ومن أهدافها ، تحقيق مساواة أساسية بين اتباع الأديان المختلفة فى الحقوق الشخصية والمدنية والسياسية ، ولعل هذا هو المعنى الذى حمل البعض على الربط بين « العلمانية » وبين اعلان حقوق الانسان ... وفى تقديرنا أن « إسلامية » الدولة لاتمس هذه المساواة ، وأن قاعدة « لهم مالنا وعليهم ما علينا » هى الأصل فى معاملة غير المسلمين ، كما أن كثيرا من الاستثناءات التاريخية على هذا الأصل لم تكن إلا حلولا لجأ اليها المسلمون لمواجهة ظروفهم الموضوعية الخاصة .. خلافا للأصل الثابت الذى قررناه ، ويبقى مع ذلك أن المساواة لاتحول دون التصنيف ، حين يكون اختلاف الدين مستوجبا – موضوعيا – لمعاملة خاصة .. وذلك صحيح فى جميع صور المساواة ، وليس خاصا بحدود المساواة بين اتباع العقائد الدينية المختلفة ، ومن الضرورى فوق ذلك أن نذكر بأن « علمانية الدولة » حتى اذا تقررت وأعلنت فإنها لن تمنع عمليا من الاستبداد بالأقلية ، وهو استبداد وقع فى التاريخ العام لأسباب عديدة منها التطرف الدينى ومنها التعصب القومى ومنها الاستغلال الاقتصادى .

٣ – أما الذى يرفضه الإسلام من « العلمانية » فهو أساسا علمانية المجتمع ، أو محاولة فرض عزلة بين الدين وتنظيم أمور المجتمع .. إن هذه العزلة مناقضة لطبيعة الإسلام ، والدعوة إليها إيذان بخصومة لامفر منها ، بين هؤلاء الداعين وبين التيار الإسلامى بروافده كلها[١٠] .

---

١٠ – رغم قيام النظام السياسى والدستورى للولايات المتحدة على الفصل بين الدين والدولة ، فصلا عبر عنه التعديل الأول على الدستور الاتحادى ، وكان له فى الفكر القانونى الأمريكى ، وفى قضاء المحكمة الاتحادية العليا تاريخ طويل ، فى ظل المبدأ المعروف بجدار الفصل بين الكنيسة والدولة .. فإن اصواتا قوية قد ارتفعت طوال المائتى سنة التى أعقبت العمل بالدستور ، تذكر بأن المبالغة فى تطبيق مبدأ « الفصل » من شأنها – فى الواقع العملى – تحويل الدولة الى دولة لا دينية أى معادية للدين ، وهو ما لم يقصده ابدا واضعو الدستور .. وقد اشتد ساعد هؤلاء المعترضين خلال السنوات الأخيرة .. وقدم خلال العام الماضى مشروع لتعديل الدستور ، على نحو يمنع حرمان طلاب المدارس من حقهم فى التفرغ لقراءة الكتاب المقدس لفترة معينة خلال اليوم الدراسى .. وكان الرئيس ريجن من أشد المتحمسين لهذا الاقتراح .. ويبدا لنا من ملاحظة الكتابات حول أنه أثار انزعاجا فى دوائر عديدة من بينها الدوائر الثقافية الصهيونية ، التى شنت عليه حملة رفيعة المستوى فى ذكائها .. ولم يفز المشروع فى النهاية بالأغلبية اللازمة .

وللأستاذ بول كوبير استاذ القانون الدستورى بجامعة ميتشجان كتابات عديدة فى نقد التفسير السائد للدستور ، وفى الدفاع عن جواز – بل وجوب – ادخال التعليم الدينى فى المدارس والجامعات .

إن الدعوة إلى « علمانية المجتمع » لاتمثل فى الحقيقة موقفا حياديا بين الأديان وهو الركن الأساسى فى « العلمانية » ، إذ انها من وجهة نظر مسيحية خالصة تتفق مع قاعدة « أعطوا ما لله لله وما لقيصر لقيصر » ولكنها تضع العربى المسلم فى تناقض حاد مع قاعدة شمول الإسلام وتنظيمه الواضح – اجمالا أو تفصيلا – لأمور المجتمع ، وبذلك تكون الدعوة إلى « العلمانية » بهذا المعنى منحازة فى الواقع لرؤية الأقلية على حساب رؤية الأغلبية .

إن الدعوة إلى العلمانية فى إطار التوجه القومى ، تبدو – للوهلة الأولى – حلا سعيدا لمشكلة الاغتراب الثقافى ، التى قد تعانى منها بعض الأقليات الدينية فى الوطن العربى .. ولكنها – عند التأمل – تخلق من المشاكل والصعاب اكثر كثيرا مما تحل كما انها تستعير – لحل مشكلة الاغتراب المقول به – صيغة قائمة على فروض مرتبطة بتاريخ الصراع بين الكنيسة والدولة فى أوربا ، وتحاول فرضها على مجتمع لايعرف تاريخه صراعا مشابها .. انها – عند التأمل – تفتح ملف الطائفية ولاتقفله .. وذلك بما تثيره من استقطاب ناشىء من احساس « الأغلبية » بمحاولة فرض مبدأ أساسى فى المجتمع يتعارض تعارضا جوهريا مع أصل من أصول عقيدتها الدينية .

إن المسلك الصحيح والمباشر لحل مشكلة « الاغتراب » الذى تواجهه بعض الأقليات غير المسلمة هو فى تقديرنا ، وتقدير كثير من الباحثين رفض الكهانة والدولة الدينية ، ومادامت السلطة السياسية فى الإسلام سلطة مدنية ، فلماذا لانحارب « السلطة الدينية » بالإسلام .. ولماذا نحاربها – بدلا من ذلك – بالعلمانية[11] ؟ .

إن المقولتين اللتين دافعنا عنهما فى هذه السطور ، من شأنهما – فيما نرى – أن يرفعا التناقض فى نفوس المسلمين بين الإسلام والديمقراطية ، وأن يزيلا مخاوف غير المسلمين من سلطان الدولة الدينية ، بعيدا عن مصطلح غامض تختلط بسببه عناصر الموقف وتستمر فى ظله المخاوف المتبادلة .

٤ – ونعود فى النهاية مرة أخرى ، إلى مايتصوره البعض من أن « علمنة المجتمع » قد لاتكون مجرد ضمان للأقليات الدينية ولكنها-فوق ذلك-ضمان لتحكيم العقل فى الأمور الاجتماعية والسياسية بما يضمن التقدم .. وهنا نقرر – مرة أخرى – أن

---

١١ – محمد عمارة . من تعقيبه فى ندوة القومية العربية والإسلام السابق ذكرها ص ٥٥٤ .

العلمنة فى هذا الاستخدام ، ليست هى العلمنة المقصودة بكلمة Secularism ، وإنما فى الحقيقة « العلمية » التى يمكن – نظريا وعمليا – أن تلازم العلمانية ويمكن أن تنفصل عنها .. كما يمكن أن تكون ملازمة لمنهج معين فى تطبيق المبادىء الدينية ، ويمكن كذلك ان تنفصل عنه ..

تعالوا إذن لنطرح جانبا من الشعارات والمصطلحات المحملة بكل صور التزييف الموضوعى . ولنعلن صراحة مانريد .

إن مانريده أمور ثلاثة :

١ – سلطة سياسية تستند إلى رضا المحكومين ولايستند الحكام فيها إلى حق إلهى .. أو أساس دينى .. وهذا – على الحقيقة – هو تصور الإسلام .. وتصور الديمقراطية ، جميعا لأساس شرعية الحكم فى الجماعة .

٢ – ضمانات قانونية وسياسية لحقوق الأقليات الدينية ، ومساواة بين أتباع الأديان المختلفة فى التمتع بالحقوق المدنية والشخصية والسياسية ، إلا مايدخل فى إطار التصنيف القائم على أسس موضوعية على ماقدمنا .

٣ – مجتمع يهتدى فى حركته بالعقائد والأخلاقيات الأساسية لأغلبية سكانه .. ويحكمه نظام قانونى مستمد من شريعة هذه الأغلبية .. وهذا معنى استمداد التشريع من مصادره الإسلامية .

٤ – وأخيرا .. منهج عقلى يتم به تدبير أمور الحكم وسياسة الناس وتلبية حاجات المجتمع .. وهذا توجه يحتاج إلى غرس وإلى تربية وتزكية .. ولاارتباط له « بالعلمانية » على ما بينا .. ولايحجبه التزام « بإسلامية » المجتمع ، لأن الإيمان بالغيب فى « السمعيات المغيبة » شيء ، والإعراض عن المنهج العلمى النظرى والتجريبى فى أمور الدنيا شيء آخر .. والإسلام حاسم أشد الحسم فى اصراره على المنهج العلمى فى فهم الطبيعة وترتيب أمور المجتمع .

إن هذه الأمور كلها ، يمكن أن تتحقق من خلال سعى دؤوب وحوار متصل حول المشاكل الحقيقية للمجتمع ، يشارك فيها أهل الرأى وأصحاب المصلحة بعيدا عن المصطلحات المحملة بأكداس من رواسب التاريخ ومحركات الفتنة الشقاق .

الفصل الثالث

العُروبة والإسلام

بَلِ الإسلام والعُروبة معًا*

الحوار حول الإسلام والعروبة حوار قديم فى تاريخنا .. ولكن الذى يستوقفنا هذه الأيام أن يبعث هذا الحوار من جديد بهذه الحدة .

أمامى ، وأنا اكتب هذه السطور ، عشرة أعداد من جريدة عريضة تصدر فى عاصمة غربية .. وفى الاعداد العشرة مساجلات حادة حول الإسلام والعروبة .. بلغت حدتها ان هتف أحد اطرافها بسقوط القومية العربية ، مما استنفر عددا من المؤرخين والكتاب السياسيين للدفاع عن العروبة ونفى « العصبية » و« العنصرية » عن دعاتها .. وأمامى كذلك نحو عشرين عددا من مجلات اسلامية تصدر فى عواصم عربية مختلفة لايخلو عدد منها من مقال يشير صراحة أو ضمنا إلى التناقض بين الإسلام والعروبة وتكاد كلها تدين الدعوة القومية باعتبارها عصبية جاهلية ينكرها الإسلام وهو الذى لايعرف بين اتباعه رابطة ولانسبا غير رابطة الايمان ونسب التقوى .

والحوار حول الإسلام والعروبة حوار قديم فى تاريخنا .. ولكن الذى يستوقفنا هذه الأيام أن يبعث هذا الحوار من جديد بهذه الحدة ، وأن تنشط أقلام كثيرة لإثارته ، لابحثا عن صيغة يجد فيها العربى المسلم المعاصر مخرجا من هذا التناقض المفتعل ، ومدخلا يعينه على تقديم عطائه لكل من اسلامه وعروبته ، دون أن يتهم بالخروج على الإسلام أو التنكر للعروبة .. وإنما تنشط هذه الأقلام لفتح جبهة جديدة من جبهات الصراع الداخلى فى وطننا الإسلامى والعربى فى وقت أثخنته فيه الجراح ، وتكسرت النصال الموجهة إلى عروبته على النصال الموجهة إلى إسلامه .

---

* العربى العدد ٣٠٨ يوليو – تموز ١٩٨٤ م .

ولاأريد – بحال – أن أجر القارىء أو أستدرج بعض كتابه ليفتحوا – بدورهم – فصلا جديدا من فصول هذه المعركة التى يمكن أن تستغرق الوقت كله والجهد كله .. وأن تصرف عطاء القادرين على العطاء أن يوجهوه لما ينفع الناس .. عربا ومسلمين .. فى دينهم .. ودنياهم .. وإنما أريد من وراء هذه الكلمات أن أسكن الغبار المثار فى هذه المعركة المفتعلة .. بالكشف عن « فساد » الصيغة التى تطرح بها القضية كلها .. بإلقاء بعض الضوء على مواقف الأطراف فيها .

فرضان خاطئان !

إن القضية تطرح هذه الأيام .. وقد طرحت على النحو ذاته فى أيام خلت فى صورة خيار معروض على المفكرين والدعاة ، ومعروض كذلك على الجماهير .. بين الدعوة القومية .. والدعوة الإسلامية ..

وطرح القضية بهذه الصورة يفترض أن موضوع الدعوتين واحد .. كما يفترض أن بينهما تناقضا لايسمح بالجمع بينهما .. وكلا الفرضين غير صحيح .. وهو ما نوضحه فى هذه السطور ..

إن الأمر يحتاج – فى البداية – إلى تشدد وتدقيق فى ضبط كثير من الألفاظ والمصطلحات فلقد دلت التجربة على أن التساهل فى استعمال المصطلحات يفتح الأبواب لمعارك وهمية وصراعات بين فرقاء غير مختلفين .

ونحن – فى هذه القضية – بما تقوم عليه من فروض مختلفة أمام مصطلحات أربعة .. تحتاج كلها إلى ضبط وتحديد :

القومية العربية ، وحركة القومية العربية ، والاسلام ، والجامعة الاسلامية : ودون دخول فى متاهات التعريفات وخلافات الفلاسفة والكتاب العرب والغربيين .. نوضح بعض الحقائق الأساسية التى تتصل بهذه المصطلحات .

فالقومية nationalism تعبير عن الانتماء إلى أمة .. والأمة جماعة تتبادل الشعور بالانتماء .. وهو شعور تخلقه مقومات مشتركة من أهمها اللغة بإجماع العلماء .. رغم اختلافهم فى تحديد القيمة النسبية لكل مقوم من المقومات المشتركة الأخرى ..

وهذا الانتماء ليس مذهبا ، ولافلسفة .. وإنما هو « واقعة اجتماعية ونفسية ذات جذور تاريخية » .. ومن هنا فإن انتماء المصرى أو السورى أو الكويتى أو الجزائرى .. إلى الأمة العربية ليس أمرا متفقا على « مذهبه السياسى » وإنما هو جزء من حقيقة ارتباطه العصبى بالمجتمع العربى لايختلف عن قرشية القرشى ، وأوسية الأوسى . وإذا كان الأمر كذلك – بالنسبة للقومية – فإن السؤال عن موقف الإسلام منها يعد من قبيل « السؤال المحال » أى الذى لايجوز طرحه .. ومن المحقق أن الإسلام لايتعرض « للوقائع الاجتماعية » بأحكامه التكليفية ، إذ هى – كما يقول الأصوليون – من الأمور الجعلية (أى التى جعلت كذلك) ولايرد عليها حكم تكليفى ..

بل نقول أكثر من هذا إن مايجده الفرد من تعلق بأسرته ، أو قبيلته أو عشيرته أو أمته .. إنما هو من قبيل المشاعر النفسية التى لاتعرض لها الشرائع بموقف أو حكم .. فهى مشاعر تثور فى النفس لاسلطان لصاحبها عليها .. وإلا فهذا النبى « ﷺ » تضيق – أم القرى – أول الأمر عن دعوته .. ويلقى وتلقى دعوته من أهلها ماتلقى من الفتن والأذى .. ويخرج منها مهاجرا .. ومع ذلك يحن إليها وإلى جبالها ووديانها وكل مافيها .. ويظل يتغنى بذلك كله فى دار الهجرة .. دون أن يجد فى هذا الحنين وذلك التغنى مايخدش كمال الإسلام ، أو ينال من مكانته على رأس الجماعة الإسلامية التى تلا علينا فى شأنها ، قول ربه سبحانه : ﴿ **وإن هذه أمتكم أمة واحدة** ﴾ .

– أما حركة القوميات .. فانها حركة سياسية .. هى إذن حركة – وليست مجرد انتماء .. هدفها أن تحول الواقع التاريخى والحضارى إلى واقع سياسى .. بأن تطابق أو تقارب بين الواقعين ، متجهة « بالأمة الواحدة » إلى أن تكون « كيانا سياسيا موحدا » ولو لم يأخذ هذا التوحد – بالضرورة – شكل الدولة الواحدة ..

هذا – وحده – هو معنى الحركة القومية .. ونقول وحده ، لإيماننا بأن الأوصاف الإضافية التى ينتحلها أصحاب القوميات المختلفة .. حين يصفون حركتهم بأنها تقدمية .. أو ذات مضمون اشتراكى .. أو ذات جوهر إسلامى .. هذه الأوصاف كلها تزيُّد وخلط لأمور بعضها ببعض .. وهى انتقال من الحديث عن « الحركة القومية » – إلى الحديث عن شيء آخر مختلف تماما ، وهو المضمون

الحضارى الحالى لتلك الحركة .. أو هو – بعبارة أخرى – مضمون حضارة الأمة الساعية إلى التوحد السياسى ..

– أما الإسلام .. فغير متصور أن نخوض هنا فى أمر تعريفه .. انه النظام الشامل الذى يقيم حياة الناس على أساس من الأصول الاعتقادية والفكرية والتنظيمية التى جاء بها الأنبياء والرسل عن ربهم ، والتى ختمها وفصلها – فى شعائرها وشرائعها الوحى الذى أنزل على محمد « ﷺ » « قرآنا يتلى ، ويعمل به .. وسنة تروى وتتبع ..» .

– أما الجامعة الإسلامية .. فهى – مثلها فى ذلك مثل الحركة القومية – دعوة وحركة سياسية تهدف إلى تحقيق التطابق أو التقارب بين الواقع الدينى والحضارى للمسلمين من ناحية ، وبين واقعهم السياسى من ناحية أخرى .. بحيث تنظم المسلمين – فى ظلها – رابطة سياسية واحدة ، لايلزم – هنا كذلك فيما نرى – أن تأخذ شكل الدولة الواحدة .. إذ فى اعتقادنا – وهذا رأى نراه – أن عالمية الدعوة الإسلامية لاتقتضى – بالضرورة – وحدة الدولة الاسلامية .. هذه الجماعة الإسلامية هى وحدها التى يمكن أن تجرى المقابلة بينها وبين حركة القوميات .

القومية .. والإسلام

أما القومية فواقع تاريخى ..

وأما الإسلام فدعوة شاملة ونظام مستوعب للحياة .. ووضعهما جنبا إلى جنب .. والحديث عن تناقضهما أو توافقهما حديث لامعنى له أصلا .. على أن هذا الضبط للمصطلحات ليس إلا مدخلنا للحديث .. إذ لابد من كلمة تقال .. فيما كتب ويكتب .. عن « القومية العربية » والإسلام .. وعن المواقف المختلفة التى اتخذها المفكرون والساسة المصلحون .. والتى لايزال الناس يصنفونهم – بسببها – إلى دعاة قوميين .. أو دعاة إسلاميين ...

أولا : ان دعاة القومية العربية فى عصرنا هذا لايرفعون دعوتهم القومية فى مواجهة الجامعة الإسلامية .. إذ الدعوة إلى هذه الجامعة الإسلامية لم تأخذ – بعد مكانها كقوة مؤثرة وفعالة على مسرح السياسة المعاصرة .. وإنما يرفع القوميون دعوتهم فى

وجه الدعوة إلى الاقليمية والانحصار داخل حدود الدول والكيانات العربية المجزأة .. باعتبار هذا الانحصار واقعا سائدا وغالبا من حولنا .

فحركة القومية العربية – إذن لايجوز أن ينظر اليها على أنها حركة تمزيق للوحدة الإسلامية .. إذ ليس ذلك من أهدافها عند الكثرة الغالبة من دعاتها ، وإنما الصحيح أن ينظر اليها على انها دعوة « تَوحُّد » وتجميع تعلو على الاقليمية وتحارب نوازع الانحياز ، الاقليمى الضيق وخصمها الاكبر هو الانحصار داخل الحدود الاقليمية – وليس خصمها الإسلام ، بأى معيار من معايير الخصومة ..

ثانيا : ان كثيرا من دعاة القومية العربية لايقفون عند حد الدفاع عن قضية « التوحد العربى » وإنما يدور حديثهم حول « العروبة » وتمجيد العرب .. ومع ذلك فإن الرؤية الدقيقة لملابسات هذا الموقف تكشف عن طبيعته الحقيقية .. فهو ليس موقفا عنصريا يزعم تفوق « الجنس العربى » على سائر الاجناس ، وإلا كان بحق مناقضا لما حرص الإسلام على تقريره ، من وحدة « النوع الانسانى » ورفض العصبية والعنصرية بكل صورها .

لقد كان هؤلاء الدعاة القوميون – تاريخيا – فى موقف الدفاع عن العروبة والحضارة العربية فى مواجهة حملة ضارية تهدف إلى التقليل من شأن الأمة العربية واتهام العرب – عبر تاريخهم كله – بالعجز والخواء الحضارى ، وهذه الحملة ، عند التأمل الدقيق فيها وفى بواعثها ، كانت فى الحقيقة موجهة الى المحتوى الحضارى للأمة العربية ، وهو – فى أكثر مكوناته وعناصره – محتوى إسلامى .. فالهجوم – إذن – كان هجوما على الإسلام ، يستتر تحت شعار « الهجوم على العروبة » والدفاع – بالضرورة – دفاع عن الإسلام ، وإن حمل – هو الآخر – شعارات العروبة ..

ان من هذا قبيل مانشرته مجلة « تايم » الأمريكية بعد حرب عام ١٩٦٧ بعنوان « الأمة العربية المخدوعة .. **Arabia Deceptia** » فالعنوان هجوم على العروبة ولكن المحتوى – فى أكثره – هجوم على الإسلام والحضارة الإسلامية .. والذى يتصدى للرد على مثل هذا الهجوم لابد أن يمتزج فى رده حديث العروبة بحديث الإسلام .. دون أن يتهم – فى ولائه لأى منهما ، أو يتهم بالانحياز لواحد منهما دون الآخر .

فى مواجهة التتريك !

وشبيه بهذا الموقف – فيما نرى – موقف الدفاع الذى وقفه العرب داخل الدولة العثمانية ، حفاظا على عروبتهم .. لافى مواجهة الاسلام كما يتصور البعض ، وانما فى مواجهة شعوبية حديثة هى شعوبية التتريك .. فهذا الموقف – بدوره – مبرر تاريخيا .. وهو عين الموقف الذى كتب له أن يستمر – تحت رايات القومية – كقوة مقاومة وصمود فى مواجهة الاستعمار الغربى الذى تلقف الشعوب العربية الخارجة عن سلطان الدولة العثمانية ..

ان كثيرا من المقولات والأحكام التى تشرح الانبعاث العربى الذى قام داخل الدولة العثمانية والذى اتخذ فى النهاية شكل الثورة العربية .. تحتاج الى تحقيق تاريخى .. واقصى مايسمح به المقام هنا أن نقول ان من واجب العربى المنصف وهو يراجع أوراق تاريخه أن يضع الحقائق المتصلة بحركة التتريك جنبا إلى جنب مع حقيقة التمرد العربى على التأخر الحضارى والمحافظة الشديدة التى بلغت حد الجمود والتى طبعت الحياة الاجتماعية والسياسية كلها فى أواخر عهد الدولة العثمانية .

كذلك فإن تصوير هذا الانبعاث العربى بأنه موقف « لاإسلامى » على أساس أن الدولة العثمانية كانت تحكم بالشريعة الإسلامية .. تصوير محل نظر .. والصحيح – فيما نرى – أن الرابطة داخل الدولة كانت – فى الأصل – رابطة إسلامية ، وخلال هذه الفترة كانت الخلافة محل احترام وموضع ولاء .. بل انها أدت – تاريخيا – دور الغطاء الذى سكن كثيرا من أسباب الشكوى ، وأخر الجهر بالاحتجاج على جمود النظام الاجتماعى وتخلفه .. فلما ظهرت نزعة « التتريك » ، تحركت دوافع الانفصال عن الدولة ، لباعث قومى ، وآخر اصلاحى .. ان محاربة اللغة العربية واضطهاد العرب داخل الدولة لم يكونا – بأى معيار – سياسة اسلامية يمكن الدفاع عنها ، بل كانا تحركا قوميا من نوع عنصرى ، حرك تحركا قوميا آخر لدى العناصر العربية ..

وهذه المقاومة حركة جديرة بالاحترام والتقدير ، حتى من وجهة نظر إسلامية خالصة .. وهل يستطيع مؤرخ منصف أن يصف رجالا كعبد الحميد الزهاوى والشيخ أحمد طبارة وسليم الجزائرى ممن سقطوا شهداء فى هذه الحركة على يد

السفاح جمال باشا ، بأنهم كانوا معادين للإسلام ، أو كفارا .. واذا لم تكن معالم الفكر الاصلاحى لهؤلاء الشهداء واضحة تماما .. فماذا يقول الباحثون فى أمثال الأفغانى ومحمد عبده والكواكبى ورشيد رضا ممن وقفوا موقف الخصومة والاعتراض من سياسة الدولة العثمانية تجاه رعاياها من العرب : وتجاه سياستها الداخلية كلها .. وتجاه تفسيرها المحافظ والمغلق للاسلام ومبادئه ..

إن التفسير السليم لموقف هؤلاء الدعاة الإسلاميين الذين أيدوا حركة الانفصال عن الدولة الإسلامية انهم – بحسهم السياسى الإسلامى السليم ـ قد شعروا بالمفارقة الهائلة بين التحدى الكبير الذى بدأ يواجه الأمة الإسلامية ، وهو تحدى الحضارة الغربية الزاحفة بأسلحة العقل والتنظيم والقوة العسكرية وبين ضآلة ماأعدته الدولة العثمانية لمقاومة هذا الزحف بعد أن تدثرت بالجمود وتزملت بالاغلاف وقعدت عن الاجتهاد والنظر وفقدت مقومات الحركة الفعالة التى لايصلح غيرها لمقاومة الزحف الغربى الجديد .. لقد كان تأييد الانفصال إذن – بالنسبة لهؤلاء – موقفا إسلاميا مستنيرا فى مواجهة موقف متخلف عقيم تصور ان اللافتات التى تحملها الدولة العثمانية المتداعية ، قادرة وحدها على صنع المعجزات لحساب الإسلام والمسلمين .

وماقلناه فى ذلك عن الدعاة والمفكرين من امثال الأفغانى وعبده والكواكبى ورضا .. وابن باديس .. يقال عن المصلحين والزعماء من أمثال محمد بن على السنوسى ومحمد أحمد المهدى وغيرها ..[1] .

ثورات اصلاحية إسلامية

اننا لانستطيع أبدا أن ندخل حركات السنوسى والمهدى فى إطار مد قومى عربى على نحو مايتقول به بعض الباحثين[2] ، وإنما الأقرب إلى وقائع التاريخ ، وأقوال مؤسسى هذه الحركات وسيرتهم انها كانت ثورات اصلاحية إسلامية صادمت مؤسسات متخلفة متهالكة تحمل شعارات الإسلام .

١ – كان السنوسى يقول : ان الاتراك اصبحوا مقدمة النصارى ، مادخلوا محلا إلا ودخله النصارى ، وهو بذلك يجسد الموقف الذى شرحناه ، موقف الاحساس بأن ضعف الدولة العثمانية يفتح الباب للاستعمار الغربى .

٢ – إلى هذا التصوير يميل الاستاذ محمد عمارة فى كتابه العرب والتحدى – من سلسلة عالم المعرفة – الكويت مايو ١٩٨٠ وذلك رغم دقة تحليله لكثير من خصائص تلك الحركات .

ثالثا : ان عملية التوحد العربى التى تمت تاريخيا عن طريق الفتوحات العربية أو عن طريق حركة التجار العرب ، كانت فى الوقت نفسه ، بل كانت فى أساسها عملية توحد إسلامى .. فالفتوحات تمت كلها باسم الإسلام ونشرا لدعوته والتجار العرب الذين ساعدت حركتهم على « التوحد » العربى كانوا فى الأساس تجارا « ومبشرين بالاسلام » ان جاز هذا التعبير ، ولذلك فإن التوحد الذى حققوه لم يكن مجرد توحد قومى بل كان فى جوهره « توحدا إسلاميا » على أيد عربية ..

ومن هنا لايستطيع الباحث أن يفصل – بدقة – بين حدود التوسع العربى والتوسع الإسلامى ، ومن المؤكد كذلك أن مما يسر هذا التوسع طبيعة الإسلام الخاصة كدين عالمى يسقط من حسابه تماما كل ألوان التمييز بين الناس على أساس العنصر أو اللون ، ولايعرف منطقه فى التعامل مع الناس إلا انهم فى الاساس « ناس » وقد يكونون بعد ذلك « مؤمنين » .. ومعنى هذا ان المحتوى الإسلامى لحضارة العرب هو الذى يسر لها أن تنتشر وأن تتقبلها الشعوب التى اتصلت بها ..

رابعا : ان القوميين المعاصرين مطالبون – فى الحقيقة – بأمرين ..

أولهما : أن يحددوا – هدفهم السياسى – تحديدا واضحا بأنه السعى للتوحد العربى .. أو ينفوا عنه شبهة الاستعلاء العنصرى . فهذا الاستعلاء مدخل لصراعات قومية عقيمة فى اساسها وخيمة فى عواقبها .. ثم هو – قبل ذلك – مسلك غير مقبول اسلاميا ، وهو الذى يثير شبهة التعارض بين القومية والإسلام . واذا استقام هذا المعنى فى الفكر القومى المعاصر .. فينبغى أن تزول – فيما نرى – اسباب المعركة الموهومة بين القومية والإسلام ..

الثانى : ان يتخلوا عن الاصرار على وجود محتوى حضارى عربى مستقل عن الإسلام : فالحضارة العربية السابقة على الإسلام – مهمها تكن لها من قيمة – لايمكن أن تكون شيئا مذكورا إلى جانب الفيض الغزير الوفير الذى نشأ ونما وتطور وغير حال الدنيا كلها – وكتب له البقاء – منذ أشرق الإسلام ..

ان مقولة « الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة » ، مقولة مقبولة فيما نرى – من وجهة نظر اسلامية – حين تفسر انها « شعار لايصح إلا إذا أدركنا

أن الإسلام هو الرسلة الخالدة لتلك الأمة الواحدة »[٣] .

خامسا : ان الدعاة إلى الإسلام مطالبون – بدورهم – بوقفة هادئة يحددون فيها الشعارات والمصطلحات قبل أن يحددوا موقفهم منها .. فالدعوة الى الوحدة العربية حين تتجرد من العنصرية والعصبية .. وحين يسلم اصحابها بأن الإسلام هو المكون الرئيسى للحضارة العربية لايمكن أن تكون شرا يستعاذ بالله منه ، أو يهتف بسقوطه .. كما أنها ليست – بالضرورة – بديلا عن الجامعة الإسلامية .. بل لعلها أن تكون سبيلا اليها ، وخطوة على طريقها .. وهذا نبينا « ﷺ » بدأ – بأمر الله تعالى – فأنذر عشيرته الأقربين ، ثم وحد الجزيرة العربية ، ثم انطلق الدعاة والقادة من بعده « ﷺ » فنشروا الإسلام بين سائر الأمم والشعوب .. ويبدو هذا المسلك اليوم ملائما ، إذا تأمل الناظر فى أحوال الدولة الإسلامية .. ومابينها من تباعد وخلافات تحتاج ازالتها إلى جهود كبيرة وأوقات طويلة ..

« التوحد العربى »

والكل – بعد ذلك – مدعوون إلى أن يطوروا رؤيتهم لهذه المقولات كلها على هدى التغيرات التى تنتاب الدنيا كلها من حولنا ، والتى تترك بصماتها واضحة على موازين الصراعات السياسية بين العرب والمسلمين جميعا وبين خصومهم .. الوحدة الإسلامية ليست قريبة المنال ، والوحدة العربية التى طرحت خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن لم تعد هى الأخرى مطروحة كخيار جدى أمام النظم والحركات العربية وانما واقع العرب والمسلمين من حولنا يصرخ بأعلى صوته معلنا عن العنف والصراعات الداخلية ، والتشرذم ، وتفرق الكلمة ، وغياب الموقف الفعال ..

وحرام .. فى العقل والنقل جميعا .. ان تضاف الى تلك البلايا كلها ، معركة عقيمة حول أهداف لاتزال غامضة المعالم .. بعيدة المنال .. وأولى من هذا أن يشتغل

---

٣ – من مقال الأستاذ أكرم زعيتر بجريدة الشرق الأوسط التى تصدر فى لندن يوم الجمعة ٢٥ / ٤ /١٩٨٠ وهو يستشهد فى ذلك بقول الأمير شكيب أرسلان من مقال له سنة ١٩٣٧ « ان العرب خير أمة أخرجت للناس .. ولولا الاسلام لبقوا ممزقين كل ممزق وهم لم يقعدوا فى التاريخ المقعد الذى أحلهم فى الصف الأول من الأمم الفاتحة إلا بمحمد « ﷺ » .

الساسة المؤمنون بالقومية بطرح جديد « للتوحد العربى » يقوم على أسس موضوعية من المصالح المشتركة ، ويضع صيغة جديدة تقوم على « التنسيق وتوحيد المواقف وتحقيق صور ممكنة من التكامل » بدلا من الصيغة الرومانسية « للوحدة الاندماجية » التى تجاوزتها – ولو مؤقتا – ظروف الزمان والمكان .. وأولى بالدعاة الى الإسلام أن يوجهوا جهودهم الى ترشيد حركة « الصحوة الإسلامية » .. واستشراف مهامها الجديدة فى المستقبل القريب والبعيد .. والى تصفية القضايا المنهجية المعلقة فى سمائها حتى تكون حركتها تقدما ، ويكون نموها رحمة .. وحتى ينال دعاتها رضا الله والناس وعلى الله قصد السبيل .

نظرة إلى مستقبل العرب والمسلمين*

تحريك العقول وتحرير الارادات شعاران رئيسيان فى معركة العرب والمسلمين للتواصل مع مستقبلهم وصنعه بصورة أفضل .

فهل واقع الحال يعطى دفعا تفاؤليا فى هذا المجال ؟

الفارق بين التخطيط .. واستشراف آفاق المستقبل ان التخطيط تدبير لأحوال الحاضر والمستقبل القريب ... وان استشراف آفاق المستقبل محاولة لتصور أوضاع المستقبل البعيد بقصد التهيؤ لاستقبالها والتعامل معها .. هذا الفارق فى عمق الامتداد الزمنى الذى يشغل به الجهد الانسانى فى الحالتين هو الذى يستدعى – بالضرورة والمنطق – نتيجتين هامتين :

الأولى : ان كلا من التخطيط ، واستشراف المستقبل ، فى جزء منهما رصد لعناصر الحاضر والمستقبل القريب .. وفى الجزء الآخر تدخل بالجهد المنظم لتحريك تلك العناصر واستثمارها ، سعيا لتحقيق اهداف معينة .. ولكن نصيب التخطيط من التدخل لتحريك تلك العناصر وتوجيهها أوفى من نصيب النظر فى المستقبل .

الثانية : ان المخطط يتعامل أساسا مع واقع قائم وعناصر حاضرة تخضع للرصد والقياس من حيث طبيعتها وحجمها واتجاه حركتها .. أما الذى يستشرف آفاق المستقبل فإن عناصر الواقع لاتكون الا جزءا محدودا نسبيا من اجزاء مهمته ويبقى للخيال وللتقدير نصيب كبير فى تصور « المتغيرات الجديدة » وتصور التطورات المحتملة فى حجم عناصر « الواقع المقبل » واتجاه حركتها ، وتفاعلها فيما بينها ، ومن المؤكد ـ رغم ما تقدم ـ ان التقدم العلمى فى وسائل الرصد والقياس ، والسرعة

---

* العربى العدد ٣١٤ يناير – كانون الثانى ١٩٨٥ م .

الهائلة التى تتم بها كثير من التغيرات فى بنية المجتمعات الإنسانية نتيجة الكشوف العلمية المتلاحقة .. قد جعل استشراف آفاق المستقبل أقرب إلى «التقدير العلمى» منه إلى التنبؤ والرجم بالظنون و«التخمين العشوائى» الذى يدخل كله فى باب الخيال .

كما جعل هذا الاستشراف بالنسبة لنا – نحن العرب والمسلمين – أكثر ضرورة وإلحاحا ، مادمنا نعيش وسط شعوب تدخلنا فى حسابها .. وتحاول تحديد مكاننا على خريطة مستقبلها ، وتسعى فوق ذلك الى تحديد هذا المكان تحديدا يناسب تخطيطها هى ، ويحقق مصالحها وحدها ..

وفى ضوء هذا الفهم لطبيعة كل من التخطيط ، والنظر فى آفاق المستقبل .. لانملك إلا أن نتساءل عن مستقبل العرب والمسلمين .. بادئين بأننا نتحدث عن العرب والمسلمين .. ولنا فى قضية العلاقة بينهما موقفان متكاملان ..

العروبة والإسلام :

أولهما .. أننا ندرك من خلال النظرة التاريخية .. والتأمل الثقافى .. والواقع المعيش لجماهير العرب والمسلمين ، مقدار العلاقة الوثيقة بين العروبة والإسلام .. ونرفض لذلك كل محاولة لطرح العلاقة بينهما فى صورة خيار حتمى ، أو ثنائية تقوم على التناقض والتضاد . وتلك قضية قد فرغنا منها على المستويين التاريخى والموضوعى .. ولذلك – أيضا – نرى ان كثيرا من آفاق المستقبل الذى ينتظر الأمة العربية ، ينتظر كذلك أمة المسلمين ..

والثانى .. ان التطابق – مع ذلك – غير كامل بين العروبة والإسلام .. فدوائرهما التاريخية والجغرافية متداخلة وليست متطابقة .. وفوق ذلك فإن عناصر الواقع العربى التى لابد أن يتخذها المخطط ومن يستشرف آفاق المستقبل على السواء .. اساسا يبنى عليه تصوره لذلك المستقبل .. تظل متميزة – فى جزء منها – عن عناصر الواقع الإسلامى التى تصلح اساسا للبحث فى مستقبل أمة الإسلام .

ولما كان من المستحيل فى دراسة خاطفة موجزة ان يستقصى أى باحث فرد كل عناصر الواقع ومكوناته ، وأن يحملها معه ومعها كل علاقاتها الداخلية ، وما تحمله من عناصر الحياة أو الفناء واتجاهات الحركة وسرعتها .. فقد يكون من حقنا

ان نكتفى بالتوقف عند عدد من الظواهر الكبرى والعناصر الاساسية فى كل من [الواقع العربى] و[الواقع الإسلامى] .. وأن نعرض مانتصوره من أمر حركتها وهى تنتقل من « الآن » إلى « مستقبل الزمان » .

إن الواقع العربى حين نرتفع عن كثير من تفاصيله وجزئياته تنتظمه ظواهر ثلاث نتصور انها سوف تحدد الى مدى بعيد صورة مستقبله .. وهذه الظواهر هى :

١ - خطر فوات « الفرصة التاريخية العظيمة » التى صاحبت تدفق النفط من آباره الغنية فى الأرض العربية ، واشتداد الطلب عليه ، وتحكم منظمة الأوبك فى أسعاره بما منح الوطن العربى فرصة العمر لإقامة مشروع تنموى قومى تتخطى به أمة العرب حاجز التخلف .. وتؤمن عن طريقه مستقبلها الاقتصادى عن طريق انتاج ماتستهلكه ، وتصدير بعض فوائضه ، وتشييد « بنية اساسية » من العمران ، تقوم عليها « بنية أساسية » ثانية من العلاقة الاجتماعية العادلة والمستقرة ، وبنية اساسية ثقافية ، تصفى بها الأمية ، وتتوطن الثقافة العربية فى أرض العرب أولا .. ثم تنطلق لتؤدى دورا انسانيا من خلال قيمها « الحافظة » لنوعية الحياة ولعلاقات انسانية قائمة على اداء العدل ، وتقديم الواجب على الحق ، والايثار على النفس ، واشاعة الرحمة والتسامح ورعاية الضعفاء . واستقراء الواقع العربى يكشف عن أن هذا المشروع « التنموى » القومى لم يتحقق .. وان فرصة العمر التى حملها القدر لأمة العرب توشك ان تنفلت من أيديهم .. نعم .. لقد عمرت أموال النفط مدنا وقرى وبوادى كثيرة .. وأتخمت كثيرا من الأسواق العربية بآلاف من السلع الاستهلاكية التى لايشبع طالبها .. ولكن الصناعة لم تتوطن .. والانتاج لم تثبت قواعده .. والاداة الرئيسية « للاقلاع الحضارى » وهى اتقان لغة « القوانين الطبيعية والاجتماعية .. ومسايرة النهضة العلمية منهجا ومضمونا .. لاتزال غائبة عن اكثر الأقطار العربية » ..

٢ - تفكك أواصر الرابطة العربية ، أو الجامعة العربية ، بصورها المختلفة ، وتعثر المحاولات الوحدوية المختلفة ، وتراجع المد القومى فى صوره العملية .. حتى لم تبق منه إلا صيحات متحمسين، وهتافات حالمين يكذبها الواقع المر كل يوم مائة مرة .. حتى لقد صار التناقض بين بعض الاشكال والطقوس الوحدوية القائمة وبين الواقع المعاش لأمة العرب مأساة فى صورة ملهاة .. فمع وجود الجامعة العربية مبنى ونظاما ومؤسسات .. يقتتل العرب بالسلاح وبالكلمة وبالمال .. ولايكاد السلاح ينطلق

من خندق عربى إلا إلى خندق عربى آخر .. وألوان القطيعة والخصومة وتبادل العدوان بين الأقطار والاحزاب العربية واقع يعلو صوته فوق همس الهامسين بآمال الوحدة وبالدفاع المستبسل عن « القومية » ولاأريد هنا أن انكأ جروحا أو أن أشارك فى وأد مابقى من أمل .. وإنما اتساءل فى مرارة عن مآل الاتهامات المتبادلة يوميا – وبغير انقطاع – بالخيانة والارتداد والتنكر لكل ماهو قومى ووحدوى وعروبى .. واتساءل فى النهاية عما آلت اليه القضية التى يدور حولها أكبر جانب من الاختلاف والاقتتال والتخاصم والقطيعة .. واعنى قضية فلسطين التى احتلت ، وهُجِّر اهلها ولايزالون يطاردون ؟ .. عاما بعد عام وحلقة بعد حلقة ..

٣ – وإلى جانب تفكك أواصر الرابطة العربية .. وبسبب هذا التفكك بدأت نذر خطيرة تتجمع فى الأفق .. معلنة تهديد استقلال الأمة العربية فى صميمه .. فأساطيل الدول الكبرى تجوب البحرين الأبيض والأحمر .. محملة بقوات هائلة مستعدة دائما لأداء ادوار داخل « المنطقة العربية » لحساب تلك الدول الكبرى .. ولم يعد الذى يهدد الاستقلال العربى عدوان عسكرى أو سياسى يفرض به النفوذ الغربى أو الشرقى على أجزاء من أرض العرب فحسب ، وإنما صار كثير من العرب الذين تغطيهم جميعا « عباءة » العروبة .. ويرتفع فوق رءوسهم شعار « الوحدة العربية » يتسابقون – كل بطريقته – للدخول الطوعى فى دائرة نفوذ هذه القوة أو تلك ، ولطلب الحماية منها فى مواجهة اخطار داخلية أو خارجية حقيقية أو موهومة .. دفاعا عما يرونه مصالح الجماهير العربية أحيانا ، ودفاعا عما يرونه مصالح الانظمة العربية فى أكثر الأحيان .. وهكذا أصبح خطر التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية خطرا حقيقيا قائما ، إحدى قدميه تطل من أرض الواقع .. والأخرى توشك أن تستقر على أرض المستقبل القريب ..

ان ثبات هذه العناصر الثلاثة من عناصر الواقع العربى القائم وتحركها بعد ذلك لتكون جزءا من مكونات المستقبل هما الفرض الذى تشهد له أكثر الشواهد .. فضلا عن انه الفرض الذى تتحرك لتحقيقه قوى عديدة خارج الوطن العربى .. وفى مقدمتها دولة « إسرائيل » المستقرة على الأرض العربية .. والتى تهيىء نفسها لمستقبل تتحول فيه إلى القوة العسكرية والاقتصادية الأولى صاحبة القول النافذ فى « المنطقة » كلها ..

نعم .. قد تكون هذه صورة قاتمة .. متشائمة .. ولكن هل يرى أحد – بعين

الحقيقة لابعين الخيال والامنية – ان فى الواقع العربى من اسباب التفاؤل ما يستبعد اركان هذا التصور لآفاق المستقبل العربى .. ؟ ؟

ويبقى .. ان العنصر « الغائب » عن هذا التحليل هو عنصر الارادة العربية الفاعلة .. التى تملك – وحدها – أن تقطع الطريق على امتداد عناصر « الضعف العربى القائم » أى آفاق المستقبل ، قريبة وبعيدة .. ولكن الأمر حين يتصل « بإرادة التغيير » عند شعب من الشعوب ، فإنه لايجوز ان يدخل دائرة الرصد والحساب .. إلا بعد أن يدخل فى دائرة الاستشارة والتحريك والفعل .. وقد يكون من مداخل هذه الاستشارة التى من اجلها نكتب مانكتب ، أن نطيل جميعا التأمل فى المساق الطبيعى الذى يوصل اليه نمو عناصر الضعف التى استعرضناها .. وان نتخيل لأنفسنا مستقبلا .. تضيع فيه من أحلامنا بعد أن تضيع من واقعنا فرص النمو والرخاء .. وفرص التجمع والتوحد .. وفرص الاستقلال وتقرير المصير .. وبغير تحريك هذا الفرع النبيل من مستقبل واقع على الحدود بين المجهول والمعلوم .. فسنظل – نحن العرب – نفخر بتراث لا فضل لجيلنا فيه ..

ونتحدث عن قضايا كبيرة لم نحرك لعلاجها ساكنا ولامتحركا .. وننادى بوحدة .. تضحك الشعوب ملء اشداقها حين تسمع صياحنا بها .. ثم ترى من ورائه حروبا أهلية وغارات يشنها العربى على العربى .. ونتحدث عن مستقبل عربى حيث لامستقبل لمن لايعملون ! ..

ماذا عن مستقبل المسلمين ؟

إذا بدأنا استشرافنا لمستقبل المسلمين برصد العناصر الرئيسية فى واقعهم لبدا لنا – على الفور – كثير من الظواهر التى صادفناها ونحن نستقرىء واقع العرب .. فرقة وشتات .. وطلب للأمن فى جوار الأقوياء من غير العرب وغير المسلمين .. وتناقص مطرد لفرص اللحاق بالآخرين .. مع دأب واصرار على مواصلة الحديث عن الأمجاد القديمة .. واجترار لقصة فضل المسلمين على سائر الناس .. وتصلب وتشدد لاحدود لهما فى توكيد « تميز المسلمين » واختلافهم عن سائر الناس والشعوب .. ولم لا .. أليسوا : خير أمة أخرجت للناس ؟

ولكننا نستطيع – فى غير حاجة إلى بحث طويل – أن نضيف إلى تلك العناصر

كلها عنصرين بارزين : أولهما .. أننا – نحن المسلمين – لم نحسم بعد عددا من القضايا الأساسية فى بنياننا الفكرى والوجدانى .. وعلى رأسها قضية القضايا فى تاريخها الطويل .. وهى كيفية وصل القديم بالجديد .. وادخال العصر على التراث أو التراث على العصر .. والاهتداء الى صبغة سوية هادئة .. يستقيم فيها المسلم على أمر الله .. فى سماحة ويسر .. دون أن يدفع لهذه الاستقامة ثمنا يقتطعه – من تواصله مع الناس .. وحسن استقباله لثمرات العقل والتجربة من مستحدثات الزمان . وحقه فى الاستمتاع بما حوله من نعم الحياة وخيراتها « وزينة الله التى أخرج لعباده الطيبات من الرزق .. » ولا أبالغ أو أجاوز الحقيقة إذا قلت إن وجه الحياة الإسلامية لايزال مكدودا مرهقا مشدودا كالوتر ، مليئا بآثار الفصام والتمزق والعصاب .. لم يفرغ بعد من هذه المعركة القائمة فى عقله ووجدانه بين « الدين » و« الدنيا » – وبين « التراث والعصر » وبين « العقل والنقل » .. إلى آخر هذه الثنائيات التى استغرقت عمره – أجيالا بعد أجيال – واستهلكت طاقته .. ثم تركت خيرة شبابه موزعين بين اليأس والرجاء .. وتركت ملايين المسلمين – كذلك – موزعين بين الفزع من الإسلام والفزع عليه .

إن هذه الحيرة الإسلامية العامة تعبر عن نفسها تعبيرا صريحا فى عدد كبير من القضايا المبدئية والعملية .. حسبنا أن نشير – مجرد اشارة – إلى عدد منها :

أ – علاقة المسلمين بغير المسلمين .. ومدى « الخصوصية » التى تميز المسلمين عن غيرهم .. كما تميز الإسلام كله عن سائر محتويات التاريخ الانسانى ..

ب : قضية الثوابت والمتغيرات .. فى نظام الإسلام السياسى والاجتماعى والاقتصادى .. ومنهج الاهتداء إلى تلك الثوابت والمتغيرات .. ودور كل من النصوص والعقل فى ذلك كله .

ج : مسئولية « الصفوة » أو « الطليعة » ، أو رواد الاصلاح باسم الإسلام عن تغيير أوضاع المجتمع .. وحدود تلك المسئولية ، وأثرها فى تحديد علاقة أولئك المصلحين الدعاة بجماهير الناس أولا .. ثم بالحكم ثانيا ..

د : قضية نظام الحكم السياسى ، ومتى يكون اسلاميا ومتى لايكون – ومتى تكون القوانين هى الأخرى ، اسلامية .. ومتى لاتكون ؟

الصحوة :

العنصر الثانى : أن الواقع الإسلامى يشهد موجة متصاعدة من « التوجه للنهضة الإسلامية » تلف العالم الإسلامى كله من أرض المغرب العربى غربا إلى أندونسيا وماليزيا فى أقصى المشرق ، وهى موجة توجه لفهم الموقف الإسلامى من الحياة وبناء مجتمعات اسلامية على أساس من هذا الموقف .. ثم ترجمة هذا الموقف إلى أنظمة ومؤسسات وقواعد سلوك اجتماعى .. وتشريعات .. وهى الموجة التى سماها أكثر مؤرخيها ، وأكثر المشاركين فيها موجة « الصحوة الإسلامية » .

غير ان الاهتمام بهذه الصحوة قد اتخذ مسارا شاذا وغريبا ، إذ اندفع البعض الى التخوف الشديد منها .. واعتبارها قوة جذب إلى الوراء .. بما تحمله بعض تياراتها وروافدها ، من ميل شديد إلى المحافظة ، واشفاق يبلغ درجة الفزع من كل جديد كما اندفع البعض إلى الدفاع عنها فى حماس المجاهدين الذين يستعجلون الشهادة .. ويعتبرون كل مخالف لهم حليفا لقوى الشر المتآمرة على « صحوة المسلمين » جديرا بأن يناصبوه العداوة ، وأن يدخلوا معه فى قتال « حتى الفناء » .

أما العناصر التى يشترك فيها واقع المسلمين مع واقع العرب ، فإن امتدادها إلى المستقبل جدير بأن يحمل معه العواقب والأخطار التى عرضنا لها من قبل .

وأما العناصر الخاصة بالإسلام والمسلمين فإنها – فيما نرى – تضع مستقبل المسلمين على مفترق طريقين ..

فإذا استمرت الحيرة القائمة حول القضايا المعلقة ، وتحولت إلى « حيرة متوطنة متجددة » فإن المستقبل لايمكن أن يحمل للمسلمين إلا مزيدا من التراجع ومزيدا من الضعف والعزلة والجمود .. ولاينبغى أن يعتمد المسلمون فى انهاء هذه الحيرة على عنصر « الزمن » وحده .. ذلك أن المشاكل الفكرية والسلوكية لاتحل نفسها بنفسها .. وتاريخ المسلمين زاخر بعشرات من القضايا التى امتد « تعليقها » فى الفكر الإسلامى مئات عديدة من السنين ، رغم كثرة ما قيل وماكتب حولها ..

وأما موجة التوجه للنهضة والانبعاث ، فإنها – فيما نرى – تحمل بعض عناصر الفناء ، كما تحمل بعض عناصر النمو والبقاء .

١ – فالدعوة إلى العزلة عن بقية أجزاء المجتمع ، وعن تيار الحضارة العالمية .. والميل إلى التشديد والغلو .. والوقوف الجامد عند حرفية النصوص ، وتجاهل مقاصد الشريعة وجوهر العقيدة ووظائف الآداب والشعائر ، والعجز عن التمييز بين الجوهر والشكل ، وبين المعنى والمبنى ، وبين الأمور الأساسية والأمور العارضة .. والانزلاق السريع إلى مواجهات تصادمية مع « الآخرين » .. كل هذه – فيما نرى – مخاطر تهدد موجة الانبعاث بالذبول أو بالفناء .. وتجعل هذه النهاية مسألة وقت قد يطول أو يقصر .. وفى اعتقادنا أن الخائفين من « الإسلام » كمنافس حضارى ، ومن المسلمين كقوة مؤثرة فى الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية ... يعملون – بوعى وتدبير ، أو باندفاع تلقائى ، لدفع هذه الظواهر السلبية إلى أقصى مداها ضمانا لتصفية « الانبعاث الإسلامى » بفعل أصحابه وعثراتهم المتكررة ، واستعجالهم لصدامات ومواجهات ليسوا أهلا لها ولاقادرين عليها .. وانعزالهم عن التيار العريض لجماهير المسلمين ، الذين لاتستطيع قلة من المصلحين والدعاة – مهما بلغ تنظيمها وتصحيحها – أن تستغنى عن تأييدهم ومشاركتهم ..

٢ – ولكن موجة الانبعاث الإسلامى تستمد الفرصة الحقيقية للنمو المستقبلى من عاملين رئيسيين :

العامل الأول :

إن هناك تيارا إسلاميا داخل المسار العريض لموجة البعث الإسلامى ، يحمل خصائص مناقضة لتلك التى استعرضناها .. ذلك أن موجة الغلو والتشدد والمبالغة فى التفسير الحرفى للنصوص قد نبهت أفرادا وجماعات إلى ضرورة ترشيد موجة النهضة الإسلامية .. فقامت على امتداد العالم الإسلامى جماعات قليلة العدد ، ليس بينها إلى الآن تنسيق ولاتعارف .. ولكنها – فيما نرى – تعبر عن تطلعات ملايين المسلمين .. كما انها – فوق ذلك – أكثر اتساقا مع حركة التاريخ ، وأوفى قدرة على تلبية الحاجات الحقيقية للجماهير .. لن يتسع المقام لاستعراض خصائص ذلك الرافد من روافد « التيار الإسلامى » وإنما حسبنا أن نشير إلى الخصائص الأربع التالية :

١ – النظرة الوظيفية للإسلام ، باعتبار مبادئه واحكامه محققة لمصالح الناس وليست مجرد نصوص مقطوعة الصلة بأهداف المجتمع الانسانى ..

٢ – النظرة الانسانية العامة .. التى تتمثل فى الوعى بوحدة النوع الانسانى وبخصائص التمييز التى تجمع « الشعوب والقبائل » على اختلاف اجناسها وعقائدها .. وذلك فى مقابل الموقف الانعزالى المرتاب تجاه « الآخرين » ، والذى يمثله التيار المتجه – فى تقديرنا – نحو التراجع والزوال ..

٣ – الوعى الكامل بسنة التطور وحركة الحياة .. وادراك ضخامة « الجهد » العلمى والتنظيمى الذى لابد أن يبذل حتى توضع المبادىء الإسلامية فى صياغات واشكال وأساليب تناسب أطوار الحركة التاريخية . وهذا الوعى هو نقيض الرؤية « الثبوتية » التى تضع الإسلام والمسلمين خارج مسار التاريخ ..

٤ – الوعى بتفاوت « التوجيهات الدينية » فى المرتبة ودرجة الالتزام والتسليم بأن العمل الاجتماعى يحتاج – بالضرورة – إلى ترتيب الأولويات .. والتعامل مع الواقع على اساس مراعاة هذا الترتيب . فى دعوة الناس .. وفى تنظيم مراحل الهدم والبناء التى لابد أن تقوم عليها حركات التغيير والاصلاح .

أما العامل الثانى الذى يفتح أبوابا للرجاء فى مستقبل المسلمين .. فجوهره أن مسار التطور الاجتماعى (بمعناه الأوسع) يشهد احساسا متزايدا بالحاجة الموضوعية إلى مجموعة القيم أو المبادىء التى تشكل « العمود المحورى » للتصور الإسلامى وللتنظيم الإسلامى على السواء .. ويبدو الأمر لنا – من سطور تاريخى بعيد الغور – كما لو كان الإسلام قد ادخر هذا الزمن الطويل .. على امتداد عصور كانت البشرية مع حاجتها الاصيلة اليه ، مستطيعة مع ذلك أن تدبر اكثر أمورها متكئة على الغرائز الانسانية ، وعلى ثمرات الجهد البشرى فى مجالات الفلسفة والاخلاق والقانون .

ولكن « الانفجارات » السلوكية التى حملتها معها الثورات العلمية والصناعية المتعاقبة .. قد وصلت بالمسار الانسانى فيما نرى – إلى نقطة تشتد فيها الحاجة الموضوعية إلى الإسلام .. ولهذا نشتد فى رفض مقولات المنكفئين على الماضى وحده والداخلين فى خصومة مع المستقبل والمشتغلين نتيجة ذلك كله – بالبحث فى اشراط الساعة ، المتوقعين قيامها بين يوم وآخر .. ذلك انهم فى غفلة يأسهم يفرون من المعركة الحقيقية التى ادخروا لها .. معركة المساهمة فى ترشيد حركة المجتمعات الانسانية وهى تواجه – كل يوم – أمواجا من التغيرات تترك الحليم حيران ..

وتوشك أن تصيب الجيل كله « بدوار الحركة السريعة » الناتجة من انهيار الحدود بين الحاضر والمستقبل ..

وبعد ..

فهذه محاولة لاستشراف مستقبل العرب والمسلمين فى ضوء رصد الظواهر الكبرى فى حاضرهم .. وهى محاولة تقوم على مجموعة من الفروض لانستطيع هنا أن نقيم الدليل على صحتها ، وفى مقدمتها فرض استمرار عناصر الواقع الخارج عن دنيا العرب والمسلمين بأحجامها القائمة ، وباتجاه حركتها الذى نعرفه ونراه ..

والخاتمة التى نختتم بها هذه المحاولة الأولية هى ترديد ماقررناه من قبل من أن الحاضر لاينتقل بحالته الى المستقبل ، وان حركة عناصره لاتحكمها القوانين الكونية المستقلة عن ارادة الانسان فحسب ، وإنما تتحكم فيها كذلك ارداة التغيير التى يوجهها عقل الانسان .. ذلك ان هذه الارادة جزء من نظام الكون ، وحركتها ناموس من نواميسه ..

نحن إذن – عربا ومسلمين – نحتاج أول مانحتاج إلى تحريك عقولنا وتحرير ارداتنا . حتى نكون من بين من يصنعون المستقبل ، ولانكون جزءا من « مادته » الساكنة التى تحركها إرادة الآخرين .

العمل الإسلامى
ومسألة ترتيب الأولويّات*

من أعقد المشاكل التى تواجه حركات التغيير الاجتماعى تحديد نقطة البداية فى هذا التغيير ، وترتيب الأولويات فى برامج الاصلاح ، ذلك أن الزعماء والمصلحين يبدأون مسيرتهم فى أكثر الأحيان وهم يحملون فكرة أو عقيدة أو مذهبا فى الإصلاح ، يطرحونه على الناس ، ويدعونهم إلى اعتناقه والالتفاف حوله ، مرجئين حديث البرامج العملية ، وترتيب الخطوات المتعاقبة للحركة إلى مراحل تالية من مراحل عملهم السياسى والاجتماعى .

الواقع الاجتماعى لا يلتزم دائما بتقديرات القادة والزعماء ، وقد يفاجئهم بالتفاف الناس حولهم ، واستجابتهم لدعوتهم ، واجتماعهم حول قيادتهم ، فإذا بهذه الجموع تسأل – فى استعجال – هانحن قد جئنا ، ولبينا ، فماذا نفعل الآن ؟ وإذا بالأتباع والخصوم – على السواء – يطالبون بتحديد مراحل الحركة ، وأولويات العمل والقيادات ما تزال – بعد – تبحث عن أطراف الخيوط ، وتجتهد فى تمييز مايحتاج إلى العمل السريع ، ومايحتمل الإرجاء والانتظار ، وإذا طال بها أمد هذا البحث أو عجز اجتهادها عن تقديم الجواب فإن جماهير المؤيدين والأتباع لا تجد مفرا من أن تمارس هى ذلك كله على مسئوليتها ، وتجتهد فيه بحسب مزاجها ، وبمقدار نصيبها من المعرفة والحكمة ، وماتتمتع به من حنكة وبصيرة وفهم لأصول العمل الاجتماعى ، وهى فى اجتهادها هذا تتعرض للخطأ والصواب ، كما تتعرض لتفاوت النقد واختلاف الآراء ، فإذا بها تستظل بمبدأ واحد ، وترفع راية منهج واحد فى الإصلاح ، ومع ذلك تتنازع أمرها بينها ، وتتفرق بها سبل الحركة وزوايا النظر إلى الأولويات .

---

* العربى العدد ٣٤٢ ـ مايو ١٩٨٧ م

والحركات الاصلاحية التى تسعى إلى بناء النهضة على أساس إسلامى ليست مستثناة من هذه الظاهرة ، ولا هى معفاة من مخاطرها ومحاذيرها ، بل لعل مشكلتها فى ترتيب أولويات العمل أن تكون أشد وأكبر ، ذلك أن ترتيب الأولويات فى إطار عمل إسلامى تتنازعه اعتبارات مختلفة ، وتتوزعه معايير عديدة ، فهو ليس قائما على تقدير الأهم والمهم من حيث المصلحة الاجتماعية العامة فحسب ، وإنما يتداخل فى تحديده عنصران متميزان :

أولهما : ترتيب القيم فى إطار التصور الاعتقادى الشامل الذى يقوم عليه الإسلام وهو ترتيب قد يتفق وقد لا يتفق مع الترتيب القائم على رعاية المصلحة الاجتماعية كما يقررها الناس .

العنصر الثانى : ملاحظة درجة الثبوت « وقطعية » المصدر الذى يستند إليه الحكم محل البحث ، فما ثبت بدليل قطعى يكون أوفر نصيبا من الطلب والالحاح فى برامج الاصلاح ، بينما تتراخى فى الترتيب أمور أخرى إذا لم يحمل دليل ثبوتها درجة اليقين التى تحملها نصوص أخرى ربما كانت تعالج أمورا أقل أهمية ، أو أقل اتصالا بالمصلحة الاجتماعية الظاهرة .

ولا نحب بهذا الحديث أن نزيد مسألة ترتيب الأولويات تعقيدا وصعوبة أمام العاملين تحت لواء حركة النهضة الإسلامية ، وإنما لابد أن نذكرهم ونسلم معهم كذلك بأن عليهم فى سعيهم لترتيب أولويات العمل أن يلاحظوا حقيقتين كبيرتين :

الأولى : أنهم لا يستطيعون أن يغفلوا الواقع الاجتماعى الذى يعملون فى إطاره وأن يضعوا لحركتهم أولويات خاصة بها ، منعزلة تماما عن حاجات الناس فى الأزمنة المختلفة والأمكنة المختلفة ، مستندين فى هذا المنهج إلى أن الإسلام حاكم لا محكوم وأن على الناس أن يعيدوا ترتيب حياتهم على أساس « الأولويات » الإسلامية ، كما يحددها له أولئك المصلحون والدعاة ، (ذلك أن رعاية المصلحة أصل إسلامى ثابت ، والسياسة الشرعية كما يقول ابن قيم الجوزية قسم من الشريعة ، أى جزء من أجزائها ، وليس قسيما لها ، ولا بديلا عنها ، وهى – كما يعرضها ابن عقيل –

فعل مايكون الناس معه أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ..) .

الثانية : أنهم لا يستطيعون - مع ذلك - ترك الأمر كله « للواقع الاجتماعى » يحدد لهم أولويات عملهم على أساس المنفعة الاجتماعية وحدها ، ذلك أن كل ترتيب لأولويات المنافع الاجتماعية لابد أن يحمل فى ثناياه رؤية معينة ، تعكس قيما محددة والاستسلام الكامل للواقع الاجتماعى يعنى التخلى عن الدور الأساسى فى توجيه المجتمع .

كذلك لا تستطيع الحركات الإسلامية أن تتخلى عن ممارسة اجتهاد متجدد لتحديد أولويات عملها ، فى ضوء الواقع الذى يتجدد ويتغير كثير من عناصره ولهذا يغدو التواصل مع المجتمع ، وفهم قوانين حركته ، والتفاعل المستمر مع قواه المختلفة شرطا ضروريا لممارسة الاجتهاد فى ترتيب الأولويات ، بغيره يتعرض العمل الإسلامى لمخاطر الحركة ضد تيار التاريخ ، ولاحتمالات الخطأ الفادح فى رصد مشاكل المجتمع ، وتحديد المصالح الحقيقية لأفراده وفئاته مجتمعين ومتفرقين .

مداخل متعددة

وفى ضوء التسليم بهذه الحقائق ، وفى ضوء استقراء الواقع الاجتماعى والسياسى للعرب والمسلمين نستطيع أن نقدم اجتهادا جديدا لأولويات العمل الإسلامى المعاصر ، مقررين أن على رأس هذه الأولويات أمورا ثلاثة ، كل ماعداها يأتى بعدها فى سلم الأولويات .

الأولوية الأولى : المشاركة مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى فى دفع أخطار التبعية السياسية والاقتصادية عن العرب والمسلمين .

ووضع هذا الأمر فى المرتبة الأولى من سلم الأولويات يرجع إلى أسباب عديدة منها أنه لا قيمة - اليوم - لجهد يبذل فى إصلاح المسار الداخلى للمجتمع إذا كان كيانه كله يتعرض للخضوع والتبعية لقوى دولية كبرى ، وهو نوع من التبعية جديد فى صورته ، فريد فى حجمه ، مخيف مفزع فى آثاره ونتائجه ، ولا يجوز - بحال - قياسه على صور الاستعمار القديم أو الجديد حيث كانت الدول المستعمرة (بفتح الميم) تحتفظ بكيانها الداخلى فى أكثر الأحيان ، وتظل تنتظر لحظة تاريخية مواتية يتخلص فيها الشعب من مستعمريه ، ويستأنف مسيرته من جديد .

أما التبعية الجديدة فإن مداخلها متعددة ، أولها الضعف العسكرى للدول العربية والإسلامية ، واتجاه كثير منها إلى طلب الحماية من الدول الكبرى فى وجه أخطار أقلها حقيقى ، وأكثرها مصطنع وموهوم ، وثانيها الاعتماد – شبه الكامل – على عدد محدود من الدول الكبرى فى تزويد الشعوب العربية والمسلمة بالجانب الأكبر من غذائها وكسائها ودوائها ، وهو اعتماد متصاعد ، يحمل فى ثناياه أسباب استمراره واستقراره كصورة ثابتة للعلاقات بين الدول الدائنة والدول المدينة ، وهى صورة من شأنها وضع استقلال الدول المدينة – بجوانبه المختلفة – تحت رحمة الدول الدائنة ومن شأنه – كذلك – تصاعد حجم التبعية مع زيادة حجم المديونية ، وانتقالها من ميدان إلى ميدان ، ومعنى هذا أن الدول الدائنة المتبوعة سوف يكون لها – بالضرورة – قول ورأى فى أخطر الشئون الداخلية للدول التابعة وأدقها ، ومن هنا يغدو مصير حركات النهضة والانبعاث ، وتحديد المصادر الأساسية لتلك النهضة داخلا بدوره فى دائرة نفوذ الدولة المتبوعة ، متأثرا برغبتها ، وأهداف سياستها – ولهذا تغدو مشاركة الحركة الإسلامية لقوى المجتمع الأخرى فى دفع أخطار تلك التبعية جديرة بموقع الصدارة بين أولويات العمل الإسلامى ، وهى مشاركة من شأنها – فوق ذلك – أن تبنى جسورا عديدة مع تلك القوى ، وأن تفتح أمام الحركة الإسلامية أبوابا للمشاركة فى سائر ميادين العمل الاجتماعى ، غير منعزلة ولا مقطوعة عن التيار الرئيسى لحركة المجتمع .

تشخيص أزمة الانسان المعاصر

الأولوية الثانية : لفت الأنظار إلى مايحمله الإسلام لانسان هذا العصر من وسائل فعالة ومجدية فى علاج الآثار الجانبية المسيئة للثورة العلمية والتقنية : وتلك – فى الحقيقة – مهمة شديدة الطموح ، بالغة الصعوبة ، كما أنها مقيدة بشروط عديدة وإلا كان الحديث عنها أحلاما فى اليقظة ، وإسرافا فى الخيال والتمنى .

والمدخل لفهم هذه الأولوية مدخل ثلاثى :

أ : فهو يقتضى أولا تحريك الوعى لحقيقة « العالمية » فى ظواهر هذا العصر ذلك أن دوائر الولاء والانتماء الوطنى والاقليمى والقومى لم تعد قادرة على فرض نفسها على أشد الظواهر المعاصرة خطورة وتأثيرا على الحياة المادية والمعنوية للناس فلقد قضى

الأمر ، وتحول العالم إلى « قرية واحدة صغيرة » ، نتيجة للثورات العلمية والتقنية ، خصوصا فى مجال الحركة والانتقال ، ومجال تبادل المعلومات والاتصال . إن أخطر الأوبئة الجديدة لم تعد تعرف حدود الأوطان والقوميات ، كما أن أخطار التلوث بالاشعاعات الذرية وبالكائنات الدقيقة العضوية لم تعد – هى أيضا – تحترم حقائق التاريخ أو الجغرافيا ، بل إن المشروعات الاقتصادية الكبرى قد صارت – هى أيضا – متعددة الجنسيات ، مخترقة لحدود القوميات ، حتى الارهاب والعنف المنظم وضعت فى أيدى أصحابهما وسائل تدبير وتدمير حولتهما – أيضا – إلى ظاهرة عالمية . ومن هنا يحتاج « المسلم المعاصر » إلى أن يعترف بهذه « العالمية » الجديدة ، وألا يقيم بين نفسه وبين العالم نفس العلاقة المعقدة التى أقامها بينه وبين الغرب أزمانا طويلة تردد خلالها بين الرفض الكامل والقبول غير المشروط ، فاقدا – فى الحالتين – قدرته على النظر الموضوعى ، والانتقاء الواعى الذى لا تتدخل فيه الهواجس والمخاوف ، كما لا تتدخل فيه مشاعر نقص الثقة والاحساس بالضعف .

ب : وهو يقتضى بعد ذلك تشخيص أزمة الانسان المعاصر ، وهو تشخيص لم يعد المسلمون وغيرهم يختلفون فيه كثيرا ، وخلاصته أن إطلاق قوى العقل ونشاطها الهائل فى ميادين السيطرة على المادة وتسخيرها لمنفعة الانسان قد صنع حضارة « شيئية » ، بدلا من « الحضارة الانسانية » ، فأصبح الانسان المعاصر يجد أنه – أو هكذا يظن – فى حيازة ألوان وأعداء لا آخر لها من الأشياء ، وتراجعت – تدريجيا – حرارة علاقته بالآخرين من الناس ، وترتب على ذلك انتشار سعار المادية والأنانية ، وانتشار ألوان المنافسات الوحشية على حيازة الثروة ، وزادت معها العلاقات الانسانية فتورا وبرودة وضعفا ، وعلى سطح هذه الحضارة « الشيئية » طفحت الجريمة واستشرى العنف الفردى والجماعى ، وأصبحت الانسانية ذات يوم لتكتشف أنها قد استغرقها الموضوع على حساب الذات ، وتراجع عن ساحتها الأنس الحقيقى الذى يستمده الانسان الفرد من علاقته الحميمة مع سائر الناس .

ج : ولا يمكن أن يكون للمسلمين إسهام حقيقى مبدع وفعال فى علاج هذه الآثار الجانبية المدمرة إلا إذا جددوا فهمهم للاسلام ، وتجاوزت أبصارهم وبصائرهم حدود التفسيرات التى فرضتها ظروف لم تكن تحمل ما يحمله هذا العصر من تحديات

هائلة ، تعترض مسيرة الانسان من وراء كل الحدود – (حدود اختلاف الألسنة والألوان والمعتقدات) .

أبعـاد الفهـم

والفهم الذى نتحدث عنه تتجلى فيه الخصائص التالية :

١ – أنه فهم إنسانى ، يرتفع بالعقل والوجدان معا فوق حواجز اللون واللسان والانتماء القومى ، ويرى فى البشرية أمة واحدة ، يخاطبها الوحى ، وتحتاج فى مسيرتها إلى هداية الحق .

٢ – أنه فهم يتحرر من الالتصاق بالماضى وحده – ويتوجه إلى الحاضر والمستقبل ، ويرى عظمة الاسلام الحقيقية فى انعتاقه من نسبية الزمن ، وفى تجدد وتعدد الصيغ الاصلاحية التى يقدمها لمواجهة عالم متحرك دائم التجدد والتغير .

٣ – أنه فهم مدرك لوظيفة الانسان على هذه الأرض ، وهى وظيفة تبدأ بالبناء والتعمير ، وتتوج بالهداية وإشاعة الحق والعدل ، فلا مكان – بعد اليوم – فى معسكر المسلمين للعاجزين والهاربين من الحياة – ولا مكان فيه كذلك للذين استعبدتهم زينة الحياة ، وشغلتهم عوارض الطريق عن دورهم الرائد الذى اصطفاهم له الله خلفاء فى أرضه ، وحملة لأمانته ، ودعاة إلى الخير وإلى الرحمة التى جاء بها رسله والتى أنزلها فى كتبه .

٤ – أنه فهم مستوعب لحقائق التأثير والتأثر فى دنيا الناس يعرف أن الناس لا تأخذ بالحكمة ولا تقبل بالنصيحة من الضعفاء والعاجزين ، وأن المسلمين – لذلك – لا يستطيعون أن يكونوا هداة لغيرهم ، إلا إذا صلح أمرهم بينهم ، ولذلك فإن التعجيل بالنهضة الداخلية للمسلمين هو تعجيل – فى الوقت ذاته – بأداء المسلمين لدورهم المنتظر فى رد البشرية إلى التوازن الذى ضاع بين مطالب « المادة » فى الانسان ومطالب الروح فيه ، وبين دواعى الاثرة والأنانية وتوكيد الذات ، ودواعى الايثار والعطاء والعفو وتقديم الفضل للآخرين .

نماذج التمزق

الأولوية الثالثة : جمع شمل المسلمين ، وتصفية المعارك الداخلية بين روافد التيار الاسلامى .

ونحن هنا لا نخلط بين التمزق الذى نخشى عواقبه وبين التعدد فى الآراء والأفكار الذى هو سنة من سنن الله فى خلقه ، والتمزق الذى نريد « للعمل الاسلامى » أن يتخطاه تمزق مزدوج :

أ - فهو تمزق على مستوى الأقطار والدول والأنظمة .

ب - وتمزق على مستوى روافد التيار الاسلامى التى تلتقى على ساحة الاصلاح ولا تستطيع - مع ذلك - أن توحد صفوفها ، أو أن تجتمع على مواقف ، أو أن تضم جهدا مبذولا إلى جهد ، ووجه الخطر فى التمزق الذى تغشانا - نحن المسلمين سحابته السوداء القاتمة أنه تجاوز دائرة الاجتهاد والنظر ، واقتحم مجال العمل ، ووضع العاملين للاسلام فى هذا العصر على طرق متقاطعة متنافرة ، يهدر بعضهم جهد بعض ، ويحول - لو استطاع - دون نجاحها ، وأنه - فوق ذلك - يتم فى غياب منهج معقول للاختلاف ، يحفظ به الود ، وتصان به مشاعر الانتماء المتبادل ، وينسق به الجهد المبذول قل أو كثر .

إن استمرار هذا التمزق على مستوى الحركات الاسلامية لا يغلق الباب فى وجه كل أمل مشروع فى مستقبل المسلمين فحسب ، وإنما هو يضع الآخرين فى حيرة لا آخر لها إزاء التيار الاسلامى بكل روافده ، إذ كيف يتأتى لأحد أن يعرف الحقيقة وسط هذا المهرجان الصاخب الذى يتبادل فيه الجميع الاتهامات ، ويصر فيه كل أحد على أنه وحده يحمل الحقيقة كاملة ، وأن الصورة التى يعرضها هى وحدها الصورة الصحيحة للاسلام ؟

شـــروط النهضـــة

ويخرجنا من هذا الضياع أمران :

١ - أن يستوعب الجيل المعاصر من المسلمين حجم الأخطار القادمة ، فإنها طوفان لا عاصم معه من أمر الله « إلا من رحم » ، وأن يستوعبوا - كذلك -

: استحالة استقلال قطر مسلم واحد بدفع هذه الاخطار عن نفسه وعن سائر
ين .

– ان يعلم الجيل كله أن اختلاف الرأى سنة من سنن الله فى الناس ، وأن
ين الأوائل الذين بعث فيهم رسول الله (ص) قد اختلفوا فيما بينهم ، وقد
ـ الصحابة واختلف التابعون واختلف من جاء بعدهم ، وأن القضية اليوم
ـ ألا نختلف ، وإنما هى أن نتعاون على الخير حتى حين نختلف .

لى أن هذا التعاون يطرح سؤالا بالغ الأهمية ، ولابد له من جواب ، وهو هل
يع روافد التيار الاسلامى المتعددة والمختلفة فيما بينها أن ترتفع فوق حزازات
ا من خلاف ، وأن تتجاوز ذلك كله ، استشعارا لحجم الأخطار القادمة أم
لأمر يحتاج إلى تسويات وتصفيات ، ترتفع فوق عبارات المجاملة ، والتستر على
كل فى مواجهة الآخرين ؟

لك سؤال تصعب الاجابة عنه ، ولكننا نقول لروافد الحركة الاسلامية إن التاريخ
توقف حتى تسوى خلافاتها ، وإن الجماهير التى أقبلت على روافد تلك الحركة
ها حدود ولسعة صدرها آخر وأن التعاون بينها مايزال ممكنا وميسورا إذا ميزت
ظاهر خلافاتها بين الأمور العارضة التى تحتمل الاتفاق والاختلاف ، والأمور
اسية التى لا يجوز الخلاف حولها ، ولو فعلت ذلك لقربت مسافة الخلف بينها
حت للتعاون أبوابا ، هى عينها أسباب القوة وأسباب النهضة .

ولقائل بعد ذلك كله أن يقول :

وأين – فى سلم الأولويات – قضية تربية الجيل المسلم ، وقضية القيم الغائبة من
: المسلمين المعاصرين كقيم العدل والحرية واحترام العقل ؟ وجوابنا أن ذلك كله
ل فى أولويات العمل فى الجبهة الداخلية للحركات الاسلامية ، ولكن هذه الجبهة
خلية تقف اليوم كلها على مفترق طرق ، وعلى شفا جرف ، والأولويات التى
تنا عنها هى أولويات تفرضها « العالمية » الجديدة ، كما تفرضها ضرورات خروج
كات الاسلامية من عزلتها ، واغترابها عن العالم من حولها ، وهو الخروج الذى
ل فى طياته بوارق الأمل للحركات الاسلامية ، وللمسلمين ، وللدنيا كلها . *

ؤمن : لا يضيع فى الكون .. وإنما يضيع الكون فى المؤمن .

الخائفون من الإسلام والخائفون عليه

على امتداد العالم الإسلامى من مشرقه الأدنى إلى مغربه الأقصى حوار ساخن حول ظاهرة واحدة أوشكت أن تحجب كل ماعداها من قضايا العرب وهموم المسلمين .. ظاهرة ينظر إليها البعض بعين القبول والرضا فيسمونها المد الإسلامى أحيانا .. ويطلقون عليها وصف الصحوة الإسلامية تارة أخرى .. وينظر اليها آخرون بعين السخط والبغضاء والقلق فيسمونها « التطرف الدينى » أو يطلقون عليها وصف الإرهاب الدينى ويرون فيها نذيرا بشر مستطير وخطر داهم يتهدد العباد والبلاد ..

ولو أن أطراف هذا الحوار الدائر التزموا جميعا بأدب الحديث وموضوعيته وأداروه بينهم فى سماحة نفس وعفة لسان وقلم .. واتبعوا فيه منهج العلم المتحرر المرتفع فوق المصالح الذاتية والمواقف العارضة .. لو انهم فعلوا ذلك لقلنا إن هذا الحوار لا يمكن إلا أن يكون باب خير وبشيرا بين يدى إصلاح ورشد .. ولكن الذى نراه من حولنا غير ذلك فقد تحول الحوار إلى مبارزات كلامية تصطك فيها الاقلام ويعلو صريرها من فرط الهياج والتوتر .. وتتهدج فيها الأصوات من شدة الانفعال والتأثر وتتداخل فيها أخلاط من الموضوعات وأشتات من القضايا .. ليسأل المرء نفسه بعد ذلك كله أيصلح هذا اللون من الحوار مدخلا لمواجهة الأزمة وعلاج المشكلة أم أنه – وقد شابته هذه الآفات – قد صار مظهرا من مظاهر الأزمة وجزءا من أجزاء المشكلة ..

وأغرب من ذلك كله وأشد إثارة للحيرة .. أن كثيرا من المتحاورين لا يفصحون أبدا عما يريدون .. ولا يعلنون عن حقيقة مواقفهم ، والخنادق التى يتخندقون فيها .. وإنما يتخفون وراء أقنعة يلبسونها .. وحجب للتمويه يستترون وراءها وبذلك تشتد الحيرة بالقارئين والسامعين ، ويختلط الأمر على المؤيدين والمعارضين .. ولا تتقدم القضية قيد أنملة بهذه الأكداس من الصفحات التى تسجل وقائع تلك المبارزات

وتلك الآلاف من الساعات والأيام التى تضيع على الأمة كلها وهى مشغولة بهذه المبارزات الكلامية عن كثير من قضاياها الحقيقية والمصيرية ..

● تعالوا ننزع الأقنعة

وهذه السطور محاولة لنزع الأقنعة عن وجوه أطراف الحوار وتحديد المواقف الحقيقية لكل منهم .. وتحرير موضوع الخلاف الحاصل بينهم ... ومعرفة الأسباب الحقيقة لهذا الخلاف .. وتنحية الحجج والأسباب غير الحقيقية التى يسوقها المتحاورون تعمية وتمويها .. حتى تخلص لنا صورة صادقة وحقيقية وبسيطة لجوهر هذا الخلاف الدائر حول ظاهرة « المد الإسلامى الجديد » .. ولقد أدت بنا متابعة السيل المنهمر من الكتابات حول هذا الموضوع فى صحفنا ومجالسنا وندواتنا إلى أن موقفين متميزين يضمان أكثر المشاركين فى الحوار الدائر .. الموقف الأول موقف الذين ساء ظنهم بأكثر روافد التيار الإسلامى الذى يرونه من حولهم .. واطلعوا من أمرها على مايجدون فيه نذيرا بما يوشك أن يفعله ممثلو تلك الروافد إذا آل أمر الناس اليهم ، وصار لهم الحل والعقد فى أمور المجتمع وتنظيمه .. واستقرت بين أيديهم مقاليد السياسة وصولجان الحكم .. وزمام القول فيما يجوز وما لا يجوز .. وأكثر المنتمين إلى هذا الموقف يعلنون أنهم مع الإسلام فى صفائه الأصيل ، ونقاوته الأولى ، وسماحته التى لا ينكرها إلا جاحد أو مكابر .. ولكن أين السبيل إلى ذلك كله ..؟ والإسلام فى نهاية الأمر ليس إلا دعوة ورسالة يحملها رجال أمثالنا .. يصيبون ويخطئون .. ويحسنون ويسيئون وبهم تعرف الدنيا الإسلام ، ومن خلالهم تتعامل معه .. فإذا كانت الفكرة الغالبة بين ممثلى روافد التيار الإسلامى والمتحدثين باسمه تخطىء وتسىء وتجور وتظلم .. فتلك هى الحقيقة الاجتماعية الوحيدة التى يتعامل معها الناس .. أما المبادىء المطلقة ، والقيم الكاملة والمثل الصالحة فإنها تظل نماذج للخير يهتدى بها الناس وتتجه اليها الأجيال .. يقتربون منها أحيانا ويبتعدون عنها أكثر الأحيان .. ومن الدقة فى تحديد مخاوف هذا الفريق أن نفرق بين موقفين متميزين يفصل بينهما خيط دقيق ، الأول موقف الذين يسيئون الظن بروافد الحركة الإسلامية .. وينتبهون إلى مايحمله امتداد نفوذها وتأثيرها من أخطار دون أن يكون لهم موقف معادٍ للإسلام أو منكر له .. والآخر موقف الذين لهم موقف سابق ورؤية

قديمة ، وعداء مستحكم للإسلام وللأديان كلها .. وهذا الفريق الأخير يمارس حيلة قبيحة ماكرة حين يزج بنفسه وسط أفراد الفريق الأول .. ويستخرج من أعماق نفسه كل ما انطوت عليه من كراهية للدين والمتدينين .. وللاسلام بروافده كلها .. ثم ويسقط ذلك كله على « القضية الماثلة » وهى قضية الممارسات الخاطئة لجماعات وتنظيمات ترفع لواء الإسلام وتصيح بشعاراته .. إن الخطر الحقيقى فى هذا التمويه لا يتمثل فى كذبه وتستره .. وإنما يتمثل فى اختلاف الأهداف بين الفريقين .. فالذين يعبرون عن مخاوفهم واشفاقهم من سوء فهم بعض المنتمين للجماعات الإسلامية .. وسوء تصرفهم .. وفساد اسلوبهم .. يفعلون ذلك من موقع إسلامى ، وموقف اصلاحى ورغبة صادقة فى الترشيد .. لذلك فإنهم ينتقدون بحساب يحذرون وينبهون بمقدار ومعيار .. وقد يذكرون الفضائل والمزايا جنبا إلى جنب مع المثالب والنقائص والعيوب .. أما الذين يكتبون ويتكلمون من خندق الرفض المطلق للإسلام أو للأديان فى عمومها .. فإن هدفهم هو اجتثاث « التدين » من جذوره .. والقضاء على التوجه الإسلامى وكل توجه دينى بغض النظر عن ممارسات أتباعه .. لذلك فإنهم يسرفون ويبالغون ويجسمون الأخطار .. ويبخسون الناس حقهم .. وقد يتنكرون لمبادىء فى العمل وأساليب فى الحركة نادوا بها وزعموا أنهم ملتزمون بها .. إن كل وسيلة عندهم جائزة ومقبولة مادامت تصل بهم فى النهاية إلى إخلاء الساحة من هذا الصوت الإسلامى الذى يكرهونه ، ويتمنون زواله وتغص بذكره حلوقهم إننا لا نكتب هذه السطور لنعلن رأيا فى هؤلاء الرافضين للإسلام جملة وتفصيلا .. فتلك قضية أخرى .. ولها مقام غير هذا المقام .. أما الذى يحتاج إلى مناقشة هادئة فهو المخاوف المشروعة التى يبديها المشفقون من أخطاء بعض الدعاة وتجاوزات كثير من الشباب الذين يتحركون بين الناس باسم الإسلام ودعوته ، والذين يملأون حياتنا العامة بنداءاتهم لتطبيق الشريعة ، وتصحيح العقيدة « وأسلمة المجتمع » ..

• تعطيل دور العقل •

إن هذه المخاوف ترجع إلى أمور أربعة :

أولا : الاتجاه إلى اجترار الماضى واستعادة تجاربه الأولى ، والذهول عن حقائق الحاضر وتغيرات المستقبل ..

ولهذا الخوف مايبرره .. ذلك أن كثيرا من المنتمين لروافد التيار الإسلامى المعاصر .. يرون فى « ماضى الأمة » عصر الصفاء الأول والنقاء المطهر من أوشاب الحضارات المغايرة كما يرون فى « الالتزام بهذا الماضى » ضمانا وأمانا فى مواجهة محاولات « الغزو الثقافى » التى تتعرض لها الشعوب فى مراحل ضعفها .. وهذا الاتجاه الى الماضى والانحصار فيه يوصف أحيانا بالسلفية ويوصف أحيانا بالتقليد ، ويوصف فى جوانبه السياسية والاجتماعية بالرجعية ..

ثانيا : الاتجاه إلى التمسك بحرفية النصوص ، وتعطيل دور العقل فى عملية تغيير المجتمع .. وهذا التخوف له - كذلك مايبرره ذلك أن كثيرا مما يكتبه دعاة بعض الجماعات الإسلامية يدور حول محور واحد مؤداه أن « الاتباع » هو المنهج الإسلامى الصحيح ، وأن الابتداع زيغ وضلال .. وأن طاعة الخالق تقتضى الوقوف عند النصوص وحدها ، وأن الدعوة إلى تحكيم العقل إما دعوة غير إسلامية ، أو دعوة فرق إسلامية كالمعتزلة خارجة فى منطق هذا الفريق عن المنهج السلفى الذى هو منهج أهل السنة والجماعة .. ولهذا وجدنا هذا الفريق يصب ألوانا من اللعنات على المعتزلة ومنهجهم وفكرهم كما ينظر بعين الريبة والشك إلى دعوات « العقليين » فى تاريخ الفكر الإسلامى من أمثال الأفغانى ومحمد عبده وكل من يتأثر بفكرهما .. ولهذا أيضا نجدا هذا الفريق يوجه جانبا كبيرا من وقته وجهده لمحاربة « التجديد » فى الفكر الإسلامى بحسبانه تعبيرا عن موقف مبتدع غير ملتزم ، متأثر بالضرورة بأفكار غير إسلامية ..

كذلك يجد هذا التخوف سندا وشاهدا فى الصورة التى يتصور بها كثير من الدعاة قضية « تطبيق الشريعة » فى المجتمع .. فالشريعة فى هذا التصور بناء جاهز مكتمل يستدعيه المجتمع فى لحظة تاريخية مواتية فيصلح أمره كله وتتراجع المفاسد كلها .. وذلك دون التفات للحقائق الاجتماعية التى تثيرها عملية « التطبيق » أى تطبيق النصوص على الواقع الاجتماعى ودون التفات لمتطلبات التطور الاجتماعى التى تقتضى من الفقه أن يتطور وأن يتجدد ليلاقى الحاجات المتجددة للجماعات المسلمة فى الأزمنة المختلفة والأمكنة المختلفة ..

● طاعة أولى الأمر

ثالثا : الاتجاه إلى إقامة حكم سياسى دينى أوتوقراطى .. يحكم فيه الحاكم بصفته الدينية ويستخدم فيه الأوامر الدينية بطاعة أولى الأمر ليقيم فى النهاية نظاماً استبداديا يطلق سلطات الحاكم ولا يعبأ بحقوق المحكوم ...

وهذا التخوف لا محل له فى شقه الأول وقد يكون له مايبرره فى شقه الآخر .. ذلك أن علماء المسلمين – من أهل السنة والجماعة قد أجمعوا قديما وحديثا على أن الخلافة ، وهى المصطلح المستخدم قديما لوصف نظام الحكم الإسلامى ، ليست نظاما دينيا يستمد الحاكم فيه سلطته من مصدر إلهى ، وإنما هى سلطة تستند إلى البيعة ، والبيعة عندهم عقد يقوم على الرضا ، وهو عين التصوير الذى صور به النظام الديمقراطى فى أوربا حين اعتبر العقد الاجتماعى أساسا وتفسيرا – نظريا أو تاريخيا – لشرعية السلطة السياسية ومعنى هذا أن الفكر السياسى الإسلامى لا يقدم للحاكم المسلم ذريعة دينية للاستبداد السياسى ، ولا يضفى على أعماله عصمة ولا قدسية .. ولا نحتاج هنا إلى ذكر الأمثلة المعروفة من مثل قول الخليفة الأول أبى بكر : « أطيعونى ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم » إذ هى شاهدة كلها على أن السلطة السياسية فى الإسلام سلطة مدنية ، وسلطة مقيدة وفرق هائل بين مسألة أساس شرعية السلطة وهو الرضا من المحكومين وطبيعة النظام القانونى السائد وهو الشريعة الإسلامية ذات المصدر الالهى (فى شق منها) .

أما التخوف الذى له مايبرره فهو أن الحماس الدينى والرغبة فى استعجال تطبيق الشريعة الإسلامية أو أسلمة المجتمع فى مظاهر حياته كلها . قد تغريان بعض ذوى النيات الحسنة بقبول استبداد الحاكم وظلمه لمخالفيه ، واستهانته بالشورى ، واعتدائه على الحقوق والحريات .. مادام يتجه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ويؤيد المنادين بهذا التطبيق .. والأمثلة من حولنا قريبة العهد وقريبة المكان على أن هذا التخوف له مايبرره .. وأن الحاجة ماسة وشديدة إلى التحذير من الوقوع فى هذا المنزلق .

رابعا : الاتجاه إلى العنف ، والاعتداء على المخالفين ، وإهدار حقوق غير المسلمين فى المجتمعات الإسلامية ..

ومع أن صدورنا قد أوشكت أن تضيق بالتحامل الشديد الذى بدا فى كتابات عدد غير قليل من كبار كتابنا والذى دفعهم إلى تعميم القول ، وإرساله على عواهنه والوصل بالمقدمات إلى نتائج لا تترتب عليها عقلا ومنطقا فى هذه القضية الاجتماعية والسياسية الدقيقة .. مما انتهى بكثيرين إلى تصور أن العنف ظاهرة إسلامية وأن الضيق بالمخالفين والتضييق عليهم مشكلة إسلامية . كذلك وأن إهدار حقوق غير المسلمين خطر ملازم للمد الإسلامى الذى يتعاظم يوما بعد يوم .. نقول مع ذلك إن ارتباط العنف ببعض الجماعات التى ترفع شعار العودة إلى الإسلام .. ارتباط لا يمكن إنكاره وإن كانت له أسبابه العديدة المعقدة .. وإذا كان العنف أمرا مستنكرا فى العقل فادح الضرر فى الواقع الاجتماعى .. فإنه حين يصدر عن جماعات ترفع لواء الإسلام وتصيح بشعاراته يغدو خطيئة كبيرة فى حق الناس .. وفى حق الإسلام الذى لا يعترف لأحد بالإسلام إلا « إذا سلم الناس من لسانه ويده » والذى حرص نبيه ﷺ على أن يعلم الدنيا فى آخر خطبة ألقاها فى حجة الوداع فى العام الذى قدم فيه على ربه فيقول : « أيها الناس إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا » والذى يقول كذلك أن « الرفق مادخل فى شىء إلا زانه ومانزع من شىء إلا شانه » أما حقوق غير المسلمين فإن التاريخ شاهد على أنها كانت على امتداد التاريخ الإسلامى – محل حفظ ورعاية .. وإن الافتئات عليها قد كان الاستثناء ولم يكن القاعدة .. على غير ماوقع فى تجارب أخرى لقيت فيها الفرق المختلفة – داخل الدين الواحد – ألوانا من الظلم والاضطهاد ليس هذا موضع الحديث عنهما ...

إن المخاوف التى عددنها مخاوف مشروعة يبررها مسلك كثيرين من المتحدثين باسم الإسلام والزاعمين أنهم دعاته ..

ولكن الأمر فى شأنها يحتاج إلى مزيد من التدقيق والضبط .. فأصحاب الممارسات الخاطئة التى تثير هذه المخاوف قد يكونون أعلى صوتا وأحد نبرة وأكثر إثارة للمتاعب وأسباب القلق .. ولكنهم يظلون هامشا صغيرا على جانبى تيار عريض له ممارساته المختلفة تماما عن كل ماتقدم .. وله من سماحة الإسلام ورفقه وعدله واعتداله نصيب كبير .. وأصحابه يملؤهم الإشفاق والأسى من ممارسات المغالين والمتشنجين وضيقى الصدور .. ويعز عليهم أن ينسب ذلك كله إلى الإسلام ...

ومن حق القارىء أن ندله على حقيقة مازالت غائبة عن كثيرين .. وهى أن الممارسات الخاطئة للروافد الهامشية المتطرفة قد ولدت مزيدا من اليقظة والوعى عند جماعات كبيرة من الدعاة والساسة والقائمين بالعمل الاجتماعى داخل التيار الإسلامى الإصلاحى ..ولذلك بدأت الساحة على امتدادها الذى أشرنا إليه فى صدر هذه السطور تمتلىء بجماعات من المثقفين والساسة المسلمين يرفعون أصواتهم كما لم يرفعوها من قبل معلنين براءة الإسلام من صور الغلو والتطرف التى ولدتها ظروف « الأزمة » فى المجتمعات الإسلامية .. والتى لا يمكن بحال أن تحسب على « الصحوة الإسلامية » كما يحلو لكثير من الكتاب والمحللين أن يحسبوها عليها .. كذلك نسجل أن عشرات الملايين من المسلمين وقد تطلعت نفوسهم إلى تفسير حى للإسلام ومبادئه يتجاوزون به النظرة التقليدية الدينية التى لا تزال ترددها بعض منابر الدعوة الحكومية أو الرسمية فى بعض بلاد المسلمين فإنهم مع ذلك يرفضون أن يمنحوا ثقتهم وتأييدهم للجماعات الهامشية التى تنزع السكينة والاستقرار والأمن من نسيج المجتمعات المسلمة ، وتزرع بذور الشقاق والتوتر والقلق داخل تلك المجتمعات وتصرفها عن كثير من قضاياها الكبرى والمصيرية إلى قضايا فرعية وجزئية تغيب عنها رؤية المصالح الحقيقية ، كما تغيب عنها رؤية الأحجام والأوزان النسبية لتلك المصالح ..

فلعل الذين يملؤهم الخوف والاشفاق من بعض الممارسات الخاطئة لفريق من المتحدثين باسم الإسلام والمنادين بتطبيق شرائعه .. أن يدخلوا هذه الحقائق فى حسابهم ، وأن يتذكروا أن الخيار الحقيقى المطروح هو العمل الدائب لترشيد التوجه الإسلامى ، برده إلى الأصول الأخلاقية الكبرى للاسلام فى عقيدته وشريعته وآدابه .. وهى أصول تقوم على الايمان بالله ورسوله والايمان بحرية الإنسان وكرامته .. وإشاعة روح الخير والبر والتعاون والمرحمة .. كما تقوم على أن العقل شريك فى معرفة الحق والاهتداء إلى الصواب والرشد .. وأن من لا عقل له فلا دين له .. ومن لا حرية له فلا تكليف عليه ..

ضحايا عصر الهزيمة

أما الخائفون على الإسلام .. فإنهم ضحايا الهزيمة الحضارية والسياسية والعسكرية التى تعرضت لها الأمة الإسلامية .. وهى هزيمة هددت الاستقلال الحضارى

للمسلمين فى وجوده كله .. وصاحبتها قفزات متعاقبة فى مجالات العلم والصناعة قفزتها الحضارة المنتصرة .. وبقى المسلمون - فى مكانهم - يستقبلون ثمرات تلك الثورة العلمية ولا يكادون يشاركون فى صنع شيء منها .. ثم جاءت الثورة فى مجال علوم الانتقال والاتصال .. فتهاوت الحواجز وسقطت الجسور .. والتقى الماء على أمر قد قدر .. فإذا بثقافات الآخرين تحل قريبا من دارنا .. وإذا ملايين المسلمين يوشكون أن يفقدوا معالمهم وسط طوفان الأفكار والنظم الوافدة الينا من كل فج عميق ..

وإذا هذا الجيل من الشباب يستولى عليه الخوف من الضياع وتطارده أشباح غزو جديد يقضى على مابقى للمسلمين من فرص الافاقة والانبعاث ، ويسلبهم « معالمهم » ويجعل منهم فى النهاية موالى تابعين لحضارات أخرى لا هوية لهم .. ولا تميز لحضارتهم ولا دور لهم فى سباق الأمم والشعوب .. ولا مكان لهم على خريطة المستقبل .. لذلك انتشرت بين الشباب روح غريبة من « المحافظة » على القديم والوقوف عنده والارتياب فى الجديد والشك فى دعاة التجديد .. ومد الجيل كله ساعديه يريد أن يحتضن الإسلام ليحميه ، ويتطلع إلى بناء سور حديدى كبير يقيم داخله بناءه الإسلامى المتميز والأصيل .. وكان طبيعيا أن تحمل هذه الروح المحافظة معها عددا من المواقف الابتعادية .. فى مقدمتها موقف الابتعاد عن الآخرين .. والتحرج من الأخذ عن الغير .. والاعتقاد بوجود مؤامرة مستمرة متصلة الحلقات على الإسلام والمسلمين ومداومة الحديث عن الغزو الثقافى وخطر الأفكار المستوردة .. ورفع شعارات « العودة » إلى الذات الحضارية ، وحماية الحضارة الإسلامية الوليدة من أوشاب الحضارات الغازية ...

وموضع الخلل والخطأ فى تصور وسلوك هؤلاء الخائفين على الإسلام أمور ثلاثة :

الأول : أن الفرض الأساسى الذى يقوم عليه تصورهم فرض خاطىء .. فهم يتصورون الإسلام كيانا ونظاما مختلفا عن كل ماعداه اختلافا مطلقا .. وينسون فى غمرة خوفهم على الإسلام .. أن الإسلام هو دين الأنبياء جميعا .. وأن الحنيفية كانت دين ابراهيم عليه السلام .. وأنه سبحانه شرع للناس من الدين ﴿ **ماوصّى به نوحا والذى أوحينا إليك ، وماوصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه** ﴾ كما ينسون أن المسلمين ناس من الناس وأن الإسلام ليس نتوءا ناشزا على تاريخ الإنسانية ومسار تطورها .. كما ينسون قوله ﷺ ترى الناس معادن

كمعادن الذهب والفضة خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام ..

وينسون أن النبى ﷺ شهد فى الجاهلية حلفا كريما هو حلف الفضول وأنه ﷺ قال فيه : « لقد شهدت فى دار ابن جدعان حلفا ما أحب أن لى به حمر النعم » وهكذا وزع - سبحانه - الحكمة والرشد على خلقه جميعا و لم يجعل على المسلمين حرجا فى البث عنها والأخذ بها أنى وجدوها .

الثانى : أن عزلة المسلمين عن غيرهم لم تعد أمرا ضروريا ولا جائزا ولا ممكنا ..

(أ) فهى ليست أمرا ضروريا لأن حضارة الإسلام قد ولدت ونمت وشبت عن الطوق وأفاءت على الانسانية عبر التاريخ خيرا كثيراً وعلما نافعا وقيما صالحة .. والزعم بأن الحضارة عند مولدها تحتاج إلى حضانة وحماية حتى تنمو وتشب ويشتد عودها ، هذا الزعم تعبير مجازى لا يثبت عند التحقيق .. فالحضارة تولد مرة واحدة ولا يتجدد مولدها مع تعاقب المد والجزر فى تاريخها .. وكما قال ﷺ : لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ..

فكذلك نقول : لا عزلة بعد انتشار الإسلام ونمو الحضارة الإسلامية ورشد العقل المسلم والضمير المسلم ولكنه جهاد وعمل موصول مع العاملين ، وفى موكب الانسانية الرحب الذى يتنافس فيه الناس وتتسابق الشعوب ..

(ب) والعزلة غير جائزة لأنها تحول دون أداء المسلمين دورهم التاريخى فى تعمير الكون وهداية الآخرين .. كما أنها تحرم المسلمين فرصتهم التاريخية فى الوعى بحركة الحياة من حولهم .. وبغير هذا الوعى يستحيل أن يكون للمسلمين مكان على خريطة المستقبل المملوءة بالناس والشعوب .

(جـ) والعزلة - بعد ذلك كله - لم تعد ممكنة بعد الثورات العلمية والصناعية المتتابعة ، وما أدت إليه من إسقاط حواجز الزمان والمكان .. فالشعوب اليوم كلها تعيش فى قرية واحدة .. ولم يعد لطلاب العزلة من سبيل إلى ممارسة هذه العزلة دون أن يقطعوا عن أنفسهم شرايين الحياة .. وهواء التنفس .. ونسمات الحياة الاجتماعية التى فطر الناس عليها ..

● الخوف من أشباح الغزاة

الثالث : أن فكرة « النقاء الحضارى » ورفض الأفكار المستوردة والعيش الدائم تحت ظلال الخوف من أشباح الغزاة .. ذلك كله موضع نظر كبير ..

ذلك أن أكثر الأفكار التى نعايشها أفكار مستوردة .. من مكان آخر أو من رمان آخر ... والفرض أن المسلمين أصحاب عقول وأن لهم فى اختيارهم من تجارب الآخرين وأفكارهم معيارا وميزانا .. وأين موضع الغرابة فى الاستئناس بتجارب الآخرين ، والنبى ﷺ يقول : الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق الناس بها .. وكيف ينسى هؤلاء الخائفون على الإسلام أن النبى ﷺ يوم الخندق قد استشار سلمان الفارسى وأخذ بنصيحته .. وأن تدوين الدواوين الذى بدأ فى عهد عمر بن الخطاب قد كان نظاما فارسيا ، وأن المسلمين لم يجدوا – فى عصور نهضتهم – حرجا ولا غضاضة فى أن يأخذوا من غيرهم وأن يأخذ غيرهم منهم .. لهذا يكون من الحماقة أن ينصب بعض الناس اليوم أنفسهم حماة للإسلام .. يرفضون – نيابة عنه – كل فكرة وافدة ولو كان فيها الخير للمسلمين .. ويحرمون أنفسهم وأهليهم فرص الصلاح والرشد إذا كان الذى يحقق لهم ذلك نظاما سبق إليه غيرهم من شعوب الأرض ..

وليذكر الخائفون على الإسلام أن الله سبحانه هو الذى أنزل الذكر وهو الذى يحفظه .. وأنه سبحانه هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .. فليس الإسلام – إذن – فى حاجة إلى وصاية أحد .. وحماية أحد .. ولا تحتاج شريعة الله إلى أن يستدرك عليها أحد من الأولين أو الآخرين .. ذلك أنها الحق الخالص والخير المحض .. وأنها تحكمها فى مدها وجزرها سنة الله الخالدة .. **﴿ كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث فى الأرض ﴾** .

وهكذا .. وبعد أن تنزع الأقنعة فى هذا الحوار الساخن تتبدى المخاوف على جانبى الحوار .. خوفاً من الإسلام أو خوفا عليه .. والحوار الحق لا يجوز أن تحركه المخاوف أو أن تتحكم فيه الهواجس .. وليت الخائفين من الإسلام يدركون أنه – لو تخلصوا من عقدتهم فى النظر إليه – أبر بهم وأرحم وأصلح لهم وأهدى مما يظنون ..

وليت الخائفين على الإسلام يدركون أن الله غالب على أمرهم وأن الله تعالى لم ينصبهم حفظة على دينه وإنما ابتعثهم دعاة وهداة ومصلحين .. وأمرهم أن يكون جدالهم بالتى هى أحسن .. وأن يدفعوا بالتى هى أحسن .. وأن يكونوا – بعد أن يتحرروا من هواجس الخوف على الإسلام ، رموزا حية لسماحة الإسلام ورفقه وعدله ورحمته ..

وليت الفريقين جميعا يثوبون إلى رشدهم ويلقون من أيديهم تلك الصواعق المحرقة التى يتقاذفونها بينهم ، فتسقط على الأمة كلها .. كأنها حجارة من سجيل ..

التميز فى الفكر الإسلامى المعاصر

منذ سجل المحللون والباحثون ظاهرة تعاظم موجة « المد الإسلامى » فى الفكر وفى الحياة السياسية والاجتماعية داخل الأقطار الإسلامية ، ومنذ شاع اصطلاح « الصحوة الإسلامية » للتعبير عن هذا المد ، كان المستشرقون والغربيون بصفة عامة ، أكثر الناس اهتماما بفهم هذه الظاهرة ، ورصد حركتها ، وتحليل محركاتها .. وكان طبيعيا أن يتم ذلك كله فى إطار رؤيتهم للمصالح الغربية فى « الوطن العربى والعالم الإسلامى » ولذلك وجهوا الجانب الأكبر من اهتمامهم إلى البحث عن الآثار السياسية لهذه الظاهرة الجديدة ، ومدى تأثيرها على استقلال المجتمعات العربية والمسلمة فى مواجهة النفوذ الغربى الذى استقر وثبت أقدامه فى حياة العرب والمسلمين ...

ولذلك ركز كثير من علمائهم وباحثيهم دراستهم « للصحوة الإسلامية » على ظاهرتين أساسيتين : هما ظاهرة توجه التيار الإسلامى الجديد إلى ممارسة دور سياسى متعاظم ، درسه هؤلاء الباحثون تحت عنوان « الإسلام السياسى » وظاهرة « العنف » الذى مارسه أفراد أو جماعات قليلة منتسبة إلى هذا التيار ، ومع ذلك صوره أولئك الباحثون على أنه قاسم مشترك ، وصفة ملازمة لكل الحركات ذات التوجه الإسلامى .. وليس فى هذا كله شىء من الغرابة .. وإنما الغرابة أن كثيرا من الدارسين لهذه الظاهرة من العرب والمسلمين قد ساروا على الطريق الذى رسمه الباحثون من غيرهم ، فصرفهم ذلك عن دراسة أمور أكثر أهمية وأكثر عمقا ، وأقرب اتصالا بمكان هذه الجماعات الإسلامية ، ودورها فى التيار العام لحركة اليقظة والانبعاث داخل المجتمعات العربية والإسلامية .. وفى مقدمة هذه الأمور تشخيص وتحليل المنطلقات والمكونات الفكرية لروافد هذا التيار الإسلامى الجديد ..

الاستقلال والنّدية

ولقد آن الأوان – فيما نرى – لتصحيح هذا التوجه ، وللتوقف الهادىء أمام بعض التصورات الفكرية ، والمواقف السلوكية التى تميز حركات التوجه الإسلامى المعاصرة .. ومناقشة ذلك كله فى موضوعية وصراحة وبروح نقدية تستهدف الإصلاح والتصويب عن طريق الحوار وتبادل الرأى ، بعيدا عن الهواجس والمخاوف الكثيرة التى ولدتها عند كثير من الباحثين من غير العرب و المسلمين رؤيتهم لمصالحهم كما زكاها انتماؤهم الثقافى والحضارى لحضارة مختلفة نريد – نحن العرب والمسلمين – أن نتحرر من الإنقياد لها ، وأن نحتفظ تجاهها بموقف الاستقلال والنّدية .

وفى مقدمة المنطلقات والمعالم الفكرية لتيار التوجه الإسلامى الجديد ، حرص واضح لا يخطئه الباحث على توكيد حد أقصى من التميز والتفرد للإسلام ونظمه ، ينفى عنه مشابهة أى عقيدة أخرى ، وأى حضارة أخرى ، وأى نظام غيره ، عرفه الناس قديما أو يعرفونه حديثا .. وإذا كان الحرص على تقرير « التميز » أمرا مشروعا تماما لتحقيق « ذاتية الأنا الحضارية » ، ولرسم حدودها داخل العقل والنفس جميعا ، ولوضع الخط الفاصل بين « الذات » وبين « الآخرين » ومنع ذوبان تلك الذات فى غيرها .. فإن الإسراف الشديد فى تقرير هذا « التميز » وتلك الخصوصية والإحساس بالضيق والرغبة الملحة فى الإنكار والرفض تجاه أى دعوى لتقرير المشابهة أو الاشتراك فى الرؤية النظرية والموقف العملى مع الآخرين .. هذا الإسراف الشديد – فيما نرى – يحتاج إلى مراجعة واستدراك من وجهة نظر تاريخية واجتماعية .. ووجهة نظر إسلامية خالصة من ناحية أخرى ..

ويستطيع الباحث أن يجد مظاهر هذا الحرص الشديد على توكيد الخصوصية فيما تعلنه الكتابات العديدة الممثلة لتيار الفكر والتوجه الإسلامى من أن نظام الإسلام فى المجال السياسى .. ليس هو الديمقراطية ولا هو مشتبه بها أو ملتق معها .. وأن نظامه الاقتصادى « ليس رأسماليا ولا اشتراكيا » .. وأن مذهبه فى نشاط الدولة ومؤسساتها ليس مذهبا فرديا ، ولا جماعيا .. وأنه حتى حين يلتقى فى هذه المجالات مع نظام آخر ، فهو لقاء عابر تعقبه مفارقة كاملة .. ويحكمه اختلاف أساسى .. وأن التشريع الإسلامى فى مجالاته كلها نظام متميز متفرد مختلف عن سائر النظم

القانونية التى عرفها الناس قديما وحديثا .. وأنه حتى حين تتماثل بعض أحكامه الجزئية مع أحكام شرائع أخرى ، فهو تماثل ظاهرى لأن « التصور الإسلامى » كله تصور متميز تماما ..

استــدراك

ونحن لا نجادل فى أن لكل حضارة إنسانية منطلقاتها الأساسية التى تميزها عن غيرها ، وأن لها « خصوصية » هى التى تجعل منها كيانا حضاريا له استقلاله عن سائر الحضارات ..

كذلك لا يغيب عن بالنا – ومانحسبه يغيب عن بال مسلم – أن الإسلام نظام متكامل يقوم على قاعدة أساسية ذات مصدر دينى ، هى قاعدة الإيمان بالنبى (ﷺ) الذى تلقى الوحى عن ربه ، وأن من الطبيعى أن ترتد أحكامه الجزئية وتفصيلات نظامه السياسى والاجتماعى إلى أصول التصور الكلى العام الذى جاء به الوحى .. عن الخالق سبحانه ، وعن الكون ، وعن الإنسان ، ووظيفته ومسئوليته ، ولكن الذى نستدرك عليه هنا ، ونراجع بعض الكتاب والدعاة فى شأنه ، هو المدى الذى يصلون إليه فى تقرير هذه الحقائق وترتيب النتائج عليها .. فنحن من ناحية لا نرى أنه يجوز لمسلم أن يذهل عن بعض الحقائق الكبرى الثابتة – بالعقل والنقل جميعا – التى تجعل « المسلمين » جزءا من التاريخ العام للإنسانية ، وتجعل سلوكهم كله جزءا من تيار السلوك الإنسانى ، تحكمه ذات السنن والضوابط التى تحكم الناس فى مسيرتهم عبرالتاريخ كله ..

ونحن من ناحية أخرى نرى بأسا شديدا وخطرا كبيرا فى هذا الاسترسال الذى لا يعرف الحدود فى تقرير الخصوصية وتوكيدها وذلك لخطأ وخطورة بعض النتائج العملية التى تترتب عليه فى النظر وفى السلوك جميعا ، وهى نتائج تعانى منها كثير من الجماعات المعبرة عن « التوجه الإسلامى » ، كما يعانى منها عامة المسلمين ، ونخشى أن يكون بعضها سببا فى عثرات كثيرة ، تحرم المجتمعات العربية والإسلامية من الثمرات الطيبة ، ومن الرشد والهداية اللذين جاء الإسلام كله طلبا لهما وسعيا لتحقيقهما .

وحدة الرسالات السماوية

١ – وأول مانذكر به – وإن كان معروفا ومسلما به أن الإسلام حريص كل الحرص على التذكير بوحدة الخالق ، ووحدة الإنسانية ، فالحق سبحانه قديم ، يقول تعالى ﴿ **أنما إلهكم إله واحد** ﴾ ويقول أيضا ﴿ **أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ماتعبدون من بعدى ، قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلها واحدا ، ونحن له مسلمون** ﴾ – وسور الشعراء والأنبياء وهود وغيرها من سور القرآن الكريم زاخرة بالآيات التى تؤكد وحدة الحق سبحانه ، ووحدة رسالته للناس ، ووحدة النبوات على تعاقبها واختلاف أزمانها .. يقول تعالى ﴿ **فقال ياقوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره** ﴾ . والنبى (ﷺ) يقول عن الأنبياء إنهم أبناء عَلاّت « أى أبناء أمهات شتى وأبوهم واحد » أى أن أصل رسالتهم واحد ، وهو (ﷺ) يذكر بوحدة الرسالات السماوية حين يعبر عن ذلك بأن مثله ومثل الأنبياء قبله كمثل رجل بنى بيتا فزينه وجمله إلا موضع لبنة فى زاوية من البناء .. « فأنا هذه اللبنة وأنا خاتم الأنبياء » .

أما وحدة الإنسانية فثابتة بالعقل والتاريخ والمشاهدة ، وثابتة بالنقل الذى لا يفتأ يذكر الناس بها حتى لا يشردوا ويتوقفوا عند عوارض اختلاف اللغات والأجناس . يقول تعالى ﴿ **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا** ﴾ ..

ومن هنا لا يجوز أن تغيب هذه الحقيقة عن عقل المسلم ووجدانه ، بل إن القرآن الكريم حين يتحدث عن إستخلاف الإنسان فى الأرض فهو يتحدث عن « الإنسان » بعمومه .. عند نقطة البدء فى تاريخه حيث يقول ﴿ **وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ، وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى** ﴾ – ثم يقول سبحانه ﴿ **ولقد كرمنا بنى آدم** ﴾ ويقول : ﴿ **لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم** ﴾ .

صفـات ممـتزجـة

٢ – إن الإسلام ، وإن كان في مصدره نظاما إلهيا أوحى به الله سبحانه إلى نبيه (ﷺ) فإن النبي (ﷺ) تمتزج فيه بشريته مع نبوته ، ﴿ **قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد** ﴾ – وهو (ﷺ) لا يفتأ يذكر الناس بهذا المعنى « إنما أنا بشر مثلكم وأنه يأتيني الخصوم ، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له .. » وكذلك المسلمون من بعد النبي (ﷺ) ناس من الناس ، وبشر من البشر يصيبون ويخطئون ، ويعدلون ويظلمون ، وهم – بما يتبعونه من الحق والهدى – شهداء على الناس ، يذكرون بآيات الله ، ويدعون إليه سبحانه على بصيرة ، ولكنهم لا سلطان لهم على أحد » ، ﴿ **فذكرٌ إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر** ﴾ – ولا يحق لهم – لذلك – أن يمنوا على الله إسلامهم : ﴿ **قل لا تمنوا عليّ إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان** ﴾ .

وتاريخهم بعد ذلك جزء من التاريخ العام للإنسانية ، وحياتهم خاضعة للسنن والنواميس التي تحكم الناس جميعا .. وهي ليست استثناء من تلك السنن ، إذا اجتهدوا وأخذوا بالأسباب وَصَلُوا وأدركوا غايتهم وارتفع شأنهم ، وإذا تقاعسوا وقعدوا وقصروا وتمنوا على الله الأماني ، وقالوا نحن خير أمة ، ثم لم يفعلوا شيئا ، تراجعوا وزال سلطانهم وهان أمرهم .. ولم ينفعهم مايرفعونه من شارات ورايات ، وإن حملت أقدس الأسماء وأرفع الأنساب ..

رسالة عالمية

٣ – إن المسلمين لهم رسالة إنسانية عالمية ، ودعوة الإسلام موجهة للناس كافة يقول تعالى : ﴿ **قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا** ﴾ – وهذه العالمية لا يصلح للدعوة إليها إلا من اتصل بالناس وأقام الجسور معهم ، ومد بينه وبينهم حبال المعرفة المتبادلة ، وأحسوا أنه منهم وأنهم منه .. أما الذي يتعالى على الناس ، ويظل يذكرهم صباح مساء بأنه مختلف عنهم شديد الاختلاف .. وألا صلة تجمعه بهم .. ولا أمر مشترك بينه وبينهم .. فأنى يستجيبون له .. وهو يضعهم بعيدا عنه

فى موقف الغربة .. والاختلاف .. وانقطاع الصلة ؟

٤ – إن الإسلام حين جاء لم يقطع صلة المسلمين بالدنيا التى حولهم ، ولا بالدنيا التى كانت قبلهم .. فهذا النبى (ﷺ) يقول لأصحابه : « الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ، خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الإسلام إذا فقهوا » .. – وهو (ﷺ) يتحدث بكل الرضا والثناء عن حلف شهده فى الجاهلية هو حلف الفضول .. لما انطوى عليه من تعاهد على الحق وتعاون على الخير .. وتقرير لمبدأ التكافل .. بل إن شعائر الإسلام وشرائعه لم تنفصل عن شعائر الناس قبل البعثة إلا حيث كان هذا الانفصال تصحيحا لعقيدة أو تصويبا لخطأ ، أو نفيا لضلال ، أو هدما لظلم ، أو درءا لمفسدة .. أما حيث أقام الناس – قبل الإسلام – الحق والعدل والمرحمة ، فقد أقر الإسلام كثيرا مما كان .. أو هذبه وشذبه ووضعه موضعه المناسب من البناء المتكامل الذى جاء به .. نعم أقام الإسلام صرحا هائلا من الأفكار والعقائد والنظم .. وذلك إسهامه الكبير فى تقدم الإنسانية ووضع أقدامها على طريق الحق .. ولكن هذا الإسهام قد تم دون قطيعة مطلقة مع الماضى ، أو خصومة – لا ضرورة لها – مع الحاضر الذى عليه الناس ..

التميز والخصوصية

ولقائل – بعد ذلك – أن يقول .. إن كان الأمر كذلك ، فأين خصوصية الإسلام وأين تميزه .. وأين « رسالة » المسلمين الذين جعلهم الله أمة وسطا ليكونوا شهداء على الناس ؟

والجواب واضح لا غموض فيه .. إن البشرية – بغير دين يهدى – تزل وتتعثر .. وتزيغ فى سهولة عن قيم الحق والخير والرحمة والإصلاح .. وتختلط فى مسيرتها نداءات العقول مع دواعى الأهواء .. وقد تندفع إلى مسارات أولها خير وآخرها شر عظيم .. أو ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله العذاب .. وقد تذكر فى مسارها أشياء وتنسى أشياء .. فجاء « الوحى » هاديا وعاصما .. وجاء النبى (ﷺ) هاديا ومبشرا ونذيرا ﴿ **فذكر إنما أنت مذكر** ﴾ ..

وحياة المسلمين لا تكون إسلامية ، بتحرى مخالفتها لكل ماعداها ، وانفرادها

بمسلك لا يسلكه غير أصحابها .. وإنما تكون هذه الحياة – وهى عادية فى جوهرها – حياة إسلامية بقدر ماتوجهها « قيم » الحق والعدل والرحمة وإصلاح ذات البين بين الناس ، « وقيم الإيثار والعطاء » والعفو .. فى إطار من سكينة النفس المطمئنة إلى قضاء الله .. الساعية بين الناس بأمره وهداه .. الصادرة فى ذلك كله عن إيمان به سبحانه ، وتوجه لمرضاته .. ﴿ **قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ...** ﴾ .

نعم .. إن الحضارات فى نشأتها تحتاج إلى مرحلة إعلان للمبادىء وتحديد للهوية ، وتشخيص لمعالم التميز والخصوصية .. ولكن هذه الحاجة تكون لها الأولوية عند مولد الحضارة ، أو انفصالها عن حضارة أخرى .. وفى هذه المرحلة الأولى يشتد الحرص على رموز التميز وشعائر الخصوصية .. ويحتاج الأمر إلى تعقب مظاهر « التشبه » بالغير ، حتى يكتمل مولد الحضارة الجديدة .. أما بعد أن تتحدد المعالم ، وترسخ أقدام الحضارة الجديدة فى الأرض .. وتحتل مكانها على خريطة الناس والشعوب .. فإن الحاجة إلى توكيد « الخصوصية » تقل ، إن كانت تبقى قائمة .. والدعوة إلى « التميز » تحتاج إلى أن توازنها دعوة أخرى إلى توكيد « العناصر المشتركة » التى تعين على التواصل .. وتفتح أمام دعاة الحضارة الجديدة عقول الناس وقلوبهم .. خصوصا إذا كانت دعوتها إنسانية وعالمية على ماهو الشأن فى دعوة الإسلام ..

معادلة صعبة

والمعادلة الصعبة التى يواجهها تيار « الفكر والحركة » الإسلامية أن المسلمين اليوم بحاجة إلى العمل فى اتجاهين ..

أ – فنحن – العرب والمسلمين – نتعرض لعلاقات ثقافية وحضارية وسياسية غير متكافئة بيننا وبين الدول الكبرى التى تنتمى إلى حضارات غير حضارتنا .. وهو مايتحدث عنه رجال الثقافة عادة تحت عنوان « الغزو الثقافى » ولهذا فنحن – ولا شك – نحتاج إلى أن نعتصم بذاتنا الحضارية وأن نتمسك بمعالمنا الفكرية والسلوكية .. وأن نتنبه إلى مخاطر « الذوبان » فى حضارة الآخرين ، حين ندخل

معهم مرحلة « الاختلاط » ونحن الجانب الضعيف الذى « يستقبل » التأثيرات الحضارية والثقافية ، ولا يكاد « يرسل » شيئا للآخرين .

ب – ونحن – من ناحية أخرى – نواجه عزلة حضارية ، بعد عصور طويلة من التخلف والاقتصار على الذات ، تراجع فيها إسهامنا فى حضارة العالم ، وقل فيها – إلى درجة الشح الشديد – عطاؤنا فى أكثر الميادين .. والحملة من حولنا شديدة على حضارتنا وأفكارنا وأسلوب حياتنا ، تصورنا على غير حقيقتنا ، وتريد أن تصرف الدنيا كلها عنا .. ولهذا فنحن نحتاج إلى دعوة وإلى إعلام كما نحتاج إلى مشاركة الدنيا من حولنا سعيها الدؤوب الذى تقفز به قفزات هائلة فى ميادين العلم وإدارة الحياة .. ولا يمكن أن يتم لنا شيء من ذلك إذا عاش جيلنا المعاصر فى عزلة نفسية وعقلية ، تحيط به الهواجس ، وتستولى عليه الوساوس والمخاوف .. ويدفعه الحرص على البقاء إلى رفض كل جديد ، ومحاربة كل وافد .. مخافة أن يكون عدوا فى ثياب صديق .. أو سما قاتلا فى وعاء غذاء أو دواء .. وحجتنا التى نلوذ بها فى ذلك ، أننا نقفل أبواب الشر ، ونسد ذرائع الفناء الحضارى ..

وهذا الأسلوب فى « مقاومة الغزو » لم يعد ممكنا ، ولم يعد صالحا ، فالحواجز بين الشعوب تتساقط وتتهاوى يوما بعد يوم .. والاتصال بين الحضارات حقيقة قائمة .. لهذا فإن الأسلوب الفعال والصحيح فى الدفاع عن الذات الحضارية ، لابد أن يقوم على تربية الجيل كله على الحركة فى الاتجاهين جميعا .. إتجاه معرفة « المعالم الذاتية » والتمسك بها .. واتجاه معرفة « الخصائص المشتركة » ، والنسب الإنسانى العام .. وتقبله .. والتعامل السوى مع « الغير » على أساس هذا النسب المشترك ..

الحق والواقع

إن الإلحاح المبالغ فيه على « الخصوصية والتميز » ليس – فيما نرى – مجرد موقف فكرى يحتمل المراجعة .. وإنما يكمن الخطر الحقيقى فى الآثار العملية التى تترتب عليه .. آثار ممارسة العزلة والاتهام المستمر للآخرين .. وحرمان « الغير » من أن يكون له مكان فى دنيا « المؤمنين » .. والتشديد على الأتباع والأنصار ليتركوا كل مظاهر « التشبه الحضارى » حتى ولو كانت تشبها فى خير ، واتباعا لحكمة ..

ولحاقا بموكب عدل وحق .. وكذلك تترتب عليه نتائج عملية شديدة الغرابة ، تنتهى ببعض الدعاة إلى أن يقدموا الإسلام للناس فى صورة ملؤها الغموض والخفاء .. قصاراها أن تؤكد أنه مختلف عن كل ما عداه .. متميز عن كل ما عرفه الناس .. أما خصائصه الموضوعية المحددة فتبقى غائمة باهتة لا حدود لها .. وينسى هؤلاء أن نفى المشابهة لا يجب إلا فى الحق سبحانه الذى ﴿ **ليس كمثله شىء** ﴾ .. أما الناس وثقافاتهم وحياتهم فنبقى مزيجا من الحق والواقع .. ومن القيم المثالية .. والأوضاع الاجتماعية المؤثرة .. لا ينقص ذلك من قدرها .. ولا ينال من خصوصيتها .

وليت الذين يملأهم الحرص على الإسلام ، والرغبة فى خدمة دينهم وثقافتهم يعرفون ذلك كله .. فلا يخرج الواحد منهم علينا ببحوث قد تبلغ آلاف الصفحات .. ليعلن فى حماس لا حدود له أن الإسلام « مختلف تماما » عن كل ما عرفنا ونعرف .. وأن من الإخلاص له والمحافظة على نقاوته وإثبات هذا التميز الذى لا حدود له ولا نهاية ..

إننا نتمنى عليهم أن يتواضعوا قليلا .. وينصفوا كثيرا .. ويتوقفوا عن الخوف الذى لا مبرر له على دين أنزله الله على رسوله ﴿ **بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله** ﴾ .. وليت الذين لا يتوقفون عن الحديث عن الصحوة الإسلامية .. حديث الخائف أو حديث المتربص .. أو حديث المتحمس المفتون .. ليت هؤلاء جميعا يتوجهون إلى دراسة المزيد من المواقف الفكرية والسلوكية لهذا التيار المتعاظم ، حتى يعينوا أصحابه على مزيد من الرشد .. ويعصموهم ويعصموا أنفسهم من عثرات قد نشترك جميعا فى تحمل مخاطرها الكبيرة .

خمسة معوّقات
تهدّد باغتيال المستقبل العربى*

منذ شهد الفكر القومى مده الكبير فى عالمنا العربى مع انتصاف هذا القرن العشرين والحديث لاينقطع عن الثقافة المشتركة التى تخلق الشعور بالانتماء المتبادل بين أبناء الأمة العربية .. وتجاوز الأمر مرحلة الحديث المرسل عن أهمية تلك الثقافة .. لتبدأ مرحلة أخرى – لاتزال قائمة – من العمل المنظم للمحافظة على « الهوية الثقافية » للأمة العربية .. ومن الجهود المتصلة للتعرف على التراث العربى والإسلامى ، وتوثيقه وتحقيقه ، ثم توظيفه لخدمة أهداف الأمة العربية فى اصلاح حاضرها وتدارك مافاتها ، وتحقيق انبعاث ثقافى تستأنف به عطاءها الموصول للحضارة الانسانية .

ولاأريد هنا أن اخوض فى تحديد المقصود بالثقافة ، أو تحديد المضامين الأساسية التى تنفرد بها الثقافة العربية .. والوسائل العملية للمحافظة على عناصر تميزها الذاتى ، والانطلاق بها فى عملية نمو عضوى تجدد به نفسها ، دون أن تتردى فى مأزق الجمود والانغلاق ، أو تنزلق الى الضياع والفناء فى « حضارة الآخرين » .. فلذلك كله – على اهميته الكبيرة – موضعه المناسب فى غير هذه الصفحات ..

وإنما الدعوى التى أدعيها ان مسيرتنا على هذا الطريق بشقيه ، تحديد الهوية والانطلاق على طريق مرسوم ، تواجه أزمة حقيقية .. وأن ظواهر هذه الأزمة تتمثل فى معوقات رئيسية تكاد تلازم منهجنا فى التفكير .. ولن يبلغ بى الطموح أن أتصدى – فى مقال واحد – للبحث عن أسباب نشأة هذه المعوقات .. ووسائل الخلاص منها .. وإنما حسبى أن أشير اليها فى صراحة ووضوح .. لعل فى هذه الاشارة مايحفز الى تسليط الأضواء عليها وادارة الحوار حولها ، وايجاد الحافز

---

* العربى العدد ٢٩٠ يناير – كانون الثانى ١٩٨٣ م .

للتخلص منها والوعى بالمشاكل – على أى حال – هو أول الخطا على طريق الخلاص منها ..

المعوق الأول .. تبسيط التجارب

ان كثيرا من مثقفينا ، والمتصدين لمناقشة حياتنا الثقافية ، واتخاذ المواقف فى أخطر جوانب حياتنا الحضارية يميلون ميلا جامحا إلى « تبسيط » التجارب الثقافية والحضارية .. لنا ولغيرنا .. ويتجهون الى تصور الحياة تصورا « مقولبا » جاهزا .. أو « مُعلبا » كما نقول .. فالتراث – على سبيل المثال – ينظر اليه ، عبر مكوناته المختلفة ، عبر امتداده الزمنى العميق .. كما لو كان « شيئا » واحدا ، أو « معطى » جاهزا .. موجودا هناك .. فى مكان ما .. وكل مايحتاجه منا هو أن « نكشف عنه الغطاء .. ، وننفض عنه الغبار كما يقول الكثيرون .. ثم نمد ايدينا « فنأخذه » أخذا .. أو نرفضه ، فننكره ونشيح بوجوهنا عنه ، ثم نبحث عن غيره .. ان من عجائب نظرتنا الى التراث أننا فى عملية « التعليب » هذه نسقط جميع الأبعاد التى من شأنها أن تزود تراثنا بمعناه الحقيقي وقيمته التاريخية أو المعاصرة .. اننا على سبيل المثال نستل منه حتى عنصر التتابع الزمنى الذى يؤكد فيه معنى التطور والنمو .. ففى وجداننا يعيش عمر بن الخطاب وعمر بن العزيز وطارق بن زياد وصلاح الدين جنبا إلى جنب كما لو كانوا ابناء جيل واحد وبلد واحد .. كما يعيش امرؤ القيس والمتنبى وشوقى وطه حسين بدورهم جنبا الى جنب ، لأن « التعليب » جردهم من زمانهم ومكانهم وظروفهم ، وحولهم إلى شخوص رمزية فى منظومة تراثية واحدة صنعها خيالنا التاريخى ..

وليس هذا الأسلوب مقصورا على التعامل مع « التراث » (كما يتصور البعض) ولاهو بالضرورة جزء من منهج « الرجوع » إلىَ الماضى وحده .. بل اننا كثيرا مانقف من حضارات الآخرين نفس الموقف ، فنحن نتحدث على سبيل المثال ، عن « الحضارة الغربية » كما لو كانت هى الأخرى كيانا واحدا معلبا .. نتجاهل فى تصورنا له ، اختلافات المكان .. وتنوع المكونات ، وامتداد الزمن وتعاقب عصوره .. ناسين على سبيل المثال أن الحضارة الغربية التى قدمت محاكم التفتيش وظلامات العصور الوسطى ، ووحشية حروب الإبادة ، ومظالم استعمار الشعوب

واستغلالها .. هى التى قدمت الموجات المتلاحقة من تيارات التنوير العقلى وضمانات حرية الانسان ، وديمقراطية الحكم ، وفنون الابداع الجمالى .. وفى ظلها تابع الانسان مسيرته الموفقة للسيطرة على الطبيعة بسلطان العقل والمعرفة والعمل المتواصل .. ومع ذلك كله تظل تلك الحضارة ، فى عقل الكثيرين منا ووجدانهم « معطى » واحدا ثابتا لايتغير ولايختلف .. ويظل السؤال العقيم مطروحا على الفكر العربى « هل نأخذ بالحضارة الغربية أم نرفضها ؟ » ..

ويمتد منهج « التعليب » إلى المذاهب السياسية والاجتماعية ، وإلى الحلول البديلة التى يدافع عنها أنصارها .. فالذين يطالبون – على سبيل المثال – بالعودة الى الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية ، يتصورونها هى الأخرى كيانا ثابتا جاهزا معدا للتطبيق الفورى الكامل ، ولايمتد خيال كثير منهم لرؤية العمليات الاجتهادية العديدة التى لابد أن تصاحب تطبيق مبادىء الشريعة على واقع متغير متطور ، وعلى علاقات لم يكن لبعضها اشباه فى عهد نشأة الفقه الإسلامى وتطوره ، والذين ينادون بتطبيق مذهب أو نظام سياسى أو اقتصادى عرفوه فى الغرب أو الشرق .. ينظرون اليه بدورهم من خلال منظار التعليب الذى يرى فى تلك النظم كيانات نهائية ثابتة .. ويتجاهل مايقوم بين مؤسسيها واتباعها من خلافات فى التصور والتفسير والفهم .. كما يتجاهل ماتتعرض له النظم فى تطبيقها .. وفى نقلها من بيئتها من تغيير وتبديل فى كثير من مكوناتها ، ان من الأسباب الرئيسية لهذا الميل نحو « تعليب » الظواهر و« تثبيتها » ، إحساسا داخليا بالعجز عن مواجهة تحديات الحاضر مواجهة جدية تقوم على استكناه التراث باعتباره ذاكرة « الذات الحضارية » وسجل رصيدها ..

ثم تحليل هذه الحضارة ، وتحديد ماينفع منها ومالا ينفع ، ثم معرفة الواقع القائم معرفة احاطة بالدقائق .

وأخيرا صياغة منهج حركة الى المستقبل .. يوظف التراث كما يوظف معطيات الحاضر المحلى والعالمى لخدمة اهداف الحضارة ..

(إن الاحساس بتعقيد هذا المنهج ، وصعوبة ممارسته ، هو الذى يغرى بالالتجاء الى « الحلول » الجاهزة ، كما يغرى احيانا بالاصرار على أن تلك الحلول لاتقبل التطعيم بغيرها .. وهو اصرار قد يصدر بدوره عن رغبة خفية فى تجنب اعباء عمليات التطعيم ومشقاتها والتوفيق بين معطيات الثقافات المختلفة) ..

المعوق الثانى : أحادية التفكير

إن العلاقة بين بعض مكونات « الحضارة العربية المعاصرة » كما تقوم فى فكر ووجدان العربى المعاصر ، علاقة صراع وخصومة لاعلاقة تنوع واثراء متبادل .. والجيل المعاصر مشغول بهذه الصراعات ، مشدود اليها ، مذهول بها عن قضاياه الحقيقية ومشاكله الملحة .. ان مانسميه « الحضارة العربية المعاصرة » هو نتاج مركب ساهمت فى صنعه اجيال عربية متعاقبة .. كما اتصل فى عصوره المختلفة بثقافات وحضارات شعوب أخرى اخذ منها كما أعطاها .. وفى أفكارنا العربية القائمة آثار عديدة لذلك كله تتمثل فى اختلاف اللهجات ، واختلاف بعض العادات ، وتنوع صور الابداع فى شتى جوانب النتاج الحضارى ..

وقد كان يمكن لهذا التنوع الطبيعى أن يكون مصدر ثراء يستلهمه الجيل العربى المعاصر وهو يتوجه للقاء مستقبله بكل مايحمله من تحديات ومهمات وآمال .. ولكن هذا الجيل انقسم على نفسه .. فانحاز فريق منه لبعض مكونات ثقافته وانحاز غيره لبعضها الآخر .. حتى ان ثقافتنا لاتزال حبيسة حروبها الأهلية الداخلية التى يمتد بعضها قرونا .. ولانرى لبعضها الآخر نهاية منظورة .. هناك المنحازون للماضى على اختلاف عصوره ، وعلى تنوع ما وصل إلينا من محتواه الثقافى .. وهناك المنحازون للحاضر وحده .. الرافضون – فى اصرار مطلق – لكل ماتركه لنا الماضون عبر الزمان المتحرك .. ومن غرائب سلوكنا الحضارى أن كثيرا من مثقفينا يصرون على هذه « الواحدية » فى علاقتهم مع الزمان .. (فمنهم من تشده إلى الماضى كل وشائج المودة والرضا والالتزام .. ثم هو يريد بعد ذلك أن يحمل هذا الماضى بأثقاله كلها على كتفيه وأن يفرضه – هكذا – فرضا على الحاضر والمستقبل جميعا .. ومنا من يختلج كيانه كله غضبا وكراهية اذا ذكر الماضى وأهله وتجاربه .. كأنما هو قادر على أن يخوض رحلته الى المستقبل « منقطعا » عن جذوره وأصوله ورصيده كله ..) ان هذه « الواحدية » فى علاقتنا بالزمان تحتاج – ولاشك – الى تفسير ولكنها – فيما أرى – قائمة فى حياتنا الثقافية كلها حتى صارت المقابلة بين « السلفية » و « التجديد » مقابلة بين شقى الأمة فى انحيازها الغريب لهذين البعدين من أبعاد الزمان ..

ومن هذه المواقف الحدية المتصلة بمصادر الثقافة تنبع مواقف أخرى من بعض عناصر الحياة الثقافية ..

فالغناء .. والرسم .. والنحت .. والتصوير .. والموسيقى لاتزال موضعا لجدل طويل .. وحروبا باردة وساخنة بين انصار يدافعون عنها ... وخصوم يحاربونها انطلاقا من رؤية دينية صارمة ..

ان الخطر الحقيقى فى هذا الصراع يكمن فى أمرين .. أولهما .. أنه يحول دون تكون « اتفاق اجتماعى » حول العديد من القيم الأساسية التى تتناول الحياة اليومية للجيل كله .. وفى هذا مافيه من تمزيق لوحدة النفس ..ووحدة المجتمع على السواء .. وهو تمزيق يصيب « الهوية الثقافية » بالقلق والتذبذب والغموض ..

الثانى .. انه يستغرق العقول والنفوس ويصرفها عن التوجه للقضايا الكبرى التى يتوقف عليها مستقبل الحضارة العربية كلها .. ان المعوقات التى نتحدث عنها تتحول إلى كارثة حقيقية حين تحول الجيل كله إلى جيل يجتر مشاكله ، ويدور حول نفسه ولايحرث – حين يحرث – إلا فى البحر .. ان تصفية هذه المعوقات – فيما نؤمن به – ينبغى أن تكون المهمة المقدسة لرواد الثقافة والفكر .. وبغيرها .. سيكون الأمل فى اللحاق بالعصر وهما كبيرا .. يبتعد افقه ولايقترب ..

المعوق الثالث : غياب الابداع

ذلك اننا أمة مسبوقة فى ثقافتنا المعاصرة ، ولحاقنا بحضارة العصر ضرورة « حياة » .. وبغير الابداع فى مجالات العلم والثقافة سيظل مكاننا – فى أحسن الفروض – مكان التابع والمقلد .. ومن القول المعاد ان نؤكد العلاقة بين الابداع والحرية .. فالابداع عطاء خيال حر .. وعقل تتفتح له الآفاق وارادة تملك الاختيار .. وواقعنا العربى لايوفر شيئا من ذلك . نعم ان حياتنا العملية والثقافية لم تخل ابدا من مبدعين .. ولكنهم « فلتات » قدرية تشق طريقها وسط ركام هائل من أنظمة القمع والقهر وتجريم الابداع والمبدعين .. ولاتحدث هنا عن الانظمة السياسية وحدها .. وانما اتحدث عن الأنظمة السياسية والاجتماعية والتربوية .. عن البيت والمدرسة والمصنع والنادى وديوان العمل .. عن « مجتمعات » لاتقبل الا

التوافق الكامل مع المجموع ، والانصياع المطلق للمسلمات والمقررات والمألوفات .. وتعتبر المخالفة – ولو إلى الأفضل والأمثل والأجمل – هرطقة وخروجا وانشقاقا .. نعم .. ان تراث الانسانية فى العلم يصنعه الجهد المنظم الدؤوب ، وتتصل فيه حلقات ذلك الجهد متنقلة من جيل إلى جيل .. ولكن المبدعين لهم مع ذلك مكانهم الرائد فى نقل هذا العلم من مرحلة إلى مرحلة .. ومن أفق إلى افق جديد .. ولو أنصف الساسة والمربون وعلماء النفس والاجتماع لمضوا ينقبون ويفتشون بحثا عن المواهب الكامنة وراء الحجب .. وطاقات الابداع المكبوتة تحت وطأة قيم لاتشجع إلا « الموافقة » و« الانصياع » فهؤلاء « المبدعون المرتقبون » هم رسل جيلنا إلى المستقبل .. وأمله المعقود فى تعويض سنوات الجمود والخمول والعجز والضياع فى حروب الكلمات ..

ان غياب هذا الابداع قد فتح الباب على مصراعيه امام الرتابة والفجاجة والسطحية .. وجاءت موجات مختلفة الأشكال من الهزات الاجتماعية أوقعت الثقافة فى أيدى حفنات قليلة من المتاجرين بها ، الخارجين – من حيث الفكر والانتماء – من قاع المجتمع وأدنى مافيه .. فسدوا الطرق كلها امام الانتاج المتميز الرفيع وروجوا بكل ماأوتوا من قوة ومال – لفيض من الأعمال الأدبية والفنية بالغة الهبوط .. لاتحرك فكرا ولاتستثير خيالا .. ولاتخدم قيمة نافعة .. تقتل وقت الجيل ولاتستخدمه .. وتسطح الواقع ولاتجمعه أو تتأمل عناصره .. انها باختصار نتاج تعس يقدمه محرومون من الثقافة .. يستخدمون فى تقديمه – مع الأسف – أرفع أدوات الثقافة واكثرها تأثيرا وفاعلية ..

المعوق الرابع : الفجوة العلمية

والثقافة العملية التى أتحدث عنها هى ثقافة الرياضيات والعلوم الطبيعية . هى المعرفة بالقوانين الداخلية للعلوم الاساسية . وبالأنظمة الخاصة لأدوات الحضارة الحديثة فى مجالات علوم الطبيعة . والفضاء . والكيمياء .. واختزان المعلومات .. وطى المسافات . ان من الحديث المعاد أن ننبه إلى الآثار الخطيرة للثورة العلمية والتكنولوجية ذات الحلقات المتصلة على صورة التوازن بين الأمم والشعوب .. ان القيادة فى عصرنا والعصور القادمة معقودة – بغير نزاع – للذين يحوزون هذه

المعرفة ، ويقدرون على استخدام تلك الأدوات . ولقد تأخر شعبنا العربى طويلا فى الالتفات إلى هذه الحقيقة . وتأخرت نظمنا التعليمية فى أخذها بالحسبان ، ولايزال كثير من مثقفينا يتسكعون فى أروقة الجدل العقيم حول قضايا لاتنفع .. ذاهلين عن الحقيقة الكبرى التى لامفر من مواجهتها .. وهى أن استيراد « ثمرات هذه الثورة العلمية والتقنية » قد يكون علامة من علامات الثراء .. ولكنه لم يمنحنا الحق فى عضوية هذا النادى .. نادى عصر تنقسم فيه الشعوب على أساس جديد .. ولايقبل فيه الا الذين اتقنوا لغة هذه الأدوات الحضارية الجديدة ، وفهموا قوانينها الداخلية وصاروا قادرين على صنعها وتطويرها واستخدامها .. أما الذين اختاروا البقاء خارج اسوار هذا النادى الجديد .. فأغلب الظن ان يقضوا بقية عمرهم الحضارى مستقبلين لحضارة الآخرين .. ونفوذهم .. ولن ينفعهم بعد ذلك ان يتغنوا بالتراث .. أو يتحدثوا عن أمجاد .. أو يعرضوا بضاعة ثقافية يتكلم اهل العصر لغة غير لغتها .. ويعيشون قضايا غير قضاياها .. ان الثورة العلمية والتكنولوجية تتحرك وتنطلق بسرعة هائلة تأخذ شكل المتوالية الهندسية ..

ولذلك فإن الفجوة بيننا – نحن العرب – وبين العالم المتقدم .. توشك أن تتسع هى الأخرى بنفس السرعة الهائلة .. وحينئذ يكون الحديث عن عبورها وتجاوزها خيال شعراء .. لاتخليط علماء ..

المعوق الخامس : غياب الأهداف

ان حركة الفكر الانسانى فى ميادين الثقافة والحضارة لايمكن أن توصف بالنمو أو التقدم إلا بمقدار اقترابها من أهداف معينة حددها الناس لأنفسهم أو حددت لهم .. بل ان جوهر « المسألة الثقافية » فيما نرى هو تأمين خدمة هذه الغايات من خلال الابداع الفكرى والوجدانى .. ودون تهويم لآخر له وراء دراسات اخلاقية وفلسفية تتصل بغايات الوجود الانسانى .. نشير – فى غير مواربة – إلى أزمة القيم التى يعيشها وطننا العربى .. وكما نلتقى فى نسيج مجتمعنا العربى مواريث الثقافة لماض متصل الحلقات مع نتاجات حضارات اخرى وافدة من الغرب أو الشرق . فإن القيم التى تحيا فى نسيج هذا المجتمع هى بدورها خليط من قيم العصور المختلفة ، والحضارات المختلفة .. وإذا كان الاسلام – فى عقيدة كاتب هذه السطور – هو المالىء الأكبر

لتاريخنا وحاضرنا الثقافى فإن مهمة الانسان فى التصور الإسلامى مهمة مزدوجة .. شقها الأول السيطرة على الطبيعة وتعمير الكون بقوانين العلم .. وشقها الثانى ترشيد العلاقات الانسانية بإشاعة العدل ، والحرية ، والسلام ، والاخوة الحميمة بين الناس ..

وإذا كان التخلف - بدرجاته المختلفة - يهدد الشق الأول من مهمة « الانسان » فإن التقدم المادى - بدرجاته المختلفة - يمكن أن يهدد شقها الثانى .. وفى مجتمعاتنا العربية التى يلتقى فيها الفقر الفاحش بالثراء الفاحش .. وحيث يستقر التخلف الشديد جنبا إلى جنب مع ومضات قليلة من التقدم الشديد .. تحتاج الثقافة التى نبنيها إلى نوعين من القيم ..

قيم الحركة والنمو والتقدم المادى ، وقيم الرشد الحافظة لنوعية العلاقات ونوعية الحياة كلها .

والفكر الذى لايخدم قيم العمل ، واحترام الوقت ، واتقان الأداء ، والاعتماد على المنهج العقلى النقدى .. فكر متخلف .. لايخدم الثقافة .. ولا يعين على تحقيق مهام اللحاق ..

وكذلك فإن الانتاج الثقافى الذى يسقط من حسابه قضايا الحرية ، والعدل واشاعة الأخوة بين الناس فكر يهدد الحضارة فى صميمها . ويسقط من حركة الثقافة والتنمية عنصر الرشد الذى هو معيارها وركنها الركين ..

وبعد .. فليس هذا حديثا مرسلا من أحاديث الثقافة التى تمتلىء بها أروقة الفكر والمفكرين فى وطننا العربى - ولكنه نداء وصرخة .. يدفع اليهما احساس بأن هذه المعوقات الخمسة هى أسلحة جريمة « الاغتيال » التى يتعرض لها مستقبلنا كله .. الفكرى والسياسى والحضارى على السواء .

العقـل العـربي
والحـروب الأربـع مع إسرائيـل

من مشاكل « التاريخ » ومزالقه أن المؤرخين بشر ينتمى كل منهم إلى مكان وزمان يعرفهما معايشة ودراية ، بينما لا يعرف سائر الأمكنة والعصور إلا نقلا وحكاية .. ويرتبط كل منهم بأمة يشاركها قيمها وأهدافها .. وتشكل رؤيته التاريخية ثقافتها وحضارتها ، فلا يستطيع – مهما حرص على الموضوعية – إلا أن يرى العالم من حوله وأن يفسر التاريخ كله من خلال هذه الانتماءات المكانية ، والزمانية ، والقومية ..

ولهذا فإن ماكتبه المؤرخون العرب عام ١٩٤٨ عن ملابسات أول مواجهة مع المشروع الصهيونى على أرضهم ، وما كتبوه بعد ذلك عام ١٩٥٦ عن مغامرة العدوان الثلاثى على مصر ، ثم ماكتبوه عام ١٩٦٧ على كارثة النكسة .. كل هذا كان بالضرورة مشوبا بانفعالات تلك المواقف ، محملا بردود فعل « الأمة العربية » التى ينتمون إليها إزاء تلك الصدمات التى هزت كيانها ..

أما الآن ، وقد زالت عن المؤرخ العربى أكثر انفعالات تلك المواقف الملتهبة وأتاح له البعد الزمنى أن يراها فى تعاقبها وتطورها وارتباطها، وأن يعرف – فوق ذلك – رأى العالم ورؤيته وتفسيره لها .. فإن توضيح الرؤية العربية ، وتصحيحها حين تحتاج إلى التصحيح يغدو ضرورة عربية عامة حتى نفهم جميعا ماحدث .

وإذا كان التوضيح والتصحيح « للرؤية العربية » يحتاجان إلى خبرة وتخصص فى التاريخ والتأريخ قد لا يتوافران لكاتب هذه السطور ، فإننى أكتفى فى هذه المحاولة التى أعرف أنها لا تخلو من مغامرة بأن أطرح سؤالا ذا ثلاث شعب وأن أعيد طرحه فى مواجهة كل حلقة من حلقات المواجهة العربية مع الصهيونية :

● ما الذى حدث ؟

● وكيف تلقته النفس العربية وكيف تعامل معه العقل العربى ؟
● وماذا كان أثر هذا التلقى وذلك التعامل على مسار المواجهة من بعده ؟
● ما الذى حدث عام ١٩٤٨ ؟

● ● إن ماحدث عام ١٩٤٨ - حين نضعه اليوم فى إطار تاريخى واسع لم تكن رؤيته متاحه للمؤرخ وللإنسان العربى عام ١٩٤٨ - هو أن المشروع الصهيونى الوليد الذى باركته منذ ولادته الدول الكبرى [الولايات المتحدة ، انجلتر ، الاتحاد السوفيتى ، فرنسا] استطاع أن يوجه ضربة عسكرية وسياسية خطيرة للأمة العربية ممثلة فى الجيوش السبعة التى حاولت التصدى له وتصفيته يوم ميلاده .. فإذا ذكرنا أن العالم العربى كان أكثره لا يزال واقعا - حينذاك - تحت الاستعمار الغربى ، وأن جيوش الدول الكبرى كانت لا تزال تحتل أجزاء كبيرة من أرضه احتلالا عسكريا مباشرا ، وإذا ذكرنا أن العصابات الصهيونية الثلاث التى واجهت الجيوش العربية وهى عصابات الهاجاناه ، والأرجون ، وشترن ، كان أكثرها من أبناء الغرب المهاجرين والغزاة ، أمكن أن نصف ماحدث عام ١٩٤٨ بأنه ضربة استعمارية جديدة تلقاها العرب وأضافوها إلى سلسلة الضربات التى تلقوها من الغرب .

● ● ولقد كان أخطر مافى الضربات الاستعماربة التى تلقاها العرب من الغرب أنها كانت فى كل مرة تؤكد فى النفس العربية شعورا بالعجز عن مواجهة طلائع ذلك العالم الذى قفز بالعلم قفزات واسعة خلال فترة « النوم العربى » و « العزلة العربية » . وكان من أخطر آثار هذا الشعور بالعجز - المتكرر - مع كل ضربة جديدة - أن لجأت النفس العربية فى مواجهته إلى أسلوب « الهروب » الحضارى القائم فى الظاهر على « الرفض » : رفض الغربى وحضارته وأساليب حياته ، والقائم فى الحقيقة على الإعجاب الشديد الذى يصل إلى حد التقديس والرغبة الجارفة فى التقليد والمحاكاة . وعبر هذا الأسلوب الهروبى عن نفسه فيما يعرف « بالنزعة الاعتذارية » التى حاول العربى من خلالها أن يعتذر عن سوء واقعه وضعف حاضره ، بالتغنى بأمجاد الماضى وقوته وعظمته . وأوشكت هذه « النزعة الاعتذارية » أن تتحول من موقف عابر إلى « حالة » ملازمة يفر بها العربى من يومه إلى أمسه ومن حاضره إلى ماضيه ، على نحو يهدد الغد والمستقبل .

على أن ضربة ١٩٤٨ تميزت عن الضربات الاستعمارية السابقة بشيء جديد .. ذلك أن وقوعها على يد العصابات الصهيونية التى كان « العقل العربى » يستصغر شأنها قد أضاف إلى الشعور بالعجز شعورا طاغيا بالمرارة والمهانة ، لم تصلح النزعة الهروبية الاعتذارية لاحتوائه . كما أن المشروع الصهيونى - من ناحية أخرى - لم يبد فى نظر العربى بالضخامة أو القوة التى يتعذر معها ضربه فى جولة قادمة . ولذلك كان من المنطقى أن يولد الشعور بالمهانة والأمل فى الجولة القادمة ، حركة من نوع جديد فى النفس العربية ، ثم على الأرض العربية ولهذا جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ ردا عربيا على هزيمة ١٩٤٨ ، يحاول علاج الأسباب « الذاتية » للهزيمة تطلعا إلى جولة جديدة ينفذ بها العرب ماعجزوا عن تحقيقه عام ١٩٤٨ . وكانت بذلك اكتشافا عربيا للرد على الهزيمة ، وهو مايفسر السرعة التى توالت بها الثورات بعد ذلك فى سوريا ، والعراق والسودان ، واليمن ..

● ● ولا شك فى أن مجيء ثورة ١٩٥٢ فى مصر ، وتعاظم الآمال من حولها فى العالم العربى كله قد أخرج الأمة العربية من دوامة النزعة الاعتذارية العاجزة ، وعلق آمال كل عربى بمستقبل قريب يصنعه العرب بأيديهم ، وينتصرون به على المشروع الصهيونى .

وهذه النقلة الرائعة من اليأس القديم إلى الأمل فى المستقبل كان لها بغير شك أثر كبير فى الاحتفاظ بجذوة المقاومة والصمود بين سكان الأرض المحتلة ، إذ ظل العربى الفلسطينى يدير حياته اليومية داخل الأرض المحتلة فى إطار من الرفض الصامت الذى يجد رصيده فى أمل « العودة » بعد جولة عربية يقودها فرسان ثورة يوليو ومعهم كل العرب وتؤدى إلى تصفية الكيان الصهيونى على أرض فلسطين .

● ما الذى حدث عام ١٩٥٦

إن ماحدث عام ١٩٥٦ - حين ننظر إليه هو الآخر فى إطار ماسبقه وما أحاط به وما أعقبه - كان محاولة مشتركة بين إسرائيل ودول الاستعمار الأوروبى لقطع الطريق على الإرادة المصرية المتعاظمة حتى لا يصل بها المدى فى إشاعة روح الاستقلال والتحرر الوطنى إلى حد مصادمة وتهديد المصالح الاستعمارية الحيوية فى

المنطقة . إن ماحدث – بعبارة أخرى – كان محاولة واضحة لتصفية روح الثورة العربية التى شقت مصر طريقها ، ولتصفية جسدها عن طريق إبادة الجيش المصرى وهو قوتها الضاربة الأساسية .

ولكن ذلك لم يتم .. لأسباب يخرج أكثرها عن دائرة العقل العربى ..

فى مقدمتها الإصرار الأمريكى على وقف المغامرة منعا لعودة النفوذ الانجليزى الفرنسى – وحده – إلى المنطقة ، وتوكيدا للحق الأمريكى فيها .

ومنها كذلك موقف الاتحاد السوفيتى الذى توافق بشكل حاسم مع الموقف الأمريكى .

ومنها كذلك رد الفعل العالمى الذى أدان المغامرة ..
هذا مايخرج عن دائرة الفعل العربى ..

أما الذى يدخل فيها فأوله البسالة والبطولة التى أبداها الشعب المصرى والجيش المصرى فى مواجهة غزو شاركت فيه – بكل قوتها – دول الاستعمار التقليدية .

وثانيها أن قرار سحب القوات المصرية فى الوقت المناسب قد أنقذها من التدمير الذى كان أحد الأهداف الرئيسية للمغامرة .

ب – ولكن الاسلوب الذى تلقت به النفس العربية والعقل العربى ماحدث عام ١٩٥٦ يحتاج إلى وقفة .

فلقد كان العدوان الثلاثى تعبيرا أكيدا عن استمرار الحرب الضارية ، ضد إرادة الاستقلال المصرية والعربية .

وكان تعبيرا واضحا عن التحالف بين إسرائيل والدول الاستعمارية « حينذاك » وكان مؤشرا لا يخفى إلى مؤامرة الحرص على تدمير جيش مصر ..

كما كان مؤشرا – بملابساته – إلى تعاظم الدور الأمريكى فى المنطقة ، وتزايد الاهتمام السوفيتى بها عن طريق موقف فعال يتخذه تأييدا للعرب .

ولكن بدلا من أن نحلل هذه الظواهر الملابسة للعدوان تحليلا موضوعيا يستفاد به فى الجولات التالية ... أنست النفس العربية ، واستراح العقل العربى إلى التركيز

على بعد واحد لتلك المغامرة هو أن مصر قد انتصرت على إسرائيل وعلى الدولتين الكبيرتين اللتين طالما أذلتا العالم العربى بقوتهما العسكرية والسياسية ونفوذها الاقتصادى .

وبهذا التركيز « غير الموضوعى » على الانتصار المصرى ضاعت فرص الاستفادة الحقيقية من تلك التجربة وبدأت عملية نفسية خطيرة هى « الإسراف فى رؤية الذات » والتهوين من خطر العدو إلى أن جاءت مأساة ٦٧ .

ومع نجاحات الثورة المصرية المتعاقبة فى الميدان الداخلى ، حدث « إسقاط » غير سليم لهذه النجاحات على الميدان الخارجى : وكأنها الثورة المنتصرة التى استطاعت أن تقهر القوى المضادة لها فى الداخل ، وأن تمتد آثارها ونجاحاتها إلى العالم العربى كله .. كأنما هى قادرة – بمنطق الأشياء – على أن تحقق نفس النصر على أعدائها فى الخارج .

ولم يكن ذلك صحيحا ..

بل كان – فى تقدير كاتب هذه السطور – عرضا من أعراض المرض القديم ، مرض الذهول عن الواقع والحياة بالأمنية والوهم .. وممارسة بهلوانية الكلمة واللفظ والاستغناء بها عن الفعل المحسوب القائم على موضوعية دقيقة فى وزن قوى النفس وقوى الأعداء على السواء .

ووصل هذا الفهم إلى قمته فى ممارسة « حافة الهاوية » التى أدت فى النهاية إلى مأساة ١٩٦٧ ، وهى مأساة ساهم فى وقوعها أسلوب تلقى النفس العربية والعقل العربى لما وقع عام ١٩٥٦ .

ثم جاءت مأساة ١٩٦٧ :

●● ولا شك أن تعبير المأساة هو أدق الأوصاف لما وقع ..

فقد انكسرت النفس العربية انكسارا مفاجئا وهى فى قمة الشعور بالقوة والقدرة .. وتولد اليأس العميق فجأة من جوف أمل عريض لا حدود له .. وخرج الجيش مهزوما دون أن يمكن من القتال ووجد الشعب نفسه مهزوما فى معركة لم

يفهم كيف اتخذت قراراتها الرئيسية ولماذا ؟ ولا كيف حسبت حساباتها .

وزاد من مرارته أن ماكان يظنه « جبهة داخلية » قوية قد تفسخ وتكشف فى تفسخه عن فضائح وفساد وظلم فاق حجمه كل الشائعات ..

وامتد اليأس حتى وصل إلى النفس العربية داخل الأرض المحتلة .

●● وفى تقديرى أن العظمة الحقيقية لشعب مصر وللشعب العربى كله قد تجلت فى أعقاب مأساة ١٩٦٧ وأن هذه المأساة كانت نعمة مطوية فى إهاب كارثة ..

(١) ظهرت العظمة الحقيقية فى الإصرار على الصمود ، حتى بعد أن تكشفت الأبعاد الواسعة للكارثة التى وقعت ، وبدأ شعب مصر – بغير إبطاء – يجرجر أقدامه المهيضة ويلملم جراحاته ويعيد ترتيب قواته ، ويستعد – وسط أتون المرارة والمهانة – لمعركة جديدة لا يعلم ميقاتها ولكنه يعلم أنها آتية .

(٢) كما ظهرت هذه العظمة فى التحول المفاجئ والحاسم من الرؤية الانفعالية غير المسئولة إلى محاولة التأمل الموضوعى داخل الذات نفسها لاكتشاف مواطن الضعف والقصور فيها .

ولهذا كانت الأعوام التالية لكارثة ١٩٦٧ أعوام « استرداد النظرة الموضوعية » إلى الحياة وإلى النفس وإلى التاريخ ..

(٣) وكما كانت هزيمة ١٩٤٨ مقدمة وسببا من أسباب ثورة يوليو ٥٢ فقد كانت كارثة ١٩٦٧ مقدمة وسببا من أسباب ثورة التصحيح التى عبر الشعب عن تطلعه إليها بموجات التحرك الشعبى فى عام ٦٨وهى الموجات التى أدت إلى وضع برنامج ٣٠ مارس – الذى لم ينفذ – فى تلك السنة ... وإذا كان طريق التصحيح قد تعثر ثلاث سنوات كاملة فقد كانت تلك السنوات الثلاث سنوات صراع بين قوى الثورة الحقيقية ومراكز القوى الراغبة فى فرض وصاية – باسم الثورة – على الجماهير ، وتعاقبت الحوادث حتى بدأ الرئيس السادات ماسماه حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ منحيا تلك القوى ومستهلا مابدا فى حينه عملية تصحيح رئيسية فى مسار الثورة تستهدف توكيد الحرية والديمقراطية وسيادة القانون كما تستهدف تحرير الإرادة الوطنية من عديد من القوالب التى حبست فيها وهى تمارس عملها الوطنى .

وإذا كان من الطبيعى أن تكون الإفاقة على قدر الصدمة ..

وإذا كان مركز الزلزال العربى فى ١٩٦٧ قد كان هنا فى القاهرة .. وكان له مركز ثان فى دمشق ، فإن القاهرة كانت - بلا من ولا ادعاء - مركز الإفاقة والرشد بعد عام ١٩٦٧ فى العالم العربى كله ..

وحسمت القاهرة الموقف مع نفسها قبل أن تحسمه مع أحد .

قررت أن « الفعل » هو سبيل التأثير .. وأن الانفعال الغاضب لا يغنى عنه شيئا ..

واكتشفت أن الصراع العربى الإسرائيلى صراع حضارى شامل كتب على الأمة العربية أن تخوضه بأبعاده كلها ، وأنه لا يحسم - كما كان الرئيس السادات يقول فى المرحلة الأولى من حكمه دائما وبحق - فى حياة جيل واحد ..

وفتحت مصر قبل أكتوبر بعامين كاملين باب الحوار حول المتغيرات الدولية وأثرها على الصراع وعلى مسار العمل الوطنى كله .. وانفتح عقل القاهرة وقلبها وأخذت ترصد حركة الحياة من حولها .. وتسجل المتغيرات والثوابت وتفسرها وتحسب آثارها ثم أخذت - فى ضوء ذلك كله - تعيد ترتيب أولوياتها .. وتحاول وضع الحدود بين المبادىء والأهداف من ناحية والوسائل وأساليب الحركة من ناحية أخرى ..

وفعلت القاهرة ذلك فى شجاعة وموضوعية ، وثقة .. وآثر الرئيس السادات وهو يقود مسيرة الرشد الجديد أن يكون وفيا لأهداف الأمة العربية ومصالحها الحقيقية ، على أن يرضى أهواء الذين لا يعلمون .. ممن قتلتهم الصدمة عام ٦٧ أو عجزت عن افاقتهم .

وقد فهم منهج مصر الجديد كثيرون فى العالم العربى .

وعجز عن فهمه آخرون .. وأساء تفسيره - رغبة وهوى - فريق ثالث وكانت وراء ذلك كله معاناة عربية ، أوشكت فى كثير من الأحيان أن تنال من وحدة الموقف العربى التى كانت الحاجة إليها ماسة وملحة .

وظل موقف القاهرة فى رشدها الجديد متأرجحا - فى العقل العربى - بين الإيمان

به والتشكيك فيه طوال الفترة التى كانت القاهرة تتحدث فيها عن الحسم وضرورته ، وكان هذا التأرجح مفهوما تماما لأنه كان يجد رصيده فى سابقة ٦٧ التى بدأت بوعود وأحاديث وانتهت بكارثة ..

إلا أن المواجهة هذه المرة بدأت بوعود محددة ، وانتهت بعمل محدد فعال ، هو القتال والمواجهة العسكرية الشاملة ، وعبور القناة ، ورد العدو إلى داخل سيناء وتحطيم جانب كبير من قواته العسكرية التى تصور العالم كله أنها لا ترد فضلا عن أن تهزم .. ومع هذا « الفعل العربى » الذى توافرت له – لأول مرة – دقة الإعداد ، ودقة التنفيذ ، وميزة المبادأة والمبادرة ، تهاوت مسلمات عديدة فى حسابات العالم وتقديراته لمسار الصراع ولقوى أطرافه ، كما تهاوت معظم الأبنية الاستراتيجية والنفسية التى استقر عليها العدو منذ حقق نصره الشاذ فى يونيو ١٩٦٧ ، وبكل المقاييس – إلا مقياس الهوى – فإن ماحققته مصر وحققه العرب فى أكتوبر ١٩٧٣ كان نصرا كبيرا ترتبت عليه عدة نتائج تعتبر نقاط تحول فى مسار الصراع أهمها :

(١) **زلزلة كل المسلمات الاستراتيجية** التى بنيت على افتراض ثبات التفوق العسكرى والحضارى لإسرائيل .

(٢) **تحقيق صورة فريدة وجديدة من صورة التضامن العربى** تميزت لأول مرة فى تاريخ الصراع مع العدو بأنها صورة « مؤثرة وفعالة – وعملية » وليست مجرد اشباع رومانسى لمواقف أيديولوجية نظرية ..

وكان هذا النوع من التضامن اكتشافا عربيا واكتشافا عالميا فى نفس الوقت . كان اكتشافا عربيا لأنه نبه العرب إلى إمكان تحريك قضية الوحدة فى اتجاهات جديدة تجاوز مؤتمرات القمة ولقاءات الوزراء العرب التى كثيرا ماتبدأ بمناورات وتنتهى « بمقررات » تظل الأطراف العربية تتوهم أن لها قدرة ذاتية على التأثير فى الموقف ، وتظل يحاسب بعضها البعض محاسبة لفظية جامدة على « الالتزام بها » حتى يأتى لقاء قمة جديد تصدر عنه مقررات جديدة يبدأ العرب بعدها محاولة التوفيق بينها وبين المقررات القديمة .. ولعل أوضح مثال على هذا الضياع القديم الجدل الطويل الذى دار حول مايسمى « لاءات الخرطوم » حيث ترك بعض العرب واقع الصراع كله ودائرة الفعل الممكن على اتساعها ، وجلسوا فى خشوع عقيم أمام تلك اللاءات

يحاولون تجميد الصراع عندها ويرفضون كل « فعل عربى » مهما كان مؤثرا إذا بدأ فى تفسيرهم الضيق – متعارضا مع كلماتها » !!

(٣) تصفية معظم الآثار النفسية والعقلية لكارثة ١٩٦٧ ، وهى تصفية لها أثرها على القدرة الذاتية العربية فى جميع الميادين ، إذ باسترداد الثقة بالنفس استرد العربى قدرته على النظر الموضوعى للأمور ، واسترد اعتداله وعقلانيته ، كما بدأ – تدريجيا – يألف النظر الاستراتيجى ، وحساب المواقف ، ورصد المتغيرات .. قبل اتخاذ المواقف والقرارات .

وبما تم فى أكتوبر بدا لأول مرة أن التاريخ – فى هذه المنطقة من العالم – يمكن أن يتحرك فى اتجاه « النصر العربى » بمعناه الأوسع ...

وهذا الإمكان هو الذى يحتاج منا – بعد هذه الوقفة التحليلية – إلى رعاية وحراسة وتدعيم ...

من أجل ذلك لا نطوى هذا الحديث قبل أن نشير إلى أمرين هما حجر الزاوية وبيت القصيد من كل كلمة فيها :

أولهما : أن عمليات التصحيح الحضارى التى بدأت بعد كارثة ١٩٦٧ داخل النفس العربية أولا ثم على أرض الواقع العربى ثانيا لا يجب أن تتوقف مع انتصارات أكتوبر ، وإذا استبعدنا التجاوزات التى وصلت بالبعض إلى حد تعذيب الذات أو الاقتراب من أسوار « الانهزامية » النفسية أو السياسية فإنه يبقى صحيحا أن استمرار المواجهة الحضارية الشاملة واستمرار التحدى الذى يمثله الوجود الإسرائيلى وامتداده إلى ميادين جديدة ، يقتضى العرب أن يواصلوا – بغير توقف ولا إبطاء – مهمة التصحيح ورفع كفاءة الأداء العربى ، والحفاظ على « كيف عربى قادر على مغالبة « الكيف الإسرائيلى » .

- ومن هنا فإن إشاعة العقلانية ومنهج النظر الموضوعى للأمور ...
- وإشاعة النظر الاستراتيجى الذى يربط بين الظواهر فى نسيج يشمل الحاضر والمستقبل معا ، ويصلهما معابأهداف للحركة محددة سلفا ..

● واعتياد الإنسان العربى على أن يكون « الفعل » وليس الكلمة أداته للتغيير والتأثير فى العالم من حوله .

● ورؤية الإنسان العربى « للحركة » من حوله وحسابه للثوابت والمتغيرات معا .

كل هذه الظواهر التصحيحية يجب أن تستمر حتى لا يكون نصر أكتوبر – على عظمته وروعته – قيدا على إنضاج التجربة العربية واستثمار نتائجها فى هذه الميادين .

ثانيهما : أن المشروع الصهيونى وهو يواجه زلزال حرب عيد الغفران لابد أن يتجه إلى محاولة من محاولاته « التعويضية » بأن يعد نفسه « للثأر » فى مواجهة مقبلة ، قريبة أو بعيدة .

لهذا ، فإن النفس العربية ، وقد استروحت نسمات النصر ، بعد شوق طويل لها ، وبعد أن استردت الثقة بالنفس بكل ماتولده هذه الثقة من قيم وقدرات إيجابية .. تحتاج – بغير إبطاء – إلى استرداد الشعور الموضوعى باستمرار الصراع ، ولو فى أشكال جديدة وتحتاج إلى وقفة موضوعية مع النفس تبسط خلالها من جديد خريطة الصراع وتشير إلى نقطة على تلك الخريطة وتقول : هذه هى انتصارات أكتوبر . ثم تسأل نفسها : والآن .. إلى أين !

ماهى الأهداف !

وماهى صورة العالم من حولى ؟

وماهى خطوط العمل وطرقه البديلة التى يطرحها الواقع أمامى وأيها أختار ، وبأى الخطوات أبدأ ؟

ثم تلتقى العقول العربية والأيدى العربية من جديد لرسم استراتيجية العمل الشاملة للمرحلة الجديدة من مراحل صراع الأجيال .

الفصل الرابع

نظرة على المستقبل

نظرة الى مستقبل العرب

حين وقعت مأساة الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ تسلى علماء السياسة والمتخصصون فى الدراسات العربية بتحليل أسبابها وتعليل ظواهرها .. فمن قائل أن العرب أمة تقتات بالكلمات ، وتعيش على الألفاظ ، بينما تعجز عن الفعل وتقعد عن الإنجاز ، إلى قائل أن العرب فى ظاهرهم كيان متماسك ، وفى حقيقتهم أخلاط متنازعة متنافرة يستحيل أن تجتمع على كلمة أو أن تلتقى على طريق ... إلى مسرف فى التهجم والتشفى زاعم أن عقيدة العرب ودينهم وحضارتهم كلها من شأنها أن تهبط بهم إلى القاع بين أمم الأرض ، وأن تاريخهم كله (هكذا !!) خال من الإبداع الحقيقى والقدرة على العطاء ...

وإلى جانب هؤلاء جميعا كان هناك المشفقون الذين يلتمسون الأعذار .. مذكرين بآثار الاستعمار الطويل على الحياة العربية ، وبأن العرب لم يكادوا يفيقون من حكم العثمانيين حتى تلقفتهم أيدى المستعمرين الأوروبيين ... فلما اقتربت ساعة الخلاص من هؤلاء زرع بين أضلعهم كيان طارىء خبيث شغلهم عما عداه ، فتعطلت التنمية وتعثر الإصلاح ، ورصدت أكثر الموارد – على قلتها حينذاك – لمواجهة ذلك الكيان الذى أخذ يهدد مستقبلهم وأمنهم وحياتهم .

وإذا كان خصوم العرب قد أسرفوا عامدين فى التجين والتحامل آملين أن يحولوا هزيمة المعركة إلى نكسة حضارية مقيمة ، وإذا كان بعضنا قد اندفع بدوره إلى الإسراف فى تعذيب النفس واتهام الذات واستغرق فى موجة من التشاؤم واليأس .. فلا يزال صحيحا فى تقديرى أن مأساة ١٩٦٧ ستظل فى التاريخ العربى الحديث نقطة تحول حاسمة ، استرد بها العقل العربى الحديث قدرته على النظر الموضوعى إلى نفسه وإلى الدنيا من حوله ... وانتبه فيها – تحت تأثير الصدمة – إلى أن قدرته على الحياة مرهونة بقدرته على التعامل مع سننها وقوانينها .. وارتباطه بالتاريخ فى حركته

وإحساسه المتجدد بالمتغيرات التى تملأ الكون من حوله ، والتى لابد أن تؤثر على حركته وتوجه سياسته ... كما انتبه إلى أن الإنكفاء على الماضى والهجرة النفسية الدائمة إليه لا يمكن وحدها أن تصلح سلاحا يخوض به معارك الحاضر ويؤمن به حياة المستقبل ...

عام الصحوة العربية

ولهذا يمكن للمؤرخ العربى أن يعتبر عام ١٩٦٧ بحق عام صحوة عربية حقيقية تمثلت فى أمور أربعة :

الأمر الأول : استرداد القدرة على النظر الموضوعى ، والتعامل مع العالم من حولها ، كما هو ، لا كما نتمنى أن يكون ....

الأمر الثانى : الانتباه الكامل إلى أن « الفعل » وليس « الكلمة » هو أداة التغير .. وأن أنماط السلوك العربى كلها ينبغى أن تتطور وأن تتغير فى اتجاه هذا الاكتشاف الجديد .

الأمر الثالث : إحساس جديد « بالحركة » .. حركة الزمن ، وحركة الحوادث ، وحركة الناس .. والوعى بأن العالم يتغير .. وأن العمل الوطنى – فى الداخل والخارج على السواء – يجب أن يلاحق هذه التغيرات وأن يتجاوب معها .

الأمر الرابع : الالتفات إلى المستقبل ، والتطلع إليه ، والتفكير فيه ... والإقلال من الانحصار التقليدى فى الماضى وهو انحصار كان فى جزء كبير منه مسلكا تعويضيا عن الإحساس بالعجز تجاه الواقع ، واليأس من الحاضر والمستقبل ، أكثر مما كان تعبيرا عن الحرص على الأصالة والارتباط بالجذور الحضارية وإن كان هذا الارتباط قد رفع شعارا يبرر ذلك العكوف على الماضى والانغلاق فيه ...

وفى يقينى أن هذه الصحوة بأبعادها الأربعة هى التى صنعت الإنجاز الضخم الذى تم فى أكتوبر ١٩٧٣ ، حين تهيأ لها الإعداد العلمى السليم والقيادة الحكيمة الذكية ، والتنسيق الضرورى بين جهود الأطراف المؤثرة .

وفى إطار هذه التحولات ، وبعد أن تغيرت عناصر كثيرة فى خريطة المنطقة العربية ، يحق لنا أن نستأنف مسيرة الدراسة المتصلة للمتغيرات من حولنا ، وأن نحاول استشراف صورة المستقبل العربى فى ظلها .. وأن نسعى – وهو الأهم – إلى تخطيط جهودنا وتنظيمها فى ضوء هذا الاستشراف ... وإذا كانت المتغيرات التى طرأت على خريطة المنطقة العربية وعلى العالم كله بعد أكتوبر ١٩٧٣ أكثر وأشد تعقيدا من أن تتناولها – ولو بمجرد التسجيل – دراسة واحدة .. فإننى أختار عددا منها أتصوره بالغ التأثير على مجريات الحوادث فى عالمنا العربى ... بحيث يكون الوعى ، ضرورة أولية لكل عمليات التخطيط والتنبؤ للمستقبل العربى .. إن رصد الظواهر الجديدة وتحليلها ومحاولة تصور اتجاه حركتها وتأثيرها المتبادل مع الظواهر الأخرى لم يعد عملية حنكة سياسية أو اجتهاد فردى يحتكره قائد ملهم أو سياسى محنك ، وإنما أضحت جزءا من عملية علمية معقدة تقع على التخوم والحدود الواقعة بين التخطيط بمعناه المتعارف عليه وبين الدراسات المستقبلية التى وضعها البعض خلال العقدين الأخيرين فى مصاف العلوم مطلقا عليها اسم « علم المستقبل Futurology » . والفارق الرئيسى بين التخطيط والدراسات المستقبلية أن التخطيط يتناول بالدراسة والتنظيم فترة زمنية يمكن خلالها رصد الظواهر وتحديد معالمها باعتبارها ظواهر قائمة فعلا .. بينما تتجاوز الدراسات المستقبلية هذا النطاق لتدخل مجالا لا تزال فيه الظاهرة مجرد « احتمال » ولا تزال فيه حركتها مجرد « توقع » ، كما لا يزال اتجاه تلك الحركة مجرد « تقدير » .. وإن كان ذلك كله مبنيا بدوره على شواهد استقرائية وإحصائية واستنتاجية .

وإذا أردنا نحن العرب أن نستأنف مسيرتنا الحضارية مستثمرين الصحوة التى ولدتها النكسة ... والثقة والقدرة اللتين أكدتهما حرب أكتوبر / رمضان فإن علينا ، وعلى علمائنا ومثقفينا أن يواكبوا المنهج العالمى الجديد فى العمل السياسى والاقتصادى وهو المنهج الذى يرصد الظواهر فى نشأتها وحركتها ويتابعها وهى تخترق الحاجز الفاصل بين الحاضر والمستقبل توصلا إلى رسم السياسات وإتخاذ القرارات التى تؤمن المصالح الوطنية والقومية تأمينا يجاوز بدوره حدود اليوم ليدخل إلى الغد والمستقبل .

وفى تقديرى – بعد هذه المقدمات الضرورية-أن فى عالمنا المعاصر عدة ظواهر أو متغيرات أساسية تحتاج من ساساتنا ، ومن حولهم عقول علمائنا ومثقفينا وكل

مالديهم من خبرة وتجربة وقدرة على استخدام أجهزة العلم ، تحتاج من هؤلاء جميعا إلى وقفة تحليلية .. لا يتصور بغيرها التخطيط السليم للمستقبل القريب ، فضلا عن التقدير « شبه العلمى » للمستقبل البعيد ...

العرب كقوة اقتصادية عظمى

الظاهرة الأولى : تعاظم القوة الاقتصادية العربية .. وتزايد الحيرة حول الطريق الأمثل لاستثمار الأموال العربية وتأمين الرخاء العربى .. ولا أبالغ إذا قلت أن هذه القوة الاقتصادية العربية قد فاجأت العرب – كما فاجأت خصومهم – ذلك أن المال تدفق ... وكان لابد أن يستثمر .. بلا انتظار ولا إبطاء .. وبدأ أصحابه فى استثماره هنا وهناك ، ولكن قبل أن تستقر أو تنضج « نظرة » واضحة إلى المستقبل .. بل إلى الحاضر والواقع بكل مافيهما .. وأحد مصادر الحيرة العربية أن القوة الاستيعابية للدول العربية المنتجة للنفط أقل – بالضرورة – من حجم عوائد انتاجها من ذلك النفط .. وأن الاستثمار خارج الأرض العربية ليس هو الآخر بغير حدود .. كما أنه – وهو الأهم – ليس بلا مخاطر .. ومحصلة ذلك أن الثروة البترولية رغم الجهد الهائل المشكور الذى يحيط بها لم تترجم نفسها بعد إلى تنمية حقيقية قادرة على تأمين مستقبل الأمة العربية بعد نضوب مواردها من هذا الذهب السائل ، أو بعد اكتشاف بديل جزئى أو كامل يحل محله .. ولاتزال الصورة الغالبة فى استثمار هذه القوة الاقتصادية هى الصورة المتاحة ، صورة استيراد منتجات المجتمعات المتقدمة فى أشكالها الجاهزة والمصنعة .. وإذا أردنا ترجمة هذه الظاهرة الأولى إلى قضية للبحث والدراسة لطرحناها فى صورة تساؤل ذى شقين :

(أ) ماهو السبيل لاستثمار عوائد النفط استثمارا يخلق تنمية حقيقية مستقرة تستمر بعد نضوب الموارد النفطية ؟

(ب) ماهو السبيل لخلق تقدم علمى وتكنولوجى عربى قائم بذاته وغير معتمد أساسا على استيراد « القشرة الحضارية » من الغرب ..

وترى ماهو دور الجامعات ومراكز الأبحاث العربية فى هذا السبيل ؟

الظاهرة الثانية : تعاظم الشعور – فى كل مكان – بضرورة حسم النزاع العربى الإسرائيلى على أساس تسوية سلمية عادلة ، وهو شعور زاد تعاظمه وانتشاره نتيجة الاقتناع بأمرين مترابطين : **أولهما** : أن إسرائيل لم تعد قادرة كما توهمت لزمن غير قصير على فرض إرادتها الكاملة على العرب، وأن العرب قادرون – حين يضطرون – إلى توجيه ضربات موجعة للكيان الصهيونى تحرمه الجزء الأكبر من أمنه ورخائه وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تقوم عليهما الدعوة الصهيونية فى أساسها أو فى دعوتها ليهود العالم للخروج من التيه .

ولاشك أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت نقطة التحول الحاسمة التى أكدت هذه الحقيقة .. **ثانيهما** : أن القوى الكبرى تقف وراء إسرائيل بالتأييد المادى والسياسى حائلة بين العرب وبين تحقيق أمنيتهم المثالية المشروعة فى استرداد أرض فلسطين كاملة بإزالة الكيان الصهيونى إزالة كاملة .. كذلك لا شبهة فى أن الحاجة العالمية إلى الاستقرار السياسى والاقتصادى .. والحاجة العربية الملحة إلى توجيه الموارد لعملية التنمية وتحقيق اللحاق بالعالم المتقدم تقف قريبا من المقدمة بين أسباب انتشار الشعور بضرورة التسوية السلمية العادلة للنزاع العربى الإسرائيلى (مع استمرار الخلاف الواسع حول معنى العدل وحدوده فى هذه التسوية) ...

وفى النهاية فلا شبهة فى أن الزلزال النفسى والاقتصادى والعسكرى الذى تعرض له الكيان الصهيونى فى أكتوبر ١٩٧٣ يقف بدوره قريبا من المقدمة بين أسباب انتشار الشعور بضرورة تلك التسوية .

ومرة أخرى نترجم هذه الظاهرة إلى سؤال صعب فنقول :

ماهو الموقف العربى الحقيقى فى القضية ، وأقول الموقف الحقيقى استبعادا لموقف المزايدة والمتاجرة والمخاوف المتبادلة من تهم التفريط والمرونة الزائدة ، واستبعادا كذلك لمواقف الذين يجلسون بعيدا عن خطوط النار ، فى مقاعد وثيرة أو بين جماهير غفيرة يشترون بمصالح الأمة العربية ومستقبلها ثمنا قليلا .. يسجلون به أسماءهم زورا وبهتانا فى سجلات التشدد والتطرف والبطولة .. تاركين الجماهير العربية تدفع كل الثمن ..

وتبذل كل الدم والمال والعرق.. وتواجه أجيالها المقبلة مستقبلا لن يكونوا هم من أهله ولا شهوده .

مرة أخرى ماهو الموقف العربى فى حده الأدنى وحده الأقصى ..؟ وهل هناك اتفاق أو حتى مجرد طرح مشترك لما يقبل وما لا يقبل فى هذه المرحلة .. ومايطلب فيها .. ثم مايقبل ويطلب فيما يليها .. وأهم من ذلك كله هل هناك اتفاق أو حتى مجرد طرح لما يفعل توصلا إلى تحقيق هذا المعقول وذلك المطلوب ؟

المخاض الطويل للوحدة العربية

الظاهرة الثالثة : تحول مهم وكبير فى قضية « الوحدة العربية » .. وفى تقديرى أن تراكم التجارب الوحدوية التى شهدها العالم العربى منذ قيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ إلى المخاض الطويل العقيم لمحاولات الوحدة المصرية الليبية .. بكل ماحملته تلك التجارب من دروس .. فى تقديرى أن ذلك بالإضافة إلى تغير ترتيب الأولويات فى اهتمام الشعب العربى ، من قضية التحرير ومحاربة الاستعمار إلى قضية التنمية وتحقيق الرخاء وتأمين المستقبل كل ذلك قد أنهى – فيما أرى – عهد القومية العربية الرومانسية التى كان زادها الرئيسى أحاديث الكفاح العربى المشترك ، ومعاناة العرب تحت الحكم العثمانى ، وملابسات الصراع بين فكرة الرابطة العربية والجامعة الإسلامية .

كذلك انتهى – فيما أرى – التصور الذى ساد زمنا تحت تأثير سياط التلقين السياسى الموجه والمنظم والذى كان يرى فى « الوحدة السياسية » الشكل الوحيد المشروع الذى يجسد معنى الوحدة بين العرب .. لقد دخل العرب تدريجيا عهدا جديدا تغير فيه مزاجهم وأسلوب تفكيرهم ، واكتشف المؤمنون بالوحدة فيهم أن « الوحدة السياسية الاندماجية » قد تكون – أحيانا – أقصر الطرق إلى الانفصال والقطيعة ... وأن العصر لم يعد يحتمل المغامرات غير المحسوبة حتى ولو رفعت لواء القومية والوحدة .. وأن القضية فى حقيقتها قضية أمة عربية لا شك فى وجودها وفى انتماء كل العرب إليها .. ولكنها قضية مصالح هذه الأمة .. والوحدويون الآن يرون – بعقولهم وليس بعواطفهم ، وبالحساب وليس بالأمنية ولا بالشعار الملتهب – أن الأمن العربى يقتضى عملا عربيا موحدا .. وأن الرخاء العربى يقتضى تنسيقا عربيا

دائما .. وأن التقدم والتحضير والتحديث .. يقتضى استفادة مدروسة من مقومات التكامل العربى الذى تجتمع لديه كل عناصر التقدم ولكنها تجتمع موزعة بين الأقطار العربية المختلفة ..

ومرة ثالثة .. نطرح هذه الظاهرة فى صورة سؤال مزدوج ..

(أ) هل آن لدعاة القومية الرومانسية ، والملحين فى إصرار على الوحدة الاندماجية الشاملة ، أن يراجعوا موقفهم فى تواضع وموضوعية ، على الواقع الصارخ من حولهم .. وأن يعدلوا فى أساليب عملهم بما يناسب عناصر الخريطة الجديدة للعالم العربى والعالم كله .

(ب) وهل آن للغافلين عن حقيقة الوحدة العربية ، والزاهدين فيها الظانين قدرتهم على تحقيق الأمن والرخاء لأقطارهم المتوهمين أنهم يستطيعون أن يأووا إلى حبل من ذهب أو نفط أو تعاون مع هذه الدولة أو تلك ، يعصمهم من كل مايهدد أمن بقية العرب ورفاقهم يوم لا عاصم من أمر الله إلا من رحم . هل آن لهم أن يعرفوا – بالعقل والحساب وبسؤال أهل الذكر من علماء السياسة والاقتصاد والحرب : أن أمن العرب واحد ، وأن سلمهم واحد .. وأن رخاءهم واحد .. وأنه لا بديل للتعامل والعمل المشترك.. إلا ضياع المستقبل .. مستقبل الجميع .. ضياعا لا يستثنى منه أحد .

الحيرة الحضارية بين الماضى والمستقبل

الظاهرة الرابعة : الحيرة الحضارية بين العرب ... وذلك أن أخطر القضايا فى حياة الشعوب أشدها قربا وأوثقها اتصالا بالكيان النفسى لأبنائها .. والجيل العربى المعاصر ، جيل الشباب الذى تفتحت عيونه على واقع كل مافيه مزدوج .. بيت تحكمه تقاليد الماضى وقيمه .. ومجتمع مشدود إلى الغد ، محكوم – فى كثير من أجزائه – بقيم وتقاليد تنكرها قيم الآباء .. ولا يرضى عنها البعض .

لقد طال الحديث عن المعادلة السهلة الصعبة التى يجمع بها العرب خير مافى ماضيهم إلى خير مايتطلعون إليه ، ويدفعون عن طريقها – ولم يقل أحد كيف – بين ماهو أصيل فى حضارتهم ، وماهو نافع ومفيد فى حضارة غيرهم ..

لقد أثمرت هذه الحيرة الحضارية تمزقا عقليا ونفسيا اتخذ صورتين :

الصورة الأولى : تمزق داخل النفس الواحدة بحيث صار بعضها مع القديم ، وبعضها مع الجديد .. وصارت إحدى قدمى الجيل فى واد وقدمه الأخرى فى واد آخر وصار كيانه كله مشدودا متوترا ، معوقا لهذا عن الانطلاق اللازم للعطاء والإنتاج ..

الصورة الثانية : تمزق داخل المجتمع العربى الواحد بين فئات وجماعات تعيش فى الماضى وحده وتعض عليه بالنواجذ ، وتضرب كفا بكف حزنا ويأسا على مايتردى فيه الجيل الجديد من انفلات وضياع .. وفئات أخرى عزلت نفسها عن ذلك الماضى وقطعت جذورها عن أرضها وحلقت مهومة بين الحضارات والثقافات غير العربية وصار أعضاء هذه الفئات مجتمعا داخل المجتمع له لغته ومصطلحاته وقيمه وأساليب حياته ، وأكثرها غربى خالص .. يتعايشون مع الفريق الأول تعايشا لا حرارة فيه ولا اندماج وإنما فيه شىء من التأدب وإيثار السلامة وتجنب المواجهة ..

والسؤال مرة أخرى ... وأخيرة :

ألم يكن للمثقفين العرب أن يجعلوا من هذه الأزمة الثقافية والحضارية حجر الزاوية فى اهتمامهم وبحثهم ؟

ألم يدركوا أن النفس الممزقة لا تبنى إلا كيانا ممزقا وأن التائه الحائر لا يهدى أحدا ؟

وبعد .. فليس هذا الحديث كله تصورا للمستقبل .. ولكنه دعوة للاهتمام بذلك المستقبل .. ومحاولة لتشخيص عدد من الظواهر وصياغة عدد من الاسئلة التى لا يمكن تصور المستقبل قبل تقديم الجواب عنها .. ولكنها – وكلها – أسئلة محيرة .. ولكن أليست الحيرة أولى خطى الباحثين عن الحقيقة والساعين إلى المعرفة ..

وهذه الدعوة موجهة فى المقام الأولى إلى كل المسئولين العرب ، وموجهة فى المقام الثانى إلى كل المثقفين العرب ... فبغيرها تكون المسئولية عبئا رهيبا ومجازفة .. وتكون الثقافة ترفا لا يحتمله العصر ، ولا يتسع له واقع العرب .

هذا المدّ الإسلامى.. إلى أين؟ *

بين فلاسفة التاريخ فريق يرى أن الحضارات – كالشعوب – تعيش دورات عضوية تبدأ بالنشوء والميلاد ، وتأخذ فى النمو التدريجى الذى تبلغ قمته فى لحظة من لحظات العمر ، ثم تنتهى شيئا فشيئا إلى الشيخوخة والذبول ، لتبدأ بعد ذلك فى كيانها الكلى المستمر ، دورة عضوية جديدة .

وأيا كان مبلغ الصحة أو الدقة فى هذه النظرية فإن من الثابت أن الحضارات تتعرض فى مسيرتها التاريخية لموجات متعاقبة من المد والجزر ، والارتفاع والهبوط ، وأن حضارة المسلمين ليست مستثناة من هذه الظاهرة التاريخية العامة .. ويطول بنا الحديث لو مضينا نستعرض ماطرأ على الحضارة الإسلامية من هذه الموجات ، التى ارتفع مدها أحيانا فجعل من الإسلام دين العصر وفلسفته ، وجعل من ثقافته ثقافة النخبة الممتازة والكثرة المتطلعة إلى الامتياز على السواء .. كما جعل من المسلمين قوة سياسية كبرى ترتفع اعلامها على أمصار متعددة اللغات والثقافات .. ثم دار الزمن دورته ، فانحسر هذا المد ، وانكفأ المسلمون على ذواتهم فى صراعات داخلية مذهبية وسياسية وأزمات معيشية واجتماعية .. وتضاءلت بسبب ذلك كله وبالاضافة إليه أكثر الابداعات الفكرية والاجتماعية .. وساد نوع من الرتابة الحضارية التى يكرر الوجود الثقافى فيها نفسه أو يكتفى بتقليد غيره ، وكأنما استاءت روح الحضارة من جسمها ، وغابت عنها نضارة الحياة ، ورقة الشباب .

والذى نريد أن نصل إليه دون أن نضرب فى أعماق التاريخ أن سقوط الأقطار العربية – وهى قلب الأمة الإسلامية – تحت النفوذ العثمانى ثم سقوطها بين يدى الغزو الأوربى قد مثل حلقة من حلقات الجزر والانكماش فى أكثر مظاهر الحضارة

---

* العربى العدد ٢٥٤ يناير – كانون الثانى ١٩٨٠ م .

الإسلامية .. ولكن الثلاثين سنة الأخيرة قد أخذت تشهد مدا إسلاميا جديدا بدأت خطواته بطيئة متثاقلة أول الأمر ، ثم تسارعت وازدادت مظاهرها وضوحا خلال السنوات العشر الأخيرة . وتمثل هذا المد في ظهور حركات ثقافية وسياسية ترفع « شعارات الإسلام » وتنادى بالعودة إليه وتطالب بتطبيق شرائعه ، بعضها فردى تتعالى به صيحات كتاب أو نداءات مصلحين ، وبعضها جماعى تنتظمه « حركات » ذات قيادات وبرامج وأتباع وتحركات ..

كما تمثل هذا المد فى تجاوب العديد من قلوب المسلمين مع هذه النداءات ايمانا بها ، أو سعيا لاحتوائها أو تأثرا بضغوطها ، فعدلت بعض الدساتير والقوانين تعديلا يجعل من الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع . وشكلت لجان عديدة لمراجعة القوانين العامة ، وتعديلها بما يضمن اتفاقها مع « الشريعة الاسلامية » . وتم فى عدد غير قليل من الدول العربية والاسلامية وضع تشريعات مفصلة تعالج العديد من أمور المعاملات والعقوبات معالجة مستمدة من « الفقه الإسلامى » .

والسؤال الذى يشغلنا هنا سؤال ذو شعبتين ، أولا .. البحث عن أسباب هذا المد ، ومحركاته . والثانى ، البحث عن جوهره ومحتواه واحتمالات نموه واستمراره .

١ – ان هذا المد الإسلامى المعاصر – فى جانب منه على الأقل – جزء من ظاهرة عالمية نعيشها هى ظاهرة المد الدينى بوجه عام . ولقد كان المؤرخون فى الخمسينيات وأوائل الستينيات من هذا القرن يتحدثون عما اطلقوا عليه « أزمة الدين فى عصر علمانى » .. وكانوا يبشرون بذلك الى ما ولدته قفزات العلوم الطبيعية والتجريبية التى حققت الثورة الصناعية الثانية من عبادة جديدة للعقل وثقة مفرطة به ، واعراض عن كل ماعداه ، واستشراف لمستقبل تكون فيه للعلماء التجريبيين سيادة على عقول الناس ومعتقداتهم لايشاركهم فيها أحد .. ويفقد الدين معها سلطانه التقليدى على النفوس والعقول ، ويصيبه الشك فى جوانبه الاعتقادية والعلمية على السواء .

وبرغم أن هذه الظاهرة قد وقعت أساسا خارج حدود العالم الإسلامى .. فإن انهيار الحواجز بين الشعوب والحضارات نتيجة الثورة فى وسائل النقل والاتصال

قد نقل إلى المجتمعات الإسلامية بعض آثار تيار المادية التى لاتكاد تترك فى عقول الناس موضعا للايمان بالغيب . ولكن لله حكمة هو بالغها .. فكما حملت الثورة الصناعية مع بشائرها الأولى بذور الثقة المطلقة فى العقل ، فإنها حملت بعد ذلك – ومع استيعاب آثارها العملية على حياة الفرد والأسرة والمجتمع – بذور قلق لاحدود له أصاب العقول والنفوس .. لذلك بدأت تلوح فى الأفق بشائر حنين جديد إلى السكينة الضائعة ، والرضا المفقود ، والسلام الذى زلزلته عبادة الدرهم والدينار .

واذا كان التمرد على القلق والعنف والقهر والمادية الجامحة قد اتخذ – فى جانبه السلبى – صورة الرفض لكل رموز هذه الحياة المادية وللمؤسسات التى تمثلها .. فإن بركان هذا الرفض الذى بلغ ذروته عند الشباب فى منتصف الستينيات – لم يلبث أن هدأ .. وبدأ يتخذ البحث عن الفردوس المفقود حنينا عميقا إلى المطلق ، والتماسا للسكينة فى رحابه ، وطلبا للأمن حيث لاظل إلا ظله .. وامتلأ الغرب بموجات الشباب اللاهث بحثا عن اليقين ، اللائذ بكل مايصادفه من ألوان العقائد والمذاهب والأديان .. السماوى فيها وغير السماوى .. وبقيت السنوات العشر الأخيرة سنوات عودة إلى الدين .. وجدت بدورها سبيلها إلى المسلمين ، كما وجدت بذور الشك من قبلها السبيل نفسه .

على أن للمد الإسلامى المعاصر أسبابا أخرى خاصة بالمسلمين ، ذلك أن تعاظم القوة الاقتصادية ، للدول العربية وغالبيتها العظمى من المسلمين ، قد فجر احساسا بإمكان الاستغناء عن الغرب ، الذى احتلت حضارته وثقافته مكانا عاليا فى نفوس العرب والمسلمين . ولذلك اصبحت عملية البحث النشيط عن الهوية الحضارية تكوّن أساسا نفسيا وعقليا للاستقلال السياسيى والاقتصادى ، الذى بدأت تنعم به أكثر الدول العربية الاسلامية .. وكان طبيعيا ومنطقيا ان يتخذ هذا البحث صورة « العودة إلى الأصول » وأن يدخل الإسلام وحضارته موجة مد جديد .

٢ – أما السؤال الثانى الذى يتعلق بجوهر هذا المد ومحتواه وتصور مستقبله فلعله أصعب السؤالين وأخشى ألا أكون فى هذه القضية بالذات من المتفائلين . وذلك أن مشكلة المسلمين لم تكن أبدا فى قلة عددهم ، وأزمة الحضارة الإسلامية ليست انحسارها عن اقاليم وشعوب .

وأن المشكلة كانت ولاتزال مشكلة « صياغة » نموذج واسلوب للحياة تتأكد به قيم الإسلام العليا ومبادئه المميزة ، وينطلق المسلمون – فى ظله – إلى ممارسة حياتهم العصرية بلا عقد ولاأزمات ولافصام فى الشخصية كالذى يكابده ويشقى به اليوم كثير من المسلمين ..

وسر التحفظ الذى يحول بينى وبين التفاؤل السريع بمظاهر المد الإسلامى الجديد .. أن الحركات العديدة التى تجمعها موجة هذا المد الجديد لايزال اكثرها يعانى آفات أربعا ، لابد من الاشارة اليها ، وان كان كل منها يحتاج الى حديث طويل :

(١) وأول هذه الآفات العجز عن اقامة علاقات من المودة والحوار مع سائر عناصر المجتمع وتياراته .. ان منهج « من ليس منا فهو من أعدائنا » يحصر دعاة الإسلام فى دائرة ضيقة مغلقة . وقد يتطور عن أصحابه من مجرد تقصير فى الاتصال بالآخرين إلى نوع من الخصومة العامة مع المجتمع ، وهذا مدخل من أخطر مداخل الانحراف فى فهم الإسلام والدعوة إليه .. ومن أخطر ثمراته أن يتصور اصحابه انهم وحدهم « جماعة المسلمين » وأن الخارج عليهم خارج على المسلمين .. اننا لانريد أن نفتح باب الحديث الطويل فى هذه الآفة وإنما نقول فى كلمات موجزة إنه لم يعد من حق أحد أن ينصب نفسه مسيطرا على الناس باسم الإسلام يقضى فيهم بالطرد من رحمة الله ، ولهذا لانشجع أبدا وصف مجتمع معاصر بأنه « مجتمع جاهلى » إذ الناس من حولنا بشر يصيبون ويخطئون وحسابهم على الله ، والجاهلية وصف يتجزأ فى الأفراد والمجتمعات ، كما ورد فى قول النبى « ﷺ » لأبى ذر « انك امرؤ فيك جاهلية » . والمؤمن المطلق والكافر المطلق ، وصفان لايجوز اطلاقهما على مقر بالشهادتين . وإنما الناس من حولنا يخلطون عملا صالحا وآخر سيئا .. وليذكر المسارعون إلى تكفير الناس والمغالون فى ذلك ، أن حسن نيتهم وحماسهم لدينهم لم يعودا عذرا مقبولا ولاحجة مسموعة ، وانه تعالى يقول : ﴿ **يأيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا** ﴾ .

(٢) والآفة الثانية ، أن أكثر القضايا الفكرية والاجتماعية التى كانت معلقة فى سائر الفكر الإسلامى والحياة الإسلامية لاتزال على حالها لم يتقدم البحث فيها كثيرا .. فالعلماء مترددون فى الاجتهاد .. واكثر المفتين يؤثرون السلامة بالوقوف

عند السوابق العديدة ويدورون فى كتب الفقه لايريدون أن يتجاوزوها .. والمسافة بين العالم الذى تصوره وتعالج مشاكله أكثر هذه الكتب ، وبين الواقع الحى الذى يعيشه الناس بكل مافيه من تطلعات ومشاكل وهموم تتسع يوما بعد يوم والقضايا المعلقة هى .. هى .. المرأة ومكانها فى المجتمع .. وحدود حقها فى العمل والاختلاط بالرجال .. المؤسسات الاقتصادية والمصرفية .. التأمين .. حدود الاستمتاع المشروع بالموسيقى والغناء .. واكبر من ذلك وأخطر ، معالم التنظيم الاقتصادى والسياسى للجميع .. ومايتطلبه فى شأنها الإسلام ..

إن المظهر الحقيقى للتقدم فى هذا الميدان ، أن يقدم علماء الإسلام البدائل لكل ماينهون عنه أو يدعون الناس إلى تركه .. فعلى هذا المنهج قام الإسلام ، وبه ارتفع الحرج عن الناس .. أما أن توسع دائرة الحرام . وتظل دائرة الحلال على ضيقها ، باسم ، « ترك الشبهات » أو « رفض البدع » و« التزام مسلك السلف » – فهو ظلم للإسلام ، نتيجة عجز علمائه ودعاته عن الاجتهاد بما ينفع الناس ..

ولهذا فإننا نلمح وسط هذه الشكوى من الجمود بشائر منهج جديد ، يتمثل فى العديد من المؤسسات الاقتصادية والمصرفية التى أحلت المشاركة فى المخاطر محل الربا والغرر .. واقامت أنظمة للادخار والاستثمار لايدخلها الربا بإثمه وشروره .. ولسنا غافلين عما يحيط بها من عقبات وصعوبات فى تخريج البدائل أحيانا وفى ممارستها أحيانا أخرى .. ولكنها – فى يقيننا – احدى الومضات القليلة التى تبعث على التفاؤل ، وتجيز لنا أن نسمى « المد الإسلامى » من حولنا « بداية صحوة حقيقية » للمسلمين .

٣ – الآفة الثالثة ، تتمثل فى الخلل فى ترتيب الأولويات عند عرض الإسلام والدعوة اليه . ونحن هنا لانشكك بحال فى تكامل بناء الإسلام ولا نتجاهل هذا التكامل .. فالعقيدة اساس الإسلام والأخلاق ضمانه ، والشريعة ترجمته العملية .. والواجبات فيه كلها مطلوبة والمحرمات كلها واجب تركها .. ولكن دعوة الناس والتوصل الى اقناعهم وكسب ولائهم ، يقتضيان مراعاة تدرج خاص وترتيب معين فيما يبدأ به ، ومايمكن أن يتراخى طلبه والتشديد فى أمره ، وكثير من الناس يقفزون قفزا من كتب الفقه إلى منابر الدعوة دون أن يتوقفوا قليلا ليعرفوا واقع الناس وماهم فيه .

ان الأمر هنا ليس أمر فتوى ولاأمر تشريع ، وإنما هو أمر ترتيب فى البيان وتدرج فى معاملة النفوس واقتراب من واقع الناس طلبا لهدايتهم . إن الدعاة إلى الإسلام يقعون فى خطأ فادح إذا هم خرجوا على الناس فى جميع المجتمعات بقائمة موحدة من الأوامر والنواهى ومطالب الاصلاح والتغيير ، متجاهلين خصائص تلك المجتمعات ومشاكلها التى تتفاوت فى أهميتها وإلحاحها من زمن الى زمن ومن بلد إلى بلد .

أليس غريبا على سبيل المثال أن يطيل كثير من الدعاة الحديث فى النهى عن شرب الدخان وعن سماع الموسيقى والغناء أو الدعوة إلى إرسال اللحية ، وفرض الحجاب على النساء ، وألا نرى منهم نفس الاهتمام والحماس حين يتصل الأمر بقضايا الحرية والشورى والعدل فى توزيع الثروات .

ومن هذه الأمثلة كذلك المبالغة فى الاهتمام بقضية الحدود عند المناداة بتطبيق الشريعة وتقنينها .. ان أحدا لايملك أن يهون من قيمة الحدود أو يجادل فى ضرورة اقامتها ، ولكن وضعها على رأس القائمة هو محل النظر والاختلاف .. فالحدود تتصل أساسا بظاهرة الجريمة وعقاب « المجرمين » ، والشريعة إنما وضعت أساسا للأسوياء الحافظين لحدود الله . فلماذا لاتذكر الشريعة الإسلامية إلا مقترنة بالحدود من قتل وقطع وتغريب .. ان باب الجنايات كان ولايزال بابا واحدا من ابواب كتب الفقه كما أن الجريمة بأنواعها ليست إلا وجها واحدا سلبيا من وجوه حياة الناس فى الجماعات تحت لواء الإسلام أو غيره من الشرائع .

ان هذا الخلل فى ترتيب الأولويات يزداد خطورة حين يتحول الدعاة إلى أولى أمروحكام ، وحين يشرع المتحدثون باسم الإسلام فى أخذ الناس به واقامة احكامه بينهم .

ان اخطر مايفعله أولئك الحكام أن يتصوروا أنهم ملزمون – باسم تكامل الإسلام وشموله بتطبيق أحكامه فى شئون الناس جملة واحدة .. ان ذلك على التحقيق غير متيسر ، وهو التزام بما لايلزم ، وتوريط لاسم الإسلام ودعوته بما لاضرورة له .. وحسب أولئك الدعاة الذين صاروا حكاما أن يبدأوا بكبريات المسائل وأساسيات الحكم العادل ، حسبهم أن يوفروا للناس قدرا من الحرية وقدرا من كرامة الفرد وقدرا من العدل ، وأن يعلنوا عزمهم على تنفيذ برنامج اصلاحى تتعاقب مراحله فى

أناة وروية لتوجه الجماعة كلها إلى اقالة احكام الإسلام مرحلة بعد مرحلة وحكما بعد حكم .

٤ – أما الآفة الرابعة فهي التشتت الغريب الذى يحيط بالجماعات والزعامات الداعية إلى الإسلام .. فهم فى شقاق وخصومة وتبادل للاتهام ، وتباين غير قليل فى أساليب العمل وتصور الأولويات . والأخطر من ذلك أن كثيرا من هذه الجماعات لاترضى بالقاعدة الحكيمة قاعدة أن « نتعاون فيما اتفقنا فيه ، وأن يعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه » .. وفى غيبة منهج للاختلاف يتحول التعدد إلى تشتيت للجهود وحرمان ، للمد الإسلامى من الثراء الذى يوفره اختلاف الآراء وتعدد الاجتهادات ..

ان مستقبل المد الإسلامى الذى نعيش موجة عالية من موجاته رهن بتدارك هذه الآفات ، وهو تدارك لايحتمل الانتظار ، فإن العمل الحضارى لا يتم فى فراغ وكثيرون هم الحريصون على فراغ هذا المد من محتواه ، وتوجيهه إلى حيث يتبدد ويضيع .

وإنما يفتح أبواب الأمل عندنا فى مستقبل هذا المد الإسلامى ، مانراه من بعض مظاهر القدرة على « النقد الذاتى » ، ونمو القدرة على التصويب والتصحيح الداخلى .. وهذه القدرة هى شرط استمرار الحياة فى الكائنات العضوية والمؤسسات الاجتماعية على السواء . وماأحوج هذا المد الإسلامى إلى قيادات وزعامات تلح فى اصرار على ضرورة تدارك هذه الآفات وتعين – بذلك – هذا المد على أن يصير صحوة حقيقية تأخذ بيد الناس على هدى وبصيرة إلى حيث المزيد من العدل ، ومن الحرية ومن الاستمتاع بالطيبات ، ومن حرارة علاقات المودة بين الناس .. وهل الإسلام إلا ذلك كله « ولكن أكثر الناس لايعلمون » .

المسلمون، دعوة لاقتحام المستقبل*

● إلى متى يظل حديثنا عن الإسلام والمسلمين حديثا موصولا عن الهموم والمشاكل والعقبات ؟ . ولماذا تدور أبحاثنا كلها حول المفسدين والمنحرفين والمفرطين .. ولايكاد شيء منها يذكر الكثرة الغالبة من الأسوياء والمعتدلين ؟

ولماذا نبدع هذا الابداع كله فى الوصف والتحليل « والتشخيص » ..ولانكاد نقدم جديدا نافعا من أجل العلاج ؟

لماذا حديث علمائنا كله عن الأزمة .. ولاشيء عن طريق الخروج من الأزمة ؟

لماذا هذا الاهتمام الحماسى بالخلافات والانقسامات والفرق والمذاهب والجمعيات ؟ ، والمؤامرات تستغرقنا حين نراها ، وننقب فى تاريخنا القريب والبعيد بحثا عنها واجترارا لحديثها حين لانراها .. ولماذا لايقابل هذا كله بعض الاهتمام بمواضع الاتفاق .. والنظر فى حاجات مئات الملايين من عامة المسلمين .. الذين لايختلفون علي قضية سياسية أو فقهية .. وقد لايعرفون اسماء الفرق والمذاهب والجمعيات والأحزاب .. ولايحملون على صدورهم إلا بطاقة الإسلام ، ولاهوية لهم إلا هوية الانسانية الظامئة إلى العدل والأمن والحرية والجمال .

ويريدون أن يكون حاضرهم ومستقبلهم جميعا مستقيمين على أمر الله محكومين بقيمه ومبادئه وشعائره وشرائعه ..

ولاأريد أن استرسل فى طرح تلك التساؤلات حتى لايكون حديثى – هو الآخر – نغما فى معزوفة لوم النفس ، واتهام الآخرين ، ولعن الظلام .. وما كان تساؤلى هذا – بوجوهه تلك – إلا مقدمة لحديث عن المسلمين وهم يدخلون –

---

* العربى العدد ٢٩٢ – مارس – آذار ١٩٨٣ م .

على كف الزمن – ساحة المستقبل الزاخر بكل ماهو جديد .. فى اعقاب سلسلة من « الانفجارات العلمية » المتعاقبة الحلقات . وليس فى عقولهم ومشاعرهم وكيانهم كله إلا الاشتغال بالماضى .. وسيرة اصحابه . وعلومهم . ومشاكلهم . وماتركوه لنا وما لم يتركوه . وليس في ساحتنا إلا كلام كثير .. لاآخر له .. أكثره عن « تراث الماضين « وأقله » عن آمال الأحياء والمعاصرين » .

هل لنا مكان

لقد استوقف نظر الباحثين والمعلقين هذا العام أن إحدى المجلات الأسبوعية العالمية أرادت جريا على عادتها أن تضع على غلافها صورة أهم الشخصيات التى شغلت العالم وأثرت فى حياته خلال العام المنقضى ، فاختارت فى النهاية بعد تردد طويل أن تضع صورة آلة حاسبة اليكترونية سمَّتها « آلة العام » .. بدلا من شخصية العام .. وبين يدى وأنا أكتب هذه السطور دراستان نشرتهما تلك المجلة فى عددين متتاليين تستعرضان أحدث ما ولدته الثورة العلمية المعاصرة فى ميدانين من الميادين الجديدة على الكبار من أبناء هذا الجيل .. أولهما : ميدان « الأدمغة الاليكترونية » والأجهزة ذات الوظائف المتعددة المبنية عليها .. والآخر ميدان الاشعة الضوئية المعروفة بأشعة ليزر .. وتمضى الدراستان شوطا بعيدا فى استعراض الاستخدامات المتعددة .. القائم منها والقريب المتوقع .. لهذين الاكتشافين ، كما تمضى شوطا بعيدا فى رسم وتخيل لصورة التحولات المعيشية والثقافية والاجتماعية والسياسية التى توشك أن تطرأ على صور الحياة الانسانية نتيجة الاستخدام الواسع للأدوات والمنتجات القائمة على الكشوف العلمية فى هذين الميدانين .. ولايملك القارىء العربى والمسلم المعاصر وهما يتابعان ذلك كله إلا أن يتساءلا عن « مصيرنا » نحن العرب .. ونحن المسلمين . والمستقبل يدق أبوابنا وسط شعوب تقفز هذه القفزات الهائلة فى السيطرة على ماحولها .. وتحوز من هذه الأدوات مايختصر الزمان ويطوى المكان ويفتح – بسلطان العلم – آلافا من الأبواب التى كانت إلى عهد قريب مغلقة أمام الانسان .

إن السؤال الذى لابد من طرحه ، على قسوته ومرارته .. هو : هل لنا مكان فى هذا العالم الجديد ؟؟ .. وهل تكون هذه الثورة العلمية الجديدة سلاحا فى يد

« الآخرين » وحدهم .. تزداد بسببه المسافة بين الشعوب المتقدمة ، والشعوب التى تحاول اللحاق .. أو تكون – كذلك – سلاحا جديدا يتيح لشعوب العالم الثالث أن تختصر الطريق وأن تحل بعض مشاكلها المزمنة التى تحبسها عن الانطلاق ، وتؤخر لحظة « اقلاعها » الحضارى .. فى ميادين السياسة والاقتصاد والقدرة العكسرية على السواء ؟

وليس بغريب – وسط جو الرتابة والجمود والانكفاء على الماضى الذى يسيطر على وطننا العربى والإسلامى من قمة رأسه إلى أخمص قدميه أن يكون « الآخرون » هم وحدهم الذين يتساءلون عن مصيرنا نحن شعوب العالم الثالث ، فى مواجهة هذه الثورة العلمية الجديدة متعاقبة الحلقات .. يقول بعضهم إن عصر الآلات الاليكترونية وأشعة ليزر سوف يوسع الهوة بين الذين يملكون تلك الأدوات الحضارية الجديدة والذين لايملكونها – وأن فرصتنا – نحن شعوب العالم الثالث – فى اللحاق بحائزى تلك الآلات سوف تتضاءل إلى حد بعيد .. ويقول آخرون : بل الانتشار السريع لهذه الأدوات الحضارية وتسويقها بأسعار فى متناول الجميع ومنفعتها الهائلة لمستخدميها .. من شأنها أن تمنح العالم الثالث فرصة فريدة لمشاركة العالم المتقدم مرحلتيه الحضارية والصناعية الجديدتين دون حاجة للمرور بمرحلة الثورة الصناعية التى تخلف العالم الثالث عن اللحاق بها واكتفى بالافادة من ثمراتها واستيراد منتجاتها دون استيعاب القوانين الداخلية التى تحكم صنع تلك الثمرات وانتاجها .

فما هو – إذن – مكان المسلمين فى هذا العالم الجديد ؟؟

الجواب .. ان الاختيار المطروح لم يعد اختيارا بين اللحاق .. والتخلف .. وإنما صار اختيارا بين الوجود المستقل المشارك فى حركة الحياة .. والوجود التابع الذليل الذى تضيع معه الذاتية ، ويتحول اصحابه إلى « موالى » .. يخدمون الآخرين . وقد تنمو الحضارة على أكتافهم وجهودهم .. ولكنهم لايكونون أبدا من صناعها ولايعرف لهم التاريخ كيانا مستقلا عن سادتها الذين يحتكرون معرفة قوانينها ويقودون وحدهم مسيرتها . ان مشاركة المسلمين فى المراحل المقبلة من حياة الحضارة الانسانية تقتضى – فيما نرى – نوعا من الثورة الثقافية التى لاتحتمل الابطاء .. جوهرها الارتحال من الماضى إلى المستقبل . ومن العزلة والانكفاء على الذات الى الانفتاح على العالم ومن الجمود على الموجود إلى البحث فى الآفاق . ان لهذه الثورة الثقافية –

فيما نرى – معالم رئيسية بغيرها لن يهتز النسيج الحضارى لأمتنا التى تعيش مرحلة « بيات ثقافى واجتماعى وسياسى » طال مداه . لن يخرجها منه إلا جيل من الشباب .. أقدامه فى الأرض ورأسه فى السماء .. جذوره فى الماضى .. وأغصانه تسابق الدنيا إلى المستقبل القريب والبعيد .

ان لهذه الثورة الثقافية الإسلامية سمات رئيسية هى التى ندعو إلى ممارستها فى هذه السطور ، منادين كل مثقف عربى ومسلم ، وكل شاب مسلم وفتاة مسلمة بنداءات ثلاثة واضحة صريحة :

النداء الأول : توقفوا – بلا أبطاء – عن الانحياز العقلى والشعورى إلى الماضى وتعالوا الى الحاضر والمستقبل .

نعم .. ان الماضى قد حمل للدنيا كلها رسالات السماء .. وعلى جناحيه – حين كان حاضرا – عاش الانبياء والمرسلون .. وصحابتهم وتابعوهم والذين هدى الله من بعدهم .. وفى أيامه قامت للمسلمين حضارة ، ودولة ، وشريعة وثقافة .. والذين يخاصمون الماضى ويدعون للانقطاع عنه انما يقتلون أمل المستقبل فى الرشد ويحاربون سنة الله فى اتصال الأزمنة وتقدم الحياة .. ولكن هذا كله شيء .. والانحياز العقلى والشعورى للماضى على حساب المستقبل شيء آخر ..

ولنحذر أشد الحذر من أن يكون ارتباطنا الوجدانى بالماضى تعبيرا عن علة نفسية تخلقها العجز عن مواجهة الحاضر وتبعاته ، أو اليأس من المستقبل واحتمالاته .. ولنذكر ان صلتنا بالماضى ينبغى أن تقتصر على أمور ثلاثة لانزيد عليها ولاننقص منها :

أولا : اننا نأخذ منه أصول ديننا والقيم الأساسية لحضارتنا .. فالكتاب والسنة قد وصلا الينا عبر الاجيال ، وأحكام الله الثابتة فيهما لم تنزل من السماء ليحكم بها « الماضون » وانما هى قائمة بين الناس الى قيام الساعة : بل ان جانبا كبيرا من حكمتها يتجلى على وجهه الأكمل جيلا بعد جيل وحينا بعد حين .. ﴿ **سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم** ﴾ .. وسيرة النبى « ﷺ » بدورها ليست فصلا من فصول التاريخ مضى وانقضى .. وانما هى هدى نتأسى به ويتبعه المؤمنون من بعده

وهذا – كذلك – من أحكام الله الثابتة « ﴿ **لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة** ﴾ .

ثانيا : اننا نرى فيه « سجل الحضارة » بمكوناتها كلها ، وتجاربها الممتدة عبر القرون .. ونرى فى هذا السجل زادا لايستغنى عنه العقلاء – مسلمين كانوا أو غير مسلمين – كما نرى فى التوجه للتاريخ طلبا للمعرفة رافدا من روافد المنهج الذى دلنا عليه القرآن الكريم وهو ينادى اتباعه ﴿ **قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المجرمين** ﴾ – **٦٩ النمل** – ثم يعلمهم أن لمسار التاريخ ضوابط وقوانين ينبغى الاسترشاد بها فيقول : ﴿ **قد خلت من قبلكم سنن فسيروا فى الأرض فانظروا** ﴾ **آل عمران** .

على أن هذا الماضى بكل مافيه ينبغى أن « يحضر » الينا ، ولايجوز أن « نرجع » نحن اليه .. وفرق بين الأمرين عظيم ، لأن التجارب الانسانية تزخر بكل ماهو جديد .. وأهل الحاضر يطلون – من نافذة الزمن – على الماضى بكل مافيه .. وليس للسابقين إلى معرفة الحاضر والمستقبل من سبيل .. فضلا عن أن يكون لهم فيهما رأى نافذ وقول غير مردود ..

أما التعلل بظاهر ماروى عن النبى « ﷺ » من قوله : « ما من عام إلا والذى بعده شر منه حتى تلقوا ربكم » ، وقوله « ﷺ » : « خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فتعلل لاغناء فيه ، اذ هذه الأحاديث تحتاج إلى تأويل وفهم صحيح (١) ، وإلا كانت مخالفة لما علم من الدين بالضرورة مصادقة لأحاديث أخرى ترجح معناها لاتفاقه الكامل مع أصول الإسلام العامة كقوله « ﷺ » « أمتى كالغيث لايدرى أوله خير أم آخره » وقوله « ﷺ » : « لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لايضرهم من عاداهم حتى يأتى أمر الله » .

---

١ – حديث « خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم .. » أخرجه البخارى ومسلم عن عبد الله بن مسعود ، كما اخرجه البخارى عن عمران بن حصين .. وهو فيما نرى – إشارة إلى دبيب الفساد مع بعد الناس عن عهد النبوة . فالتفاضل الذى يشير اليه بين قرن النبى « ﷺ » والقرون التى تليه ليس تقريرا عاما لمبدأ تراجع الزمان ، إذ ليس ذلك من سنن الله تعالى بل هو مناقض لكمال عدله بين خلقه ورحمته بهم جميعا . فهو إذن مجرد وصف لتناقص المشاعر القوية التى ولدها وجود النبى « ﷺ » بين قومه وأقرانه ونزول الوحى عليه ، وهو بين ظهرانيهم .

ويشهد لهذا المعنى تماما ما جاء فى رواية عمران بن حصين التى أخرجها البخارى من قوله « ﷺ » « ان بعدكم قوما يخونون ولايؤتمنون ويشهدون ولايستشهدون وينذرون ولايفون أو يظهر منهم السمن » – فهذه الآفات تدب فى =

ثالثا : يتوج ذلك كله أصل كبير لا تجوز الغفلة عنه .. هو أن هذا الكون - بمادته وناسه - محكوم بسنن وقوانين ، يجرى ناموسها على الأقدمين والمحدثين ويخضع لسلطانها السلف والخلف جميعا .. ﴿ **وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم ، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا** ﴾ « ٥٥ النور » .. لترتفع - إذن - هذه الرءوس المنكفئة على الماضى ولتتجه بأبصارها إلى الحاضر والمستقبل وليعرف اصحابها أنهم مسئولون عن حاضرهم وحده .. وأن الماضين - برهم وفاجرهم - قد أفضوا إلى اعمالهم ﴿ **تلك أمة قد خلت ، لها ماكسبت ولكم ماكسبتم** ﴾ .

ولنعمل - فى اصرار - على مقاومة ذلك التوجه الخاطىء الذى يغشى كثيرا من شبابنا فيصور لهم أن الحياة توشك أن تغلق أبوابها ، وأن اشراط الساعة قد بدأت تتوالى فى الأفق ، وأن عليهم لذلك أن ينفضوا أيديهم من الدنيا ، وأن يتهيئوا للمشاركة فى احداث المشهد الأخير من مشاهد الوجود الانسانى على ظهر هذا الكوكب .

ولنقل لهؤلاء جميعا .. مالكم وللساعة وأشراطها ؟؟ .. ألم تسمعوا قول نبيكم ﷺ : « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » .. وقوله : « إذا قامت الساعة على أحدكم وفى يده فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم عليه حتى يغرسها فليفعل » .. ونضيف نحن متسائلين : أفى هذا الزمان الذى يتلفت فيه الناس بحثا عن القيم المطلقة ، وطلبا للأمن والسكينة فى كنفها ، وحين تبدأ أزهار الإسلام ومبادئه وشرائعه فى التفتح لينعم الناس بشذاها .. يريد هؤلاء النفر اسدال الستار وتفريق الموكب واعلان النهاية ؟ .. فلتبق احاديث الساعة واشراطها فى مواضعها وليقل العلماء فى تحقيق تلك الأحاديث ما يقولون .. ولنسلم جميعا بما يطمئن إليه القلب والعقل منها . ولتجىء الساعة بعد ذلك حين يأذن الله بمجيئها .. أما أن يتوقف العمل ، وتعرض النفوس عن الحياة ويظل الجيل كله محملقا فى أفق الزمن ينتظر تلك الأشراط أو يخيل له أنه يراها .. فتلك حماقة لا تليق بالعقلاء ، ولا يمكن أن يكون لها موضع فى حياة جيل - هو بقية الأمل ومعقد الرجاء .

= الأجيال شيئا فشيئا بعد عصر « النبوة » الذى تألق فيه الفضائل .. والحديث ليس أكثر من تقرير لذلك مع الانكار على تاركى تلك الفضائل .

العزلة : مستحيلة ومدمرة

النداء الثانى .

لا مجال بعد الآن لعزلة المسلمين عن العالم .. فهى مستحيلة أولا .. ومدمرة ثانيا .. فالحواجز بين الناس والشعوب قد أسقطت الثورة الصناعية جانبا منها .. ثم جاءت الثورة فى وسائل الاتصال فأسقطت البقية الباقية منها .. والزمن يتسارع والتقدم العلمى يتم قفزا وانطلاقا .. ومن تباعد عن ركب الحياة ضاع ، وقتلته الحيرة .. فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية .. والحكمة ـــ بعد ذلك ـــ ضالة المؤمن .. وأكثر ما يقدمه العلم أدوات وأسلحة .. يستطيع المسلمون أن يوجهوها وجهة الخير ، وأن يوظفوها لإشاعة « الرشد والقسط » .

ان أخطر ما يقدم إلى هذا الجيل ، هذا الحديث عن ضرورة العزلة ، وهذه الدعوة إلى « الاعتكاف الحضارى » بدعوى الأعداد لمولد الحضارة المتميزة التى لا تخالطها أو شاب الحضارات التى ثبت افلاسها .. ان هذه الدعوة ـــ فى حقيقتها ـــ دعوة للانتحار الحضارى .. لأنها تعزل أصحابها .. وتضعهم خارج دائرة الحركة والصراع ، وهى وحدها الدائرة التى تحتاج إلى جهد المسلمين وإلى معالم حضاراتهم ..

نعم .. ان ما يريده أصحاب هذه الدعوة هو المحافظة على « روح الحضارة الإسلامية » وهى محافظة مشروعة وواجبة .. ولكن روح الحضارة لا تحتاج إلى تولد ـــ من جديد – مع مطلع كل جيل .. فقد تحددت معالمها واكتملت ، بتمام الوحى ، وكمال الدين ، وختام النبوات .. وبقى « الإنسان المسلم » وحده ، مسلحا بعقيدته ومعرفته ومعالم دينه .. مزودا برؤيته المتميزة التى تقوم على عدد من القيم الحافظة لنسيج العلاقات الإنسانية .. هى ـــ بشهادة التاريخ قديمة وحديثه ودلالة التجربة الإنسانية المتراكمة ـــ معيار الرشد ، وجوهر « القسط » الذى ارسل الله به رسله وأنزل معهم الكتاب والميزان .. أو هى بالتعبير الحديث الشائع ضمان « التحسن » فى نوعية الحياة .

ان التجارب الإنسانية ـــ منذ الآن ـــ سوف تقع كلها فى ساحات مكشوفة

والتبادل الحضارى والثقافى بين الناس والشعوب ، سوف يجرى هو الآخر فى ميادين مفتوحة لا حجب فيها ولا حواجز .. وعلى المسلمين ، حكاما وعلماء وجماهير أن يخوضوا تجربتهم ويؤدوا دورهم فى إطار هذه الشروط التى فرضتها مرحلة النمو العلمى والتقنى التى وصلت اليها المسيرة الإنسانية .. إن عددا هائلا من أنماط السلوك وأساليب العمل الفردى والجماعى تحتاج إلى اعادة نظر عاجلة ..

فأسوار الحماية والوصاية على السلوك الفردى لم تعد اسلوبا تربويا فعالا .. وإنما صارت قضية تنمية الاحساس بالمسئولية .. وتشجيع الإقدام على ممارسة الحرية .. هى البدائل الشرعية الوحيدة .. فلا وقت هناك « للستر الحديدية » التى تنمو وراء جدرانها العالية بذرة الحضارة كما يقولون .. (٢) وعلى الجيل الجديد أن يواجه بقامته العالية لفح الرياح الهوجاء التى تهب من كل مكان .. وعلى نظم التربية والتعليم والاعلام والعمل مع الشباب أن تستجيب لهذا الواقع الجديد ، وأن تتوجه إلى بناء الشخصية وتثبيت منهج المعرفة الصحيحة وتدريب الارادة وتحريك البواعث الذاتية بدلا من التوجه إلى التلقين ، وتخفيظ كمٌ متراكم من جزئيات المعرفة .. والاعتماد فى التربية السلوكية على تأثير « الجماعة » وحدها .

اننا نقدر المخاوف والهواجس التى تشغل الداعين إلى « الاعتكاف الحضارى » .. إنهم يحسون — فى ارهاف بما يجرى حولهم ويعرفون أن الأرض تميد بما عليها ومن عليها تحت مطارق التطور الذى تتسارع خطاه .. وهم لذلك يخشون أن تمتد رياح التغيير فتصيب « جوهر » التصور الإسلامى « والمعرفة الإسلامية » و « السلوك الإسلامى » .. وأن تختلط بسبب ذلك الرؤية على المسلم المعاصر ، فتتسلل إليه معالم تصورات مناقضة للإسلام يذهب معها « تميزه » وتضيع فى غمارها « ذاتية » حضارته .. إن الترجمة العملية الواجبة لهذه المخاوف المشروعة ينبغى أن تتمثل — فيما نرى — فى اعادة ترتيب الأولويات فى مناهج الدعوة والتربية والتعليم وبحيث « تتميز » الأصول من الفروع .. وتوجه العناية إلى « كليات » العقيدة الإسلامية والرؤية الإسلامية للإنسان وطبيعته وغايات وجوده « ونوع » علاقاته بالآخرين وإلى

---

٢ — انظر خلاف ذلك كله بحث الدكتور عبد الحليم عويس فى العدد ٣٢ من مجلة المسلم المعاصر (شوال — ذوالقعدة — ذو الحجة) — كلمة التحرير يقول فى خاتمتها ص ٨ : ولاحل إلا « بالاعتكاف » أو « الاعتزال والمراقبة » أو بناء « جدار خاص » يحمى الجرثومة الغضة من الانسحاق العاجل أو نقل امراض البيئة أو نقل خصائصها ، أو فقدان النمو الذاتى المستقل .

المقاصد والمصالح التى يدور عليها التشريع الإسلامى .. بدلا من التوجه إلى الفروع والجزئيات والأمور الخلافية التى شغلت ـ للاسف الشديد ـ حياة أجيال بأكملها من العلماء والعامة والشباب .

تقابل مغلوط

النداء الثالث :

لنضع معا ــ فى حزم لا تردد معه ــ خاتمة حاسمة للمقابلة المغلوطة التى استولت ــ بغير حق ــ على رقعة هائلة من حياتنا الفكرية والوجدانية .. بين العقل من جانب .. والنصوص من جانب آخر .. وربما هان الأمر فى هذه المقابلة المغلوطة لو اقتصر أثرها على كتابات الفلاسفة وعلماء وفقهاء الشريعة فى محاولاتهم الموصولة لتحديد العلاقة بين العقل والنقل كما يقول الفقهاء أو بين الحكمة والشريعة كما يقول الفلاسفة .. وانما حلت الطامة الكبيرة حين استقر فى أذهان أجيال متعاقبة منهج يتعبد بالنصوص ، ولا يريد أن يتجاوز ظاهرها ، وينفر أشد النفور من محاولات النظر فى عللها ومقاصدها والمصالح التى تسعى لحمايتها .. وحين استقر فى أذهانهم كذلك أن « التجديد » فى الفقة والاجتهاد عن طريق النظر فى تجديد الحاجات ، واختلاف الأزمنة والأمكنة .. افتئات على صاحب الشريعة ، وانتقاص من الحاكمية التى يتفرد بها ..

ان المدخل لوضع خاتمة هذا التقابل المغلوط أمران :

أن تعلم الأجيال الناشئة من شباب الإسلام أن صاحب « العلم » هو صاحب الشريعة .. وأن واهب العقل هو الموحى بالنقل وأن الرواية لا تغنى بحال عن الفقه والدراية .. وأن مثل الذين يحفظون النصوص دون أن يحيطوا بمقاصدها « كمثل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلاً ، فتداخلتهم روعة ، ولا يدرون ما فى الكتاب ».. فلنعلم أبناءنا أن يقرأوا ــ فى خشوع ــ كتاب الله المنزل على رسوله وأن يقرأوا ــ فى خشوع مماثل ، واستشراف مرهف ـ كتاب الله المبثوث فى الكون .. آيات بينات .. تدل على القدرة والرحمة والعلم واللطف والوحدانية ..

أن نعلم الجيل كله — من جديد — أن تكاليف الشريعة ليست عقوبات يفرضها الله على المكلفين ، فهو سبحانه غنى عن العالمين .. وانما ترجع تلك التكاليف كلها إلى مقاصدها فى الناس .. وهى مقاصد تدور على حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال .. والنصوص ليست إلا شواهد وعلامات على تحقيق هذه المقاصد ورعاية تلك المصالح .. وهى — وحدها — لا يمكن أن تغنى عن « اجتهاد العقول » لرعاية تلك المصالح فى صورها المتجددة بأدوات تشريعية تكمل النصوص ، ولا تعارضها ..

إن كارثة قفل باب الاجتهاد ينبغى أن تزول عن كاهل هذه الأمة حتى تستطيع عمل شيء — أى شيء — لإنهاء « بياتها » الحضارى الطويل .

وهنا أيضاً لانستطيع أن نسرف فى مجاملة مخاوف الخائفين .. اذ من الكلام المعاد أن « الاجتهاد » فى أمور التشريع .. ليس خبطاً بغير دليل ، ولا شطحاً بالخواطر السانحة والأهواء العابرة .. ولاندرى لماذا يخوفوننا من ترك النقيض بالوقوع فى النقيض .. الاجتهاد فى أمور التشريع هو بذل الجهد من العارفين والمتخصصين والمؤهلين باستخدام العقول فى استخراج الأحكام التشريعية التى تنفع الناس والتى لا تخالف معلوماً من الدين بالضرورة ، ولا تصادم نصاً قطعياً فى ثبوته ، قطعياً فى دلالته .. ولا يقولن أحد إن باب الاجتهاد مفتوح وإن أحدا لم يغلقه .. نعم .. قد يكون ذلك الباب مفتوحاً .. ولكن الذين يتجاسرون اليوم على الدخول منه تتناوشهم السهام من كل مكان .. وقد يؤثر أكثرهم — لذلك — السلامة فيقعد عن محاولة الاجتهاد .. ويلوذ بالصمت عن لا ونعم كما يقول شاعرنا العربى القديم ..

ومن القول المعاد .. الذى يستحق — مع ذلك — أن يعاد .. ان ممارسة الاجتهاد فى عصرنا هذا تحتاج إلى معرفة واسعة وشاملة بالواقع الجديد .. بكل عناصره .. فهذا الواقع هو « الموضوع » الذى يراد إجراء حكم الإسلام عليه .. وقبل تصوره على وجهه الصحيح لا يمكن اصدار الحكم .. ولا يتصور تحقيق مقاصد الشريعة ..

ان للنصوص الإسلامية حفظتها والمدافعين عنها فى كل زمان .. ولكن الأزمة الحقيقية فى ثقافتنا الإسلامية المعاصرة أن العقل قد أنزل عن سلطانه .. وصار « المؤمنون » ينظرون إليه فى ريبة وشك وسوء ظن .. واذا كانت ثقافة الغرب قد

عبدت العقل فى بعض عصورها .. وأفضى ذلك إلى ما أفضى إليه من أزمات فليست تلك قضيتنا وليس ذلك همنا .. وإنما همنا الحقيقى . ان فترات التحول الحضارى — بطبيعتها — فترات قلق وتوتر ومخاض عسير .. وليس غريباً أن يكون المسلمون فى دهشة وقلق وحيرة وهم يواجهون طوفان التحولات الحضارية التى تعم العالم كله متخطية حدود الزمان والمكان .. ومن الطبيعى أن يقابل البعض هذا الطوفان بالانطواء على النفس ، والالتفاف حول الذات ، والتشبث العنيد بكل ما هو قديم رجاء أن يكون كل قديم أصيلاً وأن يكون الاعتصام به سبيل النجاة .. ومن الطبيعى أيضاً أن يلقى بعض الناس أنفسهم وسط أمواج الطوفان القادم .. فيغرق أكثرهم وتطويه أمواج النسيان ..

وإنما تظل مسئولية الصفوة من المثقفين وحملة الأمانة فى هذه الأمة أن يحاصروا هذين النموذجين ليظلا هامشين على جانبى التيار الواسع الأصيل .. وليبقى هذا التيار الأصيل قادراً على حيازة الحسنين جميعاً .. ثمرات التجربة الإنسانية الطويلة فى استخدام العقل لعمارة الكون وتسخير الطبيعة .. ورشد الحق المنزل من السماء .. قيماً هادية تحفظ على الموكب المندفع توازنه ، وتحفظ على « العلاقات الإنسانية » جوهر الخير المطلق الذى تمثله قيم .. العدل والرحمة وصلاح ذات البين ، والتسابق إلى الفضل والعفو والايثار واشاعة السلام ..

خمسُ علامات على طريق الإسلام *

المقارنة بين « حقيقة الإسلام » و « واقع المسلمين » حقيقة حية لا تحتاج إلى بيان كما لايحتاج المسلمون معها إلى اعتذار ... فالإسلام وإن يكن حقاً خالصاً ودينا نزل به الوحى من السماء ... فإنه يظل « دعوة » إلى الهدى . والخير يتلقاها الناس ، على امتداد العصور يقبلها بعضهم ويعرض عنها آخرون ... ولا تتغير بسببها أحوالهم إلا بقدر ما يغيرون من أعمالهم وما يستقيمون عليه من معالمها ومبادئها ..

والمسلمون اليوم يقفون على أعتاب « صحوة جديدة » ترصد بشائرها ... وترى بعض علاماتها ... ولكنها تولد فى مرحلة من مراحل التطور الإنسانى بالغة التعقيد ..

فى رحاب هذه « الصحوة » والتعبير عنها تمتلىء سوق الفكر والثقافة بالآلاف من الكتب والنشرات التى تحمل شعارات الإسلام وتنسب نفسها إلى البعث الإسلامى الجديد بروافده وتياراته المختلفة ... ولكن أكثر هذه الكتب والأفكار والنشرات تقدم لقرائها خليطاً هائلاً من الرؤى والأفكار تكاد أن تزيغ معه الأبصار والبصائر بين دعوات صوفية ... ودعوات سلفية ... وحركات سياسية ونداءات للتجديد والثورة على القديم ... حتى صرنا نخاف أن يشيح كثير من الناس بوجوههم عن تلك الثقافة الإسلامية كلها مهما حملت من أوصاف الصحوة ، والبعث ، والاحياء ... باحثين عن شيء واضح يسير المأخذ ، محدد المعالم ، يقيمون عليه حياتهم الفكرية والنفسية ، ويخوضون فى ظلاله تجربة الحياة فى عصر يضع على كواهل أهله أحمالا من القلق والحيرة ... لا يحتمل أن تضيف إليها « الدعوة من أجل الإسلام » أحمالا جديدة ..

من أجل ذلك لن نتوقف أبداً عن الدعوة إلى بذل جهد منظم متواصل

* العربى العدد ٣٠٢ يناير – كانون الثانى ١٩٨٤ م .

الحلقات ، تحدد فيه للجيل كله ، وللشباب بخاصة ، معالم الإسلام الرئيسية ، تحديداً يميز بين الأصول والفروع ، وبين الثوابت التى لا تقبل التبديل والمتغيرات التى يقتلها الجمود والتثبيت ..

إن الرءوس التى تزاحمت عليها الشعارات المتناقضة ، والنفوس التى أرهقها الشد والجذب بألوان شتى من الغمز واللمز واللوم والاتهام قد آن لها أن تسمع من جديد ، بعيدا عن ضوضاء الإعلام الصاخب وشحناء المبارزات المتشنجة اجابات واضحة عن أسئلة لا تزال تلح على العقول والنفوس .

السؤال الأول : هذا الإسلام ، ما هو ، وماذا يريد من الإنسان ؟ وكيف تصور مبادئه وقيمه وتعاليمه مهمة الإنسان على هذه الأرض ؟

السؤال الثانى : هذا الكم الهائل الذى تركته لنا الأجيال السابقة من الأجداد والأسلاف من إنجازات الحضارة الإسلامية وعلومها مما نسميه اليوم « التراث » ... ما هو ؟ وبأى أجزائه نلتزم ؟ ... ومن أى أجزائه نتحرر ؟

السؤال الثالث : هل الإسلام حقيقة كيان « متميز تماما » ، ومنفصل عن كل ما عداه بحيث ينبغى على الجيل المعاصر أن يربط نفسه فكريا ونفسيا بالمسلمين وحدهم ، وأن يمتنع عن التفاعل مع كل تجربة انسانية تمت أو تتم خارج الإسلام « المكانى » و« الزمانى » ؟ أو أن الإسلام فى جوهره دعوة للرشد يوجهها خالق الناس للناس ، ثم يظل الناس قبلها ومعها « كلهم عيال الله » كما يقول الحديث الشريف ، بحيث يعتبر المسلم تراث الإنسانية تراثا له ، يختار منه — فى حرية وعلى بصيرة — ما ينفع الناس ، ما دام لا يعارض مبدأ من مبادىء الإسلام أو حكما ثابتا من أحكامه ؟

السؤال الرابع : هذه الخصومة التى ورثناها عن عصور قديمة بين العقل والمنطق والتجربة الإنسانية من ناحية ، وبين « النصوص » أو « النقل » كما يقول علماؤنا من ناحية أخرى . هل يمكن أن تكون خصومة حقيقية ... علينا فى ظلها أن نختار بين طرفيها ؟ وهل من الضرورى أن تصحبنا هذه الخصومة فى حاضرنا لننقسم جميعا حتى فى ظلال الإسلام وتحت رايته إلى دعاة « عقل » ودعاة نقل ...

أو إلى مجددين وسلفيين ؟ أو أن هذا كله اجترار خاطىء لمواقف تاريخية لا تلزم المعاصرين ؟؟

السؤال الخامس : كيف يدعو المسلم إلى الإسلام فى هذا الزمان ؟

هل يصدع بما يراه الحق فى « جرعة واحدة كبيرة » يطلقها على الناس ولا عليه بعد ذلك كيف تقع على عقولهم ونفوسهم وسط عالم يموج بالأفكار والرؤى والمذاهب ... وتخيم فيه على الناس طبقات بعضها فوق بعض من العادات والمألوفات وأنماط السلوك التى صنعها الإلف والعرف والاعتياد ، وقد امتزج فيها الحق بالباطل والصحيح بالسقيم ؟؟

وهل يملك المسلم اليوم أن يتدرج فى عرضه للإسلام وأن يرتب قائمة أولوياته قبل أن يخرج بها إلى الناس ؟ أو أن هذا يدخل به فى متاهات المداهنة ، وتجزئة الإسلام ، والاستدراك على الله ؟؟

هذه وأمثالها هى الأسئلة التى تلح على عقول الشباب وتصرخ فى أعصاب الجيل كله تطلب الجواب ... جوابا واضحا صريحا بعيدا عن تعقيدات المتخصصين وحماسات الدعاة ، وحماقات بعض المتشنجين .

فلنجمع إذن أطراف شجاعتنا ، ولنتحرر ــ مرة واحدة ــ من الخضوع لابتزاز المزايدين ، ولنصدع بالحق فى محاولة جادة مخلصة لتقديم الجواب ..

● ● ●

الأتقياء العقلاء

نعم ... إن الإجابة المقنعة الكاملة لا يمكن أن يتسع لها مقال واحد أو كتاب ... وإنما ينبغى ــ فيما نرى أن تكون موضوعا لجهاد جماعى موصول الحلقات ، تندب نفسها له جماعات من الاتقياء العقلاء ... يتحررون من السجن الرهيب الذى حبس فيه كثير من دعاة الإسلام أنفسهم ... سجن أقوال الرجال ومتون أصحاب المتون ... كما يتحررون من نقمة المبارزات الكلامية العقيمة ، حول قضايا مقطوعة

الصلة بالمشاكل الحقيقية الكبرى لجماهير المسلمين ، وانتظارا لهذا الجهد العلمى الذى لم يعد يحتمل التأخير ، نسوق هذه الاجابات المختصرة ، اعلانا لموقف ، وايذانا ببدء حوار ، حول أمور نعتبرها شروط النهضة ومقومات الانبعاث الصحيح ، وبغيرها لا نرى لهذه الأمة رجاء فى حاضر ولا أملا فى مستقبل .

١ ـــ ما هو الإسلام ؟ وماذا يريد من الإنسان ؟؟

الإسلام دين الله المنزل على أنبيائه ورسله ، دعوة إلى الإيمان بالله وحده والتصديق برسله واليوم الآخر ، واقامة الحق والعدل بين عباد الله ... وهى دعوة توجتها بعثة محمد ﷺ ، وجمع القرآن الكريم أصولها ومبادئها ... عقيدة توحيد خالص ، وشريعة عدل ومساواة وتكافل ، وأخلاق بر وتواصل رحمة ، وشعائر يتميز بها المسلمون ، تحفظ عليهم رباطهم بعقيدتهم ودينهم ... وتجعل منهم « أمة واحدة » لها معالمها ..

والإنسان فى نظر الإسلام مخلوق مفضل مكرم ، اصطفاه الله من بين خلقه فنفخ فيه من روحه ، وعلمه الأسماء كلها ، وجعله خليفة فى أرضه ... وحمله أمانة تعمير الكون بسلطان العقل وقوة العمل ، وأمانة هداية الدنيا بإقامة أمرها على قيم الإسلام ومبادئه ... وليس وراء هذين الأمرين مهمة لبشر ، وليس من دونها فضل لأحد على أحد .

ولا يحتاج المسلم ـــ حتى يصبح مسلماً ـــ إلى شهادة أحد أو وساطة أحد ... وإنما يصبح المسلم مسلما إذا آمن بالله وصدق برسوله وشهد بذلك كله بلسانه ، وحسابه بعد ذلك على الله .

ولا يكفر مسلم بمعصية إذ كل بنى آدم خطاء والله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .

٢ ـــ أما تراث الأقدمين ... فلا يخلو أن يكون نصا جاء به الوحى ونقل إلينا بدليل يفيد القطع ... أو نصا جاءنا بدليل ظنى ... أو اجماعا لأصحاب النبى ﷺ أو اجتهادا فى أمور الدين والدنيا لرجال يصيبون ويخطئون ... أو عملا لعامة المسلمين وخاصتهم ... فيه الخطأ وفيه الصواب ... وبعضه ينفع وبعضه تجاوزته الأيام ، والرضا بالنصوص الثابتة والاذعان لها هو علامة التصديق ودليل الايمان ...

ولكن الرواية مع ذلك لا تغنى عن « الدراية » ... وتطبيق النص على الوقائع المتجددة لا تحسمه قضية « الورود القطعي » وحدها ، وإنما يظل المجال واسعا ومفتوحا للنظر فى دلالات النصوص ووجوه تفسيرها ... وما إذا كان حكمها تشريعا عاما دائما أو حكما موقوتا يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ... أما اجتهاد القدماء من السلف فإنه يظل تجربة غير ملزمة ... لا يكفى القدم وحده مسوغا للالتزام بها ... ولا يكفى — مع ذلك — لاستبعادها والاصرار على نبذها ..

وتاريخ المسلمين منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا تاريخ أمة من البشر عامر بالخير وبالشر معا ... فإلى جوار أبى بكر وعمر وعثمان وعلي ، عاش أبو جهل وأبو لهب وأمية بن خلف ... وإلى جانب العدل الذى قام عليه الحكم فى أيام الخلافة الراشدة ... وجدنا من يصف الحاكم بأنه ظل الله فى الأرض ... وسمعنا مقالة الذى يقول لرعيته : لآخذن البرىء منكم بالمذنب والصحيح بالسقيم ، والقاعد بالقائم ... فإذا قيل له إن الله علمنا غير هذا حيث قال : ﴿ **وإبراهيم الذى وفى ، ألا تزر وازرة وزر أخرى** ﴾ أجاب معترضه قائلا : ولكنا لن نبلغ الحق فيك وفى أصحابك حتى نخوض إليكم الباطل خوضا .

وكما كان أصحاب النبى ﷺ « أشداء على الكفار رحماء بينهم » « أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين » ... خلف من بعدهم خلف رجعوا كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض ... وصار بأسهم بينهم أشد من بأسهم على عدوهم ، وكما استطاعت أجيال من المسلمين أن ترتاد آفاق العلم والمعرفة وتثرى التجربة الإنسانية فى اشاعة العدل والرخاء ، فإن أجيالا أخرى من المسلمين قد ركنت إلى التواكل والقعود واشتغلت بالخرافة ومارست البطالة ..

تلك إذن أمم قد خلت ... لها ما كسبت ، ولنا — اليوم — ما كسبنا والتراث تجارب ، واجتهاد السلف « سوابق » ... والحاضر لا يصلح له إلا اجتهاد « جديد » ... ولا تصح له أبدا بطالة يريد أصحابها أن يتدثروا بجهد غيرهم أو يلوذوا باجتهاد تم فى غير عصورهم .

٣ — والإسلام ليس منفصلا عن تاريخ الإنسانية وتجاربها ... وإنما يتميز الإسلام بالنقاء المطلق لعقيدة التوحيد فيه ... كما يتميز بشعائر هى رموزه وعلاماته المميزة ، وشرائع تجسد رعاية مصالح الناس فى إطار ما جاءت به ، ولكنها تفتح الباب

للأخذ بمزيد من تلك المصالح فيما يحدث للناس ـــ بعد انقطاع الوحى ـــ من أحوال جديدة ، وعلاقات مستحدثة ، وهموم لم تعرفها الأجيال السابقة .

والذين يسرفون فى الالحاح على تميز الإسلام والمسلمين تميزا شاملا مطلقا .. محجوجون بنصوص القرآن الكريم التى تصف أنبياء الله قبل نبينا ﷺ بوصف الإسلام ... ﴿ **ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما** ﴾ .

وهم محجوجون كذلك بحقيقة وحدة الإنسانية ووحدة مصدر الأديان السماوية ... وبأن العهد الذى أخذ بحمل الأمانة إنما أخذ على آدم أبى البشرية وعلى بنيه ، مسلمين وغير مسلمين ﴿ **وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم .. قالوا : بلى** ﴾ .

والذين يلحون هذا الالحاح الشديد على اختلاف الإسلام عن كل ما عداه يمنحون فرصة نادرة للذين يصورون المسلمين كما لو كانوا غرباء على حضارة العصر كلها ... وييسرون مهمة « الاعلام الصهيونى » الذى ملأ الدنيا صياحا بما سماه « الميراث اليهودى المسيحى » ليوهم العالم المسيحى كله أن المسلمين « غرباء » عن هذا الميراث ... وأن اليهودية والمسيحية يجمعهما ـــ وحدهما ـــ ميراث مشترك ..

العقل والنقل

٤ ـــ أما الخصومة بين « العقل والنقل » فإنها تحتاج إلى حديث مفصل يصفى هذه المأساة التى لا تزال موضوعا مفضلا لأبطال المبارزات الكلامية ، منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا ، ولقد آن أن تسكت الأصوات المنكرة التى تدفع المسلمين دفعا إلى خيار مظلم بين تمسك بالنقل وحده ، تدفن معه حضارتهم ، أو تحال إلى رفوف المتاحف ... أو تمسك بالعقل وحده ، تختفى معه ذاتية المسلمين ، وتتآكل فى ظله فرص الهداية والرشد التى تحملها نصوص الإسلام ومبادئه للبشرية كلها .

وقولنا الذى نردده فى ذلك أن النقل رواية عن واهب العقل ... وأن صريح المعقول لا يمكن أن يناقض صحيح المنقول ... إذ لا يمكن لليقين أن يصادم اليقين ... « والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » ..

وإذا كانت آفة الدنيا من حولنا أن الأرض قد أخذت زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها ، وتصوروا أن « العقل » يستطيع ــ بغير النقل ــ أن يهدى إلى الرشد فإن آفتنا نحن المسلمين ــ أننا عطلنا العقول ، وركنت عامتنا وخاصتنا إلى المنقول ... فتوقف كثيرون عن السعي ، واختلط التوكل بالتواكل ، وامتزجت القناعة بالخمول ، كما اختلطت العفة بالعجز ... فتقدم الناس وتأخرنا ... وتحركت الدنيا وتجمدنا ... وأُنزل العقل عن « عرشه » فى حياتنا كلها .

ولا أمل اليوم فى صحوة ، ولا رجاء فى بعث ... ولا جدوى من حديث عن تقدم أو تنمية إلا إذا تحركت العقول فى الرءوس ... وإلا إذا ثاب المسلمون إلى منهج العلم الذى بسلطانه يمتاز الناس وتتفاوت حظوظهم من الريادة والسبق .

٥ ــ أما الدعوة إلى الإسلام فى هذا الزمان ... فإنها هى الأخرى تحتاج إلى حديث مفصل مستقل ... ولكن موقفنا الذى نعلنه على رءوس الأشهاد قبل أن نبدأ جولات الحوار هو أن الدعوة قد صارت علما له أصوله ومناهجه . وإن كلمة الحق لاتجاوز الأسماع إلى القلوب إلا إذا توجهت إلى تلك القلوب بحكمة وموعظة حسنة .

وإن دعاة الإسلام مطالبون اليوم بأمور ثلاثة :

بأن يرتبوا أولوياتهم في ضوء أولويات المبادىء والأحكام في التصور الإسلامى ... فالعقائد تسبق التكاليف ... وأساسيات الأخلاق والسلوك تسبق الآداب والكمالات ، وما يتصل بجماهير الناس وعامتهم يقدم على ما يتصل بخاصتهم وصفوتهم ... والهموم الحادة العاجلة تقدم ــ عند العلاج ــ على القضايا النظرية والنادرة .

والدعاة مطالبون بعد ذلك بأن يتقنوا علوم الاتصال وفنونه ... وأن يسخروا ذلك كله لتقريب الحق من النفوس حتى تستقبله راضية مرضية مقبلة غير مدبرة ... وحرام أن نرى رجال الاعلان والاعلام وأساتذة التحريض والتلقين السياسى يستعينون بهذه العلوم كلها لترويج سلعهم وأفكارهم ومذاهبهم وإيحاءاتهم ، ويظل الدعاة المسلمون يكتفون بتلاوة النصوص ، وترديد أقوال الأقدمين ... والناس شاردون عنهم بعقولهم وقلوبهم ..

أن يسعى الدعاة ، من خلال حكوماتهم ومؤسساتهم إلى حيازة أكثر التقنيات تقدما وأشدها فاعلية ، للوصول بالكلمة والصورة والفكرة والخبر والرأى إلى ملايين الناس ... وإلا ضاع صوت الوعاظ وخطباء المساجد وهم يشقون حناجرهم فوق المنابر الخشبية التي تتصدر بيوت الله ... إلى جانب صور وأصوات تقتحم على الناس بيوتهم ومدارسهم ومنتدياتهم في أسلوب بالغ التشويق عظيم التأثير ..

هذه مواقف لابد من اعلانها في وضوح ... وجسارة ... حتى نعود بها إلى دائرة حوار واسع يلتقي عليه أصحاب الرجاء ، في مستقبل أكثر اشراقا للإسلام والمسلمين . وجدير بنا أن نتعاون ـــ بهذا الحوار ـــ على البر والخير ، وأن نوسع مساحة الاتفاق والالتقاء ، بدلا من أن نفنى أعمارنا ـــ وهى قصيرة ـــ فى تراشق بالنصوص وتقاذف ـــ غير كريم ـــ بالاتهامات ... فتسقط كلها على الأمة ـ كل الأمة ـ كأنها حجارة من سجيل .

المسلمون على خريطة المستقبل

لايستطيع مهتم بأمور المسلمين فى هذا العصر أن يفلت من الإحساس الغامر بالحزن والأسى ، وهو يرى شعوب الدنيا من حوله تتسابق إلى استخدام عقولها لكشف المزيد من أسرار الحياة وإتمام عمارة الكون بما ينفع الناس ، تغمرها الحركة الدائبة ، والتوجه الذى يتزايد يوما بعد يوم إلى الإهتمام بأمر المستقبل والإعداد له .. وتصور البدائل المحتملة لصور الحياة الفردية والجماعية فى ظله ...

المسلمون ... حيث هم ، يدورون حول أنفسهم ، ويتنازعون أمرهم بينهم ، ويلتمسون للفرقة والشقاق أوهن الأسباب .. ثم لا يواجهون واقعهم المر إلا بكلمات وشعارات ، متمنين على الله الأمانى ، ومتحدثين – مع ذلك – عن نصر وعدوا به ، وعن صبح قريب ينتظرهم ، وعن ظن يحسنونه بالله الذى استخلفهم فى الأرض ، **« وكذبوا ... لو أحسنوا الظن لأحسنوا العمل »** ..

لهذا كله يتردد على الألسنة سؤال كبير ، يتلجلج فى الصدور ، ويحدث به الشباب المسلم بعضه بعضا .. أما لهذا الليل من آخر ؟ وهل ضاعت – حقيقة – فرص الإصلاح ، وآمال النهضة الإسلامية التى راودت أجيالا متعاقبة من المصلحين والمفكرين والساسة والمجددين ؟ هل طوى الواقع المر الذى يحيط بنا تلك الآمال الكبار التى كان يتحدث عنها رجال أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ومحمد إقبال ، وحسن البنا ، ومالك بن نبى .. ؟؟ هل بلغت حضارة المسلمين مرحلة الشيخوخة التى تحدث عنها الفيلسوف المؤرخ اشبنجلر ومن قبله المؤرخ الفيلسوف بن خلدون وهما يتحدثان عن دورة الحضارات ؟

إننا حين نطرح هذا السؤال لا نريد أن نحرك الهموم ، أو نشيع روح اليأس وأسباب القنوط .. فإن عندنا جميعا من ذلك مايكفينا .. وإنما نطرح هذا السؤال لنحرك الإحساس بضرورة « العمل السريع » لإنهاء حالة الضياع ... والحيرة ...

والدهشة ... التى تلف العالم الإسلامى .. وحالة الذهول عن الواقع القريب والبعيد .. وحالة الرتابة والكسل والجمود على الموجود التى مازالت تخيم على كثير من المسلمين أفرادا وشعوبا ، رغم ماحققته الثورة فى وسائل الاتصال من تقريب للمسافات ، وإسقاط للحواجز ، ووضع للمعلومات والمعارف على أطراف أصابع سكان المشارق والمغارب على السواء .

نعم .. إن المستقبل كله بيد الله .. وتقدير الغيب كله من أمره وعلمه سبحانه .. ولكن يد الله فى دنيا الناس عدل ورحمة ، ولذلك فهى لا تحاسب الناس ولا تحدد مستقبلهم بإرادة « كن فيكون » ، وإنما تضع الموازين القسط للناس جميعا ، وترسى السنن الثابتة التى تضبط الكون كله والتى تحكم البيئة وسكانها .. لا تغيير لها ولا تبديل .. لهذا فإن مانصنعه فى حاضرنا هو الذى يحدد مكاننا على خريطة المستقبل .. ومانحققه فى واقعنا من شروط النهضة وأسباب الانبعاث ، هو وحده الذى يفتح أمامنا آفاق الرجاء ويطرق بنا أبواب الأمل فى التغيير ...

استشراف المستقبل

والدارسون لعلوم التخطيط واستشراف المستقبل يقررون أن منهج هذا الاستشراف يمر بمراحل ثلاث :

الأولى : رسم خريطة الواقع ، وتحديد مكوناته ، وتحليل القوى المحركة لها .. وبيان الوزن النسبى لكل منها ..

الثانية : تصور البدائل الممكنة الوقوع ، إذا تركت مكونات الواقع تتحرك حركتها الذاتية .. أو تتأثر بمؤثرات خارجية توجهها مصالح « الآخرين » ..

الثالثة : تحديد الحركة الواجبة الاتباع فى الحاضر ، لتوجيه التحرك إلى المستقبل توجيها يحقق القدر الأكبر من أهداف الجماعة .. وهذه المرحلة الثالثة تتجاوز فى الواقع مجرد التحليل والاستشراف لتدخل فى نطاق « التوجه والتأثير » على صورة المستقبل ..

وعلى كثرة ماقيل ويقال فى وصف حاضر المسلمين وتحديد مكوناته .. وعلى تعدد

محاولات « تشخيص » الأزمة التى تواجه المسلمين المعاصرين .. فلا يزال مستقرا عندى أن تلك الأزمة ترجع – فى جزء كبير منها على الأقل – إلى علل ثلاث :

أ – سوء فهم وظيفة المسلمين فى الدنيا ، والعجز عن إجابة السؤال الكبير .. ماذا يريد الإسلام من المسلمين ؟

ب – الحيرة التى لاتنقضى فى محاولة التوفيق بين « طاعة الله » والنزول عند أوامره الواردة فى نصوص الكتاب والسنة ، وبين « استخدام العقل » وإطلاق حريته فى البحث ، ورفع الحرج والتأثم عن محاولات بناء النهضة الإسلامية الحديثة بناءً يستفيد من تجارب الناس والشعوب ، قديمهم وحديثهم ، المسلم منهم وغير المسلم .

ج – الاضطراب فى تحديد الموقف العقلى والنفسى من الأبعاد الثلاثة لحد « الزمن » ، وهى الماضى والحاضر والمستقبل ، وانكفاء أكثر المسلمين على الماضى وحده ، وتعلقهم بما يسمونه « التراث » ، وهو ركام كبير متعدد العناصر ، وإصرارهم على إضفاء القداسة على كثير من عناصره التى لا ترتبط بالإسلام ، ولا تستحق كثيرا ولا قليلا من تلك القداسة ..

إن المواجهة الصريحة لهذه العلل الثلاث ، وتصفية موقف العقل المسلم والنفس المسلمة منها جميعا ، هى الخطوة الأولى على طريق الحركة السوية نحو المستقبل ... وبغيرها تظل الأحاديث الطويلة المنمقة عن عظمة الإسلام .. مخدرا خطيرا تقنع به النفوس العاجزة .. وتستكين له الهمم الساقطة ..

١ – ماذا يريد الإسلام من المسلمين ؟

قد يكون من الغريب أن نعيد اليوم طرح هذا السؤال ، والمسلمون يستفتحون فى قرنهم الخامس عشر تحت راية الإسلام .. ولكن هذا الطرح لابد منه ونحن نرى حولنا مانراه من نماذج السلوك المضطرب والموقف الحائر تجاه الحياة ... آلاف من الشباب المسلم يقاطعون الدنيا ، ويركن بعضهم إلى عزلة تحاجز بينهم وبين تيار الحياة .. ويحتمون وراء أسوار من الرفض ، والإحساس بالغربة ، والانقباض .. ويتصورون أن كل ماعرفه الناس من الأفكار والمذاهب والنظريات .. فالإسلام خلافه .. !

إن الأمل المعقود على صحوة إسلامية مبصرة ورشيدة رهن بسقوط هذه التصورات المريضة عن دور المسلم فى الحياة ..

إن الجيل الذى يصنع الحضارة لابد أن يدرك أن المسلمين ناس كأمثال الناس ، وأن مهمتهم على هذا الكوكب مهمة بناء وتعمير ، وأن مقاطعة الحياة لا يمكن أن تكون مسلكا إسلاميا مقبولا ، كما أن الإعراض عن الدنيا والتقاعس عن الضرب فى الأرض لا يفضى إلا إلى تراجع شأن المسلمين وهوانهم على أمم الأرض .. لا تحول دون ذلك دعاوى « التميز » ونداءات « العزة » التى للمؤمنين ، ووعود « الإستخلاف فى الأرض » ، ذلك أننا نحن المسلمين نعرف أن سنة الله فى الناس لا تتخلف ، لا تعفى من حكمها أمة ولا شعبا .

كما نعرف أن وعده بالنصر والاستخلاف فى الأرض وعد مشروط ﴿ **إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم** ﴾ .. وأنه سبحانه قد كتب فى الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عباده الصالحون .. وليس من الصلاح فى شىء أن يعجز المسلمون وأن يتكاسلوا وأن يمضوا أعمارهم كلها يطحنون كلاما .. ويجترون ماضيا .. ويعتزون بأمجاد أمة قد خلت من قبل وقد علموا أنه من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه كما يقول النبى (ﷺ) .

إن معنى هذا كله ، بلغة العصر ، أنه لا مكان للمسلمين على خريطة المستقبل إلا إذا تابوا من خطيئة الكلام الكثير والعمل القليل .. وإلا إذا شمر كل واحد منهم عن ساعديه وتعبد لله فى ليله ونهاره ، بالعمل الكثير الذى يعوض ماضاع من عمر الأمة فى الجدل العقيم ، وماضاع من عمر الأفراد فى محاسبة النفس ومحاسبة الآخرين على صغائر الأمور ، وهم جميعا واقعون فى كبائرها .. وإلا فهل ينفع الأمة أن يفنى شبابها عمره فى بحث وجدل لا ينتهيان حول أمور يدخل أكثرها فى باب آداب الزى أو آداب الزينة أو آداب العلاقة بين الرجال والنساء .. والأمة كلها واقعة فى خطايا من « الوزن الثقيل » .. خطيئة الظلم المتبادل بين الأفراد والجماعات .. وخطيئة ترك الشورى والاعتياد على تحكم الواحد فى المجموع .. ومصيبة الاستخفاف بالعمل .. والغش فى أدائه عند الاضطرار إلى هذا الأداء ..؟!

نعم إن المهمة الكبرى للمسلمين إنما تتمثل فى هداية الناس ، وترشيد حركة

المجتمعات بقيم الهدى والعدل والاستقامة على أمر الله .. والناس لا يستمعون إلى هذه النداءات كلها إذا جاءت من كسالى عاجزين .. أو ارتفعت بها أصوات يكذب حالها مقالها .. وتختلف سيرتها شعاراتها ..

٢ – العمل بالشريعة ، وممارسة الاجتهاد العقلى لا يتناقضان ..

وتلك قصة لا تزال حية وقائمة حتى إذا خيل أحيانا أن الجدل حولها قد انقطع أو فتر أو شغل عنه الناس .. إذ لا يزال كثير من المسلمين يتصورون الإسلام كيانا جاهزا ، ويتصورون الشريعة نظاما ثابتا عليهم أن يستدعوه ، وأن يعلنوا الرضا بتطبيقه فينصلح حال المسلمين بين يوم وليلة .. ولا يجد منهم من يحدث عن « حاكمية الله » سبحانه كما لو كانت إعلانا بسقوط العقل ، وإلغاء دور الإنسان وبطلان الدعوة إلى الاجتهاد .. ولا يزال من المسلمين وخاصتهم من لا يزال ينظر إلى العلمية بوجل وإشفاق .. لا انتباها إلى بعض الآثار الجانبية التى تقلق – بحق – سائر الأمم والشعوب وإنما اعتقادا بأن المسلم الصحيح عليه أن يخضع للوحى .. دون العقل .. وللأحكام الواردة فى الكتاب والسنة .. دون تلك التى يتحدث عنها علماء الطبيعيات وعلماء الإنسانيات ...

إن الخطر الداهم فى هذا الفهم المغلوط لايتمثل فيما يؤدى إليه من تعطيل العقول أو شل ملكات الابداع والسعى لاقتحام المجهول .. والميل بالجيل كله إلى متابعة القديم ، والجمود على الموجود ، ووضع الحلول الجاهزة من أقوال الأقدمين ..

ونحن – من جانبنا – لن نمل أبدا من التحدث بوحدة خلق الله ، وبأن التعارض الموهوم بين العقل والنقل كارثة هائلة لا مكان لها إلا فى بعض العقول الضيقة والصدور الحرجة .. وأنه لا أمل للمسلمين فى استرداد مواقعهم التى خسروها بين الأمم والشعوب إلا إذا أدركت أجيالهم الجديدة أن كلمات الله المقروءة فى كتابه المنزل على نبيه المرسل هى حكمته المبثوثة فى الكون والأنفس والآفاق .. إذا سلمت هذه الأجيال بأن « العقل » ، هذه النفحة الإلهية التى مَنّ بها على الإنسان .. هى أداة فهم نصوص الكتاب ، وهى كذلك أداة فهم أسرار الكون الفسيح الذى يحيط بالإنسان .

إن الذين لا يتصورون الإسلام ولا يعرفون عنه إلا أنه مجموعة من النصوص ،

قد يأخذها بعضهم على ظاهرها ويعرض عن سياقها ، ثم يلقى بها فى وجه كل مجتهد وكل صاحب رأى حريص على الفهم وتدبر آيات الله .. أولئك يحتاجون إلى مواجهة لا مداراة فيها ولا مجاملة .. حتى يذهب الزبد جفاء إلى غير رجعة .. ولا يمكث فى الأرض إلا ماينفع الناس ..

لقد جاء دور العقل المسلم لينتعش من جديد ، ولترتفع به رءوس الأتقياء والصالحين ، ولتضرب به أمة الإسلام جنبات الكون ، فى غير تهيب ولا وجل ، ولا إشفاق على النصوص والمقدسات .. وليدار – حول ظلاله الوارفة – حوار متصل حول قضايا الساعة وهموم الناس ... ذلك أن الفكر الموضوعى النافع عبادة أو كالعبادة ، لأنه استخدام لنعمة الله فيما أمر به الله ...

وتعالوا ندير أعناقنا نحو المستقبل ..

لقد التوت أعناق أجيال متعاقبة من المسلمين ، وهم مشدودون إلى الوراء ... منكفئون على الماضى .. مشغولون بالتراث .. وحجتهم فى ذلك كله أن من يقطع صلته بما فات .. لا رجاء له فيما هو آت .. وتلك لعمرى كلمة حق يراد بها باطل .. فإن أحدا من عقلاء المسلمين لا يقول بقطع الصلة بالماضى .. أو الإعراض – جملة – عن التراث ، ولكن .. أى ماض ؟.. وأى تراث ؟.. القرآن والسنة ..؟؟

إن كلام الله سبحانه وهَدْىَ نبيه (ﷺ) لا يستمدان قدسيتهما من ارتباط بماض قريب أو بعيد .. فتعالوا نسمى الأشياء بأسمائها ونقول إننا ملتزمون بالكتاب متبعون للسنة الصحيحة .. ولكن ما لهذا ولتقديس آراء الرجال ، والتعبد بمتابعة الأقدمين .. وهى بدعة ممقوتة حكى لنا القرآن من أمرها ماحكى ، وهو ينكر على أصحابها أشد الإنكار ..

ثم إن الماضى – بكل مافيه – ليس من صنعنا نحن ، وأمجاده لا فضل لنا فيها .. وإنما تتمثل أمجادنا الحقيقية فيما نفعله ونحققه نحن .. ثم إن الماضى ساحة هائلة امتدت فى الزمن قرونا .. وفى المكان آلافا من الأميال .. شغلها الحق والباطل .. واجتمع فيها الهدى والضلال .. وتصارع فيها الإسلام مع الكفر والظلم والنفاق .. ورأى فيها الناس ألوانا شتى من الخطأ والصواب .. فماذا بقى – إذن – من أسباب الانكفاء

الشديد على أيام مضت وانقضت .. وفيم هذا الإعراض العقلى والنفسى عن مواجهة المستقبل والإعداد له .. والاحتفال بأمره .؟ ثم كيف يستطيع هذا الجيل من المسلمين أن يذهل عن السرعة الهائلة التى يتم بها التقدم العلمى بأشكاله وصوره التى لم يكن يخطر أكثرها على بال الأقدمين .. وكيف يعزلون عقولهم ووجدانهم عن الإيقاع السريع المتزايد السرعة لحركة الحياة من حولهم .. وهل يطمع جيل ثقيل الخطو ، مقيد العقل بالأغلال أن يكون له مكان على خريطة المستقبل والناس من حوله يتسابقون ويتدافعون ، ويقفزون قفزا للفوز بمكان على تلك الخريطة ..؟!

والخطاب بعد ذلك لجيل الشباب .. أن تعالوا نرفع أصابعنا عن آذاننا ، ونزيل الغشاوة عن عيوننا .. ونشحذ الهمة لعمل كبير .. وجهاد طويل .. نمد فيها أبصارنا إلى المستقبل ، ونرتحل فيه بمشاعرنا عن الماضى الذى وقعنا فى أسره ونحن نحسب أننا بهذا نتقرب إلى الله .

أما إذا غفلنا عن ذلك كله .. فإن الحديث عن صحوة إسلامية ونهضة حضارية .. لا يكون إلا فرقعة لفظية .. ولغوا لا يصح به دين ولا تصلح حياة .

الفصل الخامس

قَضَايَا مُعَاصِرَة

المثقَّفون .. والسُّلطة

فى منطق العقل وبداهة الأشياء ، أن الناس يحتاجون إلى « السلطان » كما يحتاجون إلى « العلماء » .. وانهم يكونون أسعد مايكونون . وأوفر نصيبا من الخير والصلاح حين يلتقى فى حياتهم عزم السلطان وعدله بحكمة العلماء وعلمهم .

وفى تراثنا ، أن أصحاب الحكم والسلطان مسئولون أمام الله عما استرعاهم من أمر الناس .. وأن العلماء - كذلك - مسئولون أمامه عما حملهم من أمانة البحث عن الحقيقة ونشرها بين الناس وفى حديث النبى ﷺ : ان الإمام الذى على الناس راع ومسئول عن رعيته .. وفيها أيضا أن العلماء ورثة الأنبياء وأن مدادهم يوزن يوم القيامة بدم الشهداء .

وفى تاريخ الانسان الثابت والموثق ان الصالحين من الحكام كانوا لايبرمون أمرا ولاينقضوه إلا إذا استرشدوا بعلم العلماء ورأى أهل الرأى وأصحاب التجربة .

● نور العلم ●

وفى الزمن القديم السحيق يحدثنا القرآن الكريم عن ثمرة التعاون بين أهل « العلم » وأصحاب « السلطان » حين يروى لنا قصة سليمان وملكة سبأ .. فيقول : « قال الذى عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربى » .. ويروى لنا على الجانب الآخر من القصة - ان ملكة سبأ وقد كانت وقومها كما يقول القرآن ﴿ **يسجدون للشمس من دون الله** » كانت تحرص هى الأخرى على أن يكون قرارها مستنيرا بنور العلم ، مهتديا بنصيحة العلماء : « قالت ياأيها الملأ افتونى فى أمرى ماكنت قاطعة أمرا حتى تشهدون » والملأ هم خاصة القوم وأهل الرأى والمكانة فيهم . وفى تراثنا الإسلامى - مع ذلك كله

إشارات واضحة بالدعوة الصريحة وبالتقرير الذى يستفاد منه الرضا والاستحسان – إلى ضرورة تعاون العلماء والحكام .. فأبو بكر رضى الله عنه كان إذا عرض له أمر جمع رءوس الناس وخيارهم قال « اشيروا علىّ أيها الناس » وعلى رضى عنه يفسر العزم فى قوله تعالى : ﴿ **وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله** ﴾ .. بأنه منشاورة أهل الرأى ثم اتباعهم .

هذا كله لاخلاف حوله ولامماراة – من أحد فيه .

ولكن هل سار التاريخ على هذا النحو من التعاون الهادىء بين الطائفتين وهل اتسعت صدور الحكام لنصائح العلماء .. وهل تجاسر العلماء – دائما – على بذل النصيحة وقول الحق واعلانه بين يدى السلطان ؟؟ .

• صدام ومواجهة •

تقول شهادة التاريخ فى ذلك إن السلطة كثيرا ماتكون مفسدة وأن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة ، وأن أكثر الناس ينسون الحكمة الخالدة عن السلطة وانها « لو دامت لغيرك ماوصلت إليك » وان مقاعد الحكم تصور لكثير منهم ان لهم على الناس حق الطاعة المطلقة ، وأنهم – بما يحملون من مسئولية ومايبذلون من جهد – جديرون بأن يسلم الناس لهم قيادهم بغير مناقشة فلا رأى بعد رأيهم ، ولاقرار إلا قرارهم ، ولاوجهة للجماعة إلا الوجهة التى يختارونها هم ، ويستحسنوها لهم .. وهى حالة يكشف عنها ويصورها أدق تصوير قول القرآن الكريم على لسان فرعون ، « ماأريكم إلا ما أرى وماأهديكم إلا سبيل الرشاد » .. فهذا الفرعون لايتصور لقومه حقا فى أن يكون لهم رأى غير رأيه .. وهو من جانبه لايطلعهم إلا على مايراه هو : مقرر فى ثقة عجيبة أنه بهذا يهديهم سبيل الرشاد .. ويتكرر هذا الموقف – على اختلاف المرحلة وتباعد الزمان – حتى يقول حاكم ينتسب للإسلام ولرعيته : من قال لى اتق الله بعد مقامى هذا ضربت عنقه .. ويتراجع إلى الوراء – مع حركة التاريخ قول الذى قال لعمر وهو أمير المؤمنين ، « والله ياعمر لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بهذا » ، ويشير إلى سيفه .. وتتكرر فى تاريخ أمتنا كما تكررت فى تاريخ الأمم والشعوب .. مواقف الصدام والمواجهة بين السلطان والعلماء .. فنقرأ عن محنة أبى

حنيفة مع الخليفة وما تعرض له من الأذى حين رفض تولى القضاء .. ونقرأ عن محنة أحمد بن حنبل مع الخليفة العباسى المأمون حين أعلن فى مسألة القرآن « رأيا يخالف رأى السلطان » .. كما نقرأ عن محنة ابن تيمية حين قال فى أمور فقهية اجتهادية أقوالا لايرضى عنها علماء السلطان .. حتى سجن ومات مسجونا فى قلعة دمشق عام ٦٢٨ هـ .. ذلك ، وأكثر منه بكثير وقع فى أوربا حين اصطدمت آراء العلماء مع مصالح الحكام ، ملوكا كانوا أو أباطرة أو بابوات .. فسجن من سجن وشرد من شرد ، وآثر الصمت وكتمان الحقيقة من عجز عن المواجهة وتحمل تبعات الصدام .

وتعاقبت حلقات التاريخ .. ولم تعد القضايا الفقهية أو الفلسفية محورا لصراع يذكر أو أزمات حقيقية فى علاقة المثقف بالسلطة كما نقول هذه الأيام .. وإنما صارت القضايا السياسية والاجتماعية هى محور المد والجزر فى علاقة المثقفين بالسلطة ..

ومع الثورات السياسية والاجتماعية الحديثة ، وتطور وظائف الدولة الحديثة دخلت العلاقة بين المثقفين و« الحكام » مرحلة جديدة حددتها بشكل أساسى متغيرات أربعة :

• ترغيب وترهيب •

١ – إن الحكم فى أكثر دول العالم لم يعد حكما « فرديا » خالصا تستقر فيه سلطة الأمر والبت بين يدى حاكم فرد يرضى عن المثقفين فيأمنون ، ويسخط عليهم فيخافون .. وإنما صار « الحكم » مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات ، تراجع معها إلى حد كبير الدور الشخصى للحكام .

٢ – إن مهمة الدولة الحديثة قد تعقدت إلى درجة لم تكن تخطر على بال الحكام الأوائل .. وصار الهم الحقيقى الذى يواجه الحكومات المختلفة هو البحث عن حلول عملية للمشاكل المعقدة التى تواجه المجتمعات .. وبذلك عظم الإحساس بالحاجة إلى « ترشيد » قرارات أجهزة الحكم .. كما عظمت المسئولية الملقاة على عاتق العلماء والمثقفين فى المعاونة على هذا الترشيد .

٣ – إن وسائل الترغيب والترهيب التى يلجأ إليها الحكام لمواجهة المثقفين أو

احتوائهم أو إبعادهم عن طريقهم قد تعددت واتسع نطاقها .. فلم يعد الأمر مقصورا – على تقريب هذا من بلاط الحاكم .. أو إبعاد ذلك أو حرمانه من العطاء .. وإنما صارت « مؤسسات الدولة » وأجهزتها وتنظيماتها السياسية بؤرة جذب وإغراء شديدين لكثير من المثقفين تستهويهم للاقتراب منها أو الارتباط بها ، والإفادة من جاهها ومالها فى الارتفاع بالمستوى الاجتماعى للمثقف وتأمين حياته الخاصة والأسرية .. وهذا منزلق شديد الخطورة .. لأن خطواته الأولى تصل بصاحبها إلى نهاية الطريق .. فإذا به يتخلى – شيئا فشيئا – عن أمانة الجهر بالحق وإعلان الرأى .. ثم إذا به – شيئا فشيئا – يرى الأمور كلها بعين السلطة ويزنها بميزانها .. ويفقد بذلك دوره فى التنبيه إلى الرأى الآخر ، والقيام بحق العلم الذى تعلمه والحكمة التى أوتيها .. وكلما انزلق فريق من المثقفين إلى أن يكونوا جزءا من حاشية السلطان . وأبواقا من أبواقه ، كلما تعرض فريق آخر منهم لمزيد من الضغط والترهيب .. وصار من اليسير اتهامهم بأنهم يسرفون فى النقد ويشتدون فى المعارضة .. وأن ولاءهم للحكم القائم ولاء منقوص .. وربما حيل بينهم وبين المشاركة بالرأى ، وممارسة الاجتهاد وبذل النصيحة فحرموا بذلك حقا طبيعيا لهم ، وحرمت الجماعة من رأيهم وخبرتهم وثمرات علمهم واستغنت عن ذلك كله بموافقة الموافقين ، وتأييد الممالئين ، ممن لا يخلصون نصيحة ولا يجهرون برأى .

● سلطة الفرد الواحد ●

إن الحقائق المتقدمة تأخذ فى عالمنا العربى المعاصر صورة أزمة حقيقية تحتاج إلى مواجهة عاجلة .. وذلك لسببين رئيسيين :

أولهما : أن نظم الحكم فى الكثرة الغالبة من الدول العربية لا تزال – فى جوهرها – نظما فردية رغم الواجهات الدستورية التى تنسبها إلى الديمقراطية .. ومعنى هذا – من الناحية العملية أن سلطة البت والتقرير فى كبريات المسائل السياسية والاجتماعية تستقر بين يدى فرد واحد ، تحيط به – فى أحسن الفروض – حاشية محدودة العدد من الأعوان والمستشارين .. وهذه الصيغة من شأنها أن تجعل مصير الشعب كله معلقا بمدى الخطأ والصواب فى القرارات الفردية التى تعالج بها الأمور ..

وفى ظل هذه الأوضاع كلها تشتد الحاجة إلى إسهام المثقفين ومشاركتهم الحقيقية بالرأى والإجتهاد والنصيحة .. وتشتد الحاجة تبعا لذلك إلى خلق الظروف السياسية والاجتماعية التى تشجع المثقفين والعلماء على ممارسة هذا الدور .

ثانيهما : أن أسلوب اتخاذ القرار السياسى والاجتماعى ، بالإضافة إلى فرديته لا يزال أسلوبا عشوائيا فى أغلب الأحيان ، ولايزال كثير من الحكام العرب غير مستوعبين تماما لطبيعة العصر ، ودقة المشاكل التى يتصدون لعلاجها .. ولا يزال بعضهم يتصور أن الفطنة الموروثة وسلامة النظر تكفيان لمواجهة أعقد المشاكل وتغنيان عن الدراسات المنهجية التى يقوم بها المتخصصون .. ولهذا قل أن تقوم إلى جوارهم هيئات متخصصة للدراسة والبحث والمشورة مع أن هذه الهيئات والمراكز قد أصبحت جزءا أساسيا من جهاز « الفكر » الذى يرشد أكبر الحكومات وأوفرها حظا من الكفاءات المتخصصة .

لقد كان لهاتين الظاهرتين آثار مؤسفة للغاية على مستوى كفاءة الحكم من ناحية وعلى موقف العلماء والمثقفين من « الحكم والسلطة » من ناحية أخرى :

أ — فقد تراجعت كفاءة أكثر الحكومات العربية .. وأعجزتها ضخامة المشاكل ، وانتشر فى كل مكان إحساس بأنها غير قادرة على الإمساك بزماما الحوادث أو ممارسة التخطيط الضرورى لإخراج المجتمعات العربية من « عنق الزجاجة » الذى تمر به .. والوصول بها إلى مرحلة « الإقلاع الحضارى » التى بدت فى وقت ما قريبة وعلى مرمى البصر ، ثم إذا بها تبتعد وتبتعد ، ولا يكاد أحد يراها أو يتوقع حصولها فى الغد المنظور .. وتجاوز مظاهر هذا التراجع حدود الأوضاع الداخلية للمجتمعات العربية لتصل إلى قضايا وأوضاع وثيقة الصلة باستقلال تلك الدول وسيادتها وسط أطماع دولية تحيط بها من كل جانب وتهدد أمنها فى صميمه ، وتوشك أن تردها إلى حالة من الهوان والتبعية والتخلف تتسع معها الفجوة بينها وبين العالم المتقدم .

● إحباط .. وتحذير ! ●

ب — ونتيجة لذلك كله تصاعد إحساس المثقفين بالأزمة واشتد شعورهم بالإحباط وساء ظنهم بالحكام .. وارتفعت أصوات بعضهم محذرة ومنذرة .. وداعية

فى حدة وشدة أحيانا – إلى ضرورة تغيير أسلوب الحكم وضرورة تخليه عن عشوائيته وبدائيته ووجوب استعانته بأهل الخبرة والعلم ، القادرين وحدهم على ترشيد مسيرة العمل الوطنى .. وإنقاذها من عثرات قد تدفع بها إلى كارثة يفوق حجمها كل تصورات العاجزين عن مد إبصارهم وراء الحدود الضيقة لاهتماماتهم المحلية الخالصة .

وقد كان الحكام جديرين بأن يحسنوا استقبال هذا النقد وأن يرحبوا به وأن تتسع صدورهم لما قد يشوبه من حدة أو مبالغة فى وصف النقائص والأخطار . ولكن الإحساس بالأزمة ، والشعور بالضائقة جعل كثيرا من الحكام – ومن حولهم من بطانتهم – يتصورون أن توجيه النقد فى الساعات العصيبة مقامرة بالأمن وتهديد للاستقرار ، ومدخل لإشاعة روح اليأس والقنوط فى وقت يحتاج معه الناس إلى التفاؤل وبعث روح الأمل ..

إن الطريق المسدود الذى وجد فيه المثقفون أنفسهم قد دفع كثيرا منهم إلى صور من العزلة الحزينة .. ومن الاكتفاء بالشكوى والقناعة بترقب وقوع الكارثة .. وذلك – فى حد ذاته – كارثة ، فالحكام يرفعون شعارات للتفاؤل ليس لها شاهد مقنع .. والمثقفون يرفعون شعارات التذكير بسوء الحال ويعلنون قرب وقوع الكارثة .

والجماهير التى هى أداة التغيير الحقيقى ، بالعمل والانتاج والإبداع والإرادة .. موزعة المشاعر ، تقتلها الحيرة ، وتستغرقها الهموم ، ويزداد يأسها من الغد يوما بعد يوم .

والتراجع الشامل فى مستوى الأداء العربى تتأكد مظاهره يوما بعد يوم ، ويتعامل معه الآخرون على أنه حقيقة قائمة بينما أكثر نظم الحكم مشغولة بالتعتيم عليه ، والمكابرة فى وجوده ، واصطناع تفاؤل كاذب قد يحول دون إحساس الناس بحجم الأزمة فى المدى القصير .. ولكنه يمهد الطريق لكوارث حقيقية فى المدى البعيد ، الذى قد لا يكون فى حقيقته بعيدا كما تتمنى أكثر النظم والحكومات .

فهل لهذا كله من مخرج ؟؟

إن أحدا لا تبلغ به السذاجة أو القدرة على خداع النفس أن يزعم أن المخرج يسير أو قريب ..

ولكن له – فيما نرى – مداخل أساسية .. لابد من توفيرها بغير تراخ ولا إبطاء ..

● لا خطر منهم ! ●

● المدخل الأول :

المسارعة إلى علاج أزمة الثقة والتصديق بين الحكام والمثقفين .

أ – بأن يدرك الحكام أن المثقفين فى النهاية ليسوا خطرا على أحد فهم أصحاب رأى وفكر ، أقصى مايملكونه أن يعبروا عن هذا الفكر بأقلامهم وألسنتهم .. وحتى حين يجنح القلم أو يشتط اللسان .. فهو شطط المخلص الذى تقض مضجعه هواجس الإشفاق من غد مجهول محمل بالأخطار الكبار .

ب – وأن يدركوا فوق ذلك أن استيعاب جماعات المثقفين داخل تيار العمل الوطنى العام جزء أساسى من مسئوليتهم ! ويقتضيهم أن يتوجهوا فى صدق وأمانة ومسئولية إلى الاستفادة بعطاء العلماء والمثقفين .. بدلا من الحرص على إسكاتهم أو احتوائهم أو شراء موافقتهم المزيفة على ماتتخذه الحكومات من قرارات وماتتبناه من سياسات .

ج – وأن يدركوا – فى النهاية – أن بقاء المثقفين خارج دائرة اتخاذ القرار ورسم السياسية ! ينطوى على خسارة فادحة .. ويترك « السلطة » مهما بلغ صلاحها ، تواجه ألوانا من المشاكل والتحديات لا يصلح لمواجهتها أسلوب التجربة والخطأ والعمل العفوى الذى تتحكم فيه اختيارات ذاتية لحكام أفراد .

● المدخل الثانى :

أن يذكر المثقفون وهم المبصرون لحقيقة الواقع العربى ، والمدركون لحجم التحديات القائمة ، وفداحة الأخطار القادمة فى خطى متسارعة .. أن دورهم فى وقت الأزمة يقتضيهم أن يقدموا ماهو أكثر من النصيحة المجردة التى يلقيها صاحبها

من برجه العاجى ثم يمضى وهو يقول ألا هل بلغت ؟! اللهم فاشهد .. إن البلاغ فى هذه المرحلة يقتضى عملا دؤوبا وإلحاحا على الاقتراب من مواضع صنع القرارات ، وإستعلاء على كلمات التجريح واتهامات الجرى وراء المصالح الذاتية ..

إن المثقف الفرد لا يمكن أن يصل صوته لحاكم أو محكوم . وفرض عين على المثقفين العرب فى هذه المرحلة ، أن تكون لهم لقاءات ومنتديات .. يشيع فى أجوائها الإحساس بالأزمة ، والشعور الغامر بالمسئولية ، والاستعداد للبذل .. والإصرار على كسر حاجز الثقة واختلاف منهج التفكير والعمل بينهم وبين كثير من الحكومات . وعليهم وهم يفعلون ذلك ، أن يصيخوا السمع جيدا إلى همس الجماهير وشكاياتها ، وهمومها .. حتى لا يكون جهدهم حرثا فى البحر ، ورجع صدى لأفكارهم هم .

وغنى عن الذكر أن ذلك كله يحتاج إلى قدر أدنى من احترام حرية الرأى والتعبير عنه .. فليس كل صاحب فكر مجاهدا مقاتلا أو صاحب عزم .. وليس كل مثقف - بالضرورة - سياسيا يحسن الكر والفر .

وجو الحرية وتأمينها هو الضمان الكبير لانطلاقة هذه الجهود الخيرة التى يتقارب بها الحكام والمثقفون .. ويلتقى فى ظلالها سيف الحكم وميزان العدل والحكمة .

المدخل الثالث :

أن ينتبه المثقفون إلى حقيقة بالغة الأهمية ، وهى أن علاقتهم بالسلطة تحددها - جزئيا على الأقل - علاقتهم بالجماهير .. فالمثقف المنعزل المتباعد عن الجماهير ، لا تقيم له السلطة وزنا ، ولا تحسب له حسابا ..

ولا تحرص على سماع مايكتب أو يقول .. أما حين يعبر المثقف وصاحب الرأى عن هموم حقيقية للناس ، وحين تحمل كلماته نبض أولئك الناس ، فإن « السلطان » يتعامل معه على هذا الأساس ، ويحسن الاستماع له ، ويحرص على الحوار معه لأنه يجد فيه - عندئذ - قناة تواصل فعال مع الجماهير ، ولأنه يدرك - بعد ذلك - أن المساس به وبحريته يستثير الجماهير ويحرك غضبها ويفسد علاقتها به .. ولذلك يتردد طويلا قبل أن يقدم على هذا المساس ..

إن الثمرة العملية لإدراك هذه الحقيقة تتمثل فى حرص المثقف على أن يظل عقليا

ووجدانيا موصولا بالناس معبرا عن مطالبهم وتطلعاتهم ومدافعا عن مصالحهم وحقوقهم .. وبذلك يؤدى دوره الرائد فى المجتمع .. وهو دور تنوير الناس وتبصيرهم .. كما يفتح أمامه بابا واسعا لترشيد قرارات السلطة ومواقفها وسياساتها ..

هذه – فيما أرى – بعض الخيوط الأولى لعلاج أزمة العلاقة بين المثقفين والسلطة .. بغيرها لن يتحقق شيء وبها يهون كل شيء .. وتلوح – ولو من بعيد – أنوار فجر جديد .

أخلاق الاستبداد وأخلاق الحرّية *

من الثابت الآن عند المؤرخين ، وعند علماء النفس والاجتماع ، ان سلوك الناس ، واخلاقهم مع انفسهم ومع الناس ، ليست ابنية ذاتية خالصة يصنعها الفرد لنفسه بعيدا عن المجتمع .. وانما هى – شأنها شأن كل مايتعلق بالانسان – نتاج تصنعه اوضاع المجتمع من ناحية .. وأداة تؤثر فى المجتمع وتسهم فى تغييره من ناحية أخرى ..

وقد انتبه كثير من المؤرخين الى تأثير الأوضاع الاقتصادية على الأخلاق .. وبينوا مايطرأ على سلوك الناس من تغييرات تصاحب مايصيبهم افرادا وجماعات من شدة وعسر ، أو رخاء ويسر .. حتى ان عالما عربيا هو أحمد بن على الدلجى (من رجال القرن الخامس عشر) ألف كتابا عن الفقر وآثاره والفقراء واحوالهم سماه « الفلاكة والمفلوكون » وحتى وجدنا فى تراثنا ان « الفقر اذا ذهب الى بلد قال له الكفر خذنى معك » ، كذلك سجل المؤرخون منذ زمن بعيد اثر الغنى والترف على السلوك ومايورثه من رخاوة فى الطبع وبطر بالنعمة وأثرة وشح ، ونهم لايشبع واستخفاف بآلام المحرومين .. وفى القرآن الكريم تحليل دقيق متكرر لنماذج السلوك والأخلاق التى تميز طائفة « المترفين » لاتخرج كثيرا عما نشاهده حولنا من نماذج « المترفين المعاصرين » .

ولكن الذى نعرضه اليوم ونتوقف عنده ان الاخلاق كما تتأثر بالأوضاع الاقتصادية وتؤثر فيها .. فإنها تتأثر كذلك – أعظم التأثر – بالأوضاع السياسية وتؤثر فيها .. ولانريد هنا ان نتوقف طويلا عند أثر الأخلاق الفردية للحكام والقادة على سياساتهم وعلى الأوضاع العامة لدورهم . فذلك مقرر ومعروف وسجله التاريخى موثق ومحفوظ .. ابتداء مما كتبه مكيافيلى فى كتابه « الأمير » ومرورا

* العربى العدد ٢٧٧ ديسمبر – كانون الأول ١٩٨١ م .

بمؤامرات البلاط والحاشية فى النظم الملكية فى أوربا خلال القرون الوسطى ومابعدها .. وانتهاء بفضيحة الووتر جيت فى الولايات المتحدة ..

الخير والشر متجاوران

وإنما نسجل بكل العناية والاهتمام أن النظم الاستبدادية التى تقوم على القهر والقسر ، والتى تستند فى قيامها أو استمرارها على سلب الحريات وإهدار الحقوق وامتهان الكرامات وتسليط اجهزة الاعلام والتوجيه على العقول والنفوس إلى درجة حجب الحقائق وتزييف الوقائع .. وغسل الأدمغة .. هذه النظم تترك بصمات ظاهرة على سلوك الناس ، وتصيب « بنيتهم الاخلاقية » بعاهات حقيقية يكشف عنها التأمل فى أنماط سلوك الناس تحت ظلالها القاتمة .

ومن المؤسف فى وطننا العربى ، انه رغم الاهتمام الهائل من جانب المثقفين بالحديث عن الحرية ورفع شعاراتها ، فإننا لانكاد نعرف دراسة جادة مفصلة لهذه الظاهرة بعد الكتاب الذى تركه لنا الكواكبى عن « طبائع الاستبداد » .

وعلى الجانب الآخر نسجل ان النظم التى تستند الى الارادة الحرة للانسان والتى تتغذى شجرتها على المشاركة الحقيقية للافراد ، والتى تورق وتزهر وتثمر بقدر مايودعه فيها الأفراد من رحيق « الكلمة الحرة » الشجاعة ، هذه النظم ، تترك — هى الأخرى — بصماتها التى لاتخفى على أخلاق الناس وسلوكهم ولطالما تساءل الباحثون وتساءلنا جميعا فيما بيننا .. كيف يحدث هذا والناس هم الناس ؟؟ أليس الأقرب الى الحقيقة ان اخلاق الناس لاتتغير وان الأفراد هم الذين يتفاوتون .. وان نظم الاستبداد ونظم الحرية يستعين كل منها بمن يتناسب خلقه وسلوكه مع اوضاع النظام ومتطلباته .. فينحاز فريق من الناس الى نظام الاستبداد ويغذيه بأخلاقه التى يحتاج اليها .

ويتغذى هو على ثماره الخبيثة .. متصدرا المجالس والموائد .. معتليا المنابر منتشرا فى الساحات .. بينما ينزوى الاحرار الذين يضيقون بطبعهم بالاستبداد ويضيق بهم .. أليس هذا دليلا على أن الاخلاق تنبع من ينابيع أخرى بعيدة عن السياسة ونظامها والحكم وأساليبه ؟ ..

ان الجواب عن ذلك التساؤل هو حجر الزاوية من هذه الكلمات .. ان النفس الانسانية ، ذلك السر الأعظم اشبه بوعاء كبير ، يتجاور فيه الخير والشر ، وتتعايش فيه متناقضات النوازع والأخلاق .. الأمانة والوفاء .. يجاوران الغدر والخيانة ..

والشجاعة تجاور الجبن والرضا بالمذلة ..

والرحمة الحانية تلاصق بأكتافها فى نفس الانسان القسوة الضارية والعنف الدموى الذى لايعرف الحدود ..

التقوى – فى كلمة واحدة – تجاور الفجور ..

كل هذه الأخلاق المتناقضة تعيش بذورها الحية داخل نفس الانسان .. وعلى باب هذه النفس صمام .. فيه من العقل والادراك نصيب ومن الارادة والاختيار نصيب .

وحين ينفتح تيار الحياة على نفس الانسان .. تمتد فى داخلها يد تستخرج من هذا الوعاء مايناسب المقام .. تكيفا مع البيئة ، وتلاؤما مع الظروف ، وتعايشا مع المتطلبات .. ومن بينها انظمة الحكم وأوضاع السياسية ..

فإذا كان النظام نظام قهر .. انكمش الصدق .. وانزوى الوفاء .. وتوارت الشجاعة ونكس العدل رأسه .. واستعدت الرحمة للرحيل .. وارتفعت هامات الكذب والخيانة .. وتعالت اصوات النفاق والمداهنة .. وغنت النفوس قصائد المدح الوثنى الذى يمتهن انسانية الانسان .. ويزرى بالمادح والممدوح على سواء.. والذى قال فيه النبى « ﷺ » : « إذا رأيتم المداحين فاحثوا فى وجوههم التراب » ..

واذا طال زمان القهر .. ونسيت البراعم الناشئة من جيل الشباب طعم الحرية تحول النفاق الى طبع مغروس ، وعادة تمارس بلا تفكير .. وصار الدرهم والدينار قبلة الناس وكعبتهم .. فخرجوا – وهم لايشعرون–الى وثنية حقيقية تتسلل الى نفوسهم مع انفاس كل يوم يعيشونه فى ظلال الخوف والقهر .. حتى ينتهى بهم الأمر إلى عبادة فرد أو أفراد .. وإلى اسقاط كل القيم الموضوعية التى ترتبط بها حياة الأحرار والمواقف والمشاعر والأفكار .. وهذا منتهى التدنى وقاع الهبوط ؛ وهو أول الشرك الذى يصفه النبى « ﷺ » بأنه أشد خفاء فى تسلله إلى النفوس « من دبيب الذر على الصفا (أى الحجر الأملس) فى الليلة الظلماء » .

ان النظم الاستبدادية تفرز فوق ذلك أخلاقا عديدة تنبع من استغراق المشاعر

كلها فى التوجه إلى الحاكم الفرد ، والتفانى فى طاعته والحرص المطلق على رضاه وفى مقدمة هذه الاخلاق أمران لايخلو منهما نظام استبدادى ..

أولهما : ظاهرة المستبدين الصغار .. ذلك ان الاستبداد الذى يمارسه حاكم مطل يترك اثره فى نفوس خاصته وحاشيته والمحيطين به .. فيتحولون إلى ظلال له واشبا تتحدث بلسانه ، وترى بعينه ، وتبطش بيده .. وقد يتجاوز بعض هؤلاء حدو مايطلب منه ليفوز فى سباق المنافسة الرخيصة على رضا المستبد الأكبر .. فاذا يذيق عامة الناس من صنوف الارهاب وصور القمع والاساءة ما لم يطلب منه سيا اجتهادا منه ومبالغة فى الطاعة .. واظهار الولاء ..

ظاهرة الرؤية الواحدة

والظاهرة الثانية هى ظاهرة الرؤية الواحدة للأمور .. وهى الرؤية التى يختار المستبد ، وينقلها عنه المستبدون الصغار .. ويرددها المنافقون والخائفون ليل نهار حتى تلون الحياة كلها بلون واحد وتفسر الظواهر كلها على النحو الذى يراه الحا الفرد .. فلا يتجاسر عالم ومفكر على أن يفكر بعقله هو ، أو يرى بعينه هو يعلن موقفا من الأمور العامة يخالف اجماع الخائفين المسبحين ليل نهار بذكاء المست وفطنته ونفاذ بصيرته اذ ان الجموع الخائفة من الناس ترى هذه الجسارة فى مخال الحاكم فى رأيه مغامرة قد يصيبهم بلاؤها .. ومدخلا لموجات جديدة من القهر والظ لاقبل لهم بدفعها .. ولاصبر لهم على تحملها .. والنتيجة الحتمية لذلك أن تس الجماعة كلها على رأى حاكمها الفرد .. وأن يجمد الفكر .. ويقل الابداع ويتعرض العمل العام كله للعثرات نتيجة غياب النقد الذى يوجه ويبصر ويثر التجربة .. ان المجتمعات التى تعيش فى ظل الرؤية الواحدة لحاكمها الفرد قد يصل حالها زمنا يطول أو يقصر .. ولكن عثراتها حين تقع عثرات مهلكة قاتلة .. ذلا ان تعدد الآراء يظل دائما أكبر الضمانات لترشيد حركة المجتمع وتأمينها .. وم هنا فان حماية الكلمة وضمان حرية الرأى يظلان فى مقدمة الضمانات التى تحم مسيرة الجماعة وأفرادها . وفى هذا الضوء نفهم حرص الإسلام وهو يدعو النا إلى ابداء الرأى واعلانه بقوله سبحانه ﴿ **ولايأب الشهداء إذا مادعوا** ﴾ بل بأ يحمى حريتهم وأن يصون أمنهم بقوله سبحانه ﴿ **ولايضار كاتب ولاشهيد** ﴾

أما حين تكون الحرية هى القيمة العليا وتكون الشورى الصادقة هى النظام .. وسيادة القانون هى مظهر الدولة .. فان شياطين الأخلاق تولى هاربة مذعورة .. ويرتفع على الأخلاق الكامنة فى النفس دعاء الخير المعروف « ياباغى الخير أقبل وياباغى الشر اقصر » .. فتتسارع إلى ساحة النفس والمجتمع اخلاق الحرية فى موكب مهيب .. على رأسه الشجاعة والصدق .. ومن ورائها الأمانة والوفاء .. ومن حولهم جميعا – يدا بيد – الرحمة والعدل .. ويعود الفرد – كائنا مَنْ كان – انسانا .. بشرا سويا .. لاقزم ولاعملاق . يُستمع إليه إذا قال ، وتحفظ عليه كرامته فى كل حال .. ويعطى نصيبه المفروض من المشورة والعدل حين يكون محكوما من الرعية ويُوقر ويُهاب ويُعطى نصيبه المشروع من الوفاء والولاء والسمع والطاعة فى المعروف .. حين يكون حاكما ومن الرعاة ، غير أن وعاء النفس ليس كأوعية الاطعمة والاشربة يؤمر فيطيع بلا تأخير .. وينادى فيستجيب بلا تفكير .. ..

وانما هو وعاء ذكى لايستخرج شيئا مما عنده إلا بحساب .. وبعد طول حذر واطمئنان .. فإذا ارتفع القهر وزال الخوف لم يدفع إلى الصدارة بشىء من اخلاق الحرية حتى يستوثق ويطمئن .. فاذا اطمأن وبدأت اخلاق الحرية تجيب النداء ، فان اخلاق الخوف وطبائع الاستبداد التى استقرت فى كيان المجتمع واتخذت بها فى نسيجه اعشاشا وأوكارا تظل تقاوم متشبثة بالحياة . فيرى الناس فى أنفسهم وفى الناس من حولهم مايحسبونه تناقضا يحارون فى تفسيره .. انظمة ومؤسسات وتشريعات تؤكد الحرية وتعلن الأمن وتبشر بسيادة القانون .. وبقايا اخلاق القهر والخوف .. يموج بها المجتمع حتى لتكاد تسد الطريق على نظام الحرية وتفسد عليه أمره .

ويتساءل المصلحون عن المخرج من مثل هذا الموقف الذى يتكرر فى بلادنا مع محاولات الاصلاح السياسى والجواب – فيما نرى – لالغز فيه ولاسر وراءه .

المخرج من هذا .. مزيد من الحرية والديمقراطية حتى تستوثق النفوس المترددة وتستيقن ان « مجىء الحرية » مجىء حقيقى وليس خداعا ولااستدراجا يعقبه قهر جديد .

ومطاردة – بلا هوادة للبقايا الباقية من اخلاق الاستبداد يحمل لواءها اصحاب الكلمة واصحاب القلم .. ويضرب المثل فيها اصحاب الحكم والسلطان .

وليت الساسة والمثقفين فى بلادنا يعرفون ان الحرية ليست مجرد تنفيس وشعار .. ولكنها قبل ذلك ضمان حقيقى للرشد عند اتخاذ القرار .. وهى – بعد ذلك – ينبوع كبير من ينابيع الخلق السوى والسلوك المستقيم .. من احياها فكأنما احيا الفضائل جميعا . ومن قتلها فقد سد الأبواب فى وجه تلك الفضائل ..

اننا – لهذا – نؤمن بما ذهب اليه بعض علماء السياسة والقانون من ان حرية التعبير عن الرأى « تختلف عن سائر الحريات وان لها بين تلك الحريات مكانا مفضلا أو ممتازا لأنها فى حقيقة الأمر مفتاح لسائر الفضائل ، وضمان لبقية الحريات » وهذا المركز الممتاز ينبغى أن يكون له مظهر تعليمي وتربوى يشرح صفتها هذه ويثبتها فى العقول والقلوب ، كما ينبغى أن تكون له آثاره العلمية والقانونية التى تقف فى وجه كل تشريع أو قرار يهدد تلك الحرية أو يحول دون ادائها لوظائفها .

إن علماء السياسة والاجتماع فى بلادنا العربية مدعوون إلى أن يغيروا منهج حديثهم عن الحرية .. فقد مل الناس الحديث فى عموميات الحرية ، كما ملوا التناول الرومانسى الذى يحولها إلى مجموعة الشعارات الغامضة .. وصارت الحاجة ماسة إلى دراسات اكثر تحديدا وتفصيلا تبين للحكام والمحكومين على السواء ان للحرية وظائف فى حياة الناس .. كما تبين – على وجه التحديد – أمرين اثنين أولهما : مانسميه فسيولوجيا الحرية ، أو وظائفها المختلفة فى حياة الأفراد والجماعات .. والثانى : مانسميه « باثولوجيا الحرية » أو أمراضها .. ومايطرأ على أحوال الناس واخلاقهم ومصالحهم من فساد وضرر اذا غابت الحرية وحل محلها القهر والاستبداد والحجر .

وبغير هذه الدراسات .. ستنشأ اجيال تتحدث عن الحرية وتنادى بها دون أن تكون مقتنعة بفائدتها .. وأهمية الحفاظ عليها .. مع أن هذا الاقتناع هو – فى نهاية المطاف – الضمان الحقيقى لها من وراء سائر الضمانات الدستورية والقانونية .

السُّنّة والشيعة..
والحاجة إلى حوار جديد

لا أعرف أحدا من المعاصرين تعرض من قريب أو بعيد لقضية انقسام المسلمين إلى أهل سنة وشيعة ، إلا أصابه من ذلك مالا يحب وتناوشته ــ فى غضب وثورة ــ سهام الاتهام من هنا ومن هناك ..

لايشفع له عند أحد أنه كتب ما كتب أو قال ما قال ليرأب الصدع ، ويؤلف القلوب .. ويضيق دائرة الخلاف .. ورغم ذلك فقد غالبت كل هواجس التردد ، ومشاعر الاشفاق على النفس ، ودواعى إيثار السلامة بالبعد عن مواطن الخلاف .. ايمانا بأن الحق احق أن يقال (وأن مصلحة القراء وهم الكثرة الغالبة أولى بالرعاية وأجدر بالاعتبار من مصلحة الكتاب والنقاد وهم القلة القليلة) .. وإيمانا ــ فوق ذلك ــ بأن ما نعانية اليوم من أثار هذا الانقسام الذى بدأ مبكرا فى تاريخ الإسلام والمسلمين يرجع ــ فى جانب منه على الأقل ــ إلى الجهل المتبادل بين الفريقين أكثر مما يرجع إلى التفاوت الحقيقى فى الرأى حول مواطن الخلاف ..

وبعد ذلك كله فنحن المسلمين والعرب نعيش مرحلة تمزق وتفرق أخشى أن نكون بها على أبواب لا آخر لها .. نستخرج فيها كل ما ضمه تاريخنا القريب البعيد من أسباب الفرقة والاختلاف فنبث فيه الحياة من جديد . ونتخذه محورا لصراعات فكرية وسياسية ، تستنفد الجهد ، وتستغرق الطاقة .. وتغتال ــ فى غير رحمة ــ فرصتنا الباقية فى اللحاق بالآخرين وممارسة دورنا الحضارى الذى نتحدث عنه كثيرا .. ولا نكاد نعمل من أجله شيئا على الاطلاق ..

ويحتاج القارىء غير المتخصص إلى ملاحظة عدد من الحقائق التى تتصل بالشيعة والتشيع ، قبل أن يتخذ موقفا أو يكون رأيا فى موضوع هذا الحوار .

١ ــ وأول هذه الحقائق أن الشيعة يعرفون عن عقائد أهل السنة والجماعة ما

لا يعرفه أكثر أهل السنة عن عقائد الشيعة ومذهبهم وآراء علمائهم وعامتهم .. (وهذه المعرفة ليست قاصرة على علماء الشيعة وخاصتهم انما يشترك فيها — بأقدار متفاوتة — عامتهم وغير المشتغلين بالعلم الدينى منهم) . بينما لايكاد أكثر المثقفين غير المتخصصين من أهل السنة يعرفون عن الشيعة إلا انهم طائفة اسرفت فى التشيع لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه وترى أنه كان أولى بالخلافة من ابى بكر وعمر .. وانهم — فوق ذلك — أصحاب بدع يخالفون بها مذهب أهل السنة ، ويخرج بها المتطرفون منهم عن دائرة الإسلام الصحيح ..

٢ — الحقيقة الثانية أن الشيعة ليسوا طائفة واحدة .. وليسوا سواء فى مظاهر مخالفتهم لمذهب أهل السنة والجماعة .. وأشهرهم فى أيامنا هذه — وعلى امتداد التاريخ — الشيعة الزيدية المستقرون فى اليمن .. والشعية الإمامية (أو الإثنا عشرية) المنتشرون اليوم فى إيران والعراق وسائر دول الخليج وباكستان.حول مذهب هذه الطائفة الأخيرة يدور اليوم أكثر حديثنا .. أما بعض الطوائف المحسوبة على التشيع والتى تدين بعقائد لا سبيل إلى التوفيق بينها وبين الإسلام ، كالقول بألوهية على كرم الله وجهه ، أو نبوته ، أو أن محمدا ﷺ ليس آخر الأنبياء فهذه لا يمكن نسبتها اليوم إلى الشيعة حتى ولو كان ظهورها تاريخيا مرتبطا بإحدى فرق الشيعة المتعدلة .. ومن هذا الطوائف السباية (نسبة إلى عبد الله بن سبأ وهو شخصية غامضة لعبت دورا فى الترويج لكثير من العقائد الفاسدة ، وينكر عامة الشيعة كل صلة بها ، بل يذهب بعضهم إلى انكار وجود ابن سبأ اصلا) والخطابية والعرابية والقرامطة والبابية والبهائية وفى ذلك يقول مؤلف كتاب « اصل الشيعة وأصولها » : أن الشيعة الإمامية : « يبرأون من تلك الفرق براءة التحريم » .. ويبرأون من مقالاتها « ويعدونها من أشنع الكفر والضلالات » . (أصل الشيعة واصولها . للإمام محمد الحسين آل كاشف العطاء ص ١٠٣) .

٣ — أن القضايا الخلافية التى فجرها ظهور الحركة الشيعية ظلت على امتداد التاريخ الإسلامى محور جدل طويل ومتشعب بين علماء أهل السنة والجماعة وعلماء الشيعة .. وهو جدل موثق فى مؤلفات عديدة من العلماء من الفريقين .. جرت خلاله مساجلات طويلة .. محصت فيها الأدلة ، وحققت النصوص ، بحيث لم تبق حجة يحتج بها أو دليل يستند إليه إلا وقد أوسعه العلماء تحليلا ونقدا .. ومع ذلك

بقى كل فريق على رأيه ومذهبه .. لذلك يكون من الاسراف فى تبسيط الأمور أن يتصور الداخل اليوم إلى ساحة هذا الجدل أن فى وسعة حسم القضية وتصفيه الخلاف واقتناع محاوره بخطأ ما هو عليه .

ان علينا جميعا ـــ بدلا من ذلك ـــ أن ندرك جيدا أن الخلافات ذات الجذور التاريخية الضاربة فى الأرض لا يلغيها أو يمحوها جهد فرد ، ولا يمكن ـــ مع ذلك القفز عليها بغير مناظرة هائلة .. وأن مواجهتها تحتاج إلى جهد متصل وصدر متسع وصبر طويل ..

٤ ـــ أن الجدل التاريخى المتصل بين أهل السنة وبين الشيعة قد ظل خلال المئات الأخيرة من السنين محصورا فى الدائرة الاعتقادية والفكرية .. وان « الاستقطاب » الاجتماعى السياسى ظل فى حالة هدوء واستقرار عند نقطة محددة .. لم يهبط عنها بحيث تتحقق الوحدة النفسية والاجتماعية الواجبة بين المسلمين .. ولم يرتفع عنها كثيرا بحيث يتحول إلى نذير بفتنة طائفية جديدة ذات ابعاد سياسة واجتماعية ..

غير أن قيام الثورة فى إيران عام ١٩٧٩ ، وتولى رجال الدين قيادتها وقيادة الدولة كلها بعد نجاحها .. وسعيهم إلى نشر مبادئها خارج حدود إيران .. ثم اندلاع الحرب ـــ بعد ذلك بين العراق وإيران .. وامتداد آثارها إلى دول عربية مسلمة مجاورة يتوزع أهلها المذهب الشيعى إلى جانب مذهب أهل السنة والجماعة .. كل ذلك قد فتح الباب على مصراعيه أمام مخاطر استقطاب عقائدى وسياسى جديد محوره ذلك الانشقاق التاريخى .. ومصدره ـــ فوق ذلك ـــ ما نؤمن به أشد الإيمان من وجود حرص واع لدى بعض الدوائر غير العربية وغير الإسلامية على تأجيج كل صور الانقسامات العقائدية والسياسية فى هذه المنطقة من العالم ..

لذلك لم يعد أمامنا خيار .. فقد صارت الحاجة ماسة إلى حوار جديد ـــ بدلا من ترك ظاهرة الاستقطاب تنمو وتتطور فى الخفاء .. ونحن نغمض اعيننا عنها ، ونزعم انها ليست هناك لأننا نتمنى لها ألا تكون هناك ..

غير أن الحوار الذى نحتاج إليه يجب أن يظل محكوما بهدف واحد لا يتجاوزه ولا يعدوه .. وليس ذلك محاولة للحجر على حرية أحد فى البحث والحوار ، وإنما هو دعوة تأخذ فى حسبانها أن الحوار حين يبدأ وسط توترات قائمة ومشاعر متاججة

قد يزيد الأمر اشتعالا . ويزيد الخلاف حدة والقضية تعقيدا والهدف المحدد الذى نريد له أن يحكم هذا الحوار هو زيادة المعرفة المتبادلة والاستبصار الهادىء المنصف لموقف الآخرين ، والتأمل ـــ من جديد ـــ فى مواضع الخلاف ، والبحث الدؤوب فى الوسائل والصيغ التى يمكن أن يتراضى عليها الفريقان بتجاوز تلك المواضع دون تصفيتها بإلغاء موقف فريق منهما .. وذلك كله رجاء أن يتعاون المسلمون فيما اتفقوا فيه . وهو الكثرة الغالبة التى تشمل اساسيات العقيدة كما تشمل الجزء الأكبر من فرعياتها .. وان يعذر بعض المسلمين بعضا فيما اختلفوا فيه ، أو يجدوا لهم ـــ على الأقل ـــ سعة لا تحول دون المؤاخاة والتواصل ، وتقطع الطريق على الساعين إلى إيقاظ فتنة نائمة .. أو خلق فتنة جديدة ..

والحق أن الحديث فى أمر العقائد والمذاهب والمواقف التاريخية – خصوصا حين تكون محلا للخلاف الشديد – لا يصلح له الايجاز والاجمال .. ومع ذلك فسنحاول – وفاء بحق هدا الهدف الذى حددناه .. أن نضغط آلاف الصفحات فى سطور .. وأن نجمل تراثا فكريا متراكما فى عبارات وجيزة ... وأن نشرح قضايا فكرية وفقهية معقدة فى كلمات واضحة .. وأن نلخص حركة تاريخ حى طويل .. سالت فيه دماء .. وسقط شهداء .. وتخلقت خلاله معالم الوجدان الجمعى للشيعة فى هذا المقال القصير .. وقد يكون أوفق السبل لبلوغ هذا المرام الصعب أن نصوغ القضية فى شكل أسئلة محددة نلتمس لها الجواب .. من الزاد العلمى الغزير الذى تركه لنا المؤرخون وعلماء الفقه والفلسفة وأصول الدين .. على جانبى الحوار . .

أولا : متى ظهر مذهب الشيعة ؟

وليس لهذا السؤال جواب واحد .. لأن التشيع قد اتخذ منذ بدايته إلى اكتمال نموه .. ثم بعد هذا الاكتمال .. صورا متعددة .. ظهر كل منها فى مرحلة أعقبتها مراحل أخرى . .

(أ) فإذا كان المقصود بالتشيع مجرد حب على كرم الله وجهه والانحياز العاطفى اليه .. فقد ظهر ذلك على نحو فردى فى عهد النبى ﷺ اذ أن علماء الحديث من أهل السنة والجماعة يوافقون الشيعة فى القول بصحة كثير من الاحاديث الدالة على

فضل على كرم الله وجهه والدالة فوق ذلك على منزلته العالية من نفس النبى ﷺ .. فهو كرم الله وجهه أول من آمن من الصبيان .. وهو خليفته فى فراشه يوم هجرته .. وأخوه بعد الهجرة يوم أخى بين المهاجرين والانصار .. وهو حامل راية المسلمين فى يوم خيبر .. وهو – فوق ذلك ابن عمه وزوج ابنته التى هى قطعة منه – وأكثر علماء الشيعة قديما وحديثا يحرصون أشد الحرص على رد أصل التشيع إلى عهد النبى ﷺ ليمنحوه بذلك شهادة الشرعية والصدق وليجعلوا منه مذهبا اسلاميا خالصا وليبعدوا عنه مااتهمهم به الناقدون من تأثرهم بآراء اليهود والنصارى فى كثير مما قالوا به . وهم فوق ذلك يحرصون على هذا الاثبات لأنه وحده المتفق مع مذهبهم فى أن النبى ﷺ قد أوصى لعلى بالامامة من بعده .. فكأن بذرة التشيع قد وضعها النبى بنفسه قبل أن يلحق بالرفيق الأعلى .

(ب) أما اذا كان المقصود بالتشيع القول بأفضلية على كرم الله وجهه واستحقاقه للإمامة بعد وفاة النبى ﷺ .. وللاعتراض – بسبب ذلك – على خلافة أبى بكر وعمر وعثمان .. فإن هذا القول قد ظهر فى أعقاب وفاة النبى ﷺ وازداد وضوحا بعد أن تمت البيعة لأبى بكر رضى الله عنه فى سقيفه بنى ساعدة .. اذ تخلف عن تلك البيعة عدد من الصحابة قالوا بأحقية على بن أبى طالب منهم العباس بن عبد المطلب وابنه الفضل والزبير بن العوام والمقداد بن عمر وسلمان الفارسى وأبو ذر الغفارى وعمار بن ياسر .. لذلك يحتل هؤلاء جميعا ، وخصوصا سلمان وأبو ذر وعمار مكانة خاصة فى الوجدان الشيعى والادب الشيعى إلى يومنا هذا . على أن من الضرورى أن ننبه هنا إلى أن أحدا من هؤلاء جميعا لم يحمل معالم العقيدة الشيعية التى تكونت بعد ذلك وتحددت فكريا ونفسيا فى أعقاب حوادث ومواقف تاريخية لاحقة على يوم السقيفة أو متأخرة عنه أعواما كثيرة .. اذ لم يكن تشيع هؤلاء النفر من كرام الصحابة ، إلا موقفا سياسيا وفكريا معبرا عن تقديرهم لعلى كرم الله وجهه ، واعتقادهم بأفضليته لمنصب الخلافة . .

(جـ) وأما الانحياز الجماعى المتمثل فى قيام « حزب سياسى » ممالىء لعلى رضى الله فقد ظهر واضحا فى أعقاب واقعة التحكيم وماانتهت اليه من خذلان الحق الذى يمثله الامام على كرم الله وجهه.. وربما كان هذا الانحياز موقفا طبيعيا لمواجهة الانحياز المعاكس الذى تمثل فى ظهور « الخوارج » وانشقاقهم على على رضى الله عنه ثم قتلهم

اياه ، واسرافهم فى الانكار عليه إلى حد تكفيره .. فكان طبيعيا أن ينحاز الموالون له إلى « حزب » يرد عليهم ، ويواجه تهمة « التكفير » بالجنوح إلى المبالغة ، فى تقرير الحق الثابت للأئمة من آل بيت النبى ﷺ ، وفى نفى هذا الحق عمن سواهم .. وابتداء من واقعة التحكيم بدأ ظهور نظرية الشيعة فى الامامة وأنها تثبت بالنص عن النبى ﷺ ، وأن اقامتها بهذه الطريقة ، ومتابعة الامام الذى كان يتولاها ركن من أركان الاسلام يضاف إلى أركانه المسلم بها من المسلمين كافة .

والحق أن عليا رضى الله عنه قد وضع بنفسه أساس التمييز السياسى للشيعة ، فى مواجهة الخوارج (وهو فيما نرى تميز لاهل السنة والجماعة وكذلك فى مواجهة الخوارج) حين رد على الخوارج قولهم « لا حكم إلا لله » حيث خطب قائلا : «كلمة حق يراد بها باطل. نعم انه لاحكم إلا لله ولكن هؤلاء يقولون: لاامرة إلا لله ، وانه لابد من أمير أو فاجر ، ويعمل فى امرته المؤمن ويستمتع بها الفاجر ، ويبلغ الله فيها الاجل ويجمع به الفىء ويقاتل به العدو وتؤمن به السبل ... » .

(د) أما الاساس النفسى الثابت للمذهب الشيعى ، والذى لازمه إلى يومنا هذا وجعل من الشيعة مذهبا متميزا عن مذهب أهل السنة والجماعة ، وأدى – فوق ذلك – إلى تحديد سائر معالمه الاعتقادية فى الامامة وغيرها ، فقد نشأ فى أعقاب الفاجعة التى ألمت بآل بيت النبى ﷺ فى كربلاء والتى استشهد فيها الحسين رضى الله عنه وعدد كبير من آل بيت النبى ﷺ فبعد هذه الفاجعة التى قدم فيها ابن بنت رسول الله ﷺ مثلا فريدا فى الاستشهاد من أجل المبدأ ترسبت فى الفكر والوجدان الشيعى أمور ثلاثة :

الأول : الإحساس بفقدان جولة حاسمة فى الصراع السياسى من أجل بقاء الإمامة فى آل بيت النبى ﷺ ولذلك اتجه الشيعة بعد هذه المعركة اتجاها انعزاليا وانشقاقيا عن سائر جماعة المسلمين .

الثانى : الإحساس الدفين بالظلم ، والرغبة المكبوتة فى الثأر من هذا الظلم والشعور بالمرارة الشديدة تجاه كل من تسببوا فيه والاحساس الغامر بالحزن المستغرق المستولى على الكيان ، وهو حزن عبر عنه بعد ذلك الامام على بن الحسين (زين العابدين) حين كلمه بعض الناس فى أمر ذلك الحزن فقال : ان يعقوب عليه السلام

بكى حتى ابيضت عيناه على يوسف ولم يعلم أنه مات ، وانى رأيت بضعة عشر من أهل بيتى يذبحون فى غداة يوم واحد أفترون حزنهم يذهب من قلبى ؟ »[1] .

الثالث : الاحساس بالحاجة إلى المداراة عن اظهار الخصومة فى مواجهة من يملكون تصفيتهم أو ايقاع الأذى الشديد بهم ، وهو ماعرف بعد ذلك بمبدأ « التقية » .

ولذلك كله نقول مع القائلين ان دماء الحسين رضى الله عنه كانت أبعد أثرا من دماء على رضى الله عنه فى نمو الحركة الشيعية وازدياد أنصارها ، ويؤكد ذلك ما نلاحظه اليوم من احتلال الحسين رضى الله عنه مكانة فى الوجدان الشيعى تقارب مكانة على كرم الله وجهه بل تعلوها أحيانا حين يذكر التاريخ الشيعى أو يعدد المظالم التى وقعت على آل بيت النبى ﷺ .

وبقى أن نضيف أن كثيرا من المعالم الفكرية والآراء الفقهية للتشيع الاثنى عشرى انما تحددت واكتملت فى عهد الامام جعفر الصادق رضى الله عنه (وهو الامام السادس المتوفى سنة ١٤٨ هـ) ولعل ذلك يرجع إلى شخصيته العلمية الفذة ، فقد أخذ عنه العلم الامامان الجليلان أبو حنيفة ومالك بن أنس .

● منصب إلهى

● ثانيا : ما هى معالم العقيدة الشيعية ، وفى أى شىء يختلف مذهب الشيعة الامامية عن مذهب أهل السنة والجماعة ؟

١ - الامامة منصب إلهى يثبت لصاحبه بالنص عليه من النبى ﷺ :

فبينما يذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الامامة أو الخلافة هى رئاسة عامة - فى أمر الدين والدنيا خلافة عن النبى ﷺ .. وان المسلمين فى كل عصر يختارون خليفتهم بمبايعة من يرونه أصلح لرئاستهم ، بعد أن يختاره أهل الحل والعقد فيهم - يذهب الشيعة إلى أن الامامه منصب إلهى لا يعقل ان يترك امر اختياره للناس ، وانما

---

(١) البدايه والنهايه لابن كثير حـ ٩ ، ص ١٠٧ .

يختاره الله بوحي يوحيه إلى نبيه فينص على شخص الامام .. ويدللون على رأيهم بأدلة عقلية ونقلية يضيق المقام عن مناقشتها بما تستحقه من تفصيل ومن الايات التي يسوقونها لتأييد مذهبهم في الامامة قوله تعالى : ﴿ **وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة** ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار** ﴾ وقوله سبحانه لابراهيم عليه السلام ﴿ **إني جاعلك للناس إماما** ﴾ فهو وحده سبحانه الذي يختار للمسلمين امامهم . ولقد لخص رأى الشيعة الامامية في طبيعة منصب الامامة العلامة محمد الحصين آل كاشف العطاء في كتابه « أصل الشيعة وأصولها » فقال ان الشيعة زادوا في أركان الاسلام ركنا هو « الاعتقاد بالامامة يعني أن يعتقد ان الامامة منصب إلهي كالنبوة ، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة ، فكذلك يختار للامامة من يشاء ، ويأمر نبيه بالنص عليه وأن يضعه إماما للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي أن يقوم بها ، سوى أن الامام لا يوحى اليه كالنبي وانما يتلقى الاحكام مع تسديد إلهي[1] .. ومنصب الامام – بهذا المعنى – ليس واجبا على المسلمين فحسب ، ولكنه واجب على الله سبحانه حتى تستقيم الامة بعد النبي على الحق وحتى يقوم أمرها كله على الرشد .

والامامة متسلسلة عند الشيعة الامامية في اثني عشر اماما كل سابق منهم ينص على اللاحق . وهم على التسلسل :

علي رضي الله عنه – ثم الحسن بن علي – ثم الحسين بن علي – ثم علي بن الحسين (زين العابدين) – ثم محمد بن علي (الباقر) – ثم جعفر ابن محمد (الصادق) – ثم موسى (الكاظم) – ثم علي (الرضا) ثم محمد (الجواد) – ثم علي الهادي ثم الحسن العسكري وأخيرا ابنه محمد (المهدي) وهو الامام المستور الغائب الذي ينتظر الشيعة خروجه في آخر الزمان .

---

(١) أصل الشيعة وأصولها ـــ طبعة المطبعة المصرية ، بالقاهرة ١٩٥٨ ص ١٥٨ .

• عصمة الامام

ويتصل بنظرية الشيعة فى الامامة قولهم بعصمة الامام ، ويلفت النظر فى هذا المقام أن علماء المسلمين من أهل السنة والشيعة لم يخوضوا كثيرا فى قضية عصمة الانبياء بقدر ماخاض الشيعة فى أمر عصمة الامام . .

وليس من العسير تعليل هذه الظاهرة فقد كان الشيعة فى أشد الحاجة إلى القـول بعصمة الأئمة ليثبتوا استحالة الوصول إلى هذا المنصب الإلّهى بالاختيار .. وليمنعوا انقياد الناس لخصومهم من الخلفاء المغتصبين لهذا المنصب الإلّهى .. وللعصمة عند علماء الشيعة تعريفات عديدة ، لعل أوضحها تعريف الطوسى لها بأنها : مايمتنع المكلف معه من المعصية متمكنة منها ولعل أقربها إلى رأى أهل السنة والجماعة قول الامام على بن الحسين (زين العابدين) حين سئل عن معنى المعصوم فقال : هو من اعتصم بحبل الله المتين أى القرآن فلا يفترق الامام عن القرآن إلى يوم القيامة »[٢] .

(٢) أنظر هذه التعريفات وغيرها فى مؤلف الدكتور أحمد محمود صبحى « نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية – دار المعارف – ص ١٠٦ ومابعدها » .

السُّـنّة والشيعـة..
والحـاجة إلى حوار جـديد

(٢)

● فى الجزء الأول من هذا البحث دعونا أهل السنة وعلماءهم إلى التعرف الهادىء على معالم الفكر الشيعى وأخذنا فى استعراض تلك المعالم عند الشيعة الإمامية (الإثنى عشرية) بادئين بمذهبهم فى « الإمامة » وأنها عندهم منصب إلهى يثبت بالنص . ولا يجوز أن يكون فيه دخل للاختيار . وان الإمام ــ فوق ذلك ــ معصوم من الذنوب . وذلك حتى يكتمل فيه معنى الكمال الذى يوجب طاعته والانقياد له . والذى يتناسب مع اختيار الحق تعالى له .

والشيعة بما يقررون من عصمة الأئمة يختلفون عن أهل السنة الذين لا يرون لأحد غير الأنبياء عصمة من الذنوب ، بل يذهب بعضهم إلى أن الذنوب جائزة على الرسل إلا التقصير فى التبليغ ، ويذهب آخرون إلى أن الانبياء معصومون فى زمان النبوة عن الكبائر والصغائر بالعمد أما على سبيل السهو فهو جائز وهو المشار إليه فى قوله تعالى لنبيه ﷺ : « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » ويقول الرازى فى هذه الآية وغيرها مما ورد فى القرآن عن ذنوب الأنبياء بأنها إما أن تكون على سبيل النسيان كمعصية آدم وإما على سبيل ترك الأولى [1] .

ولا نريد هنا أن نتوقف طويلا عند آراء الشيعة فى عصمة الائمة اذ أن ذلك مرتبط ــ فيما نرى ــ بمدى حاجتهم إلى اثبات تلك العصمة فى مواجهة مغتصبى الإمامة من غير آل بيت النبى ﷺ . ولذلك لانستغرب أن يميل المحدثون منهم إلى الاقتراب فى شأنها من رأى علماء أهل السنة ، فيقول واحد منهم « ان الإمامية لم يجيزوا السهو والنسيان على أئمتهم فيما يؤدونه عن الله فأما ما سواه فقد جوزوا عليهم أن ينسوا وأن يسهوا ما لم يؤد ذلك إلى اخلال العقل .. ومن نسب غير

---

١ ــ انظر نص عبارته فيما نقله عنه الدكتور أحمد محمود صبحى ــ المرجع السابق ص ١١٣ .

ذلك إلى الإمامية فقد ظن فاسدا .... »[٢] ويلخص العلامة كاشف الغطاء نظرة الشيعة الإمامية للإمام بقوله «فالإمام فى الكمالات دون النبى وفوق البشر».

وحين يسرف بعض علماء الشيعة فى بيان الحاجة إلى عصمة الإمام حتى تسلم الجماعة من الزلل يجيبهم علماء السنة بأن «العصمة من الخطأ ثابتة لمجموع الأمة » .. وان عصمة الإمام لا يمكن أن تؤدى : وظيفتها المدعاة فى غيبة الإمام وهو الحاصل بعد الإمام الثانى عشر ويلخص هذا الموقف كله تقى الدين بن تيمية وهو أكثر علماء أهل السنة نقدا للشيعة وردا لأدلتهم فيقول عن عصمة مجموع الأمة أو مجموع علمائها « هذا هوالواقع المعلوم الذى أغنى الله به عن واحد معدوم » .

ولقد بذل علماء الشيعة بعد ذلك جهدا هائلا فى اثبات الإمامة لعلى كرم الله وجهة بوصية صريحة من النبى ﷺ وقد حشدوا فى هذا الجهد عشرات من الادلة النقلية والعقلية أسرفوا خلالها فى تأويل آيات القرآن وصرف ألفاظها وتراكيبها من دلالاتها ومعانيها المتبادرة الى دلالات ومعان بعيدة تتجه كلها إلى اثبات الوصية لعلى كرم الله وجهة [٣] .

كذلك تعلقوا فى إثبات الإمامة له رضى الله عنه بالحديث الذى يروونه عن النبى ﷺ وهو الحديث المعروف بحديث غدير خم : وخلاصته أن النبى ﷺ لما أحس بدنو أجله جمع الناس بعد الحج الأكبر فى حجة الوداع وقد أنزل الله عليه قوله تعالى : ﴿ **يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس** ﴾ . المائدة ٦٧ .

فوقف ﷺ يخطب الناس ثم قال : يأيها الناس إن لله مولاى وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فعلى مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله ..» وقد وقع ذلك منه ﷺ فى اليوم الثامن عشر من ذى الحجة من السنة العاشرة من الهجرة ويضيف الشيعة أنه بعد أن بلغ النبى ﷺ الرسالة كما أمره ربه نزلت آخر آية فى القرآن : « **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا** » ..

---

٢ ـ محمد جواد معنية ـ مع الشيعة الامامية ص ١٤

٣ ـ انظر استعراضا مفصلا لهذه الآيات ومناقشة هادئة لآراء الشيعة فى تفسيرها فى مؤلف الدكتور أحمد محمود صبحى السابق ذكره ص ١٧٥ وما بعدها بعنوان : هل يشير القرآن إلى إمامة على ؟.

وكثير من علماء المسلمين ومحدثيهم يرون صحة هذا الحديث ولكنهم يروونه بألفاظ مختلفة ، كما يحملون « الموالاة فيه » على غير معنى الإمامة الذى يعرفه الشيعة ويقول الرازى فى ذلك أن الأمة تثبت بهذا الحديث فضيلة على أما الشيعة فتثبت به إمامته » ..

وفى تقديرنا أن بعض تفسيرات الشيعة للنصوص القرآنية فى هذا المقام تبتعد بها ابتعادا كبيرا عن معانيها المتبادرة مما يفتح الباب واسعا لسؤال كبير : ذلك أنه اذا كانت الإمامة ــ بمعناها المقصود عند الشيعة ــ ركنا من أركان الدين ، واذا كان تعيين الامام المعصوم واجبا على الله تعالى ولطفا منه بعباده ، فكيف يتفق بعد ذلك أن تأتى«النصوص الدالة على ذلك محتاجة إلى هذا القدر الهائل من التأويل » . وكيف يتأتى بعد ذلك أن يدور الجدل الطويل بين الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ فلا يحتج خلاله على كرم الله وجهه بوصية النبى له .. وبإشارات القرآن إلى هذه الوصية وكيف لم يتجدد ذلك بعد وفاة ابى بكر وبعد طعن عمر رضى الله فى مسجد الرسول ﷺ .. نعم إن لعلماء الشيعة كلاما مفصلا فى الرد على هذه المطاعن .. ولكن السؤال يبقى ــ مع ذلك ــ عندنا قائما بغير جواب مقنع ..

● غيبة الإمام ، وانتظار المهدى ●

يرى الشيعة الإمامية أن الامام الثانى عشر هو محمد بن الحسن العسكرى قد استتر عن الناس واختفى ولكنه لايزال حيا ، وأن غيبته قد مرت بمرحلتين : الاولى غيبة صغرى قام خلالها أربعة وكلاء بالنقل عنه إلى عامة الناس ، وأولهم عثمان بن سعيد ثم ابنه محمد بن عثمان ، ثم الحسين بن روح ، ثم على السمرى فلما مات هؤلاء الوكلاء انقطع اتصال الإمام الغائب بالناس وصارت الغيبة غيبة كبرى ..

وهذا الجزء من عقيدة الإمامية هو بغير شك ــ أكثرها غموضا فهم لا يذكرون شيئا محددا عن حياة الإمام الثانى عشر وصورته وسيرته فى الناس ، كما لا يذكرون طبيعة اختفائه والحكمة منها ولا يروون شيئا واضحا فى شأنه منقولا عن وكلائه الاربعة وانما يكتفون بالتوجه إلى الله أن يعجل بظهوره ومع هذا الغموض فإن علماء الشيعة لا يتحاشون الخوض فى قضية المهدى .. بل يتجاوزون ذلك إلى الرد على

من يشككون فى أمره فيقولون إن غيبته أكثر من ألف عام ليست أمرا غريبا فى نواميس الكون فنوح عليه السلام لبث فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاما وذلك بنص القرآن الكرَيم .. وكثير من علماء السنة يرون أن الخضر عليه السلام حى موجود .. أما حين يصل الأمر إلى التساؤل عن الحكمة والمصلحة فى بقائه مع غيبته فإن عالما ومجادلا شيعيا قوى العارضة مثل محمد الحسين آل كاشف الغطاء لا يزيد على أن يقول : « ليت شعرى هل يريد أولئك القوم أن يصلوا إلى جميع الحكم الربانية والمصالح الإلَهِية » .

وبقى أن نلاحظ أن المهدوية رغم ارتباطها بالتشيع وبغياب الإمام الثانى عشر فإنها قائمة فى الفكر الدينى كله وقائمة كذلك فى الفكر الإسلامى السنى . تشهد لها أحاديث نبوية خرجها المحدثون فى كتبهم .. وهى فى مجموعها ـــ وبعيدا عن النصوص التى يحتج بها المحتجون ـــ تعبير عن الاحتجاج على الواقع الظالم ، وعن التطلع إلى مرحلة يجدر خلالها اصلاح ذلك الواقع ومحو الظلم القائم فيه.ويلفت النظر ونحن نقارن بين آراء أهل السنة وآراء الشيعة أن ابن تيمية وهو حنبلى سلفى متشدد يقبل أحاديث المهدى بينما يرفضها الزيدية وهم من الشيعة .

والتقية ـــ فى معناها العام ـــ أن يضمر المسلم غير ما يعلن دفاعا عن نفسه واتقاء لخطر لا يقدر على دفعه إذ قد اجازت شريعة الإسلام المقدسة للمسلم فى مواطن الخوف على نفسه أو عرضه اخفاء الحق والعمل به سرا ريثما تنتصر دولة الحق وتغلب على الباطل كما اشار إليه جل شأنه (إلا أن تتقوا منهم تقاة » وقوله « الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » .

والحق أن هذا المسلك الدفاعى فى مواجهة الخطر الداهم ليس مما ينفرد به الشيعة : ولكنهم لجأوا إليه لما تعرضوا له منذ بداية الحكم الاموى من اضطهاد وتضييق وأذى وقد لخص ذلك العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء بقوله :

والتعبير بالتقية ليس على الشيعة بل على من سلبهم موهبة الحرية وألجأهم إلى العمل بالتقية » .

كما أنه من التجنى أن يصور مسلك الشيعة فى عمومه بأنه مسلك يتعمد التقية ويركن اليها .. إذ معلوم أن الحسين رضى الله عنه قد آثر أن يجود بنفسه على أن

يرضى بجور الحكم الأموى أو أن يمالئه على ما كان فيه من عوج .

وانما تمثلت التقية فى مسلك الحسن رضى الله عنه حين تنازل عن الخلافة لمعاوية قائلا لأصحابه حين دعوه بعد ذلك إلى الخروج على معاوية : « أنتم شيعتنا وأهل مودتنا ، فارضوا بقضاء الله وسلموا الأمر والزموا بيوتكم وكفوا أيديكم حتى يستريح بر أو يستراح من فاجر » .

● ولاية الفقيه .. والحكومة الإسلامية ●

لا يتحدث علماء الشيعة الأوائل عما يتحدث عنه المحدثون منهم فى شأن « ولاية الفقيه » ذلك أن قضية الحكم والسلطة السياسية كانت قد حسمت فى الفكر الشيعى على اساس ثنائية فرض التاريخ السياسى للمسلمين على الشيعة أن يقبلوها : فإمام العصر أو الإمام الشرعي يجرى اختياره بمشيئة إلهية بالنص عليه من جانب سلفه .. والله سبحانة لا يخلى الأرض من حجة على العباد من نبى أو وصى ظاهر مشهور نائب مستور »[1] . وهذا الإمام الشرعى هو المعصوم الذى تجب على الأمة طاعته وموالاته ... أما الذى يتولى رئاسة المسلمين من غير الأئمة فهو فى نظر الشيعة حاكم مغتصب ولكن طاعته قد تجب على الناس وجوبا واقعيا وهى طاعة قد تجيز السكوت عليه درءا للخطر عن الشيعة الذين يدخل سكوتهم عندئذ فى باب « التقية » .. وهذا السكوت قد يشارك فيه إمام العصر كما فعل الحسن رضى الله عنه حين تنازل عن منصب الرئاسة لمعاوية ... وقد يرى الإمام أن يختار الجهاد والخروج على الحاكم الجائر على نحو ما فعل الحسين رضى الله عنه حين خرج على يزيد بن معاوية .

وقد كان يمكن لهذه الثنائية أن تكون حلا لمشكلة السلطة السياسية فى وجود إمام العصر .. ظاهرا كان أو مستورا .. أما بعد غيبة الإمام الثانى عشر غيبة كبرى واختفاء وكلائه .. وانتظار رجعته وخروجه .. فقد كان من الضروى إيجاد مخرج عملى يستقيم به أمر الجماعة فى قضية « الحكومة » والصيغة التى قدمها الفكر الشيعى لهذه الحكومة [2] .. تقترب — فى نظرنا — بما انتهى إليه علماء السنة .. ولا نجد

---

١ — أصل الشيعة وأصولها ص ١٣٦ .

٢ — الواقع — مع ذلك — أن الفكر الشيعى تأخر كثيرا فى تقديم هذه الصيغة . ويشير بعض المعاصرين إلى أن أول من قدمها =

تعبيرا عن هذه الصيغة الجديدة أوضح مما قرره الإمام الخمينى فى محاضراته المنشورة بعد الثورةالإيرانية بعنوان : « الحكومة الإسلامية .. ولاية الفقيه » وخلاصة هذه الفكرة أن الفقهاء يجب أن يضطلعوا بنفس المسئولية التى تحمل اعباءها الأنبياء عليهم السلام فى التنفيذ والتطبيق . ولما كان النبى ﷺ قد اقام حكومة إسلامية تأخذ بأحكام القانون الإسلامى ، فإن على الفقهاء متابعته فى هذا المسلك ..ويلجأ الخمينى فى عرض نظريته فى ولاية الفقيه إلى منهج معاصر يؤكد انفصال الفكر الشيعى — فى جانبه السياسى على الأقل — عن اطاره التاريخى الذى حصرته فيه الحوارات التى دارت على امتداد التاريخ بين المتكلمين والفلاسفة من أهل السنة وبين الشيعة .. فهو يتحدث عن فساد القول بفصل الدين عن السياسة مؤكدا أن الإسلام «حكومة ودولة » ، وأن وضع القانون الإسلامى لايكفى وحده بل لابد أن يكون هناك « ضمان إجرائى » تقيم به الامة حكومة تنفذ هذا القانون « فإن لم تفعل فما بلغت رسالته » [1] .

ثم يوضح الخمينى جوهر القضية كلها حين يقول : « إننا فى عصر الغيبة الكبرى وقد طال الأمد أكثر من ألف عام ومائتى عاما وربما تطول أحقابا من الدهر قبل أن تتحقق الظروف المناسبة لظهور الحجة المنتظر — عجل الله فرجه — فهل تترك الاحكام الإسلامية وقوانين الشريعة إلى زمان الظهور ليبقى الناس فى فترة الغيبة طويلة الأمد بلا تكليف ؟ » [2] ويجيب بلا تردد : «كلا ثم كلا .. ان الإسلام تصدى لعلاج الأمر بأنجع علاج : إنه فوض تولى أمور المسلمين إلى الفقهاء العدول — من يجتمع فيه العلم والعدالة وهذا هذا هو الشرط المعتبر توافره فى ولى الأمر على الإطلاق [3] ..

وهكذا يحل الخمينى معضلة المفارقة بين مثالية المذهب الشيعى وغيبيته فى قضية

= فى شكل محدد هو محمد بن مكى الجزينى المتوفى ٧٦٨هـ — ١٣٦٦م . وهو من أهل حزين بلبنان الذى شرح أراءه فى كتابه « اللمعة الدمشقية » — ويلفت النظر كذلك أن الفكرة لم تظهر فى المركزين الرئيسيين للشيعة فى إيران والعراق إلا متأخرة كثيرة عن كتابات ابن مكى .

١ — الحكومة الإسلامية للخمينى — طبعة دار القدس . بيروت مع مقدمة للشيخ جعفر المهاجر ص ٣٠ .

٢ — الحكومة الإسلامية ص ٤١ .

٣ — الحكومة الإسلامية ص ٤٢ .

« الإمامة » وبين الحاجة إلى ولى أمر يطبق الشريعة ويسوس الناس .. لينتهى إلى أنه لاشك فى ضرورة تشكيل الحكومة الاسلامية فى عصر الغيبة كما كانت ضرورية قبلها .. وهو فى سياق كلامه يحافظ على نظرية الامامة محافظة شكلية خالصة .. حين يستدرجة المقام الى التصريح بأن سائر الخصوصيات التى اختص بها « الامام » من المعرفة بالغيب ـــ لو صح لغير الله ـــ والعلم بأوصاف الملائكة وصفات الخالق تعالى وما أشبه فغير دخيل فى مسألة« الخلافة ..» وانما الأمر المهم الذى تسالم عليه الصحابة والمتابعون لهم بإحسان ومن بعدهم من العلماء والفقهاء هو لزوم توافر شرطين فى الخليفة وفى زعيم المسلمين على الاطلاق : العلم والعدالة .. هذا هوالأمر الذى يتوافق العقل والشرع عليه .. .

ثم يزيد الخمينى الأمر وضوحا وتحديدا فيقول فى صراحة : لو قام بالأمر ـــ (فى عصر الغيبة) فقيه عادل ذو كفاءة ودراية ونهض بأعباء ولاية أمور المسلمين عن جدارة ولياقة كان له من الزعامة الكبرى ما كان للنبى ﷺ وللامام (على) وله نفس الامتياز الذى كان لهما فى إطار الحكم والولاية وعلى عامة المسلمين طاعته والانقياد تحت قيادته الحكيمة [1] .

وفى محاولة ذكية للتوفيق بين نظريته فى ولاية الفقيه ، وبين النظرة الشيعية الثابتة « للإمامة » من أنها منصب إلهى ، يقول الخمينى : « إن ولاية الفقيهشأن من شئون المجتمع الاعتبارية وليس لها واقعية ذاتية سوى المواضعة الإلهية الشرعية بالجعل والتقدير والاعتبار [2] ..

ولا نريد أن نتوقف أكثر من ذلك عند تفاصيل نظرية « ولاية الفقيه » عند

---

١ ـ الحكومة الإسلامية ص ٥٥ .

٢ ـ ليس هذا عرضا شاملا لمعالم الفكر الشيعى للإمامية الاثنى عشرية . وإنما اخترت منه هذه المعالم لاتصالها بما نريد الوصول إليه من خدمة الحوار فى أمور سد النظر فيها يتقارب بين علماء السنة وعلماء الشيعة .. ـ وحسبنا أن نشير إلى مواضع أخرى للاختلاف لا نعرض لها هنا .. من أهمها أن علماء الشيعة لايقبلون الأحاديث النبوية . إلا إذا رواها آل البيت عن آل البيت . ومنها أنهم يقولون باخراج الخمس من الغنائم والكنز والمعادن وأرباح المكاسب إلى الإمام ان كان ظاهرا . وإلى نائبه ان كان غائبا . وبذلك وفر الشيعة لعلمائهم موردا ماليا يضعهم موضع الاستقلال فى مواجهة الحكومات . وأنهم يرون مشروعية زواج المتعة وهى عندهم لا تختلف عن الزواج المعروف إلا فى شرط التأبيد ويضيق المقام عن مناقشة ذلك كله وأن كان الحوار حوله مبسوطا وموثقا فى كثير من المؤلفات المتاحة للمرء .

الخمينى ، ولا عندما تحمله من بذور الانفراد بالسلطة وافتراض التنزه والارتفاع فوق الرغبات الشخصية لدى الزعيم الفقيه ... ففى تصورنا أنه كان يصوغ نظرية سياسية تفسر ما يعتزمه من عمل سياسى ، وتضفى عليه شرعية إسلامية دون التزام حقيقى بكثير من الأصول الشيعية .. وانما نتوقف عند أمر واحد .. هو أن الفكر الشيعى قد بدأ ــ تحت ضغط الواقع التاريخى ــ يتخلى عن بعض صيغه القديمة ليقترب من مذهب أهل السنة والجماعة فى بعض جوانب الفكر السياسى على الأقل . وذلك بغض النظر عن المثالب والمآخذ التى تحيط بفكرة ولاية الفقيه من الزاوية السياسية الخالصة وأنها تقيم « حكومة دينية » ، يتولى السلطة فيها « رجال الدين » مع ما يحمله ذلك من مخاطر لا تخفى على الحكم وعلى الرعية على السواء .

ونخلص من هذا العرض كله إلى أن ندعو إلى أمرين من عدة أمور مبتعدين تماما عن واقع الصراع السياسى والعسكرى الدائر فى منطقتنا والذى تلعب فيه « حكومة الفقهاء » دورا لايخفى ولابد أن تتحمل بسببه مسئوليتها عن كثير مما يدور ..

١ ــ ندعو علماء السنة ــ والمثقفين منهم بصفة عامة ــ ان يعرفوا عن التشيع أكثر مما يعرفون .. وان يتفهموا الابعاد النفسية والاجتماعية والسياسية التى أحاطت بنشأة التشيع ووجهت مساره وحددت كثيرا من معالمه .. فليس أمر المسلمين كله أمر مقابلة نصوص بنصوص ومقارعة حجج عقلية بحجج عقلية أخرى .. فتلك كلها اسلحة يستخدمها البشر فى تحقيق مقاصدهم وتسوية حساباتهم وادارة صراعاتهم .. ولو فعل علماء أهل السنة ذلك لقطعوا نصف الطريق الى « تعايش إسلامى شامل » ولقطعوا الطريق على دعاة الفتنة الطائفية الذين يقبعون كالقناصة على جانبى الطريق ينتظرون الفرصة لإشعال نيران التعصب والانحياز والانقسام ..

٢ ــ أن يساعدوا ــ من جانبهم ــ على إنهاء العزلة النفسية التى فرضها الشيعة على أنفسهم فى ظروف تاريخية بالغة التعقيد .. وذلك بأن يتقبلوا الفقه الشيعى فى الفروع تقبلهم آراء المدارس الفقهية الأربعة .. ومعلوم أن بين الفقه الجعفرى (المنسوب إلى جعر الصادق رضى الله عنه)وبين فقه المدارس الفقهية السنية نسبا عريقا وصلة وثيقة ، وتقاربا عظيما .

أما علماء الشيعة فإن عليهم واجبا أكبر يحتاجون معه إلى مغالبة الرواسب النفسية

المتراكمة عبر تاريخ الشيعة الطويل فلم يعد « الفكر الشيعى » بحاجة إلى أن يتستر وراء نظرية الإمامة ، والإمام المعصوم ، والتقية ، لينزع الشرعية عن أحد من الحكام المغتصبين .. ولم يعد الشيعة جميعا بحاجة الى مواصلة اجترار مشاعر الحزن والأسى المكبوت لتظل جذوة الرغبة فى الانتصارللامام المظلوم .. حية فى النفوس .. بل إن الشيعة لم يعودوا بحاجة إلى مواصلة « الانقسام » الذى بدأ فى تاريخهم بعد كربلاء .. فالهموم التاريخية كلها قد مضى عليها زمان طويل .. « وهموم الحاضر » لها لون خاص ومذاق — على مرارته — جديد ..

والامام المعصوم — فى عقيدتهم — غائب طويل الغيبة ، ولا يعلم أمره أحد إلا الله .

أما الحاضر الوحيد فهو « أمة المسلمين » ... فهل نذهل عن مصالح الأمة .. ونتفرغ لمأساة الأمام ؟؟

إن تذويب الرواسب التاريخية أمر بالغ العسر .. متعذر على كثير من النفوس .. ومن الحكمة التسليم بأنه يحتاج الى جهود سنوات لمحو آثار ما صنعته القرون ... ولكن ذلك وحده هو الطريق .. ولم يعد أمامنا — نحن المسلمين — خيار .. أما أن يتسابق علماؤنا إلى الأفق الذى تدعوهم إليه مسئوليتهم أمام الله .. وهم عند أهل السنة وعند الشيعة — على السواء « ورثة الأنبياء » فيتقوا الله فى الأمة كلها ويتوجهوا إلى معالجة أمور الحاضر والمستقبل فى إطار من « مصالح المسلمين » متوقفين عن اجترار الماضى وإغراق العامة فى مآسيه .. وإلا فنحن فى انتظار مأساة هائلة تحل بنا جميعا ، وتهون إلى جوارها فاجعة كربلاء وسيكون الشهيد فيها هذه المرة الأمة كلها .. وليس الإمام .

أحداث الحرم..
والصراع فى منطقة الخليج

يخطىء أشد الخطأ فى حق العرب والمسلمين من يندفع إلى تحليل المأساة التى وقعت فى الحرم المكى الشريف ... فى إطار ضيق تحده من أحد جانبيه ملابسات الحرب العراقية الايرانية المؤسفة ، وتحده من جانبه الآخر المخاوف المشروعة لدول الخليج العربية من مخاطر تصدير الثورة الايرانية بما تحمله من أخطار على الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة فى تلك الدول . الأمر – فيما نرى – أكبر من ذلك بكثير . ولابد لفهمه وحساب تأثيراته على مستقبل العرب والمسلمين من توسيع دائرة الرؤية تاريخيا وجغرافيا ... وتزويدها بالقدر اللازم من المعلومات والبيانات عن حقائق صراع المصالح الكبرى التى توجه السياسة العالمية ، والتى تؤثر تأثيرا بالغ الخصوصية على مجريات الأمور فى عالمنا العربى والإسلامى ... ذلك أن الصراع الدائر فى منطقة الخليج ليس – كما قد يبدو فى ظاهره – صراعا عراقيا ايرانيا ... ولا هو مجرد صراع عربى فارسى ... نعم قد يكون العراقيون والايرانيون أطرافه المباشرين – فى هذه المرحلة على الأقل – وقد يكون العرب والفرس واقعين بإيحاءات قوى من خارج المنطقة فى استقطاب عدائى وليس له – فى الحقيقة – مبرراته من التاريخ القريب ، ولا أسبابه الحاضرة المعقولة ... ولكن ذلك كله لا يعدو أن يكون بعض تفاصيل « الصورة » التى تريد بعض القوى لهذا الصراع أن يبدو فيها ... بحيث تتورط قوى المنطقة كلها فى مسار يراد لها وتساق اليها سوقا ... وهى تظن أنه اختيارها وقرارها ...

وقبل أن يتهمنا البعض بأننا نجنح إلى تفسير التاريخ تفسيرا تآمريا ، نرى فى ظله الحوادث كلها كما لو كانت من صنع غيرنا... تخلصا من مسئولياتنا وفرارا من مواجهة التبعات والواجبات التى تنتظرنا ... قبل أن يوجه الينا هذا الاتهام ... نبادر ونقول ... نعم هناك تآمر ... وتدبير ... ليس من خيالنا ولا من صنع رؤيتنا

الهروبية ... والقضية فى شأنه – ليست قضية منهج علمي وآخر غير علمى ... وإنما هى قضية معلومات وبيانات ... يعرفها البعض ويجهلها آخرون ... ولم يعد مقبولا من عالم أو متعالم أن يرفض – مقدما – كل محاولة للكشف عن « الدور الأجنبى » فى المشاكل والقضايا المحلية أو الاقليمية ... ذلك أن هذا الرفض يعنى – فى بساطة – تجاهل علاقات القوى السياسية والاقتصادية فى عالمنا المعاصر ...

فى إطار هذا المنهج العام لرؤية الحوادث التاريخية والمعاصرة نستطيع أن نسجل عددا من الملاحظات الأساسية التى نراها ضرورية لفهم ماجرى وماسوف يجرى من تفاصيل الصراع الدائر فى منطقة الخليج ، والتى كانت أحداث الحزم يوم الحج الأكبر أثرا مؤسفا وخطيرا من آثاره الجانبية ...

الملاحظة الأولى : أن الصراع العراقى الايرانى واحد من الصراعات الاقليمية القليلة التى لم تشهد تناقضا فى المواقف والمصالح بين القوتين الكبريين فى عالمنا المعاصر ... إذ يبدو من سياق الحوادث ومن تتبع المواقف أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى له مصلحة ما فى استمرار هذا الصراع أو أن بين مصالحهما – على الأقل – منطقة مشتركة تلتقيان فيها على الهدف ... ويدخل فى هذه المنطقة المشتركة الحرص على تصفية الوضع القائم فى ايران وتغييره تغييرا جذريا ... لأسباب تختلف تماما عن الأسباب التى قد تقوم لدى بعض دول المنطقة والتى تنبعث أساسا من عدم الرضا عن ممارسات النظام الايرانى تجاه الشعب الايرانى نفسه وتجاه جيران ايران من الدول العربية والإسلامية كما تنبعث من الاحساس بأن الصورة التى يرسمها هذا النظام للإسلام ليست هى الصورة التى يراها أكثر المسلمين ... وقد ينفرد الاتحاد السوفيتى بتخوف خاص من امتداد تيار « الإسلام السياسى » إلى جمهورياته الإسلامية ، مما يهدد بقيام وضع غير مسبوق فى تاريخ الاتحاد السوفيتى منذ قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ ... كذلك قد تنفرد الولايات المتحدة بموقف من هذه الحرب ينسجم مع موقفها العام من الشعوب العربية والإسلامية فى الشرق الأوسط وهو موقف يحرص أشد الحرص على استمرار اعتماد تلك الشعوب على الولايات المتحدة وارتباطها لذلك بالخطوط الأساسية لسياستها ... سواء اتخذ ذلك الاعتماد مظهرا اقتصاديا .. أو اتخذ شكل الحاجة إلى المساندة العسكرية التى تصل إلى درجة الحماية فى مواجهة قوى مناوئة داخل المنطقة أو خارجها ... ولسنا فى

حاجة – بعد ذلك – إلى استعراض الآثار السياسية والعسكرية التى تداعت مع استمرار الحرب فى الخليج والتى أدت فى النهاية إلى تعاظم الوجود الأمريكى فى المنطقة وزيادة اعتماد الدول الخليجية على المساندة الأمريكية .

الملاحظة الثانية : أن جهود تقسيم منطقة الشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج جزء منها ، قد تواصلت حلقاتها ، واستخدمت لتحقيقها وسائل وأسلحة متعددة ... كما انها تداخلت مع جهود أخرى – مواكبة لها – تسعى إلى إضعاف دول تلك المنطقة متفرقة ومجتمعة ... ولا شك أن أكبر ضربتين تعرضت لهما دول المنطقة هى ضربة تثبيت النفوذ الاسرائيلى فى المنطقة وتحويل اسرائيل إلى قوة ردع حقيقية تطول كل قوة عربية مرشحة للقيادة أو مؤهلة لإحداث تقدم حقيقى أو ساعية للتمرد على مخطط التقسيم والاضعاف ... أما الضربة الأخرى فهى إجهاض فرصة العالم العربى فى إحداث تنمية طويلة المدى اعتمادا على البترول الذى تفجر الجزء الأكبر منه فى الدول المحيطة بالخليج (السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات والعراق وايران) وإذا كانت الدول المستوردة للبترول فى أوروبا وأمريكا قد تعاونت فى التخطيط الذكى والدقيق لتحقيق هذه الضربة .. فإن من المؤكد أن قصر النظر ، وسوء التخطيط ، وتغليب المصالح القطرية ، وفساد كثير من الذمم قد كانت أسبابا هامة ساهمت فى نجاح تلك الضربة الثانية ... ويعنينا هنا أن نسجل أن سلاح « الفتنة الطائفية والمذهبية والعرقية » قد استخدم بنجاح كبير لتحقيق سياسة التقسيم والاضعاف ... وأن العرب والمسلمين قد استجابوا له فى سهولة مذهلة . ووقعوا فريسة له فى استسلام غريب وهم يحسبون أنهم يتخذون فى شأنه مواقف ذاتية حرة ومستقلة ... وعلى سبيل المثال فإن التركيبة العرقية والمذهبية فى لبنان قد ضمت دائما عناصر مسلمة سنية وأخرى شيعية وعناصر مسيحية مارونية وغير مارونية وعناصر أخرى درزية ، ومع ذلك ظلت خطوط هذا التقسيم الطائفى والمذهبى خطوطا ساكنة ... حتى جاء من يحركها ويدفعها الدفعة الأولى والثانية وبعدها استيقظ الوعى الطائفى وتحول إلى إحساس قوى بالانتماء ... ثم تحول إلى استقطاب متحفز ... وانتهى به الأمر إلى أن يكون تعصبا طائفيا فى حالة حركة وهياج وحرب ساخنة ... وتهيأت لبنان بذلك لاستقبال الغزو الاسرائيلى ، ولا تزال تتهيأ لاستقبال أخطار أخرى لا يعلمها إلا الله .

وأطلت الفتنة الطائفية فى مصر ... ولولا روح التسامح والاعتدال التى تكون المزاج المصرى العام ... لكان لتلك الفتنة شأن آخر وخطر آخر ومع ذلك سيظل سلاح الفتنة الطائفية « سلاحا مخزونا » يلجأ إليه الراغبون فى إلغاء الدور المصرى على الساحتين العربية والإسلامية .

الملاحظة الثالثة : أن قضية السنة والشيعة لم تثر بشكل علنى واضح طوال السنوات الست الأولى للحرب العراقية الايرانية .. ويرجع ذلك فيما نرى إلى أسباب ثلاثة :

أولها : أن القيادة العراقية وفقت توفيقا كبيرا فى تجنب اثارة هذه القضية وذلك انتباها منها إلى أن نصف الشعب العراق على الأقل من الشيعة وأن تصوير الحرب الدائرة بأنها صراع سنى شيعى من شأنه أن يخلق موقفا بالغ الخطورة على العراق ...

ثانيا : أن دول الخليج العربية الأخرى ، وخصوصا الكويت كانت ولاتزال شديدة الحرص على ابعاد شبح الفتنة المذهبية عن حدودها خصوصا وقد عاش الشيعة والسنة على أرضها مئات من السنين فى وئام وأخوة ووحدة ...

ثالثا : أن قادة الثورة الايرانية ظلوا منذ قيام الثورة حريصين على توكيد وجهها الإسلامى غير المذهبى ... وعلى هذا الأساس وحده نجحوا فى كسب تأييد جماهير غير قليلة من المسلمين الشيعة خارج ايران ، وذلك على الأقل خلال الشهور الأولى لثورتهم .

لذلك فإن مصادمتهم المؤسفة والغريبة لمشاعر المسلمين جميعا نتيجة لحوادث الحرم الأخيرة ، والتى تورط فيها عدد من الايرانيين أذهلهم الحماس والانفعال عن قدسية الحرم وآداب الحج وحقوق الله والمسلمين وانطلاق الأقلام والألسنة تجتر من جديد حكاية السنة والشيعة يعدان تحولا بالغ الخطورة على مسار الصراع الدائر فى الخليج وهو تحول يهدد بقرب الدخول فى مرحلة تتسع فيها دائرة الصراع جغرافيا وفكريا ... وتجر فيها الأمة الإسلامية كلها إلى بئر لا قرار لها أبدا ... وإلى فتنة يرى بعضنا أولها ... ولكن أحدا لا يستطيع أن يرى آخرها .

إننا نشفق أشد الاشفاق من عواقب النغمة التى امتلأت بها أعمدة صحفنا العربية ، والتى انطلقت بها كذلك بحسن نية ألسنة كثيرة ... هالها – بحق – ماوقع

فى الحرم المكى الشريف من هوس وفوضى – وحملت لذلك ايران وقادتها من العلماء وآيات الله مسئولية الدم الحرام الذى أريق حول البيت الحرام فى الشهر الحرام ووسط حرارة هذا الانفعال وذلك الغضب لمحارم الله سقطت كل الحواجز التى صنعتها الحكمة وتقدير المسئولية وضبط النفس ، وفتح على مصراعيه من جديد ملف الخلافات المذهبية التى اختزنها الوجدان المسلم على امتداد القرون ... وأطلت برأسها نذر الفتنة العمياء ... وبدأ المتحدثون يستعرضون – أمام عشرات الملايين من المسلمين – وقائع وحيثيات الخلاف التاريخى ... وبدأت الروايات تحكى وتردد عن لعن الشيعة لأبى بكر وعمر ... وتكفيرهم كثيرا من الصحابة ... وخروجهم على الأئمة وولاة الأمر ... وهدمهم الكعبة ... وسفكهم لدماء المسلمين فى بيت الله ، وطوى بعض الخطباء التاريخ طيا ليربطوا – فى بساطة مدهشة – بين شيعة هذا الزمان .. وبين القرامطة الذين فتنوا المسلمين فتنة كبرى منذ قرون من الزمان ... ناسين – فى غفلتهم واندفاعهم قرونا طويلة تراجعت خلالها ذكريات مآس تاريخية عديدة وتراجعت معها ذكريات الخلاف العقائدى والسياسى بين السنة والشيعة واستطاعت أجيال عديدة من الفريقين أن تتآخى وتتعايش فى وحدة وانسجام وشعور – غير منقوص – بوحدة أهل التوحيد والقبلة ... صلاتهم واحدة وصيامهم واحد وحجهم – جميعا – إلى البيت الحرام الذى جعله الله مثابة للناس وأمنا .

إن الحديث غير المسئول عن خلافات بين السنة والشيعة يفضى – لا محالة – إلى الكوارث التالية :

الكارثة الأولى : أن يتحول الصراع فى الخليج إلى صراع طائفى ... ينحاز فيه السنة إلى السنة ، وينحاز الشيعة إلى الشيعة ... ومعنى هذا – لا قدر الله – أن تفتح الأبواب على مصاريعها لزلزال هائل يغير خريطة دول الخليج أو يلقى بها فى آتون حرب طائفية لا يمكن أن تنتهى قبل عشرات السنين . ومعناه – قبل ذلك – أن يتعرض العراق لكارثة انقسام جبهته الداخلية وحدوث شرخ هائل فى قواته المحاربة ... وهى نتائج – مانظن الذين خاضوا هذه الأيام فى حديث السنة والشيعة قد حسبوا لها حسابها .

الكارثة الثانية : أن تمتد هذه المواجهة المذهبية الطائفية إلى ماوراء الخليج ... بحيث ينحاز أهل السنة فى العالم إلى بعضهم البعض ، ويزداد تلاحم الشيعة بينهم مع بعض

ويشتد إحساسهم بالاغتراب داخل الدول الإسلامية المختلفة وهو إحساس طالما سعى العلماء الراشدون إلى تذويبه بقبول المذهب الفقهى الجعفرى (نسبة إلى الامام جعفر ابن محمد الصادق) كمذهب فقهى خامس إلى جانب المذاهب السنية الأربعة .

الكارثة الثالثة : أن يدخل هذا « الولاء الطائفى » الجديد ساحة الحياة العربية والإسلامية على حساب القطرية والولاء للدولة وعلى حساب القومية وحساب الوحدة الإسلامية ... بل وعلى حساب الصحوة القومية والصحوة الإسلامية نفسها ... ذلك أن التعصب غير التدين ... والطائفية ليست هى الإسلام ولا المسيحية ... وما على الذين يجهلون ذلك أو يتجاهلونه إلا أن ينظروا إلى لبنان التى استبدت بها روح الطائفية والتعصب ، وتوزعتها خطوط تقسيم لا يمكن بحال أن تنفذ وأن تستقر ... ولم يعد أصحابها – مع ذلك – قادرين على نسيانها أو التنازل عنها .

وبعد ذلك كله ... فإن قمة الكارثة أن يغرق العالم العربى والإسلامى فى دوامة هذه الفتنة الجديدة ... فلا يفيق منها إلا بعد أن تكون قواه قد انهدت ، وطاقاته قد تبددت والمسافة بينه وبين الذين يقفزون على طريق التقدم قفزاً قد اتسعت فوق اتساعها ... فتضيع أحلام اللحاق ... وتفلت آخر الفرص التاريخية لتدارك مافات ويتحول العرب والمسلمون إلى مايشبه الموالى والرقيق يحملون على أكتافهم هموما فوق هموم وأحمالا فوق أحمال ... دون أن يكون من حقهم أن يرفعوا أصواتهم – ولو بالهمس – مطالبين بمكان أى مكان على خريطة العالم فى قرنه الحادى والعشرين ...

المسلمون .. وعُبور الفَجوة

مهما تحدث المتحدثون عن عظمة الإسلام وخلود رسالته وكمال شريعته ، ومهما شهد المنصفون من المؤرخين بما كان لنا – نحن المسلمين – من فضل على الدنيا فى عصور ماضية .. فإن غبار الجدل الساخن الذى يثور حول تلك القضايا كلها لا يلبث أن ينجلى عن واقع مرير لا سبيل إلى إنكاره ، وهو أن المسلمين – وكذلك العرب – يقفون اليوم فى مأزق تاريخى .. يتمثل فى المفارقة الهائلة بين شعاراتهم المرفوعة ، ومبادئهم المعلنة وتاريخهم الحافل بصور العطاء الحضارى .. وبين حاضرهم الذى ينطق بتراجعهم عن مواقع الريادة ، وتوقفهم عن مواصلة العطاء فى أخطر ميادين العلم والثقافة .. واعتمادهم على غيرهم فى أكثر مايحتاجون إليه فى معاشهم وأبنية مجتمعهم .. ودخولهم تبعا لذلك مجتمعين ومتفرقين فى دوائر النفوذ السياسى والاقتصادى لدول كبرى تحرص على استدامة تبعيتهم لها ، كما تحرص على اتساع الفجوة التى تفصل بينهم وبينها .. هذه الفجوة هى التى تباعد فى حسابات أهل هذا الزمان ومؤرخيه وباحثيه بين عالم متقدم يملك أدوات النمو الاقتصادى والاجتماعى ويستخدمها لتحقيق المزيد ، ويعيش الناس فيه فى ظلال وارفة من ثمرات هذا النمو .. وعالم نام أو متخلف ، قعد به أهله أو قعدت بهم ظروفهم عن حيازة تلك الأدوات ، فأحاطت به المشاكل وتوقفت أو تثاقلت خطاه فى استخدام مايملكه من أدوات النمو .. وتخلفت صورة الحياة على أرضه عن ملاحقة القفزات التى حققتها شعوب العالم المتقدم .. ومع اتساع الفجوة بين العالمين .. انتقل زمام القدرة على التأثير والتحكم فى مصائر العلاقة بين الشعوب لتستقر فى أيدى الدول الكبرى والمتقدمة .. وأحاط العجز والضعف بالشعوب اللاهثة وراء اللحاق ، وصار بعض الباحثين عن صورة مستقبل الحياة على هذا الكوكب يتحدثون عن تقسيم جديد تتراجع فيه الشعوب النامية إلى حيث ينحصر دورها فى خدمة الشعوب المتقدمة ، دون أن يكون لها إسهام فى بناء الحضارة الجديدة أو حق فى المطالبة بمكان .. أى مكان !! على خريطة القوى

الفعالة التى تتقاسم بينها ثمرات التقدم وتحتكر التنعم بآثار الجهد المبذول فى بناء تلك الحضارة .

والسؤال الكبير المعلق اليوم فوق رءوس كل المسلمين وكل العرب هو سؤال واحد ؟

هل إلى عبور هذه الفجوة من سبيل ؟؟

وهل لنا – نحن المسلمين والعرب – مكان على خريطة المستقبل نصنع نسيجها من خيوط الحاضر الذى نعيش فيه ؟؟

إن الحديث عن المستقبل لا يمكن أن يعتمد على الخيال وحده وإلا كان ضربا من ضروب الأحلام والأوهام .. ولكنه – مع ذلك – يحتاج ، مع التخطيط العلمى القائم على الرصد والتحليل والإحصاء ، إلى شيء من هذا الخيال .. إذ هو – فى جوهره – استشراف لصور بديلة متعددة يتجه اليها الحاضر فى ضوء حركة عناصر الحياة فيه ، وتفاعلها مع مئات المؤثرات التى تلتقى بها عناصر الواقع وهى تنتقل فى الزمان من اليوم إلى الغد ، أو من « الآن » إلى مابعد « الآن » . والإستشراف – فى حقيقته – تخيل لصور لم تتحقق بعد ولكنها يمكن أن تولد وأن تتحقق إذا توفرت لميلادها أركان وشروط .

فما هى صورة مستقبل المسلمين والعرب التى يمكن استخراج عناصرها من واقع العرب والمسلمين ؟.

إن هذا الواقع يضم – وسط عناصره المتشابكة والمتداخلة عددا من عناصر القوة التى تحتاج إلى الاستخدام الصحيح لتصنع « البديل » المستقبلى المأمول .. وحسبى أن أصوغ بعض هذه العناصر فى صورة أسئلة تكشف عما وقع من إهدار رهيب لفرص التقدم والنمو واللحاق بالآخرين .. وماهو مختزن من فرص تصحيح المسار عن طريق التوجيه السليم لعناصر القوة المختزنة فى واقع العرب والمسلمين .

أ – ترى كيف كان يكون الوضع الاقتصادى للعالم العربى والإسلامى لو أن الدول العربية والإسلامية انتبهت منذ نهاية الحرب العالمية عام ١٩٤٣ إلى أن استقلال إرادتها وتقدم شعوبها مرهونان باستقلالها الاقتصادى ، واعتمادها على نفسها بدلا من الدخول فى المدارات الاقتصادية للدول الكبرى ، والاعتماد الهائل على إنتاج تلك

الدول فى الغذاء والكساء والدواء والسلاح ؟.

لقد ترددت منذ أواسط الأربعينيات أحاديث « الوحدة الاقتصادية العربية » وأنشىء لها مجلس مخصوص تحت لواء الجامعة العربية ، ولكن الذين أنشأوه بيمينهم سلبوه الحياة بشمالهم .. فتساقطت مشروعات التكامل الاقتصادى ، وتحولت السوق العربية المشتركة إلى حلم يبتعد مع الأيام .. وتجددت فى الثمانينيات أحاديث السوق الإسلامية المشتركة ، ولايزال حديثها أمانى بعيدة يحلم بها ذوو النيات الحسنة دون أن يوفروا لها أدنى شروط الميلاد .. وبقى العالمان العربى والإسلامى شظايا سياسية واقتصادية لا تقوى واحدة منها على بناء قاعدة صلبة للتقدم أو توفير الضمان الاقتصادى لاستقلالها السياسى ..

وحتى حين أطلت الفرصة التاريخية الهابطة من السماء ، والمتفجرة من باطن أرض العرب والمسلمين فى صورة بحار النفط المستخرج والمخزون .. تبددت تلك الفرصة أو كادت ، وتحول النفط إلى طوفان من السلع الاستهلاكية الجاهزة التى تشترى من الغرب وأكوام هائلة من السلاح المكدس المشترى من الغرب والشرق معا والذى لا يكاد يستخدم – حين يستخدم – إلا فى حروب أهلية وصراعات داخلية .. وأوشك عصر النفط أن ينقضى دون أن يبنى العرب والمسلمون لأنفسهم فى ظله حضارة متوطنة مستقرة ، أو بنية أساسية يمكن أن يقوم عليها هيكل اقتصاد قوى قادر على حماية الاستقلال السياسى والثقافى للأمة ..

ب – ترى كيف كانت تكون صورة العالم الإسلامى اليوم لو أن الطاقة الهائلة التى فجرتها موجة « الصحوة الإسلامية » توجهت وجهة سليمة وصالحة ؟.. ماذا لو أن الدفعة الروحية الهائلة التى انطوت عليها الثورة فى إيران قد توجهت إلى حيث كان ينبغى لها أن تتوجه ..

ولو أن روح الشهادة العظيمة التى إختزنها الوجدان الشيعى خلال القرون والتى تفجرت - على مانرى - فى صورة موجات بشرية هائلة راغبة فى العطاء بغير حدود وهى تطلب الشهادة السريعة ، وأطياف كربلاء الحزينة تستولى على مشاعرها كلها .. لو أن ذلك كله توجه إلى بناء مجتمع جديد شعاره « استقلال إرادة المسلمين .. وتعمير أرضهم » ، والوقوف سدا منيعا فى وجه محاولات المستكبرين

الحقيقيين لتحويل الكيان الصهيونى إلى قوة ردع عظمى وسط أمة المسلمين والعرب ، تؤدب الذين يتجاسرون على الوقوف فى وجه مصالح أولئك « المستكبرين » أو يحاولون وضع لبنة جديدة فى بناء النهضة الإسلامية والعربية ؟

ج – ترى كم كان يختلف الحال ، وتكون صورة « الحاضر الإسلامى » لو أن جماعات الغضب الإسلامى ، كما نؤثر أن نسميها ، والتى تنتشر من أقصى المغرب إلى أدنى المشرق ، قد وجهت رغبتها الهائلة فى التغيير ، وغضبتها العارمة على أوضاع المسلمين ، وتمردها على التبعية الحضارية والنفسية لغير « منهج الله وشريعته » إلى وجهتها الصحيحة ؟.. فاشتغلت بالبناء والتعمير فى صمت وهدوء ، بدلا من الاشتغال بالهدم والتكفير وسط ضجة هائلة وكلام كثير .. ماذا لو أخذت بأيدى المجهدين المكدودين من ملايين العرب والمسلمين .. بدلا من الأخذ بناصيتهم وإفراغ الجهد كله فى اتهامهم وإدانتهم وإصدار الأحكام عليهم ؟.. ماذا لو اقتربت من الناس .. ولم تعتزلهم وتبتعد عنهم ؟.. ماذا لو قدمت الفعل على الكلمة .. والبحث عن حلول المشاكل القائمة .. بدلا من البحث عن عورات الناس وسقطاتهم والبحث عن مشاكل وهموم جديدة تضاف إلى همومهم ومشاكلهم ؟.. ماذا لو استقام لها الحد الأدنى من إدراك أولويات الأمور وترتيب مهام الإصلاح والتغيير .. فأدركت أن منع الظلم ورفع المعاناة .. وتحريك عملية الإنتاج .. والذود عن أرض العرب والمسلمين .. أمور مقدمة كثيرا على قضايا النقاب والحجاب .. وإرسال اللحى وضبط أطوال الثياب ؟.. ماذا لو خرج دعاة هذه الجماعات من إسار الواقع المحلى الضيق الذى يحبسون أنفسهم فيه .. إلى رحاب العالم الواسع الذى أتاح لهم العلم أن يجوسوا خلاله وأن يعرفوا مايدور فيه وهم جلوس فى أماكنهم .. وقبل أن يقوموا من مقامهم هذا ؟.. ولو فعلوا ذلك لرأوا بعينهم كيف يعمل الناس هناك – فى غير بلاد المسلمين – وكيف ندور نحن حول أنفسنا متشاغلين بأفكار قديمة .. وصراعات قديمة وقضايا لم يعد لها فى ميزان العقل أو الشرع مكانة ولا مكان .. ولرأوا كذلك عالما جديدا من الصراعات الهائلة بين قوى عملاقة ليس لنا بينها ولى ولا صديق .. ولأدركوا هول الفجوة التى تفصل اليوم بين أمتنا الحائرة المتعثرة وبين شعوب أخرى حولنا تقفز على طريق النمو والتقدم قفزا ، ونحن شهود تتملكنا الدهشة ولا نزداد بها إلا حيرة وعجزا ..

الكبائر الأربع

هذه الفجوة سوف تتسع ولا تضيق مادام جيلنا الحاضر مستسلم للكبائر الأربع التى لا تزال تأخذ بتلابيب العرب والمسلمين .

الكبيرة الأولى : تغييب العقل ، وتحجيم الفكر ، والفرار من الجهاد بالاجتهاد واصطناع عالم غريب يتقاذف فيه الناس بالنصوص ، ويحتمون بالسوابق ويفرون من مواجهة الواقع طلبا للسلامة من الفتنة ، وإيثارا للعافية فى ظلال العزلة والانغلاق ..

ولقد أثمر تغييب العقل على هذا النحو ثمرتين خبيثتين :

أولاهما : نقص المعرفة ، وفساد منهج التفكير ، والعجز عن حيازة لغة العصر وآلة التقدم والبحث ..

والثانية : انتشار الخرافة وسيطرتها على عقل ووجدان كثير من العرب والمسلمين .. ورفضهم – لذلك – التعامل مع نواميس الكون وقوانينه ، واعتقاد كثير منهم أنهم يستطيعون أن يصلوا بغير جهد .. وأن يحققوا انتصاراتهم بغير عمل .. ماداموا يعلنون شعار الإيمان ، أو يرفعون المصاحف على أسنة الرماح ، أو ينتظرون فى شوق منقذ الأمة أو صاحب الزمان ..

الكبيرة الثانية : قلة الاحتفاء بحرية الإنسان ، فى أن يقول مايعتقد ، وأن يعتقد ما ارتآه واطمأن إليه ، وأن يصان دمه وماله وعرضه على كل حال .. إن كثيرا من الناس والعلماء لا يزالون عاجزين عن إدراك حقيقة الصلة بين الحرية وبين العطاء الحضارى .. ويتصورون أن المقهور الذى تسلب إرادته وتنتقص حريته ، ولا يصان عرضه ولا كرامته .. يمكن أن يبنى ويعطى ويقيم حضارة شامخة سامقة .. إن استرداد المسلم المعاصر « لحريته » هو – فيما نرى – مفتاح السر الذى يفجر الطاقة ، ويحرك الهمة ، ويدفع إلى الحركة والعمل ويفتح آفاق الإبداع والإجادة فى كل أمر .. أما الظلم والقهر فلا يولدان إلا مهانة وذلا .. وإحساسا بالعجز .. وأداء سيئا منقوصا فى صغائر الأمور وكبائرها .

الكبيرة الثالثة : إسقاط قيمة العمل والإنتاج .. فكم من ملايين العرب والمسلمين ، بضاعتهم الكلام ، وصناعتهم زخرف القول ، تنقضى أيامهم ولياليهم

وسنوات أعمارهم دون أن يعرفوا أن العمل عبادة حقيقية كتبها الله على عباده وهتف بها الوحى على المؤمنين فى قوله تعالى : ﴿ **وقل اعملوا** ﴾ .. وينسى العرب والمسلمون أن للعمل أخلاقا وآدابا تدعو إلى تكثيفه فى حجمه ، وتجويده فى نوعه ، وممارسة أقصى درجات الإبداع والتجديد فى أدائه .. ومن حق العرب والمسلمين أن تدمى قلوبهم إذا وجهوا أبصارهم تلقاء شعب كشعب اليابان أو شعب كوريا وغيرهما من الشعوب الاسيوية ، إذن لرأوا خلايا كخلايا النحل .. لها طنين لا ينقطع بالليل ولا بالنهار .. ولرأوا ملايين البشر يتعبدون بالعمل كما يتعبد بعضنا بالكسل والبطالة .. ولآمنوا – حينئذ – بأن عدل الله هو الذى يقضى بين خلقه حين يرفع أقواما ويخفض آخرين .. لأنه يرفع الذين يتعاملون مع سننه ويعمرون الأرض التى استخلفهم فيها ويخفض الذين آتاهم آياته فانسلخوا منها ، وقعدوا وعجزوا وغرتهم الأمانى ..

الكبيرة الرابعة : فساد ذات البين ..

والحديث هنا عن ذات بين العرب جميعا ، والمسلمين جميعا .. والحديث فيه لا يحتاج إلى إطالة .. فقد انكفأ العرب والمسلمون جميعا يتقاتلون ويتخاصمون ، ويستجيبون لكل صيحة تؤجج نار العداوة بينهم وتسخرهم عشرات من السنين لخدمة مصالح خصومهم ، وتغرقهم جميعا فى طوفان الاحتراق الداخلى الذى لا يبقى بعده أمل فى عمل مشترك .. أو دفاع عن عدو مشترك .

إن فساد البين – فى أيامنا هذه – قد تمثل فى أمور محددة لعل من أهمها انحسار المد القومى داخل الأمة العربية ، وتعاظم تيار القطرية الضيقة التى حبس فيها أكثر العرب أنفسهم خلال العقدين الآخيرين .. ومن أهمها كذلك هذا التنابز السخيف العقيم بين دعاة القومية ودعاة الجامعة الإسلامية .. كأنما هما نقيضان لا يجتمعان . ومنه تلك الفتن الطائفية والمذهبية التى تطل برأسها بين الحين والحين ، تغذيها الغفلة وضيق الأفق كما يغذيها تحريك المحركين وتحريض المحرضين ممن يمسكون بكثير من الخيوط التى تحرك العرب والمسلمين من خارج ديارهم ، وهم يظنون أنهم أصحاب الرأى والقرار فى أمورهم.

ونعود فى نهاية هذه السطور .. فنقول إن المدخل لعبور الفجوة التى تفصل العرب

والمسلمين .. عن أصحاب التقدم المالكين للقوة ، والممسكين بزماما الحل والعقد فى هذا الزمان .. يتمثل فى تحول جماعات من صفوة المثقفين إلى « فدائيين » مدنيين .. يحشدون للإصلاح طاقة روحية هائلة ثم لا يبددونها فى قضايا مغلوطة .. وإصلاحات مختلة الأولويات .. ولا يوجهون حرارتها إلى صدور إخوانهم من العرب والمسلمين .

إن عناصر وأدوات النهضة قائمة بيننا ، موزعة على أجزاء أمتنا من أبناء هذا الجيل ..

فهل يرتفع بعض أولى الأمر وأولى الرأى فينا إلى حيث يستطيعون التذكير بهذه الحقائق الكبرى .. وتجميع عناصر القوة فينا بعضها إلى بعض .. وصيانتها من الانحراف والانعطاف .. وتوجيهها إلى ماينفع الناس .. ويؤمن خطانا على طريق المستقبل ؟.. إن ذلك وحده سبيل العبور .. وإلا فإنه الطوفان ..

﴿ ولا يظلم ربك أحدا ﴾ .

الفهرس

الصفحة

رقم الايداع ٨٨/١٨٨٩
الرقم الدولى ٦ ـ ١٩١ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE